شؤون فلسطينية

723

٢١ ـ ٢٣٢ ـ ٣٧ حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩٢

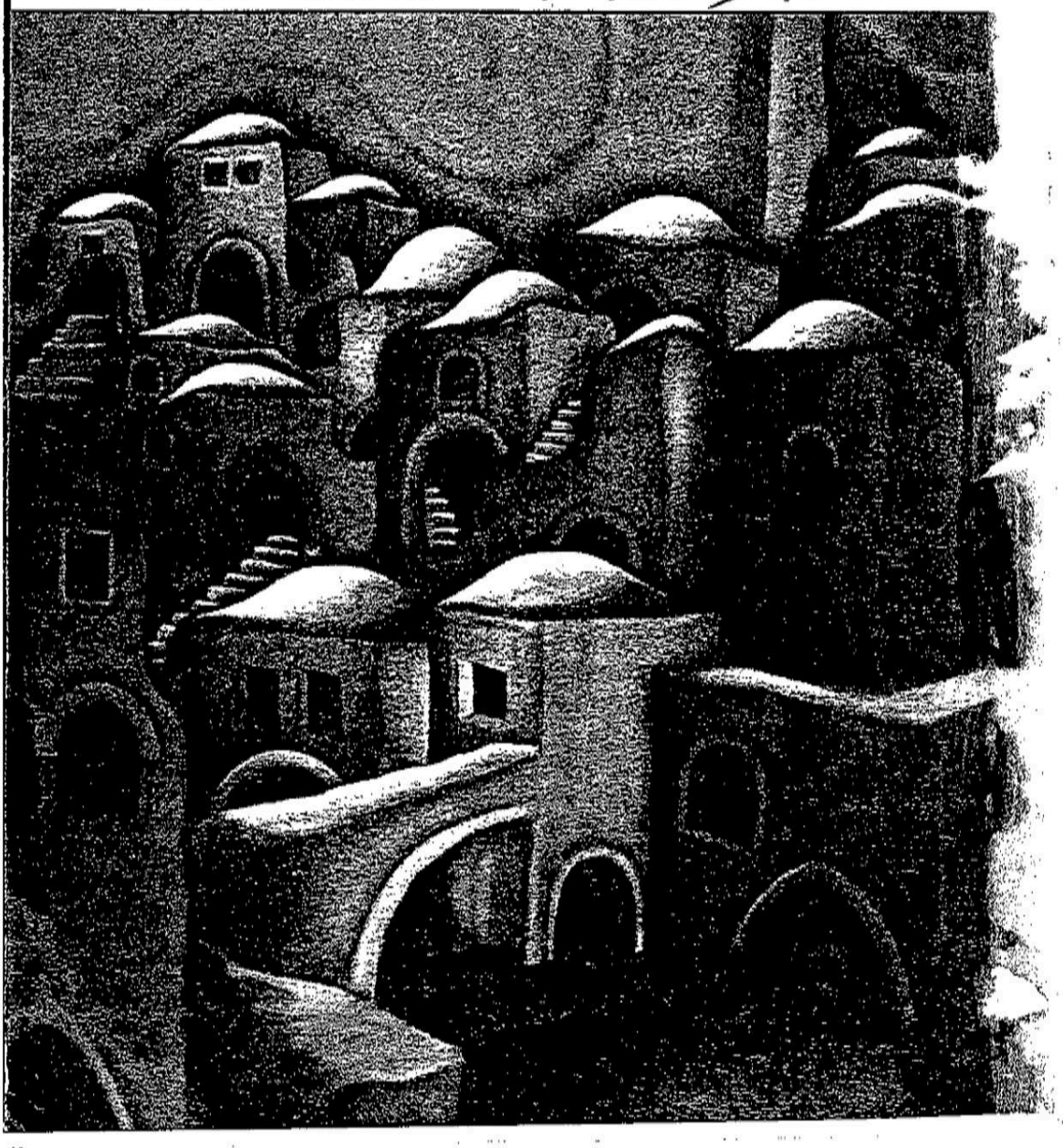

شؤون فلسطينية

F23

٢٣١ ـ ٢٣٢ حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) ١٩٩٢

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ حول نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر؛ الانقلاب السياسي الثالث ..... صبري جريس

١٣ رابين واستراتيجيات التفاوض ..... د. علي الجرباوي

١٨ المفاوضات السياسية واحتمالات السلام ..... د. محمد عبد العزيز ربيع

٣٣ الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (١٩٨١ ـ ١٩٨٧) ..... عمرو هاشم ربيع

السياسات والممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة (ملف)

٤٥ النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية ..... د. كمال قبعة

٥٨ الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة ..... أحمد عبد الحق

٧١ تجربة شركة كهرباء القدس في مواجهة الاحتلال ..... ربعي المدهون

٨٣ البلديات في ظل الاحتلال: تجربة الخليل ..... عبد المطلب العمري

ندوة

٩٨ مسار السلام وانعكاساته على التمثيل الفلسطيني ..... تحرير: سميح شبيب

مراجعات

١٠٩ الفكر الجامد والحدود المتحرّكة ..... حسام شحادة

١١٢ تصورات احادية لمشكلة المياه ..... سعادة سوداح

مؤتمرات

١١٦ ازمة المياه في الشرق الاوسط: الواقع والحلول ..... د. احمد سعيد نوفل

شهريات

١٢٠ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: تفعيل الدور الفلسطيني ..... س. ش.

١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
تنسيق المواقف العربية ..... أحمد شاهين
١٢٧ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
افتراق الحسابات ..... د. نبيل حيدري
١٣٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
«الوحدات الخاصة» رأس الحربة الاسرائيلية ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٣٨ **نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر: انقلاب مضاد** ..... هاني العبدالله
١٤٣ **اسرائيل والمفاوضات متعددة الطرف** ..... صلاح عبدالله
١٤٩ المناطق المحتلة:
الاقتتال الداخلي وحرب المواثيق ..... ر. م.

يوميات
١٥٣ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٤/١٩٩٢ الى ١٥/٦/١٩٩٢**

بيبليوغرافيا
١٦٩ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **كامل المغنّي**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258-4026

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : د. محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

حول نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر

الانقلاب السياسي الثالث

صبري جريس

اسفرت الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الاسرائيلي الثالث عشر، التي أُجريت في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٢، عن انقلاب سياسي بتكتل الليكود، الذي حكم اسرائيل، مع حلفائه من الاحزاب الصهيونية اليمينية والفاشية والمتديّنة خلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة، واعاد حزب العمل الى الحكم. وهذا الانقلاب هو الثالث في تاريخ الكيان الصهيوني في فلسطين. فقد وقع الاول في العام ١٩٣٣، واستكمل في العام ١٩٣٥، عندما استطاع الجناح العمالي الصهيوني، ممثلاً آنذاك بحزب مباي، وهو جدّ حزب العمل الحالي، وحلفاؤه من تسلّم مقاليد الامور في المنظمة الصهيونية العالمية، ومن ثم الوكالة اليهودية، واستمر في قيادة الحركة الصهيونية، ومن ثمّ اسرائيل، حتى العام ١٩٧٧، عندما وقع الانقلاب الثاني الذي أطاح بحكم العمال ودفع بالليكود، برئاسة مناحيم بيغن، الى الحكم. وبذلك يكون الانقلاب السياسي الاخير قد أعاد الحكم في اسرائيل الى الجناح العمالي الصهيوني، مرة ثانية.

الأكثرية ـ نسبية لا مطلقة

ان مَنْ يطلّع على نتائج الانتخابات الاخيرة قد يستغرب، لأول وهلة، الحديث عن انقلاب سياسي في اسرائيل، حيث لم يحصل أي حزب هناك، بما في ذلك حزب العمل برئاسة اسحق رابين، على أكثرية في الكنيست. فمن بين الـ ١٢٠ مقعداً في البرلمان الاسرائيلي، فاز العمل بـ ٤٤ والليكود بـ ٣٢ مقعداً، وميرتس (وهي تحالف من ٣ قوائم كانت في الكنيست السابق: راتس ومبام وشينوي) بـ ١٢ مقعداً، بينما كانت الـ ٣٢ مقعداً الباقية من نصيب ٧ قوائم أخرى، ذات اتجاهات ومواقف مختلفة، بينها الفاشي واليميني والمتديّن والعربي، كان نصيب اصغرها مقعدان، وأكبرها ٨ مقاعد. والواضح من هذه المعطيات أن أحداً لم يحصل على أكثرية؛ الاّ ان هذه النتائج يجب ان تقرأ على خلفية النظام السياسي الاسرائيلي، وقواعده الانتخابية لكي يتضح معناها.

فوفقاً للنظام الانتخابي الاسرائيلي، الذي تعود اسسه الى النظام السياسي للمستوطنين اليهود الذي كان قائماً في فلسطين ابّان عهد الانتداب، تكون الانتخابات للكنيست «عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية ونسبية». وأسس الانتخابات، بأوصافها هذه، «محصّنة» في القانون الاسرائيلي، ولا يجوز الغاؤها أو تعديلها الاّ بالاكثرية المطلقة لاعضاء الكنيست. واستناداً الى هذه الاسس والى القوانين المكمّلة لها، تجرى الانتخابات على اعتبار اسرائيل، بأكملها، منطقة انتخابية واحدة، حيث يجرى التصويت لقوائم انتخابية تضم أسماء مرشحين، وليس للمرشحين مباشرة. وبعد

انتهاء عملية التصويت تجمع، لصالح كل قائمة، الاصوات كافة التي حصلت عليها في انحاء اسرائيل كافة. ومَنْ لم يحصل في تلك القوائم على ما نسبته ١,٥ بالمئة (حتى الانتخابات السابقة كانت النسبة ١ بالمئة) من المجموع المطلق للاصوات الصالحة يسقط من الحساب ولا يحصل على أي مقعد في الكنيست وتذهب أصواته هدراً، بينما يتمّ توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ على القوائم الباقية، وفق طريقة تقسيم غريبة تعمل، الى حدّ ما، لصالح الاحزاب الكبيرة.

امّا شروط ترشيح قائمة أو حتى شخص ما للمشاركة في الانتخابات فانها سهلة نسبياً؛ اذ يكفي ان يحصل الشخص أو الجهة التي تنوي ترشيح نفسها على تزكية بضعة آلاف من أصحاب حق الانتخاب، وتدفع وديعة بمبلغ غير كبير للجنة الانتخابات المركزية، وان تلبّي شروطاً قانونية معيّنة، لكي يدرج الاسم الجديد بين القوائم المرشحة للانتخابات.

ومن الواضح ان هذا النظام الانتخابي، بالشروط السهلة التي يضعها للمشاركة في الانتخابات، يغري الكثير من التجمّعات الصغيرة، واحياناً الافراد، لتجربة حظهم وخوض معركة الانتخابات، علّهم يحصلون على «شيء ما». ففي الانتخابات السابقة، مثلاً، التي أُجريت في العام ١٩٨٨، شاركت ٢٧ قائمة انتخابية، فازت ١٥ منها بمقاعد في الكنيست. امّا في الانتخابات الاخيرة، فقد شاركت ٢٥ قائمة، فازت ١٠ منها بمقاعد. وكان الوضع، في هذا الصدد، مشابهاً، بصورة أو بأخرى، في كافة الانتخابات السابقة للكنيست، منذ انشائه، وعقد الانتخابات الاولى له، في العام ١٩٤٩. ومنذ ذلك الوقت وحتى الانتخابات ما قبل الاخيرة (العام ١٩٨٨)، ارتفع عدد الناخبين من ٤٤٠ الفاً الى ٢,٣٠٠,٠٠٠، شارك منهم في الانتخابات، دائماً، أكثر من ثلاثة ارباعهم. امّا الاصوات غير الصالحة، فقد تراوحت نسبتها بين ٠,٩ و٤,٢ بالمئة (ولم تنشر، حتى الآن، المعطيات الرسمية المفصّلة حول الانتخابات الاخيرة).

ولقد ساعد هذا النظام الانتخابي على بقاء اسرائيل، منذ اقامتها وحتى اليوم، كياناً سياسياً متعدد الاحزاب، لم يحصل فيها أي حزب، ولو مرة واحدة، على أكثرية برلمانية، تمكّنه من الحكم لوحده. وبالتالي، كانت الحكومات الاسرائيلية، دائماً وأبداً، ائتلافية، تضمّ أكثر من حزب أو كتلة برلمانية، تشكّل، مجتمعة، أكثرية تحظى بالثقة البرلمانية وتمارس الحكم على أساس ذلك. ومن هنا، فان الحديث عن فشل او نجاح حزب ما في الانتخابات الاسرائيلية لا يعني حصوله على الاكثرية في الكنيست، وهو ما لم يحصل ابداً، كما اشرنا، أو فشله في ذلك، بل يعني حصول مجموعة من الاحزاب، متوافقة في ما بينها، بقدر ما يمكن ان يكون التوافق بين احزاب مختلفة، على أكثرية، تمكّنها، مجتمعة، من الاتفاق على تشكيل حكومة يمكن ان تكتب لها الحياة، وتستطيع تأدية مهامها بصورة مقبولة، من دون ان تتعرّض لهزّات برلمانية ومشاريع طرح ثقة كل اسبوع.

وكان هذا ما حدث، بالضبط، في الانتخابات الاخيرة. فنتائج هذه الانتخابات لم تسفر عن تغيير كبير في ميزان القوى عامة بين التيارات السياسية المختلفة في اسرائيل؛ اذ ان حدّة الاستقطاب لا تزال على ما كانت عليه وتبدو اسرائيل مقسّمة، عموماً، مناصفة بين يسار ويمين، والكل حسب المفاهيم الصهيونية بالطبع. فقد ارتفع، حقاً، عدد نواب العمل من ٣٩ نائباً في الانتخابات السابقة الى ٤٤ نائباً حالياً، بينما انخفض عدد نواب الليكود من ٤٠ الى ٣٢ نائباً، ولكن الاصوات التي خسرها الليكود اتجهت نحو احزاب أخرى لا تقل يمينية وتشدّداً عنه. الّا ان العبرة لا تكمن اساساً هنا، بل في النتائج النهائية، التي اسفرت عن حصول ٣ أحزاب، هي ميرتس (١٢ مقعداً) والشيوعيون (٣ مقاعد، وكل نوابهم هذه المرة من العرب)، والقائمة العربية برئاسة عبدالوهاب دراوشة (مقعدان) على ١٧

مقعداً في ما بينها. وهذه القوائم الثلاث تعارض الليكود «حتى العظم»، ولا يمكن ان تتحالف معه، وهو ايضاً لا يتحالف معها، بأي حال من الاحوال. وبالتالي فان ظهورها واضافة مقاعدها الـ ١٧ الى مقاعد العمل الـ ٤٤ يشكّل اكثرية ٦١ من ١٢٠ نائباً، ويسد الطريق على الليكود في الحصول على اكثرية نيابية تؤيده. ففي احسن الاحوال، في وضع كهذا، لن يستطيع الليكود تجنيد اكثر من ٥٩ نائباً يدعمونه، اذا ما حاول تشكيل حكومة، وعلى شرط ان ينجح في تجميع كافة «فراطة» الكنيست من حوله، وهذه ايضاً عملية غير سهلة. وبالنتيجة، يكون العمل هو الحزب الوحيد القادر على تشكيل حكومة في اسرائيل، ليس بالضرورة من خلال الاعتماد على الاحزاب الثلاثة «المنحازة» اليه او بعضها، بل استناداً الى تأييدها، ومن خلال التحالف مع بعضها ومع احزاب أخرى غيرها، وخصوصاً المتديّنة منها، المستعدة، دائماً وأبداً، للمشاركة في اية حكومة شرط المحافظة على مكاسبها الدينية. وهذا هو «ملخّص» الانقلاب السياسي الذي وقع في اسرائيل.

وربما يقال ان حكومة برئاسة العمل، لا تتمتع بأكثرية كبيرة، لن تكون قادرة، والحال هذه، على مجابهة المشاكل الصعبة، واتخاذ قرارات مصيرية. الّا ان هذا القول، ايضاً، استناداً الى الواقع والممارسة الاسرائيليين، ليس في محله. فحكومات الليكود كافة، مثلاً، لم تكن تستند الى اكثرية كبيرة، وبقيت في الحكم، على الرغم من ذلك، ١٥ سنة متتالية. بل ان احدى هذه الحكومات، التي عملت برئاسة بيغن، في مطلع الثمانينات، بقيت فترة غير قصيرة تتمتع بأكثرية ٦١ صوتاً فقط. وعلى الرغم من ذلك، اتخذت خلال فترة ولايتها تلك، قرارات هامة للغاية في اطار مفاوضات كامب ديفيد، ثم عقد الصلح مع مصر. وليس هنالك ما يمنع حكومة العمل من السير على الطريق نفسها؛ اذ يبدو انها قادرة، ايضاً، على كسب تأييد بعض مناصري الليكود سابقاً، بين الاحزاب المتديّنة او غيرها، ممّا سيقرر الاكثرية البرلمانية التي ستؤيدها.

بين «المرونة» و«التشدّد»

تخلق عودة حزب العمل الى الحكم في اسرائيل، خصوصاً في ضوء الاوضاع العالمية الراهنة، وضعاً جديداً لا عهد للمنطقة به منذ فترة طويلة، وتطرح تحديات ومسارات كانت، في الماضي القريب، بمثابة نظريات. ويمكن القول، مع ضرورة توخّي الحذر في اصدار الاحكام والتكهّن بالنتائج، ان السياسة الاسرائيلية عموماً، داخلية كانت ام خارجية، لن تكون خلال حكم العمل على ما كانت عليه ابّان عهد الليكود، نظراً للمواقف والمنطلقات التي ينتهجها كل تيار من هذين التيارين الصهيونيين، والتي لا زالت تختلف، بصورة واضحة، في اسسها، في اكثر من ناحية، على الرغم من التقارب الذي حدث بينهما خلال ممارستهما الحكم، متّحدين او منفردين، او نتيجة لتغيّر الاوضاع العالمية والمحلية.

وللوقوف على مغزى عودة العمل الى الحكم في اسرائيل، واقصاء الليكود، وامكانية تأثير ذلك على المواقف والسياسات الاسرائيلية من جهة، ومدى هذا التأثير وماهيته من جهة أخرى، يمكن القول ان تاريخ الصهيونية الحديث، او تاريخها العملي بأسره، إنْ صحّ التعبير، قد صنع على أرضية خلاف كبير، كان، دائماً وأبداً، قائماً ومستحكماً، بين تيارين صهيونيين واضحين، دعا احدهما الى ضرورة اتباع المرونة او البرغماتية لتحقيق اهداف الصهيونية، بينما تمسّك الآخر بالتشدّد او الدوغمائية، والكل وفق المفاهيم وضمن الأطر الصهيونية بالطبع. وفي ما كانت القوى العمالية الصهيونية، ومعها الدوائر الصهيونية المعتدلة، علمانية كانت ام متديّنة، تدعو الى انتهاج الخط الاول، رفعت القوى اليمينية المتشدّدة لواء الخط الثاني.

الّا ان الحدّة والاختلاف في وجهات النظر والمواقف والسياسات لم تبق، على أي حال، بين

هذين التيارين الصهيونيين الرئيسين، العمل واليمين، على ما كانت عليه منذ نشوئها. فالتفاعل الدائم ومجابهة المشاكل المشتركة والاشتراك في الحكم سوية، وإنْ لفترات محدودة، ووفاة الزعماء القدامى في كلا المعسكرين، وظهور أجيال وتبلور «قِيَم» جديدة، أدّت كلها الى تقليص الفجوات، في هذا الصدد، على أكثر من صعيد وفي أكثر من ناحية. بل راح كل واحد من التيارين يتخذ مواقف مشابهة للفريق الآخر، وإنْ كان كل منهما يعرضها على طريقته. ويحلو لبعض الخبثاء من المؤرخين الصهيونيين القول، ان الفرق بين التيارين وزعمائهما يتلخّص في ان فلاديمير جابوتينسكي هو الذي كان يطلق النظريات الصهيونية ودافيد بن ـ غوريون، الزعيم العمالي، هو الذي كان ينفّذها. وفي مرحلة لاحقة، راح بعض الناقمين من بين الصهيونيين يعرّفون العمل على انه «الليكود ب». وأيّاً كان، على كل حال، مدى الصحة في هذه الاقوال، ينبغي التأكيد، على الرغم من ذلك، ان هنالك فوارق أساسية، في المفاهيم والفرضيات والمنطلقات، بين هذين التيارين، والتي لا بدّ من الوقوف عليها وأخذها في الاعتبار لفهم ما يمكن ان تكون عليه سياسة كل منهما.

ولعلّ احدى نقاط الخلاف الاساسية، وربما اهمها على الاطلاق، كامنة في مفهوم كل من التيارين للصهيونية واليهودية، قلباً وقالباً، وعلاقة ذلك بالارض والشعب، ومن ثم الانعكاسات المتبادلة بين كل هذه العناصر. فالعمل يريد اسرائيل دولة ديمقراطية، ذات أكثرية يهودية، وينبغي ان تبقى كذلك في أي حال من الاحوال. ولذلك فانه عندما يجد نفسه بين خيار الشعب والارض، يفضّل الاول. بمعنى انه لا مانع لدى العمل من السيطرة على «أرض ـ اسرائيل» بكاملها وتحويلها الى دولة يهودية، اذا كان ذلك ممكناً، وشرط ان تكون اكثرية سكانها من اليهود، وأن يضمن بقاء هذه الاكثرية في المستقبل أيضاً. ولكن اذا كانت هنالك اجزاء من «أرض ـ اسرائيل» مأهولة بأكثرية عربية، لا يمكن التخلّص منها، فانه يفضّل التنازل، أو الابتعاد، عن تلك الأجزاء وسكانها أو، على الاقل، الحرص على عدم اعتبارها جزءاً من الدولة اليهودية، حتى لا تتهدّد أكثريتها اليهودية، الآن، أو في المستقبل، ولا «يتلوث» نقاؤها العنصري. والليكود، على العكس من ذلك تماماً! اذ يعتقد انه لا بدّ من السيطرة اليهودية على «أرض ـ اسرائيل» بكاملها وتحويلها الى دولة يهودية، من دون ان يعبأ كثيراً بوجود اكثرية عربية هنا أو هناك، آملاً ان يستطيع حل هذه المشكلة مع مرور الوقت، اما بترحيل السكان العرب أو اكبر عدد منهم، أو تحويل اليهود هناك الى أكثرية. ومن هنا، وبينما رفض الليكود، دائماً وأبداً، المشاريع الداعية الى تقسيم فلسطين كافة، معارضاً تسليم اجزاء من «ارض ـ اسرائيل» للغرباء، كان العمل، عموماً، على استعداد للتعاطي مع تلك المشاريع، والانطلاق منها لتحسين المواقع والمنافع الصهيونية. ويجد هذا الخلاف الاساسي والجوهري بين التيارين تعبيراً واضحاً عنه، حالياً، في موقف كل منهما من اقامة المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة العام ١٩٦٧. فالليكود يعتبر اقامة مثل هذه المستوطنات عملاً «وطنياً» من الدرجة الاولى، هدفه بسط السيطرة اليهودية، تدريجياً، على تلك المناطق واستيعابها وضمّها نهائياً الى اسرائيل. امّا العمل، فانه يعارض هذه النظريات، بشدة، ولا يؤمن بها، بل ان بعض التيارات داخله، وإنْ كانت اقلية، تعتبر اقامة مثل تلك المستوطنات بمثابة كارثة على المدى البعيد. والسبب هو ان اولئك يعتقدون ان مثل هذا النشاط سيؤدي الى ربط الارض المحتلة باسرائيل في صورة يصعب تغييرها، بحيث ستبقى هناك، دائماً وأبداً، اقلية كبيرة تعدّ مئات الآلاف، قد تتحول، مع مرور الوقت وبفضل الزيادة الطبيعية الى أكثرية، تعدّ بالملايين، ممّا سيؤثر، في النهاية، على طابع اسرائيل ويحوّلها الى دولة ثنائية القومية، إنْ شاءت ذلك أو أبت. وعندئذٍ، تكون الصهيونية فقدت باليد اليسرى ما كانت حققته باليد اليمنى.

والواضح، ان خوف جزب العمل من العواقب المترتبة على اقامة المستوطنات عشوائياً في

الارض المحتلة هو المحرّك لسياسته واقتراحاته حول الحلول الاقليمية والوظيفية أو الحكم الذاتي أو ما شابه ذلك. ومن هنا، ايضاً، الفروق بين الاستيطان «الامني» و«السياسي»، على حدّ تعبير رابين. فالهدف هو ابعاد شبح الاكثرية العربية ومنعه من التأثير على مستقبل اسرائيل على المدى البعيد. وعندما يقال ان هنالك فروقاً بين مواقف كل من العمل والليكود حول الاستيطان والمستوطنات يمكن، بوضوح، استناداً الى اسس موقف كل منهما فهم هذه الفروق. والمسألة، على كل حال، لا تكمن في الفروق فقط، بل، ايضاً، في كيفية التعامل معها، فلسطينياً وعربياً.

امّا مجال الخلاف الثاني بين التيارين فيتعلق بموقف كل منهما تجاه القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ اذ يبدي العمل حساسية اكبر من تلك التي تظهر على الليكود عند مواجهة المشاكل في هذا النطاق. واذا كانت الفروق، في هذا المجال ايضاً، قد تقلّصت كثيراً، فانه لا زال بالامكان ملاحظة ان الليكود لا يبتعد كثيراً عن طريقة النمو الراسمالي، وإنْ ادّت الى تفشّي البطالة هنا وهناك، بينما لا يزال العمل يفضل طريقة الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية، ويحاول التمسّك بنظريات العدالة الاجتماعية. وكثيراً ما كان لهذه المفاهيم انعكاساتها السياسية ايضاً. فخلال معركة الانتخابات الاخيرة، طرح العمل مشكلة البطالة المتفشية في اسرائيل، متهماً الليكود بأنه المسؤول الاول عنها، وذلك لانتهاجه سياسة وجّهت، بموجبها، موارد ضخمة لدعم الاستيطان في الارض المحتلة، على حساب حل مشاكل سكان اسرائيل، ومعلناً انه سيعيد توزيع الموارد الاقتصادية اذا عاد الى الحكم. ويعني هذا، وفق مفاهيم العمل، حل المشاكل الاجتماعية، عند الضرورة والى حدّ ما، على حساب الاستيطانية، على ما لذلك من انعكاسات سياسية.

وتجدر الاشارة، ايضاً، الى ذلك الخلاف الكبير والمستحكم بين هذين التيارين الصهيونيين الرئيسين في مجال السياسة الخارجية. فالليكود واجداده كانوا، ولا زالوا، يدعون الى انتهاج سياسة خارجية «مستقلة»، «واثقة بالنفس»، تنمّ عن «الكبرياء»، بصورة يكاد يفهم منها كأن اسرائيل دولة كبرى من الطراز الاول، ومن دون ان تحسب، بدقة، المخاطر المترتبة على ذلك. والعمل يتبع نهجاً مغايراً تماماً، وكانت هذه طريقته، ما دام قادراً على توجيه السياسات الصهيونية. ومنذ بداية نشاطها العملي، فضّلت الحركة الصهيونية ان تعمل، في معظم الاحوال، إنْ لم يكن دائماً، في كنف دولة كبرى، «تتعاون» معها وتتمتع بحمايتها. فبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، كانت هذه الدولة بريطانيا، والتي لولا انتدابها على فلسطين من جهة، وحماية حرابها من جهة اخرى، لما تمكّن الصهيونيون من ارساء اسس الوطن القومي اليهودي هناك. وقد أصرّ الصهيونيون، خلال الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين، على التمسّك بتحالفهم مع بريطانيا، في الظروف كافة، وبالرغم من المشاكل التي كانت تقع بين الطرفين من حين الى آخر، حتى اذا انتهت الحرب العالمية الثانية، واتضح ان بريطانيا تحوّلت الى دولة كبرى من الدرجة الثانية، بل وراحت تحاول اعتماد سياسة «متوازنة» بين اليهود والعرب، قلب الصهيونيون ظهر المجن لها وفكوا تحالفهم معها، وراحوا يخطبون ودّ كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، القوتين الصاعدتين بعد الحرب. ونتيجة لذلك، وجدوا انفسهم، وهم يخوضون معركة اقامة اسرائيل كدولة، في نهاية الاربعينات، يحظون بالمساعدة والتأييد والتفهّم من القوتين العالميتين سوية، حتى بدا احياناً وكأنهما راحتا تتنافسان في تقديم التأييد والخدمات للصهيونية. ولم «يبدُ» ذلك فقط، بل انه حصل فعلاً احياناً. فمع الاعلان عن اقامة دولة اسرائيل، مثلاً، في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨، سارعت الولايات المتحدة الاميركية الى الاعتراف بها، اعترافاً واقعياً، بعد دقائق من الاعلان عن اقامتها، وبذلك «سبقت» الاتحاد السوفياتي، الذي لم يبق مديناً على أي حال، فقد سارع في اليوم التالي الى اعلان اعترافه. ولكي «يعوض» عن تأخره، جاء اعترافه ـ ما

شاء الله ـ قانونياً كاملاً.

غير ان هذا السخاء لم ينفع السوفيات كثيراً؛ اذ ما ان استتبت الاوضاع، وهدأ غبار الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، ووقعت اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، ثم قبلت اسرائيل عضواً في الامم المتحدة، الخ، حتى قلب الاسرائيليون ظهر المجن، علناً، للسوفيات، ايضاً، واتجهوا صوب الغرب وانحازوا له، لتقديرهم ان مصالحهم الاستراتيجية كامنة في مثل هذا الاتجاه. ويبدو واضحاً، مثلاً، من الوثائق الاسرائيلية الرسمية الكثيفة التي نشرت حول هذه الفترة، ان الاسرائيليين بذلوا كل ما في وسعهم للانخراط في الاحلاف المعادية للسوفيات التي حاول الغرب اقامتها في منطقة الشرق الاوسط، خلال النصف الاول من الخمسينات. بل انهم كانوا «يطقون» عندما فشلوا في ذلك. ويقال ان الفشل، في هذا المضمار، ومن ثم شعور اسرائيل بـ «الوحدة» ورغبتها في اثبات وجودها، هو واحد من الاسباب الرئيسة التي دفعت السياسة الاسرائيلية، في تلك الفترة، الى انتهاج اسلوب شنّ العمليات الانتقامية ضد الدول العربية المجاورة، رداً على محاولات التسلّل منها الى داخل اسرائيل أو مهاجمة سكانها؛ وهي الهجمات التي ساهمت، اكثر فاكثر، في تسميم الاجواء بين العرب واسرائيل، وزادت من المشاكل المعلقة تعقيداً، وجعلت من السلام العربي ـ الاسرائيلي حلماً بعيد المنال.

الّا ان اسرائيل لم تعان من «وحدتها» هذه كثيراً، على كل حال. فمع نشوب الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي في العام ١٩٥٤، واتجاه مصر الناصرية الى دعمها، وجدت اسرائيل، سريعاً، الطريق الى عقد حلف مضاد للعرب مع فرنسا، ثم تواطئت معها ومع بريطانيا لشن العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦. واستمرت بعد ذلك في تحالفها الوثيق مع فرنسا، وحظيت منها على مساعدات عسكرية ضخمة لعبت دوراً هاماً في اعداد الجيش الاسرائيلي لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الّا ان تلك الحرب دفعت، على كل حال، بالتعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي الى نهايته؛ اذ فرضت فرنسا، على اثرها، حظراً على تصدير السلاح الى اسرائيل، ثم راحت تخفّف، تدريجياً، من ارتباطها بالكيان الصهيوني، وتتجه الى انتهاج سياسة تقارب مع العرب. ولكن الاسرائيليين سرعان ما وجدوا حليفاً جديداً، فاتجهوا صوب الولايات المتحدة الاميركية ووثقوا علاقاتهم معها وراحوا يحصلون منها على دعم ومساعدات لم تخطر سابقاً على بالهم، وكانت عاملاً هاماً في دعم استمرار عدوانهم.

وعلى سبيل التلخيص، يحلو لمنظّري العمل طرح وجهة نظرهم، في هذا المجال، بالاشارة الى قول ينسب لبن ـ غوريون مفاده، انه لا يجوز لاسرائيل ان تدخل مساراً استراتيجياً كبيراً، سلمياً كان ام عسكرياً، من دون ان تكون هنالك دولة كبرى واحدة، على الاقل، تقف الى جانبها. ويستحسن، حالياً، ان تكون هذه الدولة هي الولايات المتحدة الاميركية.

بين النظريات والواقع

أثارت عودة العمل الى الحكم في اسرائيل ردود فعل متناقضة بين الفلسطينيين خصوصاً، والعرب عموماً، بحيث كاد المرء يشعر كأن هناك من بات على استعداد، لولا الخجل، لارسال برقيات التهنئة الى رابين، من جهة، بينما عادت الى الظهور، من جهة أخرى، التقويمات الساذجة المعروفة القائلة ان شيئاً لم يتغيّر، وانه لا فرق هنالك بين العمل والليكود؛ اذ ان كلاهما سيء. والحقيقة هي ان كلاً من هذين التقويمين ليس في محله. فقد يكون هنالك شيء من الصحة في القول ان الخيار بين الليكود والعمل هو بين السيء والأقل سوءاً، ولكن على الرغم من ذلك، يبقى الاقل سوءاً فعلاً اقل سوءاً من السيء. والموقف العقلاني هو ذاك الذي يحاول التعامل مع الواقع والافادة منه، قدر المستطاع،

مع ترك الباب مفتوحاً، قدر الامكان، لاحتمالات تحسين الاوضاع في المستقبل.

وممّا لا شك فيه، ان عودة العمل الى الحكم خلق في اسرائيل واقعاً سياسياً جديداً يختلف، في نواح عدّة، عن ذلك الذي عهدناه حتى الآن، خصوصاً خلال السنوات الاخيرة. فالفروقات الواضحة في وجهات النظر والمواقف بين العمل والليكود لا تنحصر، في نهاية الامر، في الاطار النظري فقط، بل ان لها انعكاسات سياسية بعيدة المدى، سيكون لها تأثيرها على عملية السلام الجارية في المنطقة. ولا شك اننا سنشهد تأثير ذلك على المواقف والأداء الاسرائيليين عامة من الآن فصاعداً، في اكثر من مجال.

ولعلّ اول وابرز ما يمكن توقّعه من تغييرات، في هذا الصدد، هو مبادرة الحكم الجديد الى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية من جهة، وترميم صورة اسرائيل في العالم عامة من جهة اخرى، بعد «التلف» الذي اصابهما نتيجة لسياسات ومواقف الليكود المتشنجة. فخلال السنوات الاخيرة من حكم الليكود، وبصورة اكثر دقة، منذ بداية عملية السلام في المنطقة، توتّرت العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بصورة ملحوظة، كان من نتائجها رفض واشنطن، وفي سنة انتخابات رئاسية، طلبات مساعدة قدّمتها اسرائيل. بل ظهر من حيثيات الرفض وكأنه ما دام هنالك شخص كشامير في رئاسة حكومة اسرائيل، فان هذه المساعدات لن تقدم ابداً. وغني عن القول، انه لو كان العمل في السلطة لما سمح بتدهور العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية الى هذا الحد، لمعرفته مدى اهمية الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الاميركية، بالنسبة لاسرائيل، من جهة، ولادراكه، اكثر من الليكود بالطبع، ان «الامبراطورية» الاسرائيلية، على الرغم من قوتها و«عظمتها»، لا تستطيع الاستغناء عن خدمات الاميركيين، ولا مناكفتهم، على المدى البعيد، لما قد يجرّه ذلك من عواقب وخيمة، سياسياً واقتصادياً. ومع عودة العمل الى الحكم في اسرائيل، ينبغي ان نتوقع انه سيبذل كل ما في جهده لازالة هذا التوتر والعودة بالعلاقات بين الطرفين الى ما كانت عليه سابقاً، وفق الظروف والمعطيات الجديدة، بالطبع. ولا يعني هذا، مثلاً، ان تعود اسرائيل لتقبل كل ما تطرحه الولايات المتحدة الاميركية؛ اذ سيكون هناك، كالعادة، خلافات في المواقف ووجهات النظر، وأخذ ورد. ولكن شيئاً واحداً يبدو واضحاً للغاية، وهو ان حكومة اسرائيلية برئاسة العمل ستبذل كل ما في وسعها لتحسين علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة الاميركية وتقليص فجوة الخلاف بين الطرفين، وربما محاولة العودة الى سياسة التحالف السابقة في ما بينهما. واستناداً الى مواقف العمل وسياساته، بل ومنطلقات رابين بالذات، لا يجوز الافتراض ان مثل هذه المحاولات ستفشل.

ولا تقف الامور، في هذا المجال، عند هذا الحد فقط، بل ربما تتعداه لتأخذ منحى اكثر خطورة، كما حدث في الماضي اكثر من مرة. فعلى عكس فجاجة الليكود وغطرسته، يبدي العمل، في هذا الصدد، مرونة وقدرة على المناورة، واستعداداً للحوار والمساومة. ولا يتردد، عادة، عندما يضطر الى ذلك، الى تقديم تنازل في نقطة ما ليحصل على مقابله في نقاط أخرى. وكثيراً ما يسعى للوصول الى «مذكرات تفاهم» أو «أوراق عمل» مع الاميركيين. وفي احدى هذه المرات، على سبيل المثال، خلال مفاوضات فصل القوات على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية، في منتصف السبعينات، «اضطرت» حكومة العمل الى تقديم «تنازلات كبيرة» للاميركيين، ومن ثم للمصريين، ولكنها طالبت الولايات المتحدة الاميركية، في مقابل ذلك، بالتوقيع على تعهّدات وضمانات لصالح اسرائيل في اكثر من مجال. وكان من بين هذه الالتزامات الاميركية تعهداً يقضي بامتناع الولايات المتحدة الاميركية عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التعامل معها ما لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الامن الدولي

٢٤٢ و٣٣٨، الخ (وعندما وافقت المنظمة على ذلك، رفضت اسرائيل هذا الاعتراف، على اي حال). وسارع الاميركيون، بـ «هبلهم» المعهود الى الموافقة على هذه الطلبات، مانحين بذلك «فيتو» لاسرائيل، على حد تعبير بعض الاميركيين، على السياسة الاميركية تجاه الفلسطينيين، وهو ما ترفض، عادة، حتى الدول الصغرى، من خلال حرصها على «سيادتها»، القبول به. وقد منع هذا التعهد الاميركيين فعلاً، في أكثر من مناسبة، من انتهاج سياسات كانت ستؤدي فيما لو اتبعت، ربما، الى تقدّم، هنا أو هناك، على صعيد حل القضية الفلسطينية، والى تغييرات في الشرق الاوسط عامة.

كذلك، من المتوقع ان يكون هنالك تغيير مماثل، وإنْ بمدى اقل، على صعيد علاقات اسرائيل مع باقي دول العالم. فزعماء العمل يتحدثون صراحة عن التغيير الذي طرأ على المناخ الدولي عامة، والاسس الجديدة للعبة في اطار ما يسمى النظام العالمي الجديد. وكثيراً ما انتقدوا الليكود بسبب تشدّده وتوتيره للعلاقات، من دون مبرّر، مع دول عديدة. ولذلك يبدو من الطبيعي ان يبادروا الى تحسين موقع اسرائيل وسمعتها في هذا المجال ايضاً.

واضافة الى ذلك، هنالك، أيضاً، تغييرات متوقعة على صعيد السياسة الداخلية تبدو ملامحها، من الآن، واضحة للغاية، وسيكون لها تأثيرها في المستقبل، على أكثر من صعيد. فخلال حكم الليكود تمّ توجيه مصادر وموارد اقتصادية ضخمة لدعم الاستيطان والمستوطنين في الارض المحتلة، وذلك بمنح القروض المختلفة والحوافز المالية والاعفاءات الضريبية، على اختلاف أنواعها، على حساب دافع الضرائب اساساً. ونتيجة لذلك من ناحية، ولقدوم اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الروس، الذين كانوا بحاجة الى موارد اضافية لاستيعابهم، من ناحية ثانية، تدهور الاقتصاد الاسرائيلي وتفشّت البطالة بشكل ملحوظ. ويقال ان ذلك كان واحداً من الاسباب لتفشي النقمة على الليكود، وانفضاض اعداد لا بأس بها من الناخبين من حوله واتجاههم نحو العمل وأحزاب أخرى، ممّا ادّى الى فقدانه السلطة. كذلك اضطر الليكود، خلال فترة حكمه، الى تقديم معونات ضخمة للاحزاب المتديّنة، كانت بمثابة نوع من «الخوة»، على شكل معونات لمشاريعها ومدارسها الخاصة، وذلك لضمان تأييدها لحكومته. ونتيجة لتلك المساعدات ازدادت تلك الاحزاب قوة، استغلتها للحصول على مزيد من القوة والنفوذ، والكل على طريق التشدّد والتطرّف. ومع فوز حزب العمل، أعلن زعماؤه، صراحة، انهم سينفّذون السياسة التي وعدوا الناخبين بانتهاجها، ومفادها اعادة توزيع الموارد الاقتصادية، بصورة اكثر عدالة، وتغيير سلّم الاولويات. ونتيجة لذلك، أعلن هؤلاء ان الاستيطان والمستوطنين لن يحظوا، بعد اليوم، بأية افضليات او مساعدات استثنائية، بل ان مثل هذه الافضليات ستوجّه الى مناطق أخرى في داخل اسرائيل، هي الاولى بذلك. وهذا وحده، حتى اذا لم يتمّ تجميد الاستيطان رسمياً، كافٍ لتوجيه ضربة مؤلمة الى «الطفرة» الاستيطانية في الارض المحتلة، التي استعرت خلال حكم الليكود، ويؤدي الى تجميدها. فقد بقي الاستيطان، في الارض المحتلة، خلال فترة طويلة، مبعثراً وضيق النطاق، ولم يأخذ في الاتساع الاّ عندما بدأ ضخ الموارد المالية الى هناك. وعندما تنضب الموارد المالية الرسمية، تجف معها «الطفرة» أيضاً. والقاعدة نفسها تنطبق على طريقة التعامل مع المتديّنين، الذين يفترض ان يصبحوا أكثر عقلانية وواقعية عندما يُصدّ ابتزازهم ويوضعون في مواقعهم الصحيحة.

ولعله من المناسب التوقف هنا، قليلاً، للمقارنة بين سلّمي افضليات كل من العمل والليكود، لما يلقيه ذلك من اضواء على الفكر والممارسة الصهيونيين، اللذين لا يمكن الاّ ان يرتكزا الى منطلقات التمييز والعنصرية. فالعمل، على عكس الليكود، لا يريد تقوية الاستيطان في الارض المحتلة،

وينوي توجيه الموارد المالية التي كانت مخصّصة لذلك الى مناطق أخرى في داخل اسرائيل، هي الاولى بذلك. وهذه المناطق الاخرى، «الاولى بذلك»، هي، على وجه التحديد، الجليل والنقب، حيث لا تزال تعيش هناك اعداد كبيرة من الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، لا يزالون يشكّلون أكثرية، او اقلية كبيرة في بعض تلك الاقاليم، خصوصاً في الجليل. ولقد كان همّ حكومات اسرائيل المختلفة، عمالية كانت ام ليكودية، السعي الى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في تلك المناطق وتفتيت التجمّعات العربية الكبيرة، على طريق تنفيذ مخططات التهويد، وانْ لم تحظ، دائماً، بنجاح باهر في هذا المضمار. وخلال حكم الليكود، بحقبته الاخيرة، خفّت وتيرة تنفيذ مخططات التهويد هذه، اثر توجيه النشاط، في هذا المجال، الى الارض المحتلة العام ١٩٦٧. اما الآن، فان العمل ينوي تغيير سلّم الاولويات والعودة الى «الشغل» في فلسطينيي ١٩٤٨. وبلغة أخرى، بينما يفضّل الليكود السعي الى استيعاب الارض المحتلة العام ١٩٦٧، يرى العمل انه من الافضل التركيز على تلك التي احتلت في العام ١٩٤٨. فالمنطلقات مختلفة، ولكن العنصرية واحدة.

غير ان التغيير الاكبر في السياسة الاسرائيلية، مع عودة العمل الى الحكم، واستناداً الى تصريحات زعمائه انفسهم، سيكون على صعيد الموقف من الفلسطينيين خاصة، وعملية السلام في المنطقة عامة. والفروق بين موقفي كل من الليكود والعمل، في هذا الصدد، واضحة للغاية. فاسحق رابين، مثلاً، أعلن قبل الانتخابات الاخيرة وخلالها وبعدها انه، لو كان الامر متعلّقاً به، لتمّ اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الارض المحتلة خلال أقل من سنة. كذلك أبدى «اعتراضه» على وتيرة المفاوضات البطيئة مع الفلسطينيين، التي اتخذت طابع جلسات متباعدة تعقد واحدة منها مرة كل بضعة أشهر، وطالب بمفاوضات كثيفة ومتسارعة. بل انه أعلن، ولعلّ هذا هو الاكثر اهمية، وهو بيت القصيد، انه ينبغي تغيير سلّم الاولويات في مفاوضات السلام الجارية في المنطقة، بحيث يتمّ التركيز على القضية الفلسطينية اولاً، من خلال محاولة الوصول الى اتفاق مع الفلسطينيين في الارض المحتلة، وبعد ذلك يمكن ان تتمّ المفاوضات مع الدول العربية الاخرى. ولتسهيل الامور، يوضح رابين انه يحبّذ التركيز على مسألة الحكم الذاتي، من دون التزام بالحل النهائي، لا من قبل اسرائيل ولا من قبل الآخرين. واذا كان هذا هو موقف رابين، فان بعض المرشّحين للتحالف معه، في الحكومة، خصوصاً حزب ميرتس، وكذلك عدد من نواب حزبه، العمل، يذهبون الى ابعد من ذلك؛ اذ يطالبون، مثلاً، بايقاف الاستيطان تماماً («تيبيسه»، أي جعله يابساً، على حدّ تعبيرهم) من جهة، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي الشتات الفلسطيني في مفاوضات السلام من جهة أخرى؛ ومنهم من «يُتهم» بأنه لا يعارض قيام سيادة فلسطينية على جزء من «ارض ـ اسرائيل». ويبدو ان لهذه «التهم» ما يبررها؛ اذ يطالب بعض المرشحين للمشاركة في الحكومة العمالية بحقه في التصويت الى جانب حق تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة فلسطينية، اذا ما طرحت هذه المواضيع يوماً للنقاش والتصويت عليها.

ومن الواضح، بالطبع، ان مثل هذه الطروحات لا تعني ان السياسة الاسرائيلية ستغيّر جلدها بين ليلة وضحاها؛ اذ ان هناك، أيضاً، قوى أخرى لها نفوذها تعارض مثل هذه الاتجاهات بشدّة. والارجح ان لعبة شدّ الحبل بين القوى الصهيونية المختلفة ستؤدي، في نهاية الامر، الى انتهاج سياسة اسرائيلية وسطية، تحاول التوفيق بين الاتجاهات المختلفة. ولكن بالرغم من ذلك، تعتبر مثل هذه الطروحات بالمفاهيم الصهيونية ـ قلنا: المفاهيم الصهيونية ـ «ثورة» كبرى. ويتضح مدى هذه «الثورة» جلياً للعيان عند مقارنتها، ليس فقط بمواقف الليكود، بل مع السياسة الصهيونية،

برمّتها، منذ بداية النشاط الصهيوني العملي في فلسطين. فمنذ لقاء وايزمان ـ فيصل في أواخر العام ١٩١٨، اذا لم نعد الى ما قبل ذلك، وحتى اليوم، أي خلال ثلاثة ارباع القرن تقريباً، اتجهت السياسة الصهيونية، خلال العهود والحقبات كافة، الى حل القضية الفلسطنية مع العرب، من خلال القفز على الفلسطينيين وتجاهل وجودهم. وفي هذا المضمار، بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة، في أوقات مختلفة، ومع انظمة وجماعات وأجهزة وأفراد مختلفين، للوصول الى اتفاقات و«حلول» معهم، من دون الفلسطينيين. ومع نشوب الثورة العربية الكبرى في فلسطين، خلال الاعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ثم طرح المشاريع المختلفة لتقسيم فلسطين خلالها وفي أعقابها، تركز الاهتمام الصهيوني، وفي ما بعد الاسرائيلي، على الاردن كشريك في الحل، «ينوب» عن الفلسطينيين و«يمثلهم»، بل ويحل محلهم. وأسس هذه السياسة التي تبلورت، منذ احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، في ما سمّي «الخيار الاردني» لحزب العمل، والذي سخر الليكود منه كثيراً على أي حال، واضحة للغاية، ولا تحتاج الى تعليق.

وبالمقارنة مع هذه السياسات القديمة تبدو «الثورة» في مواقف العمل، وذلك بقلب الطاولة راساً على عقب، والتركيز على الفلسطينيين اولاً، ثم العرب، جلية للغاية. والواضح، ان السبب المباشر والرئيس لذلك هو الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ سنوات في الأرض المحتلة. ويفسّر رابين، مثلاً، هذا التغيير في موقفه شخصياً بقوله، ان الانتفاضة اعادت للسكان الفلسطينيين في الارض المحتلة ثقتهم بأنفسهم، وجعلتهم يشعرون بأهميتهم الذاتية، وقدرتهم على أخذ زمام امورهم بأيديهم، وبالتالي يفترض ان يكونوا أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الهامّة او المصيرية وتحمّل تبعاتها. ونفسّر نحن هذا التغيير في موقف رابين بأنه ناجم عن الفشل الذي منيت به اسرائيل عموماً، ورابين خصوصاً، في التعامل مع الفلسطينيين ومحاولة استيعابهم. فقد بذلت اسرائيل جهوداً كبيرة لطرد الفلسطينيين من الشبابيك والطرق كافة، وبدا لوهلة كأنها نجحت في ذلك، الى ان عاد اولئك اليها من باب الانتفاضة الشاملة الواسع، وتحت سمعها وبصرها. ومن هنا، كان لا بدّ، في نهاية المطاف، من مواجهة الواقع والتخلّي عن السياسات القديمة.

والى ذلك، تجدر الاشارة، من ناحية ثانية، ان التغيير في مواقف حزب العمل، وبالمدى الذي تمّ فيه ذلك، ليس «بريئاً» ولا «صافياً»؛ اذ لا يزال مشروطاً وخاضعاً لقيود مختلفة. فحزب العمل لا يزال يصرّ، مثلاً، على ضمّ القدس وتقوية الاستيطان اليهودي فيها وفي جدارها. كذلك لا يزال يصرّ على الاحتفاظ بالاستيطان، بل وتقويته، على جدود الارض المحتلة في غور الاردن وهضبة الجولان. كما انه لا يزال يرفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ككل. صحيح ان هذه المواقف قد تتغيّر على المدى البعيد، بل لا بدّ لها ان تتغيّر اذا كانت هنالك نيّة واستعداداً للوصول الى تسوية في الشرق الاوسط. الّا ان التشديد عليها، في المرحلة الراهنة، ليس فيه ما يساهم في عملية الحل السياسي.

وعلى كل حال، وايّاً كان مدى التغيير الذي طرأ على مواقف حزب العمل أوبعض شركائه في الحكم، ومهما كانت النتائج التي يمكن ان يؤول اليها، من الواضح ان ذلك كله يتمّ في اطار المصلحة الصهيونية، ومن خلال مفاهيم «جديدة» لها. ووضع هذه النيات الجديدة على المحك واستخلاص النتائج ومحاولة الافادة منها ودفعها نحو حل عادل للقضية الفلسطينية، لا يتعلّق فقط بنيّات الاسرائيليين، بل ايضاً بقدرات الطرف الآخر، الفلسطيني والعربي، على التعامل معها، وتجيير ما أمكنه من «حسناتها» لصالحه.

ولعلّ هذا هو التحدّي الاكبر في المرحلة المقبلة.

رابين واستراتيجيات التفاوض

د. علي الجرباوي

بعد أن انتهت عملية الانتخابات الاسرائيلية الى ما انتهت اليه من نتائج، وعاد اسحق رابين متوجّـاً «ملكاً لاسرائيل» حاملاً حزبه الى النصر، يجدر استقراء نواياه وأولوياته، وتحليل علاقتها بمسيرة التسوية السياسية واثرها عليها. فبعد هذا «الانقلاب»، وما سيؤول اليه من نقل عملية المفاوضات الى مرحلة جديدة، يجدر فلسطينياً وعربياً التحضير والاستعداد، ورسم الاستراتيجية الملائمة للتعامل مع الواقع الاسرائيلي الجديد. فما الذي يحرّك رابين الآن؟ وما هي أولوياته واستراتيجيته وآلياته؟

ما يمكن ان يقال، على هذا الصعيد، ان رابين وضع نصب عينيه ضرورة تحقيق ثلاثة أهداف مركزية على الصعيد الوطني العام، توخّى، من ورائها، تفكيك الازمات الداخلية، وتحقيق الطموحات الحزبية للعمل. وبالطبع، فان الهدف الاول يتلخّص بقلب ميزان الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل من العجز الى النماء. فالوضع الاقتصادي المتدهور كان من العوامل الهامّة التي افرزت نتائج الانتخابات. فتشديد الليكود في تركيز الدعم على مشاريع الاستيطان في الارض المحتلّة، وخصوصاً، في مجال بناء المستوطنات، ادّى الى انتشار البطالة بين الاسرائيليين. ومع تردّي الاوضاع الاقتصادية تردّت الاوضاع الاجتماعية؛ فنسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر كانت في ازدياد، وتصاعد معها وبسببها، تفشي الاتجار بالمخدرات والدعارة والسرقات، وارتفاع معدّل ارتكاب الجنح وعمليات الاجرام. وتقلّص التركيز على التعليم، وأصبحت الاضرابات ظاهرة اجتماعية، وتصاعد الشرخ الطائفي بين اليهود الغربيين والشرقيين، وازداد تأثير المتديّنين، ونمت ظواهر العنف داخل المجتمع بشكل عام.

وتقودنا حاجة اسرائيل ورابين الى مضخّة للاموال الى الهدف الثاني المتمثل بضرورة استعادة اسرائيل لمكانتها في العالم الغربي وفي أوساط الرأي العام فيه، ورأب علاقاتها المتصدّعة مع الدول الغربية، وفي مقدّمها الولايات المتحدة الاميركية، المضخّة الثابتة والمأمولة لتحصيل الدعم اللازم لتحقيق الهدف الاول؛ اذ يسعى رابين الى تحصيل ضمانات القروض بأسرع وقت ممكن للشروع ببرنامج انعاش الاقتصاد الاسرائيلي. ولتحقيق ذلك سيعمد الى ملاقاة واشنطن في «منتصف الطريق»؛ إذ انه كسلفه لن يستطيع جرّها بالكامل باتجاه اسرائيل، حيث لواشنطن مصالح في المنطقة تسعى الى تعزيزها والحفاظ عليها، ولا تتماثل بالكامل مع المصالح الاسرائيلية، بل تتقاطع معها في الكثير من النقاط الحيوية. ولهذا يبدي رابين استعداداً لتحقيق المصالحة من طريق المواءمة بين مصالح الطرفين.

أمّـا الهـدف الثـالث فيتمثـل في القضاء على الانتفاضة الفلسطينية. فاضافة الى ما أحدثته الانتفـاضـة من خسـائر طاولت مكانة اسرائيل في العالم وعلاقاتها الدولية، فانها أدّت ـ وهذا هو

الاهم ـ الى خسائر داخلية مستمرة، ليست مادية وحسب، بل تجاوزت ذلك الى النواحي المعنوية. فقد ادى انتشار المواجهات في الارض المحتلة وداخل اسرائيل الى فقدان الاسرائيليين جميعاً، وليس المستوطنون وحدهم، الشعور بالأمن والأمان، اللذين يمثّلان الضرورة التي برّرت استمرار الاحتلال. ومع استمرار الانتفاضة وتغيّر انماط مواجهتها وفشل مختلف أساليب القضاء عليها وانهائها، بدأت الاولويات الاسرائيلية في التحول تدريجياً. وقد أظهرت نتائج الانتخابات الاسرائيلية قناعة الاغلبية بأن تحقيق وضعية «اسرائيل ـ الكبرى»، وضمان الأمن معاً ليست سوى حلمٍ بعيد المنال. فاختارت رابين لكي يتخذ قرارات بهذا الاتجاه، ويحقق لها ما تصبو اليه.

لقد خاض رابين معركته الانتخابية وقد مضى على المفاوضات بين الاطراف العربية واسرائيل أكثر من نصف عام، دون ان تحقق أي تقدّم ملموس. وظلت على الرغم من جولاتها الثنائية الخمس، تراوح في مكانها وتتعامل بالاجراءات والشكليات. وقد فهم رابين ان الناخبين اعطوه اصواتهم على أساس يعدهم بقلب الاولويات والتقدم في اتجاه الصراع وايجاد حل دائم للقضية الفلسطينية. لكن التصريحات التي أطلقها رابين، بعيد انتهاء الانتخابات، حول طبيعة الحكومة العريضة التي يستهدف تشكيلها تلقي ظلالاً على حقيقة نواياه المتعلقة بماهية التسوية السياسية التي يسعى اليها، وتعطي اشارات ينبغي عدم اغفالها.

وباستقراء دوافع رابين وراء تشكيل حكومة عريضة يمكن تحديد عاملين أساسيين: الاول حزبي، ويتلخّص بأن رابين اراد بعد فوز حزب العمل، الذي بات يتزعمه، اعطاءه سمة «حزب الدولة»، وتمكينه من العودة الى السيطرة على الحياة السياسية في اسرائيل، كما كان عليه الحال حتى العام ١٩٧٧. ولكي يحقق ذلك، سعى الى تغيير موقع العمل في خارطة الاتجاهات السياسية الاسرائيلية، وذلك من طريق ازالة الانطباع السائد بأنه حزب «يسار وسط»، وتعديل صورته أمام الناخب الاسرائيلي ليصبح «المجمّع» الرئيس للقوى السياسية في اسرائيل، والجامع المشترك الاعظم لأية حكومة اسرائيلية مستقبلاً. ولهذا سعى الى ضم احزاب من اليمين واليسار والمتديّنين.

أمّا العامل المحرّك الثاني فيتعلّق بمسيرة التسوية السياسية. فرابين لا يريد تراس حكومة عريضة ومستقرة تحقق «التوازن» الداخلي بين معسكري اليمين واليسار، كي يلغي امكانية تعرضه وحزبه لعملية «ابتزاز» مستمرة من قبل «ميرتس» والجبهة التقدمية للسلام والمساواة (حداش) والحزب الديمقراطي العربي. فتشكيل حكومة تعتمد في بقائها على المشاركة الفعلية لـ «ميرتس»، والسلبية للحزبين الآخرين، وهي الاحزاب التي تدعو الى حل الصراع من طريق الاعتراف بالحقوق الوطنية والشرعية للشعب الفلسطيني، والى الانسحاب من على الارض المحتلة واقامة دولة فلسطينية، تعتبر من وجهة نظر رابين «وصفة ضغط وتوريط دائمة» باتجاه تقديم تنازلات تفوق ما يريد بالفعل تقديمه للفلسطينيين تحديداً، وللعرب عموماً، على طاولة المفاوضات. فمثل هذه الحكومة الضيقة ستؤدي، بالنسبة لرابين، الى منح احزاب اليسار في اسرائيل وزناً سياسياً كبيراً ومؤثراً، وتعزز من مكانة «الحمائم» داخل حزب العمل، وترفع ميزان التوقّعات الخارجية بشأن شروط التسوية السياسية، وتخلق معارضة قوية وفعّالة داخل الكنيست وفي الشارع الاسرائيلي على السواء. أما انضمام أحزاب دينية الى الحكومة فسيؤدي لرابين غرضاً حيوياً يتمثّل بتحقيق موازنة داخلية، تمنع وقوعه «رهينة» بيد اليسار، وتلغي امكانية توريطه بما لا يريد تقديمه من تنازلات، وتمنحه مساحة واسعة للمناورة السياسية داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الداخلي، سيتربع رابين على راس حكومة تضمّ، في جنباتها، المتناقضات من المواقف السياسية، ويكون باستطاعته، بسبب ذلك، ان يكون في موقع المسيطر على هذه التركيبة، و«الوسيط» الذي يمتصّ الحدّة من الجانبين من طريق التوفيق،

على أساس معادلة «الارض في مقابل السلام» لا يعني، على الاطلاق، استسلامه لضغوطات الانتفاضة، وقبوله باستمرار «تردّي» الاوضاع الامنية هناك.

ثانياً ـ فصل العلاقة بين مرحلتي تسوية القضية الفلسطينية: سوف يتبنى رابين المرحلتين الانتقالية والنهائية في آن، ولكن بعد ضمان تفكيك ارتباطهما الذي يصرّ الفلسطينيون عليه. فهو لا يوافق على اقامة دولة فلسطينية مستقلة، حتى ولو دخلت مباشرة في علاقة اتحاد كونفيدرالي مع الاردن وكانت منزوعة السلاح، ولا يريد التنازل عن جميع الاراضي المحتلة، إنْ كان في الضفة الفلسطينية أو في هضبة الجولان، ولا يريد التفاوض، على الاطلاق، بشأن تحديد السيادة على مدينة القدس. وعند استثناء كل ذلك، يتضح ان رابين، حامل فكر دافيد بن ـ غوريون ويغئال الون، يريد بالاساس، التخلّص من ثقل الفلسطينيين على استمرار نقاء يهودية اسرائيل قدر الامكان. ووفقاً للاستراتيجية الصهيونية العمالية يمكن التعايش مع أقلية غير يهودية محدودة داخل اسرائيل ، ولكن لا يمكن القبول بتحويل هذه الدولة الى ثنائية القومية. وبما ان التخلّص من كثافة «السكان» الفلسطينيين في الارض المحتلة لن يتم سوى بالتنازل عن قسم من هذه الاراضي، فان رابين يتبنّى معادلة «الارض في مقابل السلام» التي تحقق استمرارية يهودية اسرائيل، وتضمن لها الشرعية والامن في آن؛ إذ يقوم مخطط رابين للمرحلة النهائية على أساس اجراء تنازلات عن أقسام من الاراضي ذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تشكّل «كانتونات» ترتبط بالاردن فيدرالياً من الناحية السياسية، وتبقى مرتبطة باسرائيل أمنياً وعلى علاقة اقتصادية مفتوحة معها، وذلك لاستخدامها مخزناً للعمالة الرخيصة ومعبراً للاسواق العربية. ولتحقيق هذه الوضعية، ستقوم الحكومة الجديدة بتحديد مجرى وفحوى المرحلة الانتقالية بما يؤمّن تلقائية الوصول الى الاهداف الاسرائيلية في المرحلة النهائية. ويجدر التنويه، في هذا السياق، الى أمرين: الاول، ان الحكومة الاسرائيلية ستعمل على تفادي الدخول في بحث قضايا جوهرية اساسية، كمسألة السيادة على القدس وحق العودة وما ينجم عنه من تفرّعات تعتبرها، بالاجمال، قضايا «معقّدة وذات طبيعة اشكالية»، الى ان يحقق المرحلة النهائية كسب المزيد من الوقت، ولذلك أهميته الخاصة، ليس من باب الاستغلال لفرض المزيد من الوقائع على الارض وحسب، بل ولتوظيفه أيضاً، في خلق واقع سياسي جديد بين فلسطينيي الارض المحتلة. فالحكومة الجديدة ستقوم بطرح مشروع «حكم ذاتي» موسّع، قد يشمل تقاسماً محدداً ومحدوداً على سيادة بعض المناطق ونواحي الحياة. وسيبرمج المشروع بشكل «يدغدغ» مشاعر ومصالح أكبر قطاع ممكن من الفلسطينيين تحت الاحتلال، وهم في وضع يتوق لتغيّر وتحسّن الاحوال. وتأمل حكومة رابين ان يتم، في خلال المرحلة الانتقالية، والتي قد تعمد الى اطالتها لاكثر من خمس سنوات، الى خلق مصالح وارتباطات في «الداخل» الفلسطيني تؤدي، في نهاية المطاف، الى فصم عرى العلاقة مع «الخارج» والقبول بالحدّ الادنى من التوقّعات السياسية لتسوية القضية الفلسطينية.

أمّا الامر الثاني، فهو احتمال ان يقوم رابين بمحاولة جادة لاحداث شرخ في العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية المتميزة في خلال المرحلة الانتقالية، وذلك من طريق التقدم بمقترحات «جذّابة»، ولكن باشتراط اشراك الاردن في اقتسام صلاحيات «الحكم الذاتي» في بعض الجوانب الاساسية، تحضيراً لايصال هذه المرحلة لتحقيق الهدف الاسرائيلي من المرحلة النهائية. وسيقوم هذا الحزب، بعد تشكيل الحكومة، باعادة «الضرب على وتر التسوية الاقليمية»، وبشكل ملموس، لخلق حالة من التوتر بين الاردن وم.ت.ف.

ثالثاً ـ التقدم بانصاف حلول للمرحلة الانتقالية: ستركّز استراتيجية حزب العمل، في

الذي يحتاجه جميع الشركاء لحل الخلافات السياسية. امّا على الصعيد الخارجي، فإن وجود طيف سياسي واسع في الائتلاف الحكومي الاسرائيلي يضمن لرابين «الاحتماء» خلف تشدّد اليمين كلّما واجه مطالبات خارجية تحثّه على تقديم تنازلات لانجاح التوصل لعقد تسوية سياسية.

بناء على ذلك، من المتوقع ان يبني رابين استراتيجيته التفاوضية على الاستغلال المباشر للافضلية التي يتمتع بها الآن على الصعيد الدولي لمجرد أنه تمكّن من ازاحة شامير من الحكم، ويعمل على تغيير صورة اسرائيل السلبية العالقة في أذهان العالم من جهة، وتمرير برنامجه للتسوية السياسية على أساس «خطة شامير» لعام ١٩٨٩ من جهة أخرى، بخطوات تستهدف انتزاع المبادرة التفاوضية والقاء الكرة في الملعب الفلسطيني. أما المحاور الرئيسة لاستراتيجية «الهجوم التفاوضي» فتتلخّص في:

اولاً ـ تفتيت العملية التفاوضية بنزع فتيل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، المتمثل باعتراف رابين بالقضية الفلسطينية، والاهتمام بالتوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين على أساس أن ذلك سيزيل من امام اسرائيل «عوائق» عقد اتفاقات مريحة مع الاطراف العربية الاخرى. ومن هذا المنطلق، يريد رابين اتّباع سياسة «الخطوة ـ خطوة» في المفاوضات بادئاً بالجانب الفلسطيني الذي يعتقد بأنه بات في وضع حرج يملي عليه التوصل الى اتفاق الحد الادنى بصورة سريعة، ليصل، في نهاية المطاف، الى التفاوض مع سوريا بعد ان تصبح وحيدة في الميدان، سهلة المنال. وتتعدّى سياسة التفتيت ذلك، الى تركيز رابين على فصل «الداخل» عن «الخارج» الفلسطيني. فقد كان رابين يرى باستمرار اضعاف م.ت.ف. وتجزئة القضية الوطنية الفلسطينية وحصرها بمسألة سكان المناطق لن يتحقق الا بالتعامل مع قيادة وطنية محلية تتمتع بصدقية. لذا سيحاول التركيز على التعامل مع الوفد الفلسطيني المفاوض باعتباره «الشريك الفلسطيني الوحيد» في عملية المفاوضات. ومن المتوقع ان يقوم بمبادرات على هذا الاساس قد تكون محرجة للجانب الفلسطيني. ولكي يُضعف موقع ومكانة الوفد الفلسطيني، ويوجّه صفعة عملية لعلاقته المباشرة والعلنية بـ م.ت.ف.، سيحاول جاهداً تفتيت «الداخل» الفلسطيني، بأن يفتح العديد من قنوات الحوار الرسمية وغير الرسمية، وبواسطة اجهزة «الادارة المدنية» تحديداً، مع فئات وشخصيات مختلفة داخل الارض المحتلة، بهدف ابراز «زعامات» جديدة تنافس القيادات المرتبطة بالمنظمة عضوياً. ويأمل رابين ان تؤدي التنافسات، وربما الصراعات، بين هذه «الزعامات» والقيادات الى ايصال الوضع هناك الى درجة من التفكك والانفلاش التي يقبل معها الفلسطينيون بابرام اتفاق بأدنى متطلبات.

امّا على صعيد الانتفاضة التي سيعمل رابين على تصفيتها، فمن المتوقع ان تعمد حكومته الى اتخاذ اجراءات من شأنها تخفيف بعض اشكال المعاناة عن مجموع أهل الارض المحتلة، وذلك من خلال محاولة اقناع قطاعات فلسطينية محدّدة، خصوصاً بين التجار والصناعيين، ومن مدخل تحسين الاوضاع الاقتصادية، بأن برنامج حكومته يحمل امكانيات مفتوحة لتحسين الاوضاع بعد سنوات من انتفاضة عانى فيها الفلسطينيون من تصاعد قمع السلطة الاحتلالية ومن تفشّي مظاهر سلبية ذاتية. ويأمل رابين من خلال استخدام «العصا والجزرة» في انكفاء العديد من القطاعات الفلسطينية ذات الاهمية السياسية الخاصة وانطوائها باتجاه التركيز على تحقيق مصالحها الذاتية الضيقة، فيوفر مدخلاً سهلاً لتحقيق الاختراق. وفي المقابل، وارضاء لليمين الاسرائيلي، وسعياً وراء توفير الامن للاسرائيليين، سيكثّف من استخدام اسلوب «العصا» ضد قطاعات فلسطينية اخرى داخل الارض المحتلة. فالنواة الصلبة للانتفاضة، والمناطق المحتلة التي لا زالت تشهد نشاطات انتفاضية مستمرة، ستتعرّضان لملاحقات وممارسات قاسية، وسيتم «معالجتهما» تحت ضربات «القبضة الحديدية». فرابين يريد ان يترك انطباعاً سريعاً ومؤثراً، في الداخل والخارج معاً بأن استعداده للتفاوض

المفاوضات السياسية واحتمالات السلام

د. محمد عبد العزيز ربيع

كان انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط، في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، بمثابة حدث تاريخي ادّى الى جمع العرب والاسرائيليين من اجل حلّ النزاع القائم في ما بينهما منذ ما يزيد عن اربعة عقود. الى جانب ذلك، شهد لقاء مدريد آخر حضور للاتحاد السوفياتي كقوة عظمى قبل دخوله آخر مراحل التفكّك والاندثار؛ اذ تبع ذلك، مباشرة، تفتّته الى دول تتنازعها الاحقاد، وتعاني من الانهيار الاقتصادي، وتعدّد المشاكل الاجتماعية، وغياب الرؤية المستقبلية.

لقد جاء اللقاء العربي ـ الاسرائيلي في ظل ظروف اقليمية ودولية غير عادية، أجبرت الاطراف المشاركة كافة على الدخول في عملية التفاوض رغماً عن ارادتها وبناء على شروط لم تكن ترغب في المشاركة على أساسها. اذ لولا التدخل الاميركي المباشر وغياب الوجود السوفياتي الفاعل من جهة، وتزايد اعتماد الاطراف المتنازعة على الولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى، لما وافق الطرفان، العربي والاسرائيلي، على الالتقاء والتفاوض في ظل موازين القوى الاقليمية القائمة. ولقد تميّزت تلك الظروف بتزايد ضعف الموقف العربي وتشتّته في أعقاب حرب الخليج، واختفاء القوة السوفياتية، وانفراد الولايات المتحدة الاميركية في زعامة العالم، وتزايد قوة اسرائيل النسبية في مواجهة القوة العربية.

لقد أسفرت حرب الخليج عن نتائج خطيرة منها: تدمير القاعدة الاقتصادية والقوة العسكرية الضاربة للعراق، وانهيار النظام الاقليمي العربي، وتعرية النظام القطري العربي. وهذه النتائج ادّت، بدورها، الى فتح الطريق واسعاً لممارسة الولايات المتحدة الاميركية دوراً فاعلاً في دفع الاطراف المتنازعة نحو التفاوض.

سنحاول، هنا، شرح ملابسات، وأبعاد، عملية التفاوض، وتحليل عناصرها الرئيسة، وتحديد امكانات نجاحها. ومن خلال ذلك، سنحاول، أيضاً، تحديد أهمّ الاهداف الاميركية، وأبرز المتغيّرات الدولية وموقع العرب، اجمالاً، من هذه المتغيّرات.

تعزيز الموقع الاميركي

شهد العامان ١٩٩٠ و١٩٩١ حدوث العديد من التطوّرات الدولية ذات الآثار البعيدة على مستقبل موازين القوى العالمية وطبيعة العلاقات بين الدول، خاصة الدول الغنية والدول الفقيرة. ومن أبرز تلك التطوّرات، انتهاء الحرب الباردة بزوال المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجع حادّ في أهمية العقائدية السياسية ـ الاجتماعية كأساس للعلاقات الدولية، واندلاع حرب الخليج بآثارها المدمّرة على المنطقة العربية، وتكاتف تلك المتغيّرات، معاً، لتعزيز دور الولايات المتحدة الاميركية على الساحة الدولية، وبالتالي بدء مرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الدولية.

خلال المرحلة الانتقالية، على تقديم «انصاف حلول» في محاولة لاظهار ايجابيتها التفاوضية للعالم مقارنة بحكومة الليكود السابقة من جهة، ولاحراج الجانب الفلسطيني تحديداً وايقاعه تحت طائل الضغوط الداخلية والخارجية لابداء المزيد من المرونة وتقديم «تنازلات مقابلة» من جهة ثانية. وسيعمد رابين لانجاح هذه الاستراتيجية الى طرح برنامج «خطوط عريضة» يتعلّق بعموميات تختص بالمرحلة الانتقالية، والتي ستبدو للعالم الخارجي وكأنها «نقلة نوعية» في مسيرة التسوية السياسية، في حين انه سيشدّد خلال العملية التفاوضية على تكبيل العموميات بتفاصيل وجزئيات تفقدها، بالنسبة للفلسطينيين، الكثير من المضمون، بل وتجعلها مزالق موجّهة ضدهم، تستهدف الاحراج في حالة عدم القبول.

وفي هذا السياق، تتعدد الخطوات التي من الممكن ان تتخذها الحكومة الاسرائيلية. فعلى سبيل المثال، يقع هنا التفريق الذي يحاول ان يكرّسه رابين بين ما يسميه «مستوطنات سياسية» و«مستوطنات امنية». وعلى أساس هذا التفريق، يطرح رابين «نصف حل» بالنسبة لعملية الاستيطان، يقوم على تجميد «المستوطنات السياسية»، وتكثيف عملية البناء في «المستوطنات الامنية». ويحاول، بمثل هذا الاقتراح، وضع الجانب الفلسطيني في مأزق حرج. فالرفض سيعتبر من قبل الكثيرين في العالم تصلباً فلسطينياً في الوقت الذي تحتاج العملية التفاوضية الى المزيد من المرونة، خصوصاً وان هذه الاطراف الخارجية تتجه نحو اعتبار ان ثمة تقدّماً ملموساً في هذا المجال. امّا القبول فيعني، بكل اختصار، منح الجانب الفلسطيني الشرعية لعملية الاستيطان.

وعلى المنوال نفسه، يمكن ان تبادر الحكومة الاسرائيلية الجديدة بمقترح لمنح «الحكم الذاتي» على مراحل تبدأ في قطاع غزة قبل الضفة الفلسطينية، أو بتسليم الفلسطينيين سلطات محدّدة في جوانب معينة قبل مجالات اخرى، أو بالشروع في اجراء انتخابات بلدية قبل الانتخابات العامة للمجلس التشريعي. وقد يقوم رابين بخطوات مفاجئة، ولكن محسوبة، تستهدف احراج الوفد المفاوض من طريق محاولة اجراء اتصالات مباشرة ومعمّمة على وسائل الاعلام مع بعض اعضائه، والاقتراح باجراء مباحثات ومشاورات مباشرة في القدس تتعلّق بشؤون عملية المفاوضات وانتقال بعض السلطات. وسيقع على الجانب الفلسطيني، اذا برزت مثل هذه الحالات، مسؤولية كبيرة وضغوطات متعددة؛ إذ سيرى الكثير من الاطراف ان «انصاف الحلول»، في هذه الفترة، تبقى أفضل بكثير من عدم وجود حلول على الاطلاق.

ويجب التنبيه الى ان الائتلاف الحكومي بالمواصفات التي سعى اليها رابين سوف يمنحه غطاء واقياً ومريحاً لعرض «انصاف الحلول». فمن ناحية، سيعوّل رابين على توظيف حمائم حزبه واعضاء حركة «ميرتس» من اليسار الصهيوني «بوابة تطمين» للفلسطينيين؛ اذ ستتصاعد حملات «الاقناع» الاسرائيلية للجانب الفلسطيني، وتتكاثر الدعوات للسير قدماً في المفاوضات، والتركيز على ضرورة عدم وضع عثرات في وجه التوصل الى اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية، وعدم طرح قضايا «معقّدة واشكالية» الآن، وذلك ليتم الدخول في مرحلة «الحكم الذاتي» بأقصى سرعة. ومن ناحية أخرى سوف يتكىء رابين على ضغط المعارضة اليمينية لتبرير عجزه عن تجاوز «أنصاف الحلول».

هكذا يفتح «الانقلاب السياسي» الذي وقع في اسرائيل نتيجة الانتخابات آفاقاً يجب عدم تجاهلها في مجرى وفحوى العملية التفاوضية. غير ان التحديات التي جلبها هذا «الانقلاب» تحمل مخاطر على الجانب الفلسطيني خصوصاً، والعربي عموماً مما يوجب الاستعداد الكامل للمرحلة التفاوضية المقبلة التي سيتم، بالتأكيد، وفقاً لاستراتيجيات جديدة.

وتجدّد الخلافات ذات الطبيعة المصلحية بين الدول الصناعية الرئيسة.

من ناحية أخرى، شهدت فترة السبعينات والثمانينات فشل التكنولوجيا الحديثة في تطوير بدائل حقيقية وعملية للنفط كمصدر للطاقة. وهذا ترتب عليه تبلور النفط كأهمّ موارد الطاقة على الاطلاق، وأبرز عوامل الحفاظ على نمط الحياة الراهنة في مجتمعات الغرب الصناعية، وتأمين استمرار نمو اقتصادات تلك المجتمعات بوجه عام.

ان أهمية الاقتصاد كمصدر قوة عسكرية ونفوذ سياسي ونظام انتاج واستهلاك من جهة، واعتماد الاقتصاد الغربي عامة والاميركي خاصة على النفط من جهة اخرى، يجعل النفط العربي مصدر طاقة وأداة تحكّم ونفوذ دولية في غاية الاهمية. وفي ضوء المنافسة التي تزداد حدة، يوماً بعد آخر، بين الاقتصاد الاميركي والاقتصادات الاوروبية والآسيوية الصناعية، واستحواذ دول الخليج العربية، بما في ذلك العراق، حوالى ٦٠ بالمئة من الاحتياطي النفطي المعروف في العالم، أصبح هدف السيطرة على منابع النفط العربية من أهم أهداف الولايات المتحدة الاميركية على الساحة الدولية. وتشير الدراسات والتحرّكات السياسية والعسكرية الى ان الهدف الاميركي تجاه النفط العربي يرمي الى ضمان الحصول على الحاجة منه، في المدى الطويل، واستخدام امكاناته المتعدّدة للضغط على الحلفاء والاعداء معاً واحتواء قوتهم التنافسية.

ولمّا كانت ملابسات ونتائج حرب الخليج الاخيرة أدخلت المنطقة العربية، بوجه عام، في اطار النفوذ الاميركي، فان تكريس الامر الواقع في الشرق الاوسط أصبح أقصر الطرق لضمان تحقيق الأهداف الاميركية النفطية وغير النفطية. ومن اجل تثبيت الامر الواقع وتحقيق الاستقرار من دون الاخلال بموازين القوى القائمة، أصبح لزاماً على واشنطن معالجة ثلاث قضايا رئيسة كانت ولا تزال من أبرز أسباب عدم الاستقرار واثارة المشاكل السياسية والاجتماعية والحروب الاهلية والاقليمية. أما تلك القضايا فهي: ١ ـ القضية الفلسطينية؛ ٢ ـ دور اسرائيل الاقليمي في المنطقة العربية؛ ٣ ـ احتمالات بروز قوى اقليمية عربية مناوئة للمصالح الاميركية.

لعبت القضية الفلسطينية، منذ العام ١٩٤٧، دوراً هاماً في تكوين الوعي العربي بوجه عام، وتوجيه التطوّرات السياسية والثقافية في غالبية الدول العربية بوجه خاص. ورغم حرب الخليج وآثارها المدمّرة على التوجّهات الوحدوية والمشاعر الاخوية بين شعوب الامة الواحدة، الّا ان العداء العربي لاسرائيل لا يزال مستمراً، كما ان الالتزام العربي بدعم المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني لا يزال قائماً. وحيث ان الولايات المتحدة الاميركية كانت احدى اهمّ القوى التي ساهمت في اقامة وتدعيم اسرائيل، والقوة الوحيدة القادرة على ترويضها وكبح جماحها، فان مشاعر العداء العربية تجاه اسرائيل لا تزيد كثيراً عن مشاعر العداء تجاهها.

ان بقاء القضية الفلسطينية من دون حل من شأنه الاسهام في تعميق أسباب التوتر في المنطقة العربية، وتكريس مشاعر العداء للولايات المتحدة الاميركية ولحلفائها العرب في المنطقة. وهذا من شأنه التأثير في التوجّهات الفكرية والثقافية والسياسية في المنطقة العربية بما يتعارض، تماماً، مع المصالح الاميركية في المدى البعيد. كما ان بقاء القضية الفلسطينية من دون حل، من شأنه، ايضاً، تكريس عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وهذا يعني، من وجهة النظر الاميركية، ان استكمال متطلّبات اخضاع المنطقة العربية للارادة الاميركية أصبح يستدعي، بالضرورة، ايجاد حل للقضية الفلسطينية يكون كفيلاً بانهاء دورها كعامل اثارة سياسي وعنصر وعي ثقافي.

ان انهيار الاتحاد السوفياتي كنظام حكم سياسي جاء اثر فشل الاشتراكية كنظام انتاج اقتصادي. وبسبب ارتباط نظم الانتاج والتوزيع الاقتصادية بالقاعدة التكنولوجية وعلاقات العمل الاجتماعية والحوافز المادية، فان فشل النظام الاقتصادي كشف، في الوقت عينه، مدى تخلّف القاعدة التكنولوجية وتفكّك الروابط الاجتماعية وسيطرة الفساد على حياة المجتمعات الاشتراكية بوجه عام. وهذا أدّى، بدوره، الى دخول الشعوب والدول كافة، التي استقلّت حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في حالة من التراجع والضياع، وغياب القدرة على تعريف الذات العقائدية، وتحديد أطر العمل الوطنية، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك علاقة الاكثرية بالاقليات القومية والعرقية والدينية.

لقد جاء انهيار الاتحاد السوفياتي في فترة شهدت ذروة القوة العسكرية الاميركية من ناحية، وتراجع القوة الاقتصادية لها من ناحية أخرى. وهذا الامر دفع بها الى الاتجاه، بسرعة، نحو استخدام القوة العسكرية لتكريس وتعزيز المواقع السياسية، وتوظيف الامكانات العسكرية والسياسية، معاً، لوقف عملية التراجع الاقتصادية. ولقد جاءت حرب الخليج، في مطلع العام ١٩٩١، لتعلن تربّع الولايات المتحدة الاميركية على القمة الدولية، ودخول معظم دول العالم وشعوبه عصر الامبراطورية الاميركية.

الى جانب ذلك، تشير حقائق انهيار الاتحاد السوفياتي كامبراطورية سياسية ـ عقائدية الى ان القوة الاقتصادية والمصالح المادية قد أصبحت أهمّ أسس العلاقات الدولية، وأبرز عوامل الوحدة السياسية، وأداة تنظيم اجتماعي على الساحة الداخلية. ولذلك كان تراجع الاقتصاد السوفياتي، بمعدّلات قياسية، السبب المباشر لانهياره، كما كان الانحناء السوفياتي للارادة الاميركية، في اثناء أزمة الخليج، نتيجة طبيعية لتزايد حاجة السوفيات للمعونات المادية.

واذا كان «تضارب المبادىء مع المصالح سيؤدي، دائماً، الى انتصار المصالح»، كما ذكر، ذات مرة، كارل ماركس، فان هذا يعني ان تدهور الاوضاع الاقتصادية سيجعل من الصعب على الدول التي استقلّت حديثاً، ومن بينها روسيا، اتخاذ مواقف مبدئية مستقلة في مجال العلاقات الدولية، وانه في حال اتخاذها لمواقف من هذا القبيل فسوف تكون عاجزة عن ترجمة مواقفها الى قوة فعل حقيقية، أقلّه لسنوات طويلة مقبلة.

ان انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور الدول الاوروبية والآسيوية المستقلة التي خضعت، في الماضي، للشيوعية، أدّيا بدورهما الى زوال المعسكر الاشتراكي كقوة عسكرية وعقائدية. وبزوال ذلك المعسكر وما كان يجسّده من تحدّيات عسكرية وسياسية، انتهت الحرب الباردة، وأُعيد تأسيس العلاقات الدولية على أسس مصلحية لا عقائدية.

واذا كان انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة قد ساهما في ازالة أهمّ العقبات التي حالت، في الماضي، دون نجاح دول المعسكر الرأسمالي في تحقيق أهدافها السياسية والامنية الرئيسة في الساحة الدولية، فان اعادة تأسيس العلاقات الدولية على أسس مصلحية أدّت الى احتدام التنافس بين دول الغرب الصناعية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. وفي الواقع، كان زوال الخطر السوفياتي بمثابة ازالة أهم عناصر الوحدة التي ساهمت، بفاعلية، في تقارب وتماسك دول المعسكر الرأسمالي لأكثر من أربعة عقود متتالية. ولقد نتج عن ذلك اعادة فتح بعض الملفّات القديمة، واعادة احياء بعض المشاعر المعادية، خاصة بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان،

العراق العسكرية، خلق أجواء عربية مناسبة لتعاون عربي واسع مع سياستها في المنطقة. وهذا يعني ان نجاح الخطة الاميركية في حل القضية الفلسطينية وتكريس موازين القوى القائمة أصبح يتوقف على مدى تعاون اسرائيل في تنفيذ تلك الخطة، وهو تعاون أثبتت التجارب التاريخية ان من المتعذّر ضمانه من دون ضغوط اميركية كبيرة على اسرائيل.

الرفض الاسرائيلي

ممّا لا شك فيه ان لدى اسرائيل رغبة كبيرة في حل القضية الفلسطينية. الّا ان الحل الاسرائيلي المستهدف هو حل يقوم على تصفية القضية الفلسطينية والغاء حق الشعب الفلسطيني الغاء كاملاً. ولذلك اتجهت اسرائيل، خاصة بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر في العام ١٩٧٨، الى تكثيف سياسة الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهي سياسة تقوم على مصادرة الاراضي واقامة المستعمرات اليهودية عليها، وتفريغها، تدريجياً، من سكانها.

قامت الدعاية الصهيونية في الماضي بالمناداة بالسلام مع العرب واتهامهم بتعطيل جهود السلام والسعي للقضاء على اسرائيل. وبالرغم من عدم تجاوب العرب مع الدعوات الاسرائيلية ورفض مبدأ الاعتراف بها لسنوات طويلة، الّا ان اسرائيل افتقدت خلال تاريخها كله الوضوح مع الآخرين؛ اذ في الوقت الذي ترفع فيه أعلام السلام، كانت تسير، بجد، نحو بناء قوة عسكرية للسيطرة على المنطقة العربية، وتخطط، في الوقت عينه، لحرمان العرب من الحصول على مقوّمات القوة التي تمكّنهم من استعادة حقوقهم ومكانتهم على الساحة الدولية. اضافة الى ذلك، اتجهت اسرائيل، منذ قيامها في العام ١٩٤٨، الى رفض قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، وأولها القرار الرقم ١٩٤ الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

بعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي اثر توقيعها معاهدة صلح منفردة مع اسرائيل في العام ١٩٧٩، اتجه العرب، تدريجياً، نحو القبول بمبدأ الاعتراف بدولة اسرائيل واقامة سلام معها. الّا ان خروج مصر من معادلة الصراع كان قد أدّى الى الاخلال بموازين القوى القائمة لحساب اسرائيل، حيث كان بمثابة خروج القوة العسكرية العربية الاهمّ ذات القدرة على مواجهة التحدّيات الاسرائيلية والحفاظ على بعض مقوّمات القدرة العربية. ولقد تبع ذلك ازالة الكثير من مخاوف اسرائيل السابقة وقيامها بالكشف عن نواياها الحقيقية، وهي نوايا كانت ولا تزال تقوم على التوسّع واحتلال المزيد من الارض العربية.

جسّد الشق الفلسطيني، كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، نوايا اسرائيل التوسّعية عندما رفضت مبدأ الانسحاب من على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأصرّت، في المقابل، على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً لمدة خمس سنوات، يتمّ، بعد مرور ثلاث منها، التفاوض على مستقبل تلك المناطق. ولكن عندما بدأت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية في شأن تحديد مقوّمات الحكم الذاتي، قامت اسرائيل، مجدّداً، بالتعبير، عملياً، عن رفضها لمبدأ الانسحاب، واعادة تأكيد موقفها الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني، وهو موقف قام، أساساً، على التنكّر الكامل لتلك الحقوق. ولقد ترتّب على ذلك توقّف المفاوضات، وبالتالي قيام كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، عملياً، بالتخلّي عن التزاماتها الدولية والخلقية التي نصّت عليها اتفاقيتي كامب ديفيد.

في العام ١٩٨١، قامت اسرائيل بالاعلان، رسمياً، عن ضمّ الجولان لجسم الكيان

امّـا في ما يتعلّق بدور اسرائيـل في المنطقة العربية فانه كان ولا يزال مرتبطاً، بصورة وثيقة، بالقضية الفلسطينية؛ اذ ان اصرار اسرائيل على التمسّك بالاراضي العربية التي احتلت منذ العام ١٩٦٧ يعني بقاء القضية الفلسطينية من دون حل، وبالتالي استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بتفاعلاته السياسية والاجتماعية والثقافية على الساحة العربية. الى جانب ذلك، أثبتت اسرائيل، في خلال القرن الاخير، ان لها مطامع اقليمية واقتصادية واسعة في اقطار عربية عدة أخرى. وهذا يعني ان استمرار الدعم الاميركي لاسرائيل على حاله من شأنه تكريس العديد من عوامل عدم الاستقرار القائمة، وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة الاميركية في تكريس مواقعها ونفوذها في المنطقة العربية.

ان موقف الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل يتجه، اليوم، نحو اعادة تعريف دورها، وتحديد مجال عملها في المنطقة العربية، وليس الى انهاء وجودها أوتصفية دورها. وفي الواقع، تبدو الولايات المتحدة الاميركية، اليوم، اكثر قناعة من أي وقت مضى بأن حل القضية الفلسطينية من خلال اقامة ترتيبـات سيـاسية واقليمية جديدة تشمل انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي العربية سيضمن سلامة اسرائيل ويحافظ على وجودها، ويعزّز المصالح الاميركية، ويدعم حلفاءها العرب في المنطقة. وهذا يعني ان التـرتيبات الاميركية المستهدفة ترمي الى تكريس وجود اسرائيل «الاداة» كجزء من دول المنطقة، وليس كعامل هيمنة وتهديد من شأنه زيادة حدّة الاضطرابات واحداث ردود فعل سلبية تلحق الضرر بالمصالح الاميركية.

ان استمرار الحصار الاقتصادي على العراق، وتصاعد الضغوط الاميركية على بعض الدول العربية الاخرى كالاردن وسوريا، والقيام بتهديد ليبيا هي تحرّكات متناسقة ضمن سياسة واضحة للحيلولة دون بروز قوة عربية اقليمية؛ اذ ان السماح ببروز قوة اقليمية وطنية جديدة ذات سياسة مستقلّة يعني السمـاح بخروج المنطقة، تدريجياً، من الحظيرة الاميركية. وهذا من شأنه، في حال حدوثـه، قيـام القوى الوطنية العربية بالسيطرة على سياسات انتاج وتسعير النفط العربي خلافاً للارادة الاميركية. وهذا يتعارض، تماماً، مع الاهداف الاميركية في المنطقة العربية، ولا يخدم سياستها بعيدة المدى تجاه منافسيها من الدول الصناعية الاخرى.

الى جانب ذلك، قد يستـدعي ظهور قوة اقليمية عربية وطنية قيام الولايات المتحدة الاميركية بارسال قواتها، مجدداً، للقضاء على تلك القوة، وهي قضية من الصعب التعامل معها في ضوء نتائج حرب الخليج الاخيرة والاوضاع الاقتصادية الاميركية الحالية. ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية اليوم، ولسنوات مقبلة عدّة، هي القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم، فان الحيلولة دون بروز قوة اقليمية مناوئة لمصالحها سيكفل الحفاظ على تلك المصالح في المنطقة العربية من دون الحاجة الى وجود عسكري اميركي، ومن دون انفاق المال في التدخل المباشر.

بنـاء على ما تقـدّم، يمكن القول بأن الولايات المتحدة الاميركية مهتمّة في ايجاد حل للقضية الفلسطينية، وراغبة في اعادة تحجيم دور اسرائيل في المنطقة، وجادّة في العمل في تثبيت الامر الواقع وتكريس موازين القوى القائمة حالياً. وهذا يعني انها تريد حلاً يصفّي القضية الفلسطينية كقضية سياسية واجتماعية وفكرية، ويقود الى تحويل اسرائيل الى دولة عادية ذات علاقات طبيعية مع جيرانها العرب مع الحفاظ على تفوّقها العسكري. وهذه قضايا لن تتحقق من دون حصول الفلسطينيين على بعض حقوقهم الاساسية، ومن دون عودة السيادة العربية للاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

ان نجـاح الولايـات المتحـدة الامـيركيـة في التعـامـل مع أزمة الخليج وقيامها بتحجيم قوة

في ضوء ذلك، قام الرئيس المصري، حسني مبارك، بطرح مبادرته التي اشتملت على عشر نقاط. ولقد استهدفت تلك المبادرة، التي تبلورت بعد مشاورات مكثّفة مع حزب العمل الاسرائيلي والادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ايضاح مبادرة شامير وطرح آلية لتطبيقها. ولقد دعت تلك المبادرة الى اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة للتفاهم حول قضية الانتخابات التي دعت اليها مبادرة شامير. وعلى الرغم من حماس حزب العمل الاسرائيلي لتلك المبادرة، وهو الحزب الذي شارك في ائتلاف مع الليكود، في حينه، في حكم اسرائيل، الّا ان شامير رفض المبادرة المصرية. ولقد تبع ذلك قيام وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بطرح مبادرته التي اشتملت على خمس نقاط اختصرت كل المبادرات والمناورات السياسية في اقتراح استهدف اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة. الّا انه على الرغم من تواضع مشروع بيكر، فان شامير رفض القبول به، من خلال الاصرار على حق اسرائيل في التحكّم في عملية اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني المحاور.

امّا فيما يتعلّق بمبادرة السلام الفلسطينية التي دعت الى اقامة دولتين في فلسطين، فان سياسة الليكود التي عبّر عنها اريئيل شارون اتجهت الى الادعاء بأن الاردن هي فلسطين، وان الدولة الفلسطينية هي قائمة، فعلاً، في الضفة الشرقية من نهر الاردن. وعلى الرغم من التراجع، جزئياً، عن هذا الموقف بسبب الانتفاضة ورفض الادارة الاميركية لذلك الادعاء، الّا ان التركيز عليه عاد، مجدّداً، بعد حرب الخليج.

وعندما وضعت حرب الخليج اوزارها، شعرت الادارة الاميركية بأن الفرصة مناسبة لمعاودة البحث عن حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك كجزء من استراتيجية اميركية لتكريس هيمنتها في المنطقة. وعلى الرغم من الجهود الاميركية والرغبة الجامحة في التوصل الى حل سلمي لذلك الصراع، الّا ان فرص نجاحها تتوقف، الى حدّ كبير، على امكان الضغط على اسرائيل لاجبارها على الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وحرمانها من فرصة التوسّع، مستقبلاً، على حساب الدول العربية المجاورة.

تباينات الموقف العربي

لا بدّ من التأكيد، اولاً، ان دخول الاطراف العربية عملية السلام الجارية كان جاء دون تنسيق لبلورة موقف عربي موحّد. الّا ان وجود موقف اسرائيلي واضح من كل الاطراف العربية المعنيّة مباشرة بنتائج العملية السياسية، ادّى الى بلورة مواقف عربية متشابهة الى حدّ كبير. وهذا، بدوره، جعل بالامكان الحديث عن موقف عربي من العملية السياسية عامة، ومن التحرّكات والمناورات الاسرائيلية والاميركية خاصة.

ان تبلور اسس عملية السلام والمفاوضات الجارية، ادّى الى انقسام غالبية القوى السياسية في الوطن العربي الى قسمين: الاول، بدا متحمساً لتلك العملية، بالرغم من نواقصها العديدة، وعلى استعداد تام للمشاركة فيها من دون تحفّظات كثيرة؛ امّا الفريق الثاني، فقد اتجه الى رفض العملية السياسية بشروطها الحالية، كما قام بالتشكيك فيها والتنديد، عموماً، بالقوى العربية التي قبلت المشاركة فيها.

ان تركيز العملية السياسية على قضايا اجرائية ثانوية، ادّى، في جانب منه، الى تقوية موقف الرافضين. لكن، في المقابل، كانت عوامل الاصرار الاميركي في بدء عملية السلام ووقف

الصهيوني؛ كما قامت، في العام ١٩٨٢، باعادة احتلال جنوب لبنان واخضاعه للسيطرة الاسرائيلية. ولقد جاءت عملية احتلال الجنوب اللبناني واستغلال موارده المائية لتؤكد نوايا اسرائيل التوسّعية تجاه لبنان، وذلك بعد استكمال احتلال فلسطين، وضمّ الجولان، وتعطيل قرارات هيئة الامم المتحدة كافة المتعلّقة بترتيبات السلام في المنطقة. وفي خلال العام نفسه، قامت الحكومة الاسرائيلية برفض مبادرة الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، وهي المبادرة التي حاولت ايجاد حل للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني بناء على ترتيبات شبيهة بترتيبات كامب ديفيد تقوم على منح الفلسطينيين المقيمين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حكماً ذاتياً مرتبطاً بالاردن.

وفي الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨، اتجهت السياسة الاسرائيلية الى تعزيز علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الاميركية، وتعطيل جهود السلام، ورفض فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبسبب استمرار وتصاعد الدعم الاميركي، واستمرار الضعف العربي، وسيطرة الاحزاب الاكثر تطرّفاً وعدوانية على الحكم في اسرائيل، نجحت السياسة الاسرائيلية في تحقيق أهدافها كاملة، تقريباً، على الساحة الفلسطينية والاقليمية والاميركية والدولية دون استثناء.

في اوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية كثورة شعبية استهدفت التخلّص من الاحتلال الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولقد كان من نتائج ذلك كشف الابعاد الاجرامية لسياسة اسرائيل في الارض الفلسطينية المحتلة، وتحديد المعنى الحقيقي للعنصرية الصهيونية. ومن أجل وقف النزيف الاسرائيلي من النواحي الاقتصادية والسياسية والاخلاقية من ناحية، واستيعاب الانتفاضة الفلسطينية من ناحية أخرى، قامت الحكومة الاميركية بتكثيف جهود السلام التي استهدفت، في الدرجة الاساس، حماية اسرائيل، والحفاظ على مكاسبها الاساسية، وتكريس الامر الواقع في المنطقة العربية.

الى جانب ذلك، كان من نتائج الانتفاضة قيام الاردن بفك ارتباطه بالضفة الفلسطينية من الناحيتين، السياسية والقانونية، وبالتالي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على ارضه. وفي اواخر العام ١٩٨٨، جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي دعت الى اقامة دولتين في فلسطين وطرح برنامج جديد تبنّى، عملياً، الخيار السياسي في حل القضية الفلسطينية. وقبل نهاية ذلك العام، تمّ الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الاميركية على بدء حوار سياسي بين الجانبين بهدف ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. ولقد كان الحوار بمثابة اعتراف اميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وكعامل هامّ في تقرير مصير عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط.

قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في أواخر آذار (مارس) من العام ١٩٨٩، بطرح مبادرة اسرائيلية للتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية. ولقد دعت تلك المبادرة، الى اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وذلك من أجل انتخاب ممثلين للشعب الفلسطيني يقومون، بدورهم، بالتفاوض مع اسرائيل بشأن اقامة حكم ذاتي بناء على نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد. ولمّا كان من الصعب قبول ما رفضه الفلسطينيون في الماضي، خاصة في ضوء زخم الانتفاضة، فان مشروع شامير كان بمثابة مناورة سياسية استهدفت تحميل الفلسطينيين مسؤولية رفض «مبادرة السلام الاسرائيلية». ولكن عندما اتجهت منظمة التحرير الفلسطينية الى القبول، ضمناً، بمبادرة شامير، سارع الاخير الى تعطيل كل الجهود التي استهدفت وضع مبادرته موضع التنفيذ.

النشـاط الاستيـطاني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من ناحية، وعدم تردّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، باستخدام طلب ضمانات القروض الاسرائيلية لاثبات جدّية الموقف الاميركي من ناحية اخرى، ادّت الى تقوية موقف المتحمّسين. الى جانب ذلك، رأي فريق المتحمّسين في النتائج التي اسفرت عنهـا حرب الخليج، وظروف انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة من شأنها اضعاف علاقة التحالف الاستراتيجي بين الطرفين الاميركي والاسرائيلي، وبالتالي، الافساح في المجال لبلورة سياسة اميركية شرق اوسطية مستقلة ومحايدة.

من ناحية اخرى، رأى فريق الرافضين بانه لا يجوز، اطلاقاً، التنازل عن الحقوق العربية، وانه ليس من المنطقي او المصلحة الوطنية العامة الدخول في عملية تفاوض سياسية من موقع ضعف. وهذا يعني، ضمناً، ان هذا الفريق يؤمن باقتراب تغيّر موازين القوى الدولية والاقليمية الحالية، وبالتالي انتقال العرب، قريباً، الى موقع قوة يمكّنهم من فرض شروطهم على العملية السياسية. امّا الفريق الآخر فيقول بأن انفراد الولايات المتحدة الاميركية في القمة الدولية يجعلها الطرف الوحيد القادر على ارغام اسرائيل على القبول بحل «عادل» للقضية الفلسطينية. ولذلك يصبح التعاون معها والقبول بشروط عملية السلام الجارية هما الضمانة الوحيدة لانجاح تلك العملية في ظل الظروف الراهنة.

وهنا لا بدّ من الاشارة الى ان اي حل للقضية الفلسطينية لا يعيد للفلسطينيين حقوقهم التاريخية في فلسطين كافة، ويعوّضهم عن فترة الحرمان والتشرّد منذ العام ١٩٤٨، لا يمكن اعتباره حلاً عادلاً. وحيث انه ليس من الممكن في ظل الظروف القائمة او المرئية تحقيق مثل هذا الحل، فان الحديث يجب ان يتجه الى تسمية الحل المستهدف «حلاً واقعياً». وهذا يعني البحث في امكانات ومكوّنات حل تسمح به معطيات الواقع وتدعمه القوى الفاعلة على الساحتين الدولية والاقليمية.

تشير المعطيات الدولية، في وجه عام، الى ان معظم دول العالم، خاصة الدول الغربية والرأسمالية والدول التي استقلّت حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، اصبح يحبّذ الاستقرار أكثر من اي وقت مضى، ويبدي استعـداداً أكبر للدفاع عن الامر الواقع وليس للعمل على تغييره. وحيث ان انتهاء الصراع العقائدي قد ساهم في سيادة منطق المصالح كأساس للعلاقات الدولية، فان الاستقرار الذي يصبو اليه ويسعى الى تكريسه هو استقرار لا علاقة له بالمبادىء او الاخلاقيات او الحقوق الوطنية او قضايا العدالة التي تتمنّاها وتكافح من اجل تحقيقها الكثير من الشعوب الفقيرة والمستعبَدة في هذا العالم. وهذا يعني ان اي حل من شأنه تكريس الامر الواقع وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بغض النظر عن عدالته وشرعيته، يعتبر حلاً معقولاً ومقبولاً من وجهة النظر الدولية، خاصة وجهة نظر الدول المسيطرة على مجال العلاقات الدولية.

من ناحية اخرى، تشير ظروف ومعطيات تطوّر العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية الى وجود حدود لقدرة ورغبة الادارة الاميركية في الضغط على اسرائيل. واذا كانت القدرة الاميركية الضاغطة تخضع لطبيعة العملية السياسية داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها، ولدور اليهود والقوى الصهيونية، خاصة في مجال الاعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فان الرغبة الاميركية تحكمها استراتيجية عالمية تستهـدف السيطرة على النفط العربي وتكريس نفوذها في المنطقة العربية. وهذا يعني ان الادارة الاميركية لن تقبل بمشروع سلام من شأنه اضعاف اسرائيل وتغيير موازين القوى في المنطقة لصالح القوى العربية، وان ظروفها الداخلية قد تحول دون قيامها بالضغط على اسرائيل بالقدر الكافي لتحقيق حل واقعي للقضية الفلسطينية.

لذلك، وفي ضوء المعطيات الدولية وتوجّه العالم، عموماً، الى البحث عن الاستقرار، يصبح الرفض العربي للمشاركة في العملية السياسية نوعاً من الانتحار السياسي الذي يضفي قدراً كبيراً من الشرعية على الادعاءات الصهيونية القائلة برفض العرب لمبدأ السلام والاستقرار. وهذا ما يجعل موقف القوى العربية المؤيدة للعملية السياسية موقفاً أكثر واقعية وتجاوباً مع الارادة الدولية. امّا في ضوء العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية والاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية، فان الموافقة العربية على المشاركة في العملية السياسية تعني ان النجاح في تحقيق الاهداف، في صورة ناجزة، أملاً بعيد المنال، ولكن مع ادراك حقيقة تعذّر امكانية البقاء خارج العملية السياسية الحالية من جهة، وادراك حقيقة تعذّر نجاح تلك العملية في تحقيق بعض المطالب العربية من جهة اخرى. وبذلك تصبح المشاركة «شراً لا بدّ منه»، ووجهاً جديداً من وجوه الصراع مع الصهيونية، واداة للتعامل مع الاستراتيجية الاميركية في عصر تربعها على عرش القمة الدولية.

يعتمد العقل الغربي عامة، والاميركي خاصة، في عمله في المجالين السياسي والاقتصادي على مفهومين واضحين: تعظيم الفوائد عندما يكون الربح ممكناً، وتقليل حجم الخسائر عندما تكون الخسارة حتمية. وهذا يعني انه عندما يكون في موقع يسمح له بتحقيق المزيد من المكاسب، فان العملية بالنسبة له تصبح عملية لتعظيم الفوائد والعائدات، وهي عملية لا حدود لها ولا محدّدات لاخلاقياتها. امّا عندما يكون في موضع يفرض عليه تكبّد المزيد من الخسائر، فان العملية بالنسبة له تصبح عملية لتقليل حجم الخسائر، من دون اعتبار حقيقي لأخلاقيات التعامل مع الغير او مراعاة قضايا الحفاظ على الكرامة والتمسّك بالقيم والمبادىء. وحيث ان قرار تعظيم الفوائد لا حدود له ولا محدّدات لأخلاقياته، فانه، عادة، لا يحقق أقصى أهدافه في النزاعات الدولية الاّ بالقضاء على مقوّمات قوة الخصم والغاء وجوده الفاعل. وفي المقابل، لا تتوقف عملية تقليل حجم الخسائر عند حدود القيم أو المبادىء، اذ تستمر عملية التراجع، عادة، في حال تصاعد الضغوط الخارجية حتى درجة الافلاس الكامل.

وبناء على هذا الاطار في الفهم والتحليل، يبدو التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، في الوقت الراهن، في وضع قويّ مميّز يسمح له بتعظيم حجم الفوائد، بينما يبدو العرب في وضع لا يسمح لهم الاّ بتقليل حجم الخسائر؛ اذ ان انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحجيم قوة العراق العسكرية، وتعرية النظام العربي بشقيه القطري والاقليمي أدّت، في مجموعها، الى دخول العالم عصر الامبراطورية الاميركية، واتجاه اسرائيل الى فرض نفسها وصياً على المنطقة العربية. وفي الواقع، يبدو الخلاف الرئيس بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، في ما يتعلّق بالمباحثات السياسية يدور حول تعريف النقطة التي تضمن تعظيم المكاسب لكلا الجانبين. ولمّا كانت مكاسب التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي تعكس، في حقيقتها، حجم الخسائر العربية، فان نقطة تعظيم مكاسب الطرف الاول تعني تعريف حجم اقصى ما يمكن ابتزازه من الطرف الثاني.

وتشير المعطيات الى ان الولايات المتحدة الاميركية ترى ان عملية تعظيم المكاسب لا بدّ ان تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الاميركية في المدى البعيد، بينما تميل خطة العمل الاسرائيلية الى اعطاء الأولوية لاحتياجات اسرائيل في المدى المنظور. ولذلك فان المرحلة الحالية، بالنسبة الى واشنطن، هي افضل المراحل في البحث عن حل نهائي يشمل على ترتيبات اقليمية وسياسية وامنية في المنطقة، وينطوي على تصفية بؤر التوتر، لأن الفشل في ذلك سوف يفسح في المجال لسيطرة القوى

الاصولية الاسلامية التي ترفض مبدأ القبول بوجود اسرائيل. اما اسرائيل فتقول بأن التجربة التاريخية الحديثة تشير الى استمرار تراجع الموقف العربي أمام الضغوط الاسرائيلية والاميركية. وعليه، فان استمرار تلك الضغوط ودعم المطالب الاسرائيلية سوف يضعف الموقف العربي، ويوصله الى درجة تحقيق الاهداف الاميركية والاسرائيلية كافة في المنطقة العربية.

بناء على ما تقدّم، يمكن القول بانه لم يكن من الممكن او من المصلحة البقاء خارج أطر الاتصالات السياسية ورفض المشاركة في العملية السياسية الحالية. ويمكن القول، أيضاً، ان المشاركة في تلك العملية لا تعني ويجب ان لا تقود الى التنازل عن الحقوق العربية الاساسية. وبسبب ضعف امكانيات نجاح العملية السياسية الراهنة في تحقيق «حل واقعي» يصون بعض الحقوق العربية، فان على الاطراف العربية المشاركة ان تتبنّى استراتيجية عمل تقوم على ثلاثة مبادىء بسيطة وأساسية:

اولاً: تجنّب وصول المباحثات الى حال تشكّل بالنسبة للطرف العربي المفاوض فخاً يصبح الخروج منه صعباً ومكلفاً للغاية، ويغدو البقاء فيه قبولاً بالعيش في سجن معتم بلا نور أو أمل.

ثانياً: ادراك حقيقة ضعف الموقف العربي والحاجة لتجميع ما لدى العرب من أوراق قليلة لخوض معركة آنية هدفها الرئيس الممكن «تقليل حجم الخسائر» الحتمية.

ثالثاً: الاتجاه الى التحكّم في جدول أعمال المباحثات من خلال طرح المبادرات ضمن هدف «تقليل حجم الخسائر» واستهداف «حل واقعي».

اطاران للتفاوض

تعتبر المباحثات المباشرة بين الاطراف المتنازعة من أنجع وسائل حل النزاعات الدولية وتحقيق السلام. وفي حالة تعذّر اتفاق الاطراف المتنازعة على الالتقاء حول طاولة المفاوضات وجهاً لوجه، يمكن بدء عملية التفاوض من خلال طرف ثالث يقوم بدور الوسيط. وينحصر دور الطرف الوسيط، عادة، في العمل على تقريب وجهات نظر الاطراف المتنازعة وتجسير الفجوة التي تفصل في ما بين مواقفها المتضاربة. وهذا يعني ان نجاح دور الوسيط يتوقف، عادة، على عاملين: الاول، وضوح مواقف الاطراف المتنازعة وتحديد مطالبها الرئيسة؛ والثاني، تعريف تلك المطالب بلغة تسمح بايجاد الحلول الوسط.

في الكثير من الاحيان، وذلك كما حدث في فيتنام وكمبوديا وانغولا، يتم الاتفاق بين الاطراف المعنيّة على هدف نهائي لعملية المفاوضات وذلك قبل الدخول في تلك العملية. وفي العادة، يقوم الطرف الوسيط أو هيئة دولية بتحديد ذلك الهدف واقناع الاطراف المعنيّة على القبول به. وبذلك يصبح بالامكان اختصار المفاوضات الى عملية لاجراء الترتيبات السياسية والامنية والاقتصادية والجغرافية وغيرها وصولاً للهدف النهائي مع الحفاظ على مصالح الاطراف المعنيّة.

في احيان اخرى، وذلك كما حدث بالنسبة لمباحثات فك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥، يقوم الطرف الوسيط بالعمل مع الاطراف المتنازعة للاتفاق، أولاً، على قائمة من المبادىء الأساسية لتوجيه عملية المفاوضات وتحديد محطّتها الرئيسة. وقد يقوم الطرف الثالث، احياناً، باقتراح خطة متكاملة لحل النزاع والعمل، بالتالي، على حمل الاطراف المتنازعة على القبول بها كهدف عام لعملية التفاوض واطار أساس لحل النزاع القائم.

امّا بالنسبة لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان هيئة الامم المتحدة كانت قامت، من خلال قراراتها المتعدّدة، بتحديد اطار عملية التفاوض وارساء أسسها الرئيسة وتعريف هدفها العام. ومن أهمّ القرارات الدولية التي حاولت التعامل مع ذلك الصراع قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، وقرار حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين للعام ١٩٤٨، وقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ للعامين ١٩٦٧ و١٩٧٣ على التوالي.

عندما تمّ الاعداد لجولة المفاوضات الحالية، قام الطرف الاميركي الذي توسّط لدى الاطراف المتنازعة بتحديد قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اساساً لعملية التفاوض. وحيث ان قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ قد أُصدر في العام ١٩٧٣ واستهدف، اساساً، وقف الحرب بين مصر وسوريا من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى، فان أهميته ضئيلة بالنسبة لعملية التفاوض. وتتلخّص محتويات القرار ٣٣٨ في نقطتين رئيستين هما، الدعوة لوقف القتال ومطالبة الاطراف المتنازعة بالبدء، فوراً، بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢. وهذا يعني ان القرار الاخير هو، في الواقع، الاطار المرجعي الوحيد لما يسمّى، اليوم، بعملية السلام. وينصّ القرار بين أشياء أخرى، على ما يلي: ١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق احتلت حديثاً؛ ٢ ـ عدم جواز احتلال اراضي الغير بالحرب والحاجة الى العمل من اجل التوصّل لسلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط؛ ٣ ـ انهاء حالة الحرب، واحترام سيادة واستقلال وتكامل اراضي كل الدول في المنطقة، والاعتراف بحق كل منها بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء اثر التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية، ادّعت اسرائيل بأنها استكملت شروط الالتزام بالقرار المذكور. وتقول اسرائيل بأن ذلك القرار نصّ على الانسحاب من مناطق، ولم ينصّ على الانسحاب من المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ كافة. وبذلك يكون الانسحاب من سيناء، التي كانت تشكّل اكثر من ٩٠ بالمئة من الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، كافية لاستيفاء شروطه. وهذا يعني، حسب المنطق الاسرائيلي، ان من حق اسرائيل الاحتفاظ ببقية الاراضي العربية التي احتلتها، وهي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وهضبة الجولان.

ان الاصرار على التمسّك «بأل» التعريف التي لم يذكرها النص الانكليزي للقرار ٢٤٢ يهمل حقيقة قيام القرار بالنص صراحة على «عدم جواز احتلال اراضي الغير بالحرب»؛ وهذا يعني في حالة الافساح في المجال لحدوث تعديل في الحدود، فان التعديل الممكن لا يجوز ان يتمّ بالاكراه ومن طريق الاحتلال. الى جانب ذلك، يهمل المنطق الاسرائيلي دعوة القرار الى احترام سيادة واستقلال وتكامل اراضي كل دولة من دول المنطقة. وحيث ان اسرائيل تحتل، اليوم، هضبة الجولان السورية ومنطقة جنوب لبنان وحوالى ٣٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الاردنية الواقعة شرقي نهر الاردن، فان الموقف الاسرائيلي الحالي من قرار مجلس الامن الدولي يعتبر مخالفاً، في صورة واضحة، لنصين هامين من نصوص القرار الدولي، اضافة الى سوء تفسير نصوصه الاخرى.

ان تعارض الموقف الاسرائيلي مع روح القرار الدولي من ناحية، وقيام تل ـ أبيب برفض العديد من قرارات هيئة الامم المتحدة الاخرى المتعلّقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي من ناحية ثانية، جعلها تفقد الكثير من الاحترام والدعم الدولي. الّا انه على الرغم من رفض دول العالم كافة تقريباً، تفسير اسرائيل للقرار الدولي، فان الولايات المتحدة الاميركية تقول بأن لاسرائيل الحق في تفسير ذلك

القرار كما تراه مناسباً، وان من حق الاطراف الاخرى ان يكون لها تفسيرها الخاص ايضاً. وبذلك قامت بمساعدة اسرائيل على افراغ القرار من محتواه، واعفاء اسرائيل، عملياً، من واجب الالتزام به، وبالتالي حرمان الامم المتحدة من اتخاذ الخطوات التي تفرض العقوبات على اسرائيل بسبب موقفها الرافض لروح، ونصوص ذلك القرار، ولروح، ونصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة.

وهذا يعني ان القرار الرقم ٢٤٢ لم يعد يشكّل اطاراً محدّداً ومعترفاً به من قبل الاطراف المتنازعة. وبسبب تعارض التفسير الاسرائيلي لذلك القرار مع التفسير العربي أصبحت عملية المفاوضات الجارية، حالياً، تنطلق من أساس مشوش جداً وتسير بلا هدى، وتسعى الى تحقيق اهداف متناقضة الى حدّ كبير؛ اذ بينما يستهدف الجانب العربي تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، تستهدف اسرائيل اضفاء الشرعية العربية والدولية على سياستها الرامية الى استمرار السيطرة الاسرائيلية على تلك الأراضي وضمّها، في ما بعد، الى جسم الكيان الصهيوني.

ان غياب الاساس المرجعي القادر على توجيه عملية التفاوض جعل الولايات المتحدة الاميركية تستحوذ على دور الاطار المرجعي بشقّيه القانوني والسياسي. وبسبب ادراك الجانب العربي لهذه الحقيقة، تصاعدت حدّة المطالبة العربية بتدخل واشنطن في عملية التفاوض الجارية، وتعالت أصوات اسرائيلية برفض التدخّل الاميركي. ولذلك يطالب الجانب العربي باستمرار المفاوضات في واشنطن لافساح أكبر مجال ممكن للتدخل الاميركي، بينما طالبت اسرائيل بنقل المفاوضات من واشنطن لاضعاف احتمالات هذا التدخّل. وعلى الرغم من قيام وزير الخارجية الاميركية بالتهديد بالتدخل، الاّ ان الموقف الاميركي الحالي يفتقد الرغبة وربما القدرة، ايضاً، في فهم أهمية ودور الاطار المرجعي، وخاصة الجانب القانوني منه، بالنسبة لعملية التفاوض. واثناء انعقاد الدورة الثالثة من المفاوضات في أواخر شباط (فبراير) ١٩٩٢ صرّح المسؤول الاميركي بأن ادارته ستقوم، في الوقت المناسب، بتقديم «اقتراحات لتجسير الفجوة» بين الموقفين الاسرائيلي والعربي. وهذا يعني ان هناك فجوة بين الموقف العربي المطالب بالانسحاب الكامل والموقف الاسرائيلي الرافض لمبدأ الانسحاب، وهو افتراض يخالف الواقع الذي يعكس تناقض الموقفين وليس تباعدهما.

ان الموقف الاميركي ينطلق من مبدأ العملية (البراغماتية) الذي يقوم على القبول بكل موقف، من حيث الاساس، ويتوجه نحو التعامل معه بهدف تحقيق الالتقاء بين الموقفين المتباعدين. وبذلك يصبح كل موقف اسرائيلي مهما تمادى في المغالاة موقفاً مقبولاً، من حيث المبدأ، وقابلاً للتفاوض، كما يصبح كل موقف عربي مهما تواضع موقفاً مقبولاً، من حيث المبدأ، وقابلاً للتفاوض، ايضاً. وحيث ان الموقف الاسرائيلي هو موقف مخالف للقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية وللحقوق الانسانية ولروح العصر، فان القبول به، من حيث المبدأ، يعتبر موقفاً غير اخلاقي وغير قانوني وغير انساني، في آن. وهنا تكمن أهمية الاطار القانوني المرجعي؛ اذ يمكن استخدامه للحكم على مدى قانونية كل موقف من المواقف على حدة، وبالتالي القبول بالمواقف المتوافقة مع القانون والاتفاقيات الدولية ورفض المواقف المتعارضة معها. وعندما تختصر مواقف الطرفين المتنازعين الى مواقف متوافقة مع القانون والاتفاقيات الدولية، تصبح مواقف مقبولة، من حيث المبدأ، ومختلف عليها، من حيث المحتوى، وبالتالي، يصبح بالامكان تجسير الفجوة بينها من خلال قيام الوسطاء بدور فاعل.

ان غياب الاطار المرجعي أضعف دور الوسيط، والغى الاساس القانوني لمنطقه، وحصر

دوره، عموماً، ضمن دائرة ضيّقة للغاية، هي دائرة التأثير والضغط المبني على العلاقات الخاصة بين الوسيط وكل طرف من أطراف النزاع. وبسبب ما يسود العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية من محظورات لم تستطع الادارة الاميركية القيام بالضغط على اسرائيل، أو حتى بلورة موقف اميركي من عملية المفاوضات والسلام المستهدف. وفي المقابل، بسبب ضعف الموقف العربي وعدم قدرته على استخدام أوراقه للضغط على اسرائيل أو على الادارة الاميركية، انعدمت القدرة العربية على أخذ زمام المبادرة أو وضع المفاوضات ضمن اطار قانوني أو سياسي صحيح. نتيجة لذلك تعثّرت المفاوضات حيث فشلت الجولات الثلاث الاولى في تحقيق أي تقدّم ملموس في طريق الحل والسلام.

ان تمتّع اسرائيل بقوة عسكرية كبيرة ومكانة خاصة لدى الولايات المتحدة الاميركية من جهة، وضعف الموقف العربي على الساحتين الاقليمية والاميركية من جهة ثانية، مكّن اسرائيل من أخذ زمام المبادرة وادخال كل الاطراف المعنيّة في دوامة من الخطابات والاتهامات غير الهادفة. وفي غياب الاطار المرجعي، وعدم قيام الوسيط الاميركي ببلورة قائمة من المبادىء المتفق عليها لتوجيه المفاوضات، أصبح من الصعب، ان لم يكن من شبه المستحيل ان تنجح عملية السلام الحالية في تحقيق أهدافها المرجوة. وهذا يفرض اعادة نظر في أسس عملية المفاوضات وفي مساراتها الرئيسة، وفي أطرها ومراحلها ودور الاطراف المعنيّة بها.

ان تناقض الاهداف العربية مع الاهداف الاسرائيلية من ناحية، وعدم توافق أهداف الطرفين مع الاهداف الاميركية من ناحية أخرى، جعل من الصعب تحديد اطار، وأهداف، عملية التفاوض الحالية بدقّة. اذ بينما تصرّ الاطراف العربية المعنيّة بعملية التفاوض على تحديد هدفها الرئيس في تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، تسعى اسرائيل جاهدة الى تطبيع العلاقات مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية بناء على معطيات الامر الواقع ومن دون التخلّي عن الاراضي العربية المحتلة. أمّا الولايات المتحدة الاميركية، فانها راغبة في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة بناء على ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية جديدة تقوم على تكريس الامر الواقع وتثبيت موازين القوى القائمة.

في ظل هذه الحقائق، جاءت الدعوة لمؤتمر مدريد ومؤتمر موسكو ولاجتماعات واشنطن. وهذا جعل واشنطن تقوم بالدعوة لبدء عملية التفاوض بناء على أسس غير واضحة، ومن أجل تحقيق أهداف عامة، وتبعاً لمسارين تفاوضيين استهدفا، تجزئة الموقف العربي، والفصل بين هدفي الانسحاب والتطبيع، واعطاء الاولوية للهدف الثاني على حساب الهدف الاول.

أشارت رسائل الدعوة للمشاركة في عملية السلام الى اعتماد قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ أساساً لتلك العملية، كما قامت بالمناداة بتحقيق سلام شامل في المنطقة من دون تحديد مكوّنات السلام المستهدف. ولقد تعرّض القرار ٢٤٢ للتأويل والتفسير واعادة التفسير من قبل اسرائيل وبعض الاطراف المساندة لها. وبسبب الانحياز الاميركي السافر والمتواصل لجانب اسرائيل، وقفت الولايات المتحدة الاميركية في الماضي، ضد كل الجهود العربية وغير العربية التي حاولت تعديل ذلك القرار وايضاح الجوانب التي تعرّضت للتأويل. كما تغاضى الموقف الاميركي عن المغالطات الاسرائيلية الخاصة بمحتويات ومدلولات القرار ٢٤٢ ليلغي، فعلياً، دور ذلك القرار كأساس للمفاوضات وكاطار مرجعي لعملية السلام. وهذا جعل بامكان الاطراف المعنيّة الدخول في عملية التفاوض بأهداف متناقضة، ومن دون أرضية مشتركة من المفاهيم، كما جعل بامكان الولايات المتحدة

الاميركية الاستحواذ على مكانة الحَكَم النهائي والاطار المرجعي الى حدّ كبير.

على سبيل المثال، قام الجانب الفلسطيني بطرح خطة للحكم الذاتي استهدفت، في النهاية، تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وعندما جاء الرد الاسرائيلي على المشروع الفلسطيني، قال الجانب الاسرائيلي بأن اسرائيل ليست قوة احتلال، وبالتالي ترفض أي مشروع للتفاوض يقوم على اعتبار الضفة والقطاع ارضاً محتلة. ولذلك جاء الاقتراح الاسرائيلي ليطرح مشروعاً للحكم الذاتي يقوم على أساس منح الفلسطينيين بعض السلطات المحلية والضريبية من دون منحهم حق السيطرة على الارض أو على المصادر الطبيعية الاخرى. الى جانب ذلك، رفض المشروع الاسرائيلي مبدأ القبول بانسحاب القوات الاسرائيلية من على المدن الفلسطينية وتطبيق القانون الذي سيعمل به في الضفة والقطاع على المستوطنات اليهودية والمستوطنين المقيمين فيها. وخلال اجتماع الجانب الفلسطيني المفاوض مع بيكر لمطالبته بالتدخّل والضغط على اسرائيل، قام المسؤول الاميركي بانتقاد الموقف الفلسطيني ومطالبة الفلسطينيين بالتفاوض على أساس المشروع الاسرائيلي، وهو مشروع يرفض مبدأ الاعتراف بالضفة والقطاع كأرض محتلة.

ورغم امتداد جلسات وأيام الجولة الثالثة من مفاوضات واشنطن، وهي الجولة التي انعقدت في أواخر شباط (فبراير) وأوائل آذار (مارس) ١٩٩٢، فان النقاش تركّز، الى حدّ كبير، في تبادل المشاريع والاتهامات وقيام كل طرف بالقاء المحاضرات على الطرف الآخر. وبينما قام الطرف العربي عامة، والفلسطيني خاصة، بالتركيز على التاريخ والحقوق الوطنية العربية، قام الجانب الاسرائيلي بالتركيز على انجازاته في الارض المحتلة في المجال الاقتصادي والخدمات الصحية، وهي انجازات زعم بأنه لم يكن بالامكان تحقيقها في غياب الادارة الاسرائيلية. وهذا يعني اعادة تمثيل العقلية الاستعمارية التي قامت على التفوّق على الغير واحتقارهم وتحقير انسانيتهم ومحاولة اقناعهم بأن واقعهم ومستقبلهم افضل في ظل الخضوع للاحتلال الاجنبي والادارة الاستعمارية.

ومن أجل التعامل مع هذا الواقع، واقع غياب الاطار المرجعي، ونفوذ الولايات المتحدة الاميركية الكبير بالنسبة لمسار، ونتائج، عملية المفاوضات، نرى قيام الجانب العربي باتخاذ خطوات متوافقة، لعلّ أهمها:

١ ـ التنسيق الكامل بين مواقف الاطراف العربية المعنيّة بعملية السلام.

٢ ـ التنسيق بين مساري عملية السلام، وهما المسار الثنائي والمسار متعدّد الطرف.

٣ ـ الضغط على الولايات المتحدة الاميركية لبلورة موقف علني وواضح في ما يتعلق بالقرار ٢٤٢، ومكوّنات السلام المستهدف، ومسؤولية اسرائيل تجاه قرارات هيئة الامم المتحدة.

٤ ـ طرح خطة عربية متكاملة لسلام واقعي في مقدوره تعطيل أهم أسلحة اسرائيل الدعائية، وهو الادعاء القائم على رفض العرب لمبدأ التعايش السلمي مع اسرائيل.

ان تنسيق المواقف العربية من عملية التفاوض يجعل بامكان تلك الاطراف تحديد أولوياتها وخطة عملها بدقّة، واتباع أسلوب تفاوضي يقوم على التعامل مع القضايا موضع البحث بعلمية وتبادل المعلومات لرفع كفاءة المفاوض العربي. الى جانب ذلك، لا بدّ ان تشمل عملية التنسيق تحديد موقف محدّد من السياسة الاميركية، وأسلوب فاعل للضغط على الولايات المتحدة الاميركية لتحمّل مسؤولياتها تجاه الاطراف المعنيّة وتجاه عملية السلام بوجه عام. وهذا من شأنه ان يفسح في

المجال لقيام الاطراف العربية باستخدام ما لديها من أسلحة ضغط سياسية واقتصادية للتأثير في السياسة الاميركية، وضمان سلامة مواقف الدول العربية غير المعنيّة مباشرة بعملية التفاوض الثنائية.

امّا في ما يتعلّق بالتنسيق بين مساري عملية السلام، فانه لا بدّ من ربط المسارين معاً، والتأكّد من عدم السماح بتقدّم المسار متعدّد الطرف من دون تحقيق تقدّم ملموس في المسار الثنائي. وهذا يستوجب رسم خطة تفاوضية شاملة تقوم على المرحلية والتكامل وتبادل الادوار. وهذا يعني تحديد أهداف كل جولة من جولات التفاوض الثنائية ومتعدّدة الطرف، وطرح القضايا المتعددة بشكل يضمن تحقيق الاهداف العربية وبحث القضايا التي يتعذّر بحثها في المسار الثنائي ضمن المسار متعدّد الطرف. وعلى سبيل المثال، لا بدّ من طرح قضية القدس المحتلة ضمن المسار متعدّد الطرف باعتبارها قضية تهمّ كل العرب والمسلمين خاصة بعد ان تمّ اسقاطها من اعتبارات المسار الثنائي.

وفي ضوء تعثّر المفاوضات ضمن المسار الثنائي، يصبح من الافضل تعطيل المسار متعدّد الطرف، وربط قضية استئنافه بقضية تحقيق التقدم في مسار الثنائي. ومن أجل عدم الاتهام بتعطيل عملية السلام لا بدّ من تحديد معنى التقدّم المطلوب في شكل واضح وعلني. وان السماح بحدوث تقدّم في المسار متعدّد الطرف دون المسار الثنائي يعني نجاح اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية في تحقيق تقدّم كبير في طريق تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية من دون انسحاب اسرائيل من على الارض المحتلة. وهذا يعني بدوره اضفاء الشرعية العربية والدولية على الامر الواقع، واقع الاحتلال والسيطرة الاسرائيليين، وحرمان الشعب الفلسطيني، بالتالي، من حقوقه المشروعة. وهذا يعني ان على الجانب العربي ان يضغط على الجانب الاميركي لتحديد موقفه من عملية السلام، وتصوّره لمكوّنات الحل الذي يتجاوب مع روح العصر ويلتزم بالقوانين والقرارات الدولية.

الرؤية المصرية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)

عمرو هاشم ربيع

كان لمصر، دوماً، رؤيتها الخاصة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الطبيعي ان تتغيّر هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة. وقد تبنّت مصر، منذ انتهاء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، نمطاً محدّداً تجاه هذه القضية وهذا الصراع، تمثّل في حتمية التسوية عبر الوسائل السلمية. وقد أسفر هذا النمط عن صلح مصري ـ اسرائيلي، برز في شكلين، هما اتفاقيتا كامب ديفيد اللتين وقّعهما الجانبان في العام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام الموقّعة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩. وقد قنّن هذان الشكلان الاتفاق على صيغة محدّدة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وصيغة للانسحاب الاسرائيلي من سيناء، واقامة علاقات ثنائية بين مصر واسرائيل.

في هذه الدراسة، سيتمّ درس وتحليل الموقف المصري من القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، خلال الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، وهي فترة رئاسة الرئيس محمد حسني مبارك الاولى، وذلك للتعرف على أبعاد الموقف المصري الرسمي من هذا الموضوع.

اختلفت الوسائل التي طرحتها مصر لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي من مرحلة الى أخرى. فتارة كان اتجاه مصر الاساسي نحو التسوية قائماً على استكمال الشق الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني، كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وتارة أخرى عوّلت مصر على تحريك عملية التسوية عبر اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يطرح صيغة مقبولة للتسوية من قبل الاطراف الاخرى؛ وطوراً كانت مصر تركّز على التسوية عبر مؤتمر دولي للسلام. وقبل الخوض في تفصيل المراحل آنفة الذكر، ينبغي ملاحظة التالي:

- ان هذه المراحل مرتبطة بالمتغيّرات الاقليمية والدولية، وبطبيعة الظروف التي مرّ بها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبمواقف الاطراف المعنيّة.
- انه من الصعب تحديد فترة محدّدة تبنّت مصر فيها مرحلة للتسوية، وذلك بسبب وجود نوع من التداخلات والترجيحات. على اننا ـ ولغرض الدراسة ـ سنحاول قدر المستطاع تحديد فترات زمنية للمراحل الثلاث تتشابه، ولو بقدر ما، مع الواقع الشائك.
- ان المراحل الثلاث السابقة تتخذ من القضية الفلسطينية معياراً لتقسيم فترة الدراسة،

بمعنى تحديدها وفق تسوية القضية الفلسطينية على وجه التحديد؛ على اننا سنتطرق، على الرغم من ذلك، الى رؤية مصر الى الامور المتعلّقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة، سواء تعلّق ذلك بالأزمة اللبنانية في هذا الاطار، أو بالمسألة السورية (قضية الجولان). وقد اتخذنا هذه المراحل الثلاث، بسبب تمييزها الواضح لموقف مصر، الذي ركّز، بصفة أساسية، على القضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

اولاً: مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد (شق التسوية)

بدأت هذه المرحلة من ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، عندما تولّى الرئيس مبارك السلطة، وانتهت في آب (اغسطس) ١٩٨٢، عندما أعلن الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، مبادرته في الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، حيث أعاد طرح موضوع الخيار الاردني. وعلى هذا الاساس، ستعالج هذه المرحلة، بصفة أساسية، مسألة الحكم الذاتي، وما تلاها من تطوّرات اقليمية أدّت لتجميدها.

فبعد تولّي الرئيس مبارك السلطة، أكّد، في العديد من خطبه وتصريحاته، تمسّك مصر باتفاقيتي كامب ديفيد وبمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، والاستمرار في مباحثات الحكم الذاتي، وتعبيد الطريق أمام الشعب الفلسطيني «طبقاً لما تفرضه المسؤولية التاريخية»، كي يتمّ وضعه في أول الطريق، بتحديد المبادىء العامة التي تحكم انتقال السلطة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اسرائيل الى الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه، دون سلب حقه في التحدّث باسمه أو فرض اي شيء عليه(١).

على ان الحكم في مصر رأى انه بهذا الموقف لا يحتكر حلاً للقضية الفلسطينية. فهو رحّب بالحلول الاخرى، شرط ان تهدف التشييد على ما تمّ انجازه وفق اتفاقيتي كامب ديفيد. والى ان تتوفّر هذه الصيغة، فان الحكومة المصرية، ستستمر في متابعة المفاوضات وجهود السلام(٢).

على هذا الاساس، تابع المسؤولون المصريون تحرّكهم عبر مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي حول الحكم الذاتي، وكانوا يرون، في ما يتعلّق بالجوانب الفنّية للمباحثات، ان المفاوضات لا تهدف الى التوصّل الى اتفاق حول الوضع النهائي للارض المحتلة، وانما الاتفاق على ترتيبات انتقالية، سيتم، بناء عليها، اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي سيكون لها مهمّة مزدوجة عبر ممارساتها للصلاحيات المنوطة حالياً بسلطات الاحتلال، من ناحية، واشتراكها في المفاوضات حول الوضع النهائي للارض المحتلة، من ناحية اخرى(٣).

اضافة الى ذلك، رأى المسؤولون المصريون ضرورة ان ينصّ اعلان مبادىء الحكم الذاتي المقترح اصداره، على ان القدس العربية جزء من الضفة الفلسطينية، وعلى ان يشترك سكانها العرب في انتخابات الحكم الذاتي. من ناحية أخرى، رأى المسؤولون هؤلاء أهمية انتخاب مجلس يمثّل سكان قطاع غزة والضفة الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ويكوّن هذا المجلس المنتخب من بين أعضائه مجلساً ادارياً مصغّراً يتولّى السلطة التنفيذية؛ كما رأوا ان هناك ضرراً بالتقيّد بموعد معيّن لاصدار اعلان المبادىء، لأن العبرة بمضمون المبادىء، وان يكون الاعلان مقبولاً من الفلسطينيين؛ واخيراً رأوا عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، ومخالفتها لاتفاقيتي كامب ديفيد(٤).

وهكذا، يتبيّن ان الوضع النهائي الذي ستكون عليه الارض المحتلة، بعد مرور الفترة الانتقالية، لم يكن معروفاً بالضبط، خاصة انه لم تكن هناك مبادىء يمكن، من خلالها، الاسترشاد

بالوضع النهائي، كالالتزام، على سبيل المثال، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو بانشاء دولة فلسطينية، الخ، الامر الذي يجعل الاستمرار في هذه المحادثات مجرّد خديعة لمصر وللطرف العربي من جانب الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، خصوصاً وان اسرائيل قامت خلال ذلك الوقت (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨١) بضمّ مرتفعات الجولان السورية. وتمثّل ردّ فعل المسؤولون في مصر، ازاء هذا الاجراء، في اصدار بيان دان القرار الاسرائيلي؛ ولكنهم، في الوقت عينه، امتنعوا عن التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يدعو الى قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع اسرائيل، وعزلها في المجالات كافة، بدعوى ان بعض نصوص القرار لن يؤدي الى حل المشكلة[٥].

وقد قام المسؤولون المصريون باجراء اتصالات عدّة مع الولايات المتحدة الاميركية، بهدف الضغط على الجانب الاسرائيلي في المفاوضات لتنفيذ الشقّ المتعلّق بالحكم الذاتي، بصفتها شريكة في عملية التسوية المصرية ـ الاسرائيلية. وعلى هذا الصعيد، الحّ المسؤولون المصريون على ضرورة فتح حوار اميركي ـ فلسطيني[٦]. غير ان الاميركيين اصرّوا على ضرورة اعتراف م.ت.ف. بالقرار الرقم ٢٤٢، كي تبدأ واشنطن هذا الحوار.

ونظراً الى تعنّت الجانب الاسرائيلي، تعثّرت المفاوضات ووصلت الى طريق مسدود. وعلّل المصريون ذلك باتخاذ اسرائيل اجراءات تتعارض مع «بناء الثقة»، كقيامها بضمّ القدس وبناء المستوطنات والاستيلاء على اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[٧]، ثمّ تعنّتها ازاء سلطات مجلس الحكم الذاتي الذي يزمع انتخابه. وعليه، تمّ تعليق المفاوضات بعد جولة المحادثات التي أُجريت في تل ـ ابيب، في ١٢ آذار (مارس) ١٩٨٢[٨]. وتحوّل التعليق الى توقف فانقطاع، بسبب قيام اسرائيل بغزو لبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢؛ اذ ساهم الغزو في لفت انتباه المسؤولين المصريين الى قضية جديدة، هي القضية اللبنانية، بالاضافة الى الاهتمام التقليدي بالقضية الفلسطينية.

وعلى ذلك، كان تحرّك الدبلوماسية المصرية ابّان الغزو الاسرائيلي للبنان ـ حسبما أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري ـ بغرض تحقيق اهداف عاجلة واخرى آجلة[٩]: ففي ما يتعلّق بالاهداف العاجلة، حرص المصريون على استتباب وقف اطلاق النار في بيروت، وفك الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية، والمساعدة على التفاوض بين السلطات اللبنانية والفلسطينية، لتحديد الوضع الجديد للاخيرة في لبنان، بحيث دارت المفاوضات حول فكرة نزع سلاح م.ت.ف. ووضعها تحت اشراف الحكومة اللبنانية. لكن المصريين سعوا، في الوقت عينه، الى الحفاظ على الكيان السياسي لـ م.ت.ف.، وتقديم المساعدات الى اللاجئين والاسرى. امّا في ما يتعلّق بالاهداف الآجلة، فمنها تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، وتشكيل قوة دولية للحفاظ على الامن، وحماية الكيان الفلسطيني، والمساهمة في اعادة بناء لبنان.

اضافة الى ذلك، تحرّك المسؤولون المصريون باتجاه الولايات المتحدة الاميركية والحكومة اللبنانية والمجموعة الاوروبية والمنظّمات الدولية، فلعبوا دور الوسيط بين م.ت.ف. وكل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وأجروا اتصالات مع رئيس المجموعة الاوروبية ومجموعة عدم الانحياز والأمين العام للامم المتحدة؛ كما ساهموا في محاولة تبنّي مجلس الامن الدولي للقرار الرقم ٥١٢، لولا «الفيتو» الاميركي[١٠] الذي قوبل باستياء مصري. وقد تمّ التعبير عن هذا الاستياء في رسالة بعث بها الرئيس مبارك الى الرئيس ريغان، مؤكداً له ان الموقف الاميركي لن يؤثر في العلاقات المصرية ـ الاميركية فقط، بل وفي العلاقات العربية ـ الاميركية[١١].

وعلى صعيد التحرّك الدبلوماسي المصري لتسوية القضية الفلسطينية، وقتئذٍ، حرص

المسؤولون المصريون على اتخاذ خطوات عدّة، ابرزها:

١ ـ التنسيق مع فرنسا، بطرح مبادرة مشتركة، في تموز (يوليو) ١٩٨٢، تتضمّن شقين: اولهما ينصّ على حماية حقوق السيادة والاستقلال السياسي للبنان؛ وثانيهما يتعلّق بحقوق الشعب الفلسطيني. وقد نصّت المبادرة على: تأكيد حق كل دول المنطقة في الوجود والأمن، طبقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ وتأكيد الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير؛ وتمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، وبالتالي تحقيق مشاركة م.ت.ف. فيها؛ والمطالبة بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الاطراف المعنيّة(١٢).

٢ ـ ترحيب مصر بما جاء في الوثيقة التي أعلنها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٨٢، والتي نصّت على قبول المنظمة بجميع قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية. وقد أصدرت وزارة الخارجية المصرية، كرد فعل على هذه الوثيقة، بياناً في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨٢، دعت فيه الادارة الاميركية الى ضرورة بدء حوار مع الشعب الفلسطيني(١٣).

٣ ـ استعداد مصر ـ بناء على دعوة الرئيس مبارك ـ لاستضافة حكومة فلسطينية مؤقتة في القاهرة، يقتصر نشاطها على العمل السياسي(١٤).

لكن هذه الخطوات الثلاث لاقت، على ما يبدو، رفضاً من قبل الاطراف المعنيّة. فالمشروع المصري ـ الفرنسي اصطدم بتحفّظ من الولايات المتحدة الاميركية؛ كما ان الفلسطينيين لم يحدّدوا موقفهم من مسألة الحكومة الفلسطينية المؤقتة. امّا بالنسبة الى رغبة مصر في فتح حوار اميركي ـ فلسطيني، فلم تلق استجابة اميركية، خاصة وان واشنطن كانت تسعى، عبر مبعوثها فيليب حبيب، الى اعداد خطة لترحيل القوات الفلسطينية من بيروت، وهي الخطة التي وافقت عليها مصر بعد موافقة م.ت.ف. لذلك كله، رأت مصر، على ما يبدو، انه قد يكون من الافضل العودة الى مفاوضات الحكم الذاتي، باعتبارها الصيغة التي تقبلها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، ولو من حيث الشكل. ويبدو انها وصلت الى هذه القناعة نتيجة للوضع العربي المتأزم، الذي عكس ضعفاً هيكلياً خلال الغزو الاسرائيلي. وفي محاولة منها للحصول على بعض التنازلات، اشترطت مصر، لاستئناف المفاوضات، ما يلي: اعتراف اميركي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ وايقاف النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة؛ واتخاذ اجراءات لاعادة الثقة الى المواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة؛ والحصول على تفسير اميركي يحدّد طبيعة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وكانت مصر حدّدت، من قبل، هذه الحقوق بأنها حق العودة والتعويض والاعتراف، وحق الأمن واقامة دولة، وحق القبول والرفض، وحق التفاوض على قدم المساواة(١٥).

غير ان اسرائيل رفضت هذه الشروط. بل، وأكثر من ذلك، دفعت بعض عملائها اللبنانيين الى افتعال مذابح ضد الفلسطينيين في بيروت، الامر الذي ادّى الى قيام المسؤولين المصريين بسحب سفير مصر لدى اسرائيل. امّا بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية، فلم تمض أيام حتى أعلن الرئيس ريغان عن مبادرة جديدة، طغت على أي مشاريع أخرى للتسوية في الفترة اللاحقة.

ثانياً: مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

ما ان طرح الرئيس الاميركي، ريغان، موضوع «الخيار الاردني»، في مبادرته، في الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، لتسوية القضية الفلسطينية(١٦)، حتى عاود التحرّك المصري نشاطه بالمراهنة، مجدّداً، على الحكم الذاتي، ولكن بمفهوم جديد، قوامه اشراك الاردن مع الفلسطينيين في

عملية التسوية.

لقد رحّبت الحكومة المصرية بما جاء في المبادرة، باعتبار انها تضمّنت «ايجابيات»، أهمّها الاقرار بأن القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، والربط بين الشعب وأرضه في الضفة والقطاع، والدعوة الى انسحاب اسرائيل من على الارض المحتلة في العام ١٩٦٧، وايقاف بناء المستوطنات، وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢[١٧]، و«تقريب» الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، واتاحة الفرصة لجميع الاطراف المعنيّة في المشاركة في جهود التسوية على قدم المساواة، وهو مطلب عربي تبنّته مصر في جميع المراحل[١٨].

وللتركيز على المبادرة، قام المصريون بارجاء اي تحرّكات أخرى حول القضية الفلسطينية، فاتفقوا مع الحكومة الفرنسية على ارجاء المشروع المصري ـ الفرنسي[١٩]، ثمّ اعلنوا، من جانبهم، ان مشروع فاس للسلام (٨ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢) فاقد القدرة على التنفيذ، على الرغم من ترحيبهم به، باعتباره محصلة توافق الزعماء العرب على خطة للتفاوض لحل سلمي يقوم على الاعتراف المتبادل[٢٠].

وكان للمصريين ملاحظات على بعض جوانب المبادرة قالوا انهم سيناقشونها مع الاطراف المعنيّة، لأن العبرة في النهاية ـ حسب تعبيرهم ـ هي في استمرارية المبادرة، وتنفيذها، قبل ان تسبقها الاحداث، أو ان تؤثر في فعاليتها أية مناورات[٢١]. وعليه، طالبوا اسرائيل بأن تعيد النظر في موقفها الرافض للمبادرة، وبأن تلتزم بالشرعية الدولية لجهة التوقّف عن بناء المستوطنات وسياسة الضمّ، وبأن تتعامل مع سكان الارض المحتلة طبقاً لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة[٢٢]. كذلك طالبوا الاطراف المعنية بالأزمة ـ في اشارة واضحة الى مبادرة ريغان ـ باستغلال الفرصة لبدء عملية التسوية الشاملة، على أساس الافكار المطروحة التي تستبدل واقع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة بـ «سلطة فلسطينية تمارس صلاحياتها بالتنسيق مع الدول العربية المعنيّة، وفي مقدّمها الاردن»[٢٣].

على هذا الاساس، راهن المسؤولون المصريون، منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، على نجاح مبادرة ريغان. وقد سعى الرئيس مبارك ابّان زيارته لواشنطن في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ الى اعطاء دفعة للتحرك الدبلوماسي لحل القضية الفلسطينية من خلالها، مع التركيز على عنصر الوقت، وحثّ الادارة الاميركية الضغط على اسرائيل في ما يتعلّق بمسألة بناء المستوطنات والانسحاب من لبنان[٢٤]. الّا ان هذه القضايا لم تحسم، بل على العكس، قامت الولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٣، باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل والذي كان مجمّداً منذ العام ١٩٨١. وقد رأت مصر ان هذه الخطوة من شأنها ان تشكّل عقبة في طريق التسوية، لأن الدعم المادي والعسكري لاسرائيل سيدفعها الى المزيد من التشدّد[٢٥].

وهكذا، لاقت مبادرة ريغان منذ الاعلان عنها عثرات عدّة. وقد حدا ذلك بمصر الى تنشيط جهودها تجاه عملية التسوية. ويبدو انها كانت تسعى الى تعميق مسار التسوية، لتلافي تداعيات انهيار مبادرة ريغان، وحرصاً على دفع بعض العرب للحاق بما سارت عليه من قبل، الامر الذي تنتفي معه المقاطعة العربية لمصر. اضافة الى ذلك، كانت مصر ترغب، على ما يبدو، في اثبات رشد توجّهاتها في القضايا الخلافية العربية، التي تعدّ سبل حل القضية الفلسطينية ابرز نماذجها[٢٦]. وبشكل عام، فقد أسهمت الاوضاع السياسية على الساحة العربية في حلحلة الجمود بشأن عملية التسوية، حيث قام الرئيس الفلسطيني بزيارة مصر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٧٧؛ كما تحسّنت العلاقات المصرية ـ الاردنية بشكل ملحوظ. وقد كانت مصر ترى، على ما

يبدو، في ذلك الوقت، ان التنسيق بين م.ت.ف. والاردن، على وجه التحديد، هو فاتحة التسوية السلمية، خاصة وان علاقة مصر مع سوريا كانت مقطوعة. وبالفعل، بدأت اتصالات مكثّفة بين مصر وكل من م.ت.ف. والاردن والولايات المتحدة الاميركية. وقد تواكب ذلك مع عودة العلاقات المصرية ـ الاردنية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، وتأييد مصر لـ م.ت.ف. وتوجّهاتها السلمية التي برزت ابّان عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، اضافة الى تركيز مصر على أهمية عامل الوقت(٢٧).

وفي ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، وقّع اتفاق عمّان بين م.ت.ف. والاردن. وقد رأت مصر ان هذا الاتفاق يعدّ من أهمّ التطوّرات في تاريخ القضية الفلسطينية، وان هذه الاهمية تستند الى اطاره القانوني ومضمونه السياسي والاجرائي؛ فهو معبّر عن الارادة المستقلة لـ م.ت.ف. وهو خطوة تنفيذية لقرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني؛ كما انه ينطلق من روح قرارات عربية ودولية لتحقيق التسوية وانهاء الاحتلال، وفق مبدأ الارض في مقابل السلام، وحق تقرير المصير ضمن اتحاد كونفدرالي مع الاردن، وحل جوانب القضية الفلسطينية كافة(٢٨).

وبصفة عامة، فقد طرح الرئيس مبارك بعد اتفاق عمّان بعض المقترحات لتحريك عملية التسوية، وتمحورت هذه المقترحات في ثلاث نقاط، هي(٢٩):

١ ـ تعاون م.ت.ف. مع الاردن لاختيار ممثلين معتدلين في الوفد المشترك.

٢ ـ تفضّل مصر حواراً مباشراً بين الوفد المشترك واسرائيل يعقبه مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ ضرورة اجراء حوار بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والولايات المتحدة الاميركية، كبداية لجولة ثانية يشترك، في خلالها، الجانب الاسرائيلي في الحوار بمشاركة أو عدم مشاركة مصر.

وهكذا يتبيّن، ان هذه المقترحات لم تتضمّن صراحة حق م.ت.ف. في اختيار ممثليها بمفردها، كما انها تشير الى عقد مفاوضات مباشرة قبل عقد المؤتمر الدولي. وبطبيعة الحال، فان هذه الامور تعتبر تنازلات لا يقابلها أي مرونة في الموقفين الاسرائيلي والاميركي.

من ناحية ثانية، قامت مصر، خلال العام ١٩٨٥، بعرض مسألة التسوية، وشرح كافة أبعادها ـ وفق اتفاق عمّان ـ وذلك من خلال اجراء اتصالات مكثّفة مع الادارة الاميركية. وقد شهدت هذه الاتصالات تراجعاً نسبياً عن المقترحات السابقة التي رفضتها م.ت.ف. كما رفضها الاردن؛ اذ انها عكست الافكار الآتية(٣٠): ١ ـ ضرورة فتح حوار اميركي ـ فلسطيني، وتخلّي الولايات المتحدة الاميركية عن تحفّظاتها تجاه اشتراط اعتراف م.ت.ف. المسبق بالقرار ٢٤٢، قبل بدء هذا الحوار. ٢ ـ حرية م.ت.ف. في اختيار ممثليها في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. ٣ ـ ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، يمكن ان ينقسم العمل في داخله الى لجان فرعية.

على ان هذه المواقف اصطدمت بمعارضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي حمل مصر الى انتقاد الموقف الاميركي. لكن هذه الانتقادات لم تكن تعني التقليل من أهمية دور الولايات المتحدة الاميركية في عملية التسوية. لذلك ترافق هذا النقد مع التحرك المصري لجعل م.ت.ف. طرفاً مقبولاً في عملية التسوية الى جانب الاردن، باصدار م.ت.ف. اعلان القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، والتي تعهّدت فيه بالتخلّي عن نشاطاتها العسكرية خارج الارض المحتلة. الّا ان هذا الامر لم يحرّك الموقف الاميركي، على الرغم من ان م.ت.ف. رأت فيه تنازلاً كبيراً؛ لذلك

استمر الخلاف بين الموقفين الاميركي والفلسطيني، كما حدث تباين بين الموقفين الاردني والفلسطيني، بشأن طبيعة التنازلات المتبادلة بين الطرف العربي والاطراف الاخرى. وبشكل عام، فقد حاولت مصر ايجاد وسيلة للتوفيق بين مطلب الولايات المتحدة الاميركية بالاعتراف الفلسطيني باسرائيل، وطموحات م.ت.ف. بالاقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. الّا ان الموقف الاميركي استمر في تشدّده، الامر الذي حدا ببعض المسؤولين المصريين لانتقاده، باعتباره يميل الى تسكين الامور، وتجميد التحرّك واستمرار الاوضاع على ما هي عليه، ومن ذلك جعله اختيار اسماء الممثّلين الفلسطينيين عقبة في وجه السلام[٣١]. وعلى أية حال، فقد أدّى فشل المساعي المصرية، اضافة الى ثبات الاطراف كافة على مواقفها، الى اعلان الاردن تجميد اتفاق عمّان في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٨٦. وقد حاولت مصر تلافي تداعيات هذا الاعلان، بالاستمرار في بذل مساعي الوساطة، من خلال التحرّك لاستعادة الثقة بين طرفي الاتفاق. وقد تركّز تحرّكها على تأكيد استمرار مبادىء اتفاق عمّان، وعقد لقاءات مع مسؤولين فلسطينيين واردنيين، والتركيز على محورية دور م.ت.ف. في محادثات السلام، والاعلان عن الترحيب بأي تحرّكات ترى مصر انها تساهم في دفع عملية التسوية، كما حدث في تأييد لقاء افران بين العاهل المغربي، الحسن الثاني، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وحثّ الولايات المتحدة الاميركية على التعامل، بشكل ايجابي، مع صيغ فلسطينية تربط الاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ بالاعتراف بحق تقرير المصير. الّا ان مواقف الاطراف المعنيّة باتت على حالها، ممّا أدّى الى فشل التحرّك المصري[٣٢]. وقد كان أخطر ما حدث في هذا الوقت، محاولة الولايات المتحدة الاميركية ايجاد قيادة بديلة عن م.ت.ف. داخل الارض المحتلة، وذلك من خلال ما عرف بخطة التنمية الاردنية بالضفة الفلسطينية. كان الرأي المصري، في هذا الشأن، قد عبّر عنه الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، بقوله انه اذا كانت «الدوائر الاميركية تعتقد ان تحسين الاوضاع المعيشية للسكان في الارض المحتلة سوف يدخل تغييراً جوهرياً على القضية وجهود السلام، فهي واهمة. لأن هذا لن يترتب عليه قبول الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي باستمرار الاحتلال والحكم الاسرائيلي في صورته المخفّفة. ومن جهة أخرى، فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل تظنّان ان تحسين الاحوال المعيشية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة سوف يترتب عليه ظهور قيادة فلسطينية بديلة من منظمة التحرير الفلسطينية، فان هذا اضغاث احلام»[٣٣].

واخيراً، وفي اطار مرحلة التفاهم بين الاردن وم.ت.ف. لا بدّ من توضيح موقف مصر من تداعيات الغزو الاسرائيلي للبنان. ولعلّ أهمّ حدث وقع في هذه الفترة هو الاتفاق اللبناني ـ الاسرائيلي، والذي تمّ التوصل اليه في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، حيث رحّبت مصر بهذا الاتفاق، ورأت ان لبنان قد خرج بعده وقد نجح في الدفاع عن حقوقه، وان مصر تؤيد سيادة لبنان وانتهاء الاحتلال الاجنبي لأراضيه؛ كما رأت ان الضغوط التي تعرّض لها، كانت في وجه مطالب اسرائيلية تتصوّر ان كل شيء حق لها. لكن المفاوض اللبناني نجح في افشال أهداف اسرائيل في استمرار وجودها العسكري في الجنوب اللبناني، وكذلك ربط الانسحاب الاسرائيلي بالتطبيع معه، الخ. كما نجح لبنان في تأكيد وحدته وعروبته، وعدم استخدام اراضيه في تهديد سوريا[٣٤].

وهكذا، جاء تقييم مصر لاتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ ايجابياً، على الرغم ممّا اشتمل عليه الاتفاق من نصوص تؤكد اختراق لبنان من جانب اسرائيل، سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً. وهو ما استدعى تكتّل القوى الوطنية اللبنانية والعربية ضد استمراره، الامر الذي حمل

الرئيس اللبناني الى الغائه في النصف الاول من العام ١٩٨٤.

وعلى أية حال، فقد كانت مصر تهتم، تحديداً، بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وقد ربطت، في هذا الشأن، بين انسحاب اسرائيل منه وعودة سفيرها الى تل ـ ابيب؛ كما رفضت اي محاولة لاحتفاظ اسرائيل بمنطقة حزام أمني في الجنوب اللبناني[٣٥]. وبالفعل، عندما انسحبت اسرائيل من لبنان، وابقت، منذ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، على منطقة حزام أمني، رفضت مصر هذا الاجراء وربطت بين الانسحاب النهائي وبين تحسين علاقاتها الثنائية باسرائيل[٣٦].

ثالثاً: مرحلة المؤتمر الدولي

نادت مصر، منذ نهاية العام ١٩٨٦، بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام يهدف الى تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى الرغم من ان هذه الفكرة قديمة، الّا ان الجديد فيها هو وجود مناخ دولي واقليمي شبه مؤيد لها، ومن ذلك تحسّن العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وتعثّر اتفاق عمّان[٣٧]. وبصورة عامة، يمكن ارجاع احياء فكرة عقد المؤتمر الدولي، لزيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، بيرس، الى مصر في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، حيث عقد لقاء بالاسكندرية مع الرئيس مبارك. وقد وافق الجانبان ـ كما صرّح الرئيس مبارك ـ دون ان يذكر ذلك في البيان المشترك ـ على عقد مؤتمر دولي، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية له ووافقا عليها[٣٨]. امّا في ما يتعلّق بالامور الاجرائية المتعلّقة بالمؤتمر الدولي، فلم تكشف القمة المصرية ـ الاسرائيلية النقاب عن تفاصيل الموقف من مهام المؤتمر والمشاركين فيه، وموقع الطرف الفلسطيني داخله، والغطاء الدولي له (الامم المتحدة ـ القوتين العظميين)[٣٩]. على ان مصر أرادت، على ما يبدو، بموقفها السابق عدم تعكير صفو نتائج اللقاء؛ اذ انه بعد أيام عدّة، بدأ الموقف يتضح ازاء المسائل السابقة كافة، حيث رأت مصر ان مفاوضات السلام ستعقد بمشاركة الاطراف المعنيّة بالنزاع كافة على قدم المساواة، بما في ذلك م.ت.ف. بعد التحضير والاعداد للمفاوضات، من خلال دور رئيس لمجلس الامن الدولي. وان مصر، بحكم الموقع والعلاقات والتاريخ، مؤهلة للعمل كطرف مباشر في النزاع مع كل الاطراف؛ كما انها قادرة، بحكم علاقاتها المتوازية بالدول دائمة العضوية بمجلس الامن الدولي، على اقامة حوار لتحقيق أفضل الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر الدولي للسلام. ومن أولى المقومات الضرورية لخلق مناخ للاعداد للمؤتمر، التوصل الى موقف عربي صلب ينطلق من الالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني لاستعادة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان، وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير واقامة دولته على أرضه في اطار من التنسيق مع الاردن. لذلك فان مصر رأت، ان الوصول الى صيغة مشتركة ومقبولة للتعاون بين الاردن وم.ت.ف. ركن حيوي، وان اتفاق عمّان يمثّل اساساً للتحرك المنسّق وضمانة لقوة الموقف العربي والفلسطيني[٤٠]. امّا بالنسبة الى الاطار القانوني للتفاوض داخل المؤتمر، فانه حسب ما تبيّن من خطاب الرئيس مبارك في مجلسي الشعب والشورى في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، سيكون قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في الاطار الذي اختاره عندما وقّع ممثلوه اتفاق عمّان[٤١].

على هذا الاساس، يتضح ان الموقف المصري في ما يتعلّق بالنواحي الاجرائية للمؤتمر الدولي يتخلّله بعض التباين في ما يتعلّق بالمشاركة الفلسطينية في المؤتمر. وقد نجم هذا التباين، من دون شك، من عدم اتفاق الاطراف المعنية بالازمة على هذه النواحي، بل وعلى فكرة المؤتمر ذاتها؛ وهو ما أكده الرئيس مبارك في خطابه السابق، حيث أشار الى ان هناك بعض التحفّظات الاميركية الخاصة بعقد المؤتمر، اضافة الى تحفظات اخرى تتناقض مع موقف شمعون بيرس، وكذا تصريحات

أعلنها، رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عندما استهل فترة ولايته بحكومة الرأسين في الخطاب الذي القاه بالكنيست وتحدّث فيه عن مواصلة سياسة الاستيطان.

وعلى اية حال، فقد قامت مصر، في نهاية العام ١٩٨٦، بمحاولة تذليل العقبات في وجه عقد المؤتمر الدولي. وقد تمحورت اتصالاتها، في هذا الشأن، على النحو التالي:

أ ـ الاتصال بالقوتين العظميين، مع التركيز على الاتصال بالولايات المتحدة الاميركية بسبب كثرة تباين المواقف بينها وبين مصر. وبشكل عام، فقد انعكس هذا التباين في فشل نتائج هذا الاتصال؛ اذ بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية تتحدث عن مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولي لم تحدّد أطرافه او وظيفته، كانت مصر تؤكد على التسوية عبر مؤتمر دولي تشارك فيه القوتان العظميان[٤٢]. كما كانت ترى، في تقييمها لموقف الولايات المتحدة الاميركية من عملية التسوية برمّتها، ان الموقف الاميركي من فكرة المؤتمر الدولي يتسم بالتردّد، والرغبة في افراغ الفكرة من مضمونها، واستخدام مفهوم الاطار الدولي في سياق يختلف عمّا يقصده الجانب العربي؛ اذ ان الولايات المتحدة الاميركية تقصد بالاطار غطاء لتمرير تسوية تمّ الاتفاق عليها خارجه، او لمباركة هذا الاتفاق، حتى يتمكّن الخارجون من الزعم بالمشاركة بجهود الحل. امّا المفهوم العربي، فالمؤتمر الدولي هو الجلسة التي يتمّ فيها التفاوض حقيقة[٤٣]. امّا بالنسبة للمشاركة السوفياتية في المؤتمر، فان مصر كانت ترى عدم استبعاد الاتحاد السوفياتي من عملية التسوية. وان ذلك هو المطلب الاساس للسوفيات مهما حاولوا ان يغلفوه برفض اتفاق عمّان، واصرارهم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة مقابل الكونفدرالية مع الاردن. وعن تبرير اصرار مصر على المشاركة السوفياتية، قال د. اسامة الباز: «ان من المصلحة اشراك الاتحاد السوفياتي في جهود التسوية لأن غيابه عنها قد يسبّب كثيراً من المعوقات التي نحن في غنى عنها، فضلاً عن ان السوفيات ـ والحق يقال ـ يناصرون الموقف العربي، ويؤيدون المطالب العربية بدرجة تفوق كثيراً الموقف الاميركي. ولذلك فمن مصلحتنا ان يشارك السوفيات، ويدلوا بآرائهم وحججهم، وان كان هذا لا يعطيهم ـ هم وغيرهم ـ حق الفيتو على الموقف العربي»[٤٤].

ب ـ سعي مصر لاحياء التفاهم بين الاردن وم.ت.ف. وذلك عبر لقاءات عديدة مع مسؤولين فلسطينيين واردنيين، في كل من القاهرة وعمّان. ويبدو ان التدخل المصري قد أسفر عن بعض النتائج الايجابية، وقد برز ذلك في تأكيد الملك حسين، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، من ان بلاده ليست وكيلة عن م.ت.ف.، وانها لن تدخل في مفاوضات من دونها؛ وكذلك اعلان وزير الخارجية المصري عقب مباحثات الرئيس مبارك والملك حسين في العقبة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، والتي سبقها مباحثات قمة اخرى في تشرين الثاني (نوفمبر)، ان مصر وجدت استعداداً طيباً لدى الاردن في ما يتعلّق بالحوار مع م.ت.ف.[٤٥]. على انه بالرغم من كل هذه التطورات الايجابية، الّا ان ما نتجت عنه التحرّكات المصرية كان لا يتعدّى ترطيباً للاجواء بين الجانبين.

وبصفة عامة، شهد العام ١٩٨٧، موقفاً مصرياً أكثر تفصيلاً لمسألة الاطار القانوني للتفاوض وسلطات المؤتمر الدولي. وقد حدّد هذا الموقف د. عصمت عبدالمجيد في ندوة عقدت بالجمعية المصرية للقانون الدولي في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٨٧، حيث أشار الى ان صلاحيات المؤتمر «محدّدة بالعمل على تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ويحول المؤتمر دون الاخلال بالتوازن بين أطراف النزاع في عملية التفاوض حيث لن يتمكّن اي طرف في اطاره من ان يفرض حلاً على الطرف الآخر»[٤٦]. امّا في ما يتعلّق بمسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، فقد شكّلت محوراً بارزاً في المساعي المصرية لعقد المؤتمر الدولي العام ١٩٨٧، الامر الذي عادت معه مشكلة تحديد أسماء ممثلي

م.ت.ف. وقد ترافق ذلك مع اعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في الجزائر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ عن الغاء اتفاق عمّان، ومشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي بوفد مستقل.

وعلى أية حال، فقد كان لمصر موقفان مختلفان العام ١٩٨٧ بشأن هذه المسألة. ففي شهر شباط (فبراير)، أكد د. عصمت عبدالمجيد ان ممثلي الشعب الفلسطيني في المؤتمر يتم اختيارهم بالتنسيق بين م.ت.ف. والاردن، ثمّ عاد وذكر في شهر تموز (يوليو) ان م.ت.ف. هي المسؤولة عن تسمية الممثلين الفلسطينيين في المؤتمر الدولي(٤٧).

وبصفة عامة، فانه من الصعوبة بمكان رصد موقف مصر الحقيقي من هذه المسألة ومسائل أخرى، نظراً لمعالجتها خارج اطار البيانات الرسمية، اضافة لسريتها وتغيّرها حسب المواقف الدولية، والاقليمية، المتغيّرة. وما يمكن ان يستخلص، من هذه المرحلة، ان موقف مصر تمحور، أساساً، حول قبول عقد المؤتمر الدولي مع رفض الحلول عبر الوسائل الاخرى. وقد كان لهذا الموقف دور في حلحلة مواقف بعض الاطراف المعنيّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية التي أصبحت العام ١٩٨٧ تقبل بعقد المؤتمر الدولي، وان كان لديها بعض الشروط على مشاركة الاتحاد السوفياتي، اضافة للتمثيل الفلسطيني بالمؤتمر.

وهكذا اتسمت السياسة الخارجية ازاء القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، بتطور مفهوم التسوية لدى القيادة السياسية المصرية، من الحكم الذاتي الى القبول بالمؤتمر الدولي للسلام. كما انتاب مفاصلها بعض التذبذب، اضافة الى التأثر، احياناً، بحقبة كامب ديفيد والتسويات الجزئية المنفردة، على النحو الذي برز، على سبيل المثال، في الترحيب باتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣.

---

(١) انظر على سبيل المثال: خطاب الرئيس، حسني مبارك، بعد تنصيبه رئيساً للجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٤ في **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨١/١٠/١٥. وخطاب الرئيس المصري في مجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨١/١١/٨، في **الاهرام**، ١٩٨١/١١/٩.

(٢) د. بطرس غالي، «سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٦٩، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٤) بيان وزير الخارجية المصري في: مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم ٣٠ (١٩٨٢/٢/٢٢)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الثالث، ص ٢٠٧١ ـ ٢٠٧٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٧٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧٠ ـ ٢٠٧٢.

(٧) كلمة مصر في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٨، في **دور مصر في الامم المتحدة**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٨) هالة مصطفى، «العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بعد احداث لبنان»، **السياسة الدولية**، العدد ٧١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، ص ٩٤.

(٩) بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري في: مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم ٦٤ (١٩٨٢/٦/٢٧)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الثالث، ص ٤٧٤٤ ـ ٤٧٤٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٤٥ ـ ٤٧٤٧.

(١١) وحيد عبدالمجيد، «الموقف المصري من الغزو الاسرائيلي للبنان»، **السياسة الدولية**،

العدد ٧٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢، ص ١٦١.

(١٢) كلمة مصر في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٨، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(١٣) عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(١٤) بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري في: مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم ٦٤، بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٧، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٤٧.

(١٥) عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.

(١٦) نصّت المبادرة على اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تعقبها فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتولّى فيها فلسطينيو هذه المناطق حكم انفسهم. وعقب تلك الفترة، يتمّ الاتفاق على الوضع النهائي عبر التفاوض الذي ترى الولايات المتحدة الاميركية انه من الافضل ان ينتهي بحكم ذاتي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة مرتبط كونفدرالياً، بالاردن. اضافة الى ذلك، نصّت المبادرة على تجميد بناء المستوطنات ومبادلة الارض بالسلام طبقاً للقرار ٢٤٢، مع الاخذ في الاعتبار ان المفاوضات التي ستجرى بين الاردن واسرائيل حول الحدود وحجم الارض التي ستتخلّى عنها اسرائيل ستتأثر بحجم ما يتحقّق من سلام. وعن وضع القدس فانها ستكون غير مجزأة. لكن وضعها النهائي سيتقرر بالتفاوض. وأخيراً، فانه خلال المفاوضات ستؤيد الولايات المتحدة الاميركية حلاً وسطاً، ومواقف منصفة، وستلتزم، كاملاً، بأمن اسرائيل. لمزيد من التفاصيل حول مبادرة ريغان انظر: «خطاب الرئيس ريغان بشأن المبادرة الاميركية»، في السياسة الدولية، العدد ٧١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، ص ١١٠ ـ ١١٣.

(١٧) بيان رئيس الوزراء في: مضبطة جلسة مجلس الشعب رقم ٧ (١٩٨٢/١١/٦)، الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الرابع، ص ٢٩٨.

(١٨) خطاب الرئيس حسني مبارك في مجلسي الشعب والشورى في الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢، الاهرام، ١٩٨٢/١٠/٤.

(١٩) كلمة مصر امام الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٨، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) خطاب الرئيس حسني مبارك في قمة عدم الانحياز بنيودلهي بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨، الاهرام، ١٩٨٣/٣/٩.

(٢٤) هالة مصطفى، «رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن... الاهداف والنتائج»، السياسة الدولية، العدد ٧٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ص ١١٧.

(٢٥) الاهرام، ١٩٨٣/١٢/١٩.

(٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٥، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٢٧) خطاب الرئيس حسني مبارك في مجلس الشعب في حضور الملك حسين عاهل الاردن، بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢، الاهرام، ١٩٨٤/١٢/٣.

(٢٨) بيان وزير الخارجية المصري في بعض لجان مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧، وزارة الخارجية، غير منشور، ص ٤ ـ ٦.

(٢٩) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٣.

(٣١) د. بطرس غالي، «الدبلوماسية المصرية في العام ١٩٨٥»، السياسة الدولية، العدد ٨٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ١٠. والتقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(٣٢) للمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٧، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٢.

(٣٣) حوار مع د. اسامة الباز، المصور (القاهرة)، العدد ٣٢٢٨، ١٩٨٦/٨/٢٢، ص ٢٠.

(٣٤) بيان وزير الخارجية المصري في بعض لجان مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٣/٦/٤، وزارة الخارجية، غير منشور، ص ٣ ـ ١١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩ و١٠.

(٣٦) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٥، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٦.

(٣٧) حسن ابو طالب، «السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧»، في د. احمد يوسف احمد (محرّر)، **سياسة مصر الخارجية: في عالم متغيّر**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠، ص ٦٢٦.

(٣٨) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦١.

(٣٩) حسن ابو طالب، «جولة بوش وقضايا التسوية السياسية»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، ص ١٧٣.

(٤٠) بيان وزير الخارجية المصري في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩، وزارة الخارجية، غير منشور، ص ١١ ـ ١٥.

(٤١) خطاب الرئيس حسني مبارك في مجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢، **الاهرام**، ١٩٨٦/١١/١٣.

(٤٢) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.

(٤٣) حوار مع د. اسامة الباز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٤٥) التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٩ و٤٥٠.

(٤٦) **التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٨، ص ١٣٣.

(٤٧) انظر حسن ابو طالب، «مواقف الدول العربية المشاركة (مصر ـ الاردن ـ سوريا ـ لبنان)»، في ملف «المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ٧٩.

النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية

د. كمال قبعة

تعتبر مسألة المياه الجوفية وغير الجوفية في الضفة الفلسطينية المحتلة، قضية على جانب كبير من الاهمية والحساسية، إنْ بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين وحاجاتهم اليومية، أو للسلطات الاسرائيلية على حدّ سواء. فمصادر المياه تشكّل اكسير الحياة بالنسبة للمواطنين، كونها تمتد لتطال زراعتهم المروية بمياه الري، وصحتهم العامة التي هي في حاجة يومية، ودائمة، لمياه الشرب والمياه المنزلية، ولسواهما من المناحي الحياتية الضرورية. امّا السلطات الاسرائيلية، فانها تدرك اهمية مياه الضفة الفلسطينية كأحد وسائل تخفيف وحل أزمة المياه التي تعصف بكيانها. ولهذا، باتت مسألة مصادر المياه في الضفة الفلسطينية تشمل ابعاداً اقتصادية وتنموية وسياسية واستراتيجية ايضاً، وتعتبر، في الوقت عينه، أحد ابرز قضايا الصراع في الارض المحتلة.

نظراً لادراك اسرائيل لأهمية المياه الفلسطينية خصوصاً، والعربية عموماً، اقدمت في العام ١٩٦٤ على تحويل قسم كبير من مياه نهر الاردن من طريق بحيرة طبريا الى صحراء النقب. وكانت، بعد الاحتلال، وضعت خطة كبرى لانجاز مشروع قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت. ويكشف العديد من المصادر ان عملية النهب الاسرائيلي لمياه الضفة الفلسطينية، كانت تجرى على قدم وساق قبل وقوع الاحتلال ذاته. فقد كشف أوري ديفيس، في هذا الشأن، ان اسرائيل استخدمت الآبار الارتوازية الحدودية، داخل خطوط ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لسحب ونهب حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من احتياطي مياه الضفة الفلسطينية، والذي شكّل، حينذاك، حوالى ثلث استهلاك المياه في اسرائيل، وخُمس اسداس مياه الضفة[١].

وبمقدار تفاقم أزمة المياه في اسرائيل، تتفاقم وتشتد سياسة النهب الاسرائيلية لمصادر المياه الفلسطينية، الامر الذي يبدو واضحاً في فترة الثمانينات. ووصفت التقارير المتداولة الأزمة المائية في اسرائيل، باعتبارها «اسوأ أزمة مائية واجهتها منذ قيامها»، خاصة بعدما أخذت مياه بحيرة طبريا بالنضوب تدريجياً، كمثيلاتها من أحواض المياه الطبيعية والصناعية المرشحة للنضوب والجفاف في السنوات القليلة المقبلة، الامر الذي دفع السلطات الاسرائيلية الى تقليص استهلاك المياه بنسبة ١٠ بالمئة، وحرمان بعض المناطق، وبخاصة العربية، من المياه لفترات طويلة[٢]. وانبرت مؤسسات البحث والدراسة في اسرائيل لدرس الازمة الناشئة، وتقديم الاقتراحات العملية للخروج منها. وفي هذا السياق، قدّمت دراسة احصائية الى رئيس الوزراء السابق، شمعون بيرس، تضمّنت تصوّراً لكيفية تطوير مصادر المياه واستغلال الموارد المائية الخاضعة لسيطرة اسرائيل في مختلف ارجاء فلسطين. ودعت الدراسة الى «البدء بالترجمة العملية على أرض الواقع لـ ' اهتماماتنا' القديمة، منذ عشرينات هذا القرن، بمياه نهري الاردن والليطاني نظراً للحاجة الماسّة لمياههما». وذكّرت الدراسة

بضرورة العودة الى توصية لجنة التوفيق الدولية الصادرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، باستثمار سبعة اثمان مياه الليطاني في اسرائيل، وذلك من خلال تحويله الى وادي الاردن، للاستفادة من مياهه في الري وتوليد الطاقة الكهربائية(٣).

لهذه الاسباب مجتمعة، اضافة الى هدف حرمان المواطنين الفلسطينيين من مصادر المياه، وخنق حاجاتهم الحياتية الضرورية والمتنامية، سواء على صعيد الزراعة أو على صعيد مياه الشرب والاستهلاك المنزلي، تلعب مصادر المياه في الضفة الفلسطينية المحتلة «دوراً هاماً في تحديد الموقف الاسرائيلي»، حيث «تخشى اسرائيل من فقدان سيطرتها وتحكّمها بمصادر مياه تلك الاراضي». ولهذا، فان سلطات الاحتلال ودوائرها المختصة تحاول الاطباق، كلياً، على تلك المصادر المائية، وبخاصة في جبال نابلس(٤). هذا في الوقت الذي تعتبر فيه سلطات التخطيط المائي في اسرائيل، الضفة الفلسطينية المحتلة، عموماً، بمثابة «خزّان مياه اسرائيل»(٥).

الضفة والهيدرولوجيا الصهيونية

في مقالة حديثة نسبياً، كشف المحاضر في قسم الجغرافيا في جامعة تل ـ ابيب، البروفيسور اليشع افرات، عن احد أبرز مكوّنات السياسة الاستيطانية في الضفة الفلسطينية المحتلة باعتبارها «منطقة حيوية بالنسبة الى اسرائيل»، لأنها تحوي «مصادر المياه الجوفية». وشرح افرات ذلك بالقول: «تشكّل السلسلة الجبلية منطقة تعبئة دورية طبيعية لاحواض عدّة من المياه الجوفية تعتبر الاكبر والاهم في منطقة ارض ـ اسرائيل الغربية [فلسطين الانتدابية]. فمياه الامطار المنسابة على الصخور الجبلية العارية، تشكّل قنوات أو مسارب تتدفّق فيها المياه الجوفية في كل الاتجاهات. وهذه المسارب أو القنوات الجبلية تشكّل حوض تجميع هائل للمياه الجوفية التي تتدفّق نحو منابع نهري اليركون [العوجا] وتنينيم [التمساح]». وأضاف افرات «من الناحية العملية، فان الشريط الساحلي في اسرائيل يزوّد بكمية سنوية من المياه تبلغ حوالى ٣٣٥ مليون متر مكعب من هذه المياه. وفي الجانب الشمالي ـ الشرقي لمنطقة غلبواع ـ حوالى ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه ـ تتدفّق الى عيمق يزراعيل [مرج بن عامر] وبيسان».

ورأى البروفيسور افرات، ان هناك اهمية لابقاء السيطرة الاسرائيلية على هذه المنطقة، حيث «يزوّد هذان المسربان أو القناتان اسرائيل بحوالى ربع احتياجاتها السنوية من المياه. ولا ريب في ان السيطرة على مصادر هذه المياه تعتبر أمراً مركزياً بالنسبة الى اسرائيل لانه بالامكان تخريبهما وتلويثهما، سواء كان ذلك من خلال سحب كميات كبيرة من المياه منهما أو تحويل المياه الملوثة (مياه المجارير) اليهما. كما ان سيطرة عنصر معاد على هذا الاحتياطي من المياه يشكّل خطراً على اسرائيل. ولهذا، فان المطالبة باحتفاظ اسرائيل بغربي الضفة، منطقية الى حدّ كبير». ولاحظ ان «الوقائع الجغرافية السياسية التي وجدت في خلال الـ ٢٤ عاماً الماضية في الضفة الفلسطينية المحتلة، تعبّر عن مصالح اسرائيل في مجالات عدّة مثل: الامن، الاراضي، المياه والسكان»(٦). وتلك الوقائع قائمة على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، تلبية لما يسمّى «مصالح اسرائيل»، التي ليست سوى اطماع توسّعية عدوانية، وعودة الى نظريات «المجال الحيوي»، على حساب الغير.

تمتد الاطماع التوسّعية «الحيوية» هذه، للسيطرة على أهمّ مصادر المياه في الضفة الفلسطينية المحتلة. وأشار الباحث الاميركي، جويس ر. ستار، ان اسرائيل تتذرّع بعدم الانسحاب من

الضفة لأنها ستفقد من جرّاء ذلك أكبر مصدر للمياه الجوفية، يصل الى نحو ٨٠ بالمئة من المستودع المائي الذي تسيطر عليه، ويتمّ تغذية هذا المستودع بكميات أمطار تهطل فوقه تعيد شحن ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من المياه المستهلكة سنوياً. ويكشف انصار التوسّع والسيطرة الاسرائيليون عن أن ثلثي مصادر المياه التي تستخدمها اسرائيل تتموضع تحت جبال نابلس والمنطقة المحيطة بها[٧].

على هذا الاساس، فان أسباب التعنّت الاسرائيلي بالنسبة الى حيوية مسألة المياه الفلسطينية، تكمن في الواقع المائي المتأزم في اسرائيل، وكذلك في توفير عامل المياه الحيوي للاستيطان واستيعاب الهجرة الراهنة والمنظورة. وعليه، فان مشاريع وأفكار «الحكم الذاتي» الاسرائيلية كافة، تستثني سلطة السيادة على المياه الفلسطينية من قبل الفلسطينيين. ففي سجال صحافي بين ابراهام طامير واحد الصحفيين طالب الاول في العودة الى الأساليب القديمة القائمة على نهب المياه الفلسطينية عبر ضخّها من غربي خطوط الهدنة للعام ١٩٤٩، كما كانت فعلت اسرائيل قبل احتلالها للضفة[٨]، بينما افترض الرأي الآخر، ان امكانية هذا المنع، الى جانب الاستخدام الأوفر للمياه من الجانب الفلسطيني، وكذلك امكانات التخريب والتلويث نتيجة الجهل أو القصد أو غيرهما، تفترض ابقاء السيطرة الدائمة على تلك المصادر المائية[٩]. ولابقاء هذه السيطرة، وتطبيقاً لسياسة فرض الأمر الواقع، واعطاءها لبوساً «قانونياً»، وازاحة العوائق بوجه تطبيقها، وخاصة القوانين الاردنية السارية، لجأت سلطات الاحتلال الى اصدار أوامر عسكرية في المجال المائي.

وبالفعل فقد جاءت الاوامر العسكرية بشأن مياه الضفة الفلسطينية المحتلة، تطبيقاً للسياسة العليا لاسرائيل على هذا الصعيد. ويمثّل الامر العسكري الرقم ٩٢ الصادر بتاريخ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٧، أولى هذه الاوامر. وبموجبه أناط الحاكم العسكري بنفسه وبمن يعيّنه، «أحكام المياه» كافة، التي نصّت عليها المادة الاولى من الامر والتي شملت المناحي كافة، بما فيها «كل تعيين أو صلاحية من التعيينات والصلاحيات... التي كانت قائمة بحكم أحكام المياه الاردنية»، الّا اذا أعطي مفعول مجدد من قبل المسؤول الذي عيّنه الحاكم العسكري، وذلك بمقتضى المادة السادسة من الامر ذاته. وأعطت المادة الخامسة للمسؤول العسكري المعيّن من قبل الحاكم العسكري صلاحيات واسعة، بما فيها «ان يأمر بوقف أعمال مصالح مياه، وأن ينشىء من جديد مصالح مياه سواء عملت قبل اليوم المحدّد أم لم تعمل، وان يُحدّد تشكيلها ويعيّن مديريها، بمن في ذلك نفسه»[١٠].

من هنا، تمادى الامر العسكري الرقم ٥٠٨ بتاريخ ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧، والقاضي بتعديل قانون الاشراف على المياه الاردني الرقم ٣١ للعام ١٩٥٣، ليمنح سلطات الاحتلال المزيد من الصلاحيات على المياه الفلسطينية، وليخضع مصادر المياه في الضفة المحتلة لأجهزة الاحتلال وأوامرها واجراءاتها التعسّفية. فاضافة الى التعقيدات المقصودة التي أوردها الامر في تعديلاته للقانون الاردني المذكور، والمتوجّب احترامه والالتزام به وتطبيقه وسريانه، أجاز لسلطات الاحتلال في المادة الرابعة (هـ) من الامر التعديلي، ان تمتنع عن اعطاء رخصة لمصلحة «بدون ابداء أسباب»، هذا اضافة الى ما نصّت عليه المادة ذاتها في البند (ي أ)، والتي تقضي بأن «لا تكون قرارات المسؤول، بموجب هذه المادة، قابلة للاستئناف»[١١].

لم تقتصر الصلاحيات تلك على ما تقدّم من اطلاق يد سلطات الاحتلال بشكل تامّ، بل

تمادى الامر الرقم ١٥٨ باعطاء صلاحية للمسؤول «أن يلغي رخصة المصلحة، او يغيّرها، او يقيّدها بشروط، او يغيّر كل واحد من الشروط المقرّرة فيها»، حسب ما جاء في المادة الرابعة (و)، التي تستطرد: «كذلك يجوز للمسؤول، في كل حين، ان يأمر صاحب الرخصة بأي أمر يراه مناسباً، في ما يتعلّق باستخراج المياه من المصلحة وتوريد المياه منها، ويعتبر هذا الامر وكأنه شرط من شروط رخصة المصلحة». ومنطوق هذا التعديل لقانون الاشراف على المياه الاردني، الرقم ٣١ للعام ١٩٥٣، يدل على ان المشرّع الاسرائيلي أبقى صلاحيات وهامش كبير لاتخاذ الاجراءات حتى بعد منح الرخصة، من خلال تأكيده ان للمسؤول الاسرائيلي «في كل حين ان يأمر... بما يراه مناسباً»، ممّا يبقي سوط الاجراءات والتدخلات والملاحقات قائماً، دوماً، على رقبة المرخّص لهم. وأحد اشكال ذلك افصحت عنه المادة ذاتها في الفقرة (٢٠)، حين أجازت للمسؤول او لمن يفوضه «في كل حين ان يدخل الى مكان توجد فيه مصلحة مياه، بقصد مراقبة تنفيذ أحكام هذه المادة أو أحكام رخصة المصلحة، وكذلك بقصد فحص المصلحة بما في ذلك أي عمل من الاعمال التي يستنسبها». أمّا الشكل الآخر، فتضمّنته المادة عينها في الفقرة (ي)، والمتمثّل في الاستيلاء على والتصرّف بمصلحة المياه من قبل المسؤول، في حال مخالفتها نصوص الامر أو شروط الرخصة. ولعلّ الجدير بالانتباه في هذه الفقرة، ما استطردت به، حين نصّت على جواز ممارسة المسؤول «صلاحيته بموجب هذه الفقرة، سواء تمّ اتهام شخص في ما يتعلّق بذات مصلحة المياه أم لم يُتهم». بهذا النص التعديلي الذي أورده الامر العسكري، يكون المسؤول عن مصلحة المياه قد تحرّر، كلياً، من أيّة قيود قد تحول دون تنفيذ أوامر المصادرة لمصادر المياه الفلسطينية[١٢].

استند المشرّع الاسرائيلي على الامر العسكري التشريعي الرقم ٢٩١ بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، ليعدّل بموجبه القانون الاردني الساري، أي «قانون تسوية الاراضي وتنظيم المياه، الرقم ٤٠ للعام ١٩٥٢»، محيلاً الصلاحيات التي يتضمّنها القانون لمن يعيّنه هو نفسه. وأهم ما تناوله التعديل الذي تضمّنه الامر، تركّز في المادة الثالثة، الفقرة (أ)، التي قضت بـ «تعطيل مفعول أي أمر تسوية وأي اجراء اتخذ بموجب أمر التسوية، ويلغى مفعول كل تعليمات في القانون تحظر عقد صفقة في الاراضي اثر صدور أمر التسوية». وجاء أيضاً، في الفقرة (أ) ان هذا ينطبق على أية تسوية في الاراضي ومصادر المياه أو أية تعليمات «سواء كان اجراء اتخذ في محكمة أم اجراء لم يتخذ في محكمة». وبذلك أعطى الحاكم العسكري لنفسه الحق والصلاحية المطلقة في ابطال والغاء وتعطيل أي من تلك الصفقات، حتى لو كانت سجّلت وأقرّت من قبل المحاكم الشرعية، واتخذت بها قرارات. فهو يضع نفسه فوق الاحكام الشرعية بأوامره العسكرية التشريعية، ما دام الأمر يتعلّق بتسوية الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية، حتى يحول دون ان تصبح قرارات المحكمة، في هذا الشأن، حجر عثرة في وجه ممارسات واجراءات السيطرة والمصادرة والاخضاع الاسرائيلية لهذين الحقلين المركزيين في الضفة الفلسطينية المحتلة.

وفي خطوة تكتيكية هادفة، أصدر الحاكم العسكري الامر العسكري الرقم ٤٨٤ بتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، بشأن مصلحة مياه بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور؛ كذلك الامر الرقم ٤٩٤ بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، والامر ٧١ بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، والتي تناولت بالتعديل الامر الرقم ٤٨٤. وأبرز ما تضمّنته تلك الاوامر، تمثّل في تشكيل «مصلحة مياه الضفة» من قبل البلديات والمجالس القروية عن مندوب لكل منها، اضافة الى ضباط القيادة للشؤون الداخلية في قيادة المنطقة العسكرية. وللحاكم العسكري حسب منطوق المادة التاسعة (ب) من

الامر الرقم ٤٨٤ الحق في «ان يقرّر، بموجب أمر، تغيير عدد أعضاء المجلس، أو تغيير عدد ممثلي سلطة محلية في المجلس»، أي ظلّ الامر، مرة أخرى، كصلاحيات مطلقة للحاكم في اختيار وتحديد عدد أعضاء المجلس المذكور[١٣].

انطوى الامر المذكور على تغييرات هامة وحيوية مسّت، مباشرة، عمل ونشاطات البلديات والمجالس القروية في مجالات المياه. فالمادة الخامسة خوّلت «مجلس مصلحة المياه» الذي تمّ تشكيله، «الصلاحيات كافة للسلطات المحلية بمقتضى أي قانون أو تشريع آمن». وبذلك سحب المشرّع الاسرائيلي صلاحية التصرّف بالمياه من المجالس البلدية والقروية الفلسطينية، ووضعها ضمن صلاحيات المجلس المذكور، الذي يترأسه ويشرف عليه ضابط اسرائيلي. ولتأكيد ذلك، جاء في المادة الخامسة أيضاً: «وحيثما ورد الكلام في أي قانون أو تشريع آمن عن (رئيس البلدية) أو (رئيس السلطة المحلية) يعتبر أنه ورد عن (رئيس المجلس)». وتأكيداً لسحب تلك الصلاحيات من البلديات والمجالس القروية الفلسطينية، جاءت المادة السابعة من الأمر ذاته لتقضي بأن «مهام وصلاحيات مصلحة المياه، حسب هذا الامر، تكون مقصورة على مصلحة المياه وحدها، ولا يجوز لأي سلطة محلية ان تقوم بأي مهمة أو أن تمارس أي صلاحية في المجالات الواقعة في نطاق صلاحية مصلحة المياه»[١٤].

ومصلحة المياه هذه لم تستطع وضع مصادر المياه كافة، حتى تلك التي كانت خاضعة للبلديات والمجالس القروية تحت تصرّفها وضمن صلاحياتها. فالحاكمية العسكرية أبقت لها جزءاً من تلك المصادر وبصلاحيات محدّدة، على الرغم من ان مصلحة المياه في الضفة تخضع مباشرة لمندوبي سلطات الاحتلال. وفي هذا السياق، أبقت الحاكمية العسكرية تحت تصرّفها واشرافها المباشر تسعة من أنظمة مياه الضفة المحتلة، في حين وضعت تحت تصرّف مصلحة المياه ستة عشر نظاماً منها، بمشاركة المجالس البلدية والقروية المشاركة في مجلس مصلحة المياه، وباشراف الضباط المخوّلين من قبل سلطات الاحتلال[١٥]. كما مارست سلطات الاحتلال التضييق المنهجي الهادف تجاه مصلحة مياه الضفة بعدما عجزت عن تطويعها واخضاعها لمآربها ومخطّطاتها الاستيطانية، وعملت، تدريجياً، على سحب الصلاحيات المناطة بها، بحيث «أفرغتها» من صلاحياتها، وبقيت تقاريرها سرية جداً، ولم تنشر تلك التقارير منذ العام ١٩٧٧[١٦].

تمادت الاجراءات الاسرائيلية بشأن مياه الضفة الفلسطينية المحتلة، عندما تمّ الاعلان، رسمياً، بتاريخ ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، بأن «شركة المياه الوطنية الاسرائيلية (ميكوروت) ستتولى ادارة الموارد المائية، في مختلف جوانبها، في الضفة الفلسطينية المحتلة[١٧]. ولعلّ ما تجدر الاشارة اليه، ان هذا الاجراء الاسرائيلي جاء للرد، كما قيل على لسان المسؤولين الاسرائيليين، على مبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في أيلول (سبتمبر) من العام ذاته، وذلك في سياق الامعان في فرض «الوقائع المادية الثابتة»، على مصادر المياه، التي شكّلت نقطة خلاف حادّة ابّان مفاوضات «الحكم الاداري الذاتي» الاسرائيلية ـ المصرية، وكذلك للمضي قدماً في السيطرة الشاملة على مصدر طبيعي حيوي لا غنى للسكان عنه، ولاستمرار النهب السافر للمياه الجوفية وغير الجوفية الفلسطينية، لتأمين حاجات اسرائيل المتنامية والمتفاقمة في ظل أزمة المياه، التي قال عنها وزير الزراعة الاسرائيلي في ذلك الحين، اريئيل شارون، انه «على تخوم العام ٢٠٠٠، ستفتقر اسرائيل الى مئتي مليون متر مكعب من المياه لسدّ حاجاتها السنوية». وكذلك لقطع الطريق على أية تسوية سياسية، قد تفقد اسرائيل السيطرة الشاملة على الضفة الفلسطينية المحتلة، وبخاصة مصادر المياه.

وبقرار الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، تكون سلطة الاحتلال أخضعت أنظمة المياه الفلسطينية كافة لشركة «ميكوروت» الاسرائيلية، وتوجّت الاجراءات والممارسات المستندة الى التعديلات المنهجية للقوانين الاردنية، في هذا الشأن، عبر أوامرها العسكرية التشريعية، بقرار حكومي من أعلى المستويات.

وامعاناً من سلطات الاحتلال في ربط المصالح الحيوية والضرورية للمواطنين الفلسطينيين بالمستوطنات المحيطة والمتناثرة القريبة من مدنهم وقراهم، قامت بمركزة مصلحة ادارة المياه، حيث افتتحت شركة «ميكوروت» مكاتب لها في مستوطنة اريئيل القريبة من مدينة نابلس، وأعطت كامل الصلاحية للشركة المذكورة في الاشراف والتحكّم وادارة السياسة المائية في الضفة الفلسطينية المحتلة[١٨]. ولقد اتخذت شركة المياه تلك، مجموعة من الاجراءات والخطوات في سياق تنفيذ السياسة العليا لسلطات الاحتلال، بما في ذلك ما كشف عنه المدير العام لشركة «ميكوروت»، يحزقيل زكاي، من ان موظفي ادارة الشركة في مستوطنة اريئيل «يعكفون على تركيب أجهزة اشراف ومراقبة حديثة، ولاسلكية، من شأنها ان تسيطر، بشكل تام، على أجهزة تزويد المياه»[١٩].

مصادر المياه الفلسطينية

حيث ان اطار الدراسة، تحدّد في تناول مصادر المياه في الضفة الفلسطينية، وأثر التشريعات العسكرية الاحتلالية عليها، فان مصادر المياه الطبيعية هي الامطار الشتوية والينابيع الطبيعية والمياه الجوفية، التي تضخ من الآبار الارتوازية والبالغ عددها في الضفة ٢٣٠ بئراً تضخّ ما مجموعه ٥٥ مليون متر مكعب. أمّا الينابيع الطبيعية وعددها ٣٠٠ بئر فتضخّ ٥٢ مليون متر مكعب وحوالى مليون متر مكعب تضخ من البرك والخزّانات الطبيعية التي تتجمّع فيها مياه الامطار، في حين ان نسبة الضخ من نهر الاردن تقلّصت بصورة كبيرة جداً بعد منع المزارعين الفلسطينيين من القيام بذلك تحت مبرّرات وحجج أمنية[٢٠].

وبناء عليه، تنقسم الموارد المائية تلك الى مصادر عدّة، ابرزها:

اولاً: الينابيع

وفقاً لبعض المصادر يوجد في الضفة الفلسطينية المحتلة حوالى ٣٠٠ ينبوع غير منتظم، ويقع معظمها في السفوح الغربية للجبال، وتتميّز بطاقة انتاجية منخفضة. أمّا الينابيع على السفوح الشرقية للجبال الفلسطينية، فعلى الرغم من قلّة عددها، الاّ انها ذات طاقة انتاجية أعلى بكثير، وتشكّل أكثر من ٩٠ بالمئة من مجموع التصرّف السنوي لينابيع الضفة المحتلة[٢١].

وبالطبع، فان الينابيع بأغلبيتها موسمية وذات تصرّف صغير ولا قيمة زراعية لها، وتتميّز بالتفاوت الشديد في القدرة المائية حسب تقلّبات سقوط الامطار، وتتسم أوضاعها العامة بالاهمال الكبير وسوء الاستغلال وعدم رفع كفاءتها الانتاجية.

وبما ان الضفة المحتلة تتكوّن، بشكل رئيس، من سلسلة جبال وتلال تمتد من الشمال الى الجنوب في مواجهة البحر المتوسط، فان السفوح الغربية لهذه الجبال تتلقّى كميات وافرة نسبياً من المطر تتراوح بين ٣٠٠ ـ ٦٥٠ ملم وتتناقص كمية مياه الامطار، بحدة، على السفوح الشرقية بسبب وقوعها في منطقة ظل المطر، وخاصة في الجبال المحاذية لمنطقة وادي الاردن. ولمّا كانت الامطار المتساقطة تتميّز بالعنف الشديد، في معظم الاحيان، عبر زخات عاصفة وكثيفة خلال ساعات،

فان الغالبية منها تتسرّب الى الوديان وتضيع هدراً، بدلاً من اختزانها في باطن الارض او خلف سدود خاصة بذلك(٢٢).

ثانياً: الآبار الارتوازية

تنتشر الآبار الارتوازية بشكل كثيف في الضفة الفلسطينية المحتلة، وتشكّل احدى ابرز وسائل وطرائق استغلال المياه الجوفية فيها. ويمكن تقسيم هذه الآبار الى ثلاثة أنواع، وهي:

١ ـ الآبار الفلسطينية: جاء في دراسة حول السياسة المائية في الضفة الفلسطينية المحتلة، ان الآبار الفلسطينية بلغت، عشية حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اكثر من ٧٢٠ بئراً، منها ٣١٤ بئراً تضخ فعلاً، والباقي جاف أو مغلق(٢٣). بينما أكد آخرون وجود ٣٣١ بئراً ارتوازياً، منها ٣١ بئراً غير صالحة للانتاج ولا تضخ المياه، و١٩ بئراً تضخ لأغراض الشرب، أمّا الباقي فتستخدم في الريّ، ويتركز ٨٨ بئراً منها في منطقة الاغوار(٢٤).

ويتبيّن ممّا تصدره مصلحة المياه المركزية التابعة لسلطة الاحتلال، والتي أُحيلت صلاحياتها الى شركة «ميكوروت»، ان الغالبية الساحقة من الآبار هذه تتوزّع في منطقتين: أولهما، منطقة الشريط الساحلي المحاذي للسفوح الغربية، اي في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية، والتي تنتج ما نسبته ٥٣,٢ بالمئة من مياه الضفة. وتعتبر منطقة قلقيلية من أكثر المناطق ازدحاماً بالآبار المنتجة، حيث يوجد فيها حوالى ٧٠ بئراً ارتوازياً، نظراً لموقعها الجغرافي المشرف على منطقة سهلية تحيط بها الجبال. امّا منطقة طولكرم فتشكّل ما نسبته ٢٦,٧ بالمئة من مجموع انتاج الضفة المحتلة من المياه. وثانيهما، المناطق الجبلية الجنوبية والشرقية، حيث يوجد ٩٦ بئراً تضخّ حوالى ٢٦,٢ بالمئة من مجموع مياه الضفة(٢٦). امّا المناطق الجبلية الجنوبية فلا يوجد فيها سوى عشرة آبار، ثلاثة منها لا تضخ وتنتج ما نسبته ١٣,٣ بالمئة من مجموع الانتاج.

٢ ـ الآبار الاستيطانية: حفرت هذه الآبار منذ الاشهر الاولى لاحتلال الضفة الفلسطينية، وذلك بتكليف حكومي أو من قبل دوائر الاستيطان في المنظّمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، بهدف توفير المياه لمجموعة من المستوطنات المقامة خاصة في منطقة وادي الاردن. ولقد اقتصر الحفر، في البداية، على هذه المنطقة، انسجاماً مع مشروع آلون، وضمن حدود ما رسمه من مناطق استيطانية. والى جانب حفر الآبار، استولت السلطات على عدد من الآبار الفلسطينية في المنطقة المذكورة، كما هو الحال مع آبار بالقرب من جسر دامية، وقامت بتحديثها آلياً، وتعميقها واستغلالها لصالح المستوطنات المجاورة.

وتختلف المصادر حول عدد هذه الآبار؛ فالجهات الرسمية لمصلحة المياه المركزية في تقريرها للعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، اعترفت بوجود ١٧ بئراً تقع، جميعها، في منطقة وادي الاردن. ويعتقد العديد من المصادر، ان السطات قد حفرت واستغلت عدداً أكبر من الرقم المذكور،حيث يشير الى ان عددها يتراوح ما بين ٢٧ ـ ٣٠ بئراً ارتوازياً(٢٧).

٣ ـ آبار مصلحة المياه المركزية التابعة لشركة ميكوروت: يتجاوز عدد هذه الآبار ما أشارت اليه الاحصائيات الاسرائيلية التي أفادت بأن عددها سبعة آبار. وتعتبر الادارة العسكرية و«مكتب الزراعة» فيها والذي يمثّل بدوره وزارة الزراعة في اسرائيل، وكذلك شركة «ميكوروت»، ملاكاً لهذه الآبار. ولقد حفرت هذه الآبار، على مستوى كبير من التقنية

والحداثة والعمق والقدرة الانتاجية، لتزويد المستوطنات الاسرائيلية في الضفة بالمياه اساساً، علماً بأن ادارة الاحتلال تقوم بتزويد بعض القرى الفلسطينية المحيطة بتلك الآبار، بجزء من مياه الشرب التي تحتاج اليها.

منسوب الحوض المائي

أدى الضخ المكثّف من الآبار الاسرائيلية في الاغوار والسفوح الشرقية الى الحاق أضرار بالغة بالزراعة وبالمواطنين الفلسطينيين. فالآبار الاسرائيلية، تتميّز بأنها أعمق كثيراً وذات طاقة انتاجية اضخم بكثير من الآبار العربية المجاورة. فهي تصل، في الغالب، الى حوض يعرف باسم السينومينيان على عمق يقارب ٥٠٠ متر، في حين ان الآبار العربية في الأغوار تضخ من حوض البلايستوسين والواقع على عمق نحو ٦٠ متراً. وتمتاز الاحواض من النوع الاول بأنها أغنى بالمخزون المائي، كما ان نوعية الماء فيها أفضل.

ومع ان الآبار الاسرائيلية والعربية تضخ من حوضين مختلفين، الاّ ان هناك اتصالاً بين هذين الحوضين والاحواض الاخرى من خلال الانكسارات (Faults) التي تميز التكوين الجيولوجي لمنطقة وادي الاردن. لذا، فان الضخ المكثّف من الآبار الاسرائيلية، أدّى الى انخفاض شديد في منسوب المياه الجوفية في كثير من الينابيع والآبار الارتوازية العربية في المنطقة. ويقدّر خبراء دائرة المياه في اسرائيل، ان ستة آبار واحد عشر ينبوعاً قد جفت، تماماً، نتيجة الضخ الاسرائيلي، بالاضافة الى تقلّص الانتاج في عدد كبير من الينابيع. ولقد ساعد على الجفاف وزاد من الضرر، انحباس الامطار، بشكل شديد، في الاعوام الثلاثة الماضية.

ولقد كان اثر الضخ الاسرائيلي واضحاً في المناطق الشرقية من الضفة كافة، ولكن الوضع كان سيئاً بشكل خاص في ثلاث مناطق، يمكن اعتبارها نموذجاً لما سيؤول اليه الحال في بقية المناطق في الضفة، وهي منطقة بردلة ومنطقة العوجا ومنطقة فروش بيت دجن / وادي الفارعة[٢٨].

كان للضخ من الآبار الاسرائيلية، سواء تلك الموجودة داخل الخط الاخضر أو في الضفة الفلسطينية المحتلة، انعكاسات بعيدة الاثر على منسوب المياه في الاحواض المائية التي تغذّي الآبار العربية في جميع المناطق الزراعية الرئيسة، وكذلك على نسبة الملوحة في المياه، ومدى صلاحيتها للري أو الاستهلاك المنزلي.

ويتبيّن من تقديرات الخبراء الاسرائيليين ان منسوب المياه في الحوض الغربي انخفض، بحدة، في الفترة ما بين العامين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣. ولكن معدّل انخفاضه تراجع، فيما بعد، الى ان وصل الى ٠,٣ ـ ٠,٤ متراً بالسنة في الحوض الغربي، ومترين بالسنة في الحوض الشمالي. وقد تأكدت هذه النتائج من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد كبير من أصحاب الآبار والخبراء المحليين، حيث تبيّن من تقديراتهم بأن منسوب الحوض المائي قد انخفض، خلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٩ ـ ١٩٩١ بمعدّلات تتراوح بين ٥ أمتار في منطقة طولكرم و١٥,٥ متراً في منطقة اريحا[٢٩].

ولعلّ في مشروع حفر بئر من هذه الآبار، في موقع بالقرب من موقع ايروديون الأثري بالقرب من مدينة بيت لحم، والذي أجازته وزارة الدفاع الاسرائيلية وسلطات احتلالها في تموز (يوليو) العام ١٩٨٧، ما يكشف الابعاد التي تنطوي عليها هذه الآبار وتأثيرها المباشر على مستوى وكمية ومستقبل الآبار الفلسطينية المنتشرة في المنطقة[٣٠]. ففي المنطقة القريبة من الموقع المذكور توجد ثلاثة

آبار استيطانية، الاّ انها لم تكف لسدّ الحاجات المتنامية في المستوطنات المحيطة بها والقريبة من مدينة القدس. ولذا، أجاز وزير الدفاع الاسرائيلي في حينه، اسحق رابين، في السادس من تموز (يوليو) العام ١٩٨٧، حفر بئر بعمق ٩٠٠ متر بين القدس وبيت لحم، لضخ ١٨ مليون متر مكعباً من المياه لصالح المستوطنات القريبة من القدس. وأعلن ناطق باسم بلدية بيت لحم ان البئر «سوف يجعل من منطقة بيت لحم، منطقة معدومة من المياه، ممّا سيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين». مضيفاً، ان البلدية سترفع القضية الى المحكمة العليا، وستتوجه الى مجلس الامن الدولي اذا اقتضى الامر ذلك[٣١]. وكشف بيان مجلس ادارة مصلحة مياه منطقة بيت لحم، بتاريخ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ابعاد تنفيذ القرار العسكري هذا؛ اذ اكد ان البئر سيضخ «ما لايقل عن ثمانية آلاف متراً مكعباً في الساعة، يتمّ ايصالها لاسرائيل والمستوطنات، وقد يؤدي ذلك الى جفاف مياه الآبار الارتوازية الخمسة العاملة في منطقة بيت لحم، وجزء كبير من آبار منطقة الخليل. وأضاف البيان، ان الاخطار الاضافية تتمثّل في كون بيت لحم والخليل مكتظّتين بالسكان، وتفتقران الى المياه أصلاً، لوقوعهما في منطقة صحراوية جافة[٣٢].

ولعلّ الجدير ذكره، ان عملية حفر البئر قد أُنيطت بشركة «موريا» الاميركية المتخصّصة في التنقيب عن النفط، والتي لها فرع في اسرائيل، وتمّت بتمويل اميركي وبتكنولوجيا اميركية حديثة، وبكلفة عشرة ملايين دولار[٣٣]. وأفادت السلطات انها ستخصّص ثلث المياه المستخرجة لمواطني الضفة، بينما الثلثين الآخرين سوف يخصّصان للمستوطنات القريبة من القدس.

وبفعل الضجة الاعلامية، واكتشاف اهداف ومرامي المشروع، وصمود المواطنين ومعارضتهم الشديدة له، اضطرت وزارة الدفاع الاسرائيلية الى ايقاف المشروع بتاريخ ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) من العام ذاته، واستبدلته، كما صرّح بذلك نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عوز، بمشاريع حفر عدد كبير من الآبار الضحلة لتزويد القرى والمستوطنات المجاورة في المنطقة بالمياه، وذلك على اثر الغاء شركة «موريا» الاميركية للمشروع المذكور «بعد ان أدركت انه سيكون مثاراً للجدل»، حسب قول كاتس ـ عوز نفسه[٣٤].

تشريع النهب

تبدو صور النهب الاسرائيلي، بوضوح كبير، في مجالات ضخ المياه من هذه الانواع من الآبار الارتوازية؛ اذ أشار عدد من الباحثين الى ان طاقة آبار منطقة وادي الاردن الـ ٨٨ الفلسطينية بلغت، في العام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، حوالى ٩٩٣٢,٧ الف متر مكعب من المياه، بينما بلغت طاقة الـ ١٧ بئراً الاستيطانية حوالى ١٤١٤٤,٨ الف متر مكعب. الاّ ان دراسة اخرى ذكرت ان الاحصائيات الاسرائيلية تعترف بأن الآبار الاستيطانية وعددها ١٧ بئراً ضخّت ما نسبته ٣٧ بالمئة من مجموع ما ضخته الآبار العربية مجتمعة والبالغ عددها ٣١٤ بئراً.

وزيادة في عملية نهب المياه الدؤوبة والمنهجية، قامت سلطات الاحتلال ودوائرها المختصّة برفض أي مشروع لحفر آبار جديدة، وخاصة الآبار الارتوازية الزراعية، في محاولة سافرة لخنق قطاع الزراعة الفلسطينية والحاقه بعجلة الاحتلال الزراعية والصناعية. هذا الخنق المنهجي، والتضييقات القانونية التي فرضتها الاوامر العسكرية على حفر الآبار أدّيا، كما اكد تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء لدراسة الاحوال الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية، الى ان أصبحت «كمية المياه المتاحة للفرد غير كافية، على الدوام، لتلبية احتياجات السكان». اضافة الى

ما يتسبب ذلك من أخطار تدميرية لقطاع الزراعة الفلسطينية.

لم تكتف السلطات بمنع حفر آبار جديدة، بل أنشأت، منذ العام ١٩٦٧، جهازاً خاصاً بـ «التخطيط للمحافظة على المياه»، وفرضت، بموجب أوامر عسكرية خاصة، سياسة تطبيق نظام الحصص في الري، ووضع عدّادات لتحديد ومراقبة كمية المياه التي تضخّها الآبار الفلسطينية. وفرضت السلطات، بموجب تلك الأوامر، على المزارعين، التقيّد بكمية المياه ذاتها التي كانوا يحصلون عليها قبل العام ١٩٦٧، وحرمتهم، تماماً، من تطوير أي مشروع ري جديد. وأدّى هذا الى تقليص كبير للمساحة المروية من المساحات المزروعة بحيث أصبحت لا تتعدّى نسبة ٤ بالمئة[٣٦]. وفي العام ١٩٨٣، قامت وزارة الزراعة الاسرائيلية وشركة «ميكوروت» الاسرائيلية بتحديد كمية المياه للاستهلاك الزراعي بمئة مليون متر مكعب سنوياً، وذلك حتى العام ٢٠١٠، الامر الذي يعني، عملياً، منع زيادة مساحة الاراضي المروية، وتقليص الانتاج الزراعي الفلسطيني.

وحسب الاحصائيات الاسرائيلية، فان المخزون السنوي للمياه في اسرائيل المتدفّق من الضفة الفلسطينية المحتلة يوازي حوالى ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً، في ما يبلغ مجموع مخزون مياه الضفة الفلسطينية ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لا يستغل السكان الفلسطينيون منها سوى الخمس (حوالى ١٢٠ مليون متر مكعب) موزّعة على النحو التالي: مئة مليون متر مكعب للزراعة، وأقل من ٢٠ مليون متر مكعب للصناعة والاستهلاك المنزلي[٣٧].

ولتبرير سياسة النهب، تتذرع سلطات الاحتلال بمصالحها الحيوية، من دون الأخذ في عين الاعتبار المصالح والحاجات الاساسية المحمية دولياً للمواطنين الفلسطينيين. فمثلاً، نُقل عن رئيس لجنة المياه التي يشرف عليها وزير الزراعة الاسرائيلي، انه: «لا يوجد مزيد من المياه لانتشار استيطان زراعي جديد». وكشف عن سرقة اسرائيل للمياه العربية في الضفة الفلسطينية المحتلة، فقال ان المواطنين الفلسطينيين استهلكوا في الزراعة ١١٠ مليون متر مكعب في العام ١٩٨٠، ولو جرت عملية استصلاح كل الاراضي القابلة للزراعة في الضفة والقطاع، لارتفع معدّل استهلاكهم للمياه لاغراض الزراعة الى ٦٠٠ مليون متر مكعب؛ ولهذا السبب تقوم اسرائيل بمنع زيادة الاستهلاك للمياه، لاغراض الزراعة[٣٨].

في السياق ذاته، كشف اليشع كالي في كتابه «المياه والسلام... وجهة نظر اسرائيلية»، عن السبب الرئيس لهذا التقييد الاسرائيلي، فأكد ان القيود الاحتلالية هذه تهدف الى منع «زيادة الضخ من الخزّانات الجوفية التي تنساب مياهها الى اسرائيل»، أي من الخزّان الغربي المشترك، «وذلك نظراً الى ان هذا الخزّان، أساساً، مستغل بكامله من قبل اسرائيل»[٣٩].

ان ما تقدم، يفضح عملية النهب الاسرائيلية للمياه الجوفية الفلسطينية. وفي حين تقوم اسرائيل بحصر استغلال الحوض الغربي بها، ومنع أية محاولات فلسطينية للمشاركة الشرعية في هذا الحوض المشترك، فانها لا تمانع في تطوير الاحواض الشرقية. وعبر تدقيق أكبر، يتبيّن ان هذا التطوير، يجري لصالح المستوطنات المقامة في ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويبقي الجزء الاصغر للاحتياجات الضرورية للمواطنين الفلسطينيين. ولا تترك السلطات للمواطنين حرية استخدام هذا الجزء اليسير وفقاً لاحتياجاتهم وتطوّر قطاعاتهم الانتاجية. فالباحث كالي، اقترح تخفيض تزويد المناطق المرتفعة (نابلس، بيت لحم، رام الله والخليل مثلاً) بمياه الري، وتأمين ذلك عبر مياه

المجارير المعالجة فقط. في حين انه لم يجد غضاضة في تزويد المناطق المنخفضة بمياه الري في غور الاردن والمناطق المنخفضة في أقضية جنين، طولكرم، نابلس، وهي تلك المناطق التي تغصّ بالمستوطنات اليهودية(٤٠).

وتعاني الآبار الارتوازية الفلسطينية من مشكلات مستعصية، تتفاقم أزمتها مع مرور سني الاحتلال. وأبرز هذه المشكلات، تتمثّل: بقدم المضخّات الارتوازية، وضعف كفاءتها بمرور الزمن، وعدم سماح سلطات الاحتلال باستبدالها بمضخات حديثة، وكلفة التشغيل العالية التي تحتاج لها بفعل قدمها، وتراكم الطمي في قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها، اضافة الى نوع وعمق الحوض المائي، اذ لا يتجاوز المئة متر، بينما تصل الآبار الاستيطانية الى عمق يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٦٠٠ متر، ممّا ادّى الى تهديد الآبار الفلسطينية بالجفاف والملوحة، بفعل الآبار الاستيطانية المجاورة.

وكشف تقرير «بعثة مجلس الامن الدولي حول المستوطنات»، وفقاً للقرار ٤٤٦ للعام ١٩٧٨، جوانب عديدة من الآثار التدميرية ـ الالحاقية المترتبة على الآبار والزراعة الفلسطينية، من جرّاء سياسة الاحتلال واجراءات التضييق التي يمارسها. فاضافة الى ما قدّمه من معلومات موثّقة تثبت عمليات النهب المائي الاحتلالي، أكد التقرير ـ الوثيقة ان السلطات تقوم بحفر الآبار الاستيطانية «على مقربة من الينابيع العربية المحلية، خارقة بذلك القوانين الاردنية التي تنظّم عملية حفر الآبار الجديدة». وتركت هذه الممارسات «آثارها السلبية في مختلف أرجاء الضفة الفلسطينية المحتلة». ففي اريحا، على سبيل المثال، «ازدادت نسبة ملوحة المياه التي تضخ من الآبار التي جرى حفرها قبل العام ١٩٦٧، بينما انخفض معدّل المياه، بصورة ملحوظة، في مناطق اخرى عديدة، مثل حوض وادي الفارعة، وحوض بردلة ومنطقة العوجا، حيث تحوّلت الينابيع التي كانت تضخ ١١ مليون متر مكعب سنوياً الى مجرى هزيل، ممّا يهدّد بنهاية الزراعة هناك»(٤١).

ويبدو جلياً من معطيات تقرير مجلس الامن الدولي، ان سياسة سلطات الاحتلال المتّبعة تقود، مباشرة، الى خنق مصادر المياه الفلسطينية، وخاصة الآبار الارتوازية، وذلك عبر تشريعاتها العسكرية وما تتضمّنه من اجراءات وتدابير تدميرية الحاقية. وممّا يزيد الامر سوءاً، انه في الوقت الذي تثير ملوحة ونضوب ونقص امدادات المياه قلق السلطات البلدية والقروية الفلسطينية ـ كما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالخبراء لدراسة الاحوال الصحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية ـ التي تود استخدام ميزانياتها لحفر آبار جديدة أو تحديث الآبار القديمة، ترفض السلطات الاسرائيلية منحها ترخيصاً بذلك. وأضاف التقرير الرقم ١٣/٣٦ ـ ١٤ للجنة المذكورة أمراً ذا دلالة، حيث أكد ان مراقبة وفحص مياه الشرب غير مرضية، فليس من الممكن اجراء الفحوصات البكتريولوجية والسمومية بمختبرات محلية بتاتاً(٤٢)؛ الامر الذي جعل من امكانية استهلاك المواطنين الفلسطينيين للمياه الملوثة غير الصحية، بل والضارّة، أمراً ممكناً في هكذا وضع.

وأوضح تقرير نشرته «الادارة المدنية الاسرائيلية» حول المياه في الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين، ان المستوطنات اليهودية في الضفة تستهلك عبر شركة «ميكوروت» ٣٦ بالمئة من كميات المياه في الضفة، وان المستوطنين في منطقة غور الاردن استهلكوا ٣٦ بالمئة من المياه هناك،

واستهلك المستوطنون في مستوطنات جنوب الضفة ٤٤,٨ بالمئة من المياه(٤٣).

وتعترف التقارير الرسمية ذاتها بالجور الفاحش في نسب الاستهلاك؛ اذ يبلغ معدّل الاستهلاك الفردي من المياه في المدن الفلسطينية ٣٥ متراً مكعباً في السنة، وفي القرية الفلسطينية ١٥ متراً مكعباً، في حين ان المستوطن الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية المحتلة يستهلك ما معدّله ٩٠ متراً مكعباً من المياه في السنة.

ومهما يكن من أمر، فان مسألة المياه في الضفة الفلسطينية المحتلة، تمثّل احد أبرز وجوه الاستغلال والاستنزاف الاستيطاني الصهيوني، في الوقت الذي تمثّل فيه احد أبرز أشكال الصراع، وخاصة على المدى المنظور والبعيد؛ وعليه، فانها يجب أن تشكّل قضية أساسية من القضايا القانونية والحقوقية، للدبلوماسية الفلسطينية، راهناً ومستقبلاً، في ضوء ما تقدّم من انتهاكات سافرة من جهة، وبموجب قواعد ومبادىء القانون الدولي العام المعاصر، من جهة أخرى.

---

(١) Davis, Uri, Antonia E.L. Marks, John Richardson, "Israel's Water Policies", *Journal of Palestine Studies*, Vol. IX, No. 34, Winter 1980, pp. 18 - 20.

(٢) عزالدين وهدان، «مشاريع صهيونية قيد التنفيذ لاغتصاب المياه العربية واستجرار النيل»، **تشرين** (دمشق)، ١٩٨٦/٧/١٦.

(٣) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٦/٦/١٠.

(٤) وثائق دراسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الدولية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، **السياسة الاسرائيلية تجاه مصادر مياه الضفة الغربية**، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٠، ص ٦٣٤ (باللغة الروسية).

(٥) د. هشام عورتاني، «الموارد المائية في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي** (بيروت)، السنة ٣، العدد ١٩، آب (اغسطس) ١٩٨٠، ص ١٤.

(٦) اليشع افرات، «استعداد للتنازل»، **هآرتس**، ١٩٩١/٨/١٦.

(٧) Starr, Joyce R., "Water Wars", *Foreign Policy*, No. 82, Spring 1991, pp. 17 - 36.

(٨) ابراهام طامير، «معركة المياه»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١/٣١.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) عبدالجواد صالح، **الاوامر العسكرية الاسرائيلية**، بلا مكان نشر، بلا ناشر، ١٩٨٦ (الجزء الرابع، ص ١٥٢١ ـ ١٥٣٧).

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) *Jerusalem Post*, 11/9/1982.

(١٦) **الطليعة** (القدس)، ١٩٨٢/٨/١٢.

(١٧) **النهار** (بيروت)، ١٩٨٢/٩/١٢.

(١٨) **الدستور** (عمّان)، ١٩٨٧/١/٢٤.

(١٩) **الراي** (عمّان)، ١٩٨٧/١/١٩.

(٢٠) **القدس العربي** (لندن)، ١٩٩١/٤/٢٤.

(٢١) **الشعب** (القدس)، ١٩٨٥/٢/١٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) من وثائق مؤتمر التنمية من اجل الصمود، «السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة»، الملتقى الفكري العربي ـ القدس، ص ١٠ ـ ١٢. وتؤكد هذه الدراسة الارقام ذاتها الواردة في المصدر السابق عن عدد الآبار.

(٢٤) بسام الساكت، وآخرون، «بعض مصادر الضفة الغربية وما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلي»،

البيادر السياسي، العدد ٩، ١٩٨١/١٢/١، ص ٥٦ (الحلقة الاولى).

(٢٥) «ازمة المياه حادة في الارض المحتلة»، السياسة (الكويت)، ١٩٨٧/٦/٢٣.

(٢٦) «السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة»، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) د. هشام عورتاني، الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة النجاح الوطنية، نشرة الرقم ٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص ١٧.

(٢٩) د. هشام عورتاني، الآبار الارتوازية في المناطق الفلسطينية المحتلة: الدافع والتطلعات، جامعة النجاح الوطنية، حزيران (يونيو) ١٩٩١، ص ٢٨.

(٣٠) انظر د. كمال قبعة، «الآثار التدميرية ـ اللاحقية للسياسة المائية الصهيونية في الضفة الغربية»، الهدف (نيقوسيا)، العدد ٨٧٦، ١٩٨٧/٨/٢٤.

(٣١) السياسة، ١٩٨٧/٧/٦.

(٣٢) الراي، ١٩٨٧/٧/١.

(٣٣) المصدر نفسه، ١٩٨٧/٧/٤، وكذلك السفير (بيروت)، ١٩٨٧/٧/٨.

(٣٤) السفير، ١٩٨٧/١٠/٢١.

(٣٥) تقرير اللجنة الرقم ٣٥/١٦، نقلاً عن دراسة قدّمتها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني الى منظمة الصحة العالمية، بعنوان «الاحوال الصحية للعرب الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، صامد الاقتصادي (عمّان)، السنة ٨، العدد ٦٣ ـ ٦٤، أيلول ـ تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (سبتمبر ـ اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٦، ص ٤٣.

(٣٦) «السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٣٧) انظر، «القدس العربي»، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) محمد زهدي النشاشيبي، «مخططات اسرائيل لسلب المياه العربية واستراتيجية التصدي لها»، الوحدة (الرباط)، السنة ٨، العدد ٨٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ٩٩.

(٣٩) اليشع كالي، المياه والسلام؛ وجهة نظر اسرائيلية (ترجمة رنده حيدر)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص ١٤٤ و ١٦٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٤١) وثيقة الامم المتحدة «تقرير بعثة مجلس الامن حول المستوطنات الاسرائيلية»، وفقاً للقرار الرقم ٤٤٦ لعام ١٩٧٨، في صامد الاقتصادي (بيروت)، السنة ٢، العدد ١١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٢٢٦. وانظر، أيضاً، مايكل هدسن، «ندوب الاحتلال: تقرير شاهد عيان»، في مجموعة باحثين، سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة ـ دراسات في أساليب الضمّ والتهويد، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات، العدد ٦٩، ١٩٨٤، ص ٣٦.

(٤٢) انظر دراسة جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني المقدمة الى منظمة الصحة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٤٣) انظر «القدس العربي»، مصدر سبق ذكره.

الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة

احمد عبدالحق

تهدف هذه الدراسة الى تبيان واقع وآفاق النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، من خلال استعراض النمو السكاني، والتوزيع الديمغرافي، والوضع الاقتصادي داخل المستوطنات، اضافة الى التخطيط الهيكلي أو التنظيم الاداري لها. كما تهدف الى عرض عناصر الاستيطان السياسي. وتقتضي الاشارة، هنا، الى مسألة محض تقنية، وهي ان البيانات الاحصائية الوفيرة حول النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة تبدو متضاربة حيناً، وتنقصها بعض الجوانب الكرونولوجية حيناً آخر. وربما يرجع السبب في ذلك الى الاعتماد التام على المراجع الاسرائيلية.

النمو السكاني

افادت معطيات تقارير وبيانات احصائية مختلفة نشرت مؤخراً، ان وتائر النشاط الاستيطاني الاسرائيلي تسارعت في الربع الاول من العام ١٩٩٢. كما سجّلت معدلات الزيادة السكانية السنوية ارتفاعاً ملحوظاً. وجاء في تقرير أعدته وزارة الخارجية الاميركية، ان عدد المستوطنين ارتفع بشكل ملحوظ. ورصد التقرير توزّع ٢٥٤ الف نسمة، الذين شكّلوا نسبة ١٣ بالمئة من سكان الارض المحتلة، على ٢٥٠ موقع استيطاني في تلك الاراضي، بما فيها القدس الشرقية وهضبة الجولان. ولاحظ تسجيل اعلى معدّلات الزيادة في الضفة الفلسطينية؛ إذ ارتفع عدد المستوطنين الجدد هناك من سبعة الى عشرة آلاف، بينما وصل عددهم في منطقة القدس الشرقية، تسعة آلاف في خلال الفترة ذاتها[١].

حركة «السلام الآن» الاسرائيلية لاحظت، هي الاخرى، ان العام ١٩٩٢ شهد زخماً استيطانياً جديداً. واستناداً الى تقرير نشرته، في نيسان (ابريل) ١٩٩٢، فقد شرعت الجهات الاسرائيلية المختصّة، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ببناء ١٣٣١ مسكناً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، منها ٥٥٠ وحدة سكنية مؤقتة بين مقطورة ومنزل متحرّك. ويأتي هذا الدفع الجديد، بعد ان تضاعف عدد ورش البناء أربع مرات خلال العام ١٩٩١ مقارنة بالعام ١٩٩٠، ليبلغ ٨١١٠ ورشات، وفق احصائية أعلنها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي مطلع الشهر ذاته. واشارت مصادر وزارة الاسكان ومجلس مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ان ١٣ الف وحدة سكنية ستكون جاهزة في أواخر هذا الصيف، حيث باشرت الوزارة والمجلس حملة تشجيع واسعة لجذب سبعين ألف مستوطن جديد للسكن في الارض الفلسطينية المحتلة. ويستفاد من معلومات مصدرها مجلس المستوطنات ان عدد المستوطنين في الضفة والقطاع ـ باستثناء منطقة القدس الشرقية ـ بلغ ١٣٠ الف مستوطن[٢].

وكان تقرير وزارة الخارجية الاميركية المشار اليه أفاد، ان عدد المستوطنين في الضفة الفلسطينية بلغ حينها ٩٠ الف نسمة تقريباً يقطنون حوالى ١٥٠ منطقة سكنية، بما في ذلك المستوطنات الريفية والمدينية، أي بزيادة مقدارها ٩ ـ ١٠ آلاف مستوطن عن السنة المنصرمة. علماً ان التقرير رصد تطورات العام ١٩٩٠، بينما تأوي ١٥ مستوطنة مُقامة في قطاع غزة، نحو ٣ آلاف مستوطن. امّا في القدس الشرقية، وضمن حدود بلديتها الموسّعة، فيسكن ١٢٠ الف اسرائيلي ١٢ ضاحية استيطانية يهودية[٣]. لكن الاحصائيات الاسرائيلية أشارت الى ان عدد المستوطنين بلغ، في مطلع العام ١٩٩١، حوالى ٩٦ الف، منهم ٤٢٥٠ نسمة استوطنوا في القطاع. واستثنت هذه الاحصائيات تعداد سكان الضواحي الاستيطانية حول مدينة القدس باعتبارها «عاصمة موحّدة» لاسرائيل، حسب قرار الكنيست الخاص. وفي المقابل، يستفاد من معطيات تقرير فلسطيني أعده مركز القدس للاعلام والاتصال (JMCC)، وسلّم في أيلول (سبتمبر) الماضي الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان تعداد المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة، بما فيها منطقة القدس الشرقية، بلغ ٢٣٠ الف مستوطن يقطنون ١٨٠ مستوطنة؛ علماً ان التقرير يغطي النشاط الاستيطاني خلال النصف الاول من العام ١٩٩١[٤].

وفي سياق استراتيجية الاستيطان للعقد الحالي، أشار التقرير الى ان الحكومة الاسرائيلية وضعت خططاً تفصيلية لبناء ما يزيد على ١٠٦ آلاف وحدة سكنية في خلال الاعوام الثلاثة أو الاربعة المقبلة. ويتفق هذا الرقم مع اقتراح وزير الاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان يُرفع عدد المستوطنين، باستثناء مستوطني القدس الشرقية، الى حدّ مساواة النصف مليون فلسطيني المقيمين في مدن الخليل، ونابلس، وجنين، وطولكرم، أي بزيادة ٤٠٠ الف مستوطن[٥].

التوزّع الديمغرافي

ظل وزير الاسكان الاسرائيلي، شارون، يردّد، باستمرار، أمله في ان يرى «القدس الكبرى وقد سكنها مليون يهودي». وتشير أعمال البناء المستمرة منذ عامين حول المدينة، الى مساعي اسرائيلية لاسكان نحو ١٠ بالمئة من المهاجرين اليهود السوفيات هناك[٦]. وكان نحو ثلاثة آلاف من هؤلاء المهاجرين، الذين وصلوا في العام ١٩٩٠، استوطنوا في الضفة الفلسطينية، بينما استقر ٥٨٣٠ من المهاجرين السوفيات، خلال العام عينه، في منطقة القدس. وعلى الرغم من ان المهاجرين الذاهبين للسكن في الضفة الفلسطينية «يحتلون ١,٢ بالمئة من مجموع تدفّق المهاجرين السوفيات في العام ١٩٩٠، فانهم، في الواقع، يمثّلون ٢٠ بالمئة تقريباً من الزيادة في عدد المستوطنين هناك. وإذا ما أضيف المستوطنون في القدس الشرقية، فان نحو ٤ بالمئة من المهاجرين السوفيات باتوا يقطنون الارض المحتلة»[٧].

المعروف، في هذا المضمار، ان السلطات الاسرائيلية تحاول حجب كل المعلومات حول توطين المهاجرين السوفيات. وقد بيّنت تقارير، خلال الفترة الاولى لتدفّق موجات هذه الهجرة، ان عدد المستوطنين السوفيات في الارض المحتلة يعادل نحو أربعة أضعاف الارقام الرسمية الاسرائيلية المعلنة. وفضلاً عن ذلك، فإن المهاجرين الجدد، يعدّون حالما يخرجون من «الالبانيم» ـ وهي دورات مكثّفة لتعلّم اللغة العبرية تدوم ستة شهور ـ مواطنون اسرائيليون عاديون أحرار في التحرّك والتوجه الى أي مكان يشاؤون. وغني عن البيان ان تفضّل أعداد متزايدة منهم استيطان الارض المحتلة، بسبب الحوافز الكثيرة هناك، وسوء أوضاعهم بصورة عامة. لذا ـ وحسب بعض التقديرات ـ

فإن عدد الذين قبلوا هذا الخيار، خلال العامين الماضيين، أكبر بكثير من الاعداد المذكورة.

هكذا استمرت معدّلات النمو والتوزيع الديمغرافي وفق المؤشرات ذاتها، أي تمركز غالبية الزيادة السكانية الساحقة في ثلاثة تجمّعات رئيسة هي: منطقة القدس، ثمّ منطقة شمال الضفة، حول نابلس وفي مثلّث جنين ـ طولكرم ـ قلقيلية، وجنوباً حول مدينة الخليل ومنطقة كفار عتسيون. وتالياً تركّزت هناك، أعمال البناء والتوسّع الافقي والشاقولي. وقد تبلورت هذه الحال منذ سنوات عدّة مضت لاسيما أواسط الثمانينات، بعدما تشكّلت حكومة الراسين الاولى، إثر انتخابات تموز (يوليو) العام ١٩٨٤، حيث اتفق على إنشاء ست مستوطنات، خلال عام واحد. أقيم عملياً، فأقيمت مستوطنة واحدة، لكن استكملت انشاءات وأعمال أخرى، في نقاط استيطانية جديدة كانت الحكومة الليكودية السابقة باشرتها قبل توقيع اتفاق الائتلاف الحكومي.

لقد كان عام الانتفاضة الاول صعباً على المستوطنين. ومنذ العام التالي، أي بحلول العام ١٩٨٩، ارتفعت نسبة «المستوطنين الايديولوجيين»، الذين تحرّكهم دوافع دينية ـ قومية واصولية، بين سكان المستوطنات الجدد، «فقد قامت مئتا عائلة باستيطان مدينة بيتار جنوبي مدينة نابلس، وستقوم ٢٥٠ عائلة بالاستيطان هناك خلال العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وحوالى اربعمئة عائلة أخرى في غضون عام ونصف [حتى نهاية العام ١٩٩١]. وهناك مستوطنة أخرى سيتمّ انشاؤها في جبل شموئيل، ستعتبر، فعلاً، ضاحية لحي راموت في القدس (ولكن خلف الخط الاخضر)»[٨]. وكان ميرون بنبنيستي قد استنتج في تقريره للعام ١٩٨٦ «ان الاستيطان الايديولوجي ـ الديني لحركة غوش ايمونيم استنفد نفسه تقريباً». وعلى الرغم من بروز هذه الظاهرة مجدداً، الاّ ان نسبة المستوطنين الايديولوجيين لم ترتفع بشكل ملموس، واستمر تدفّق مستوطني «الرفاه»، أو الذين تحرّكهم الدوافع الاقتصادية قبل غيرها.

يرصد تقرير بنبنيستي المذكور، أحداث وتطوّرات عام ١٩٨٥، أي تجربة عام من الاستيطان الشاقولي المكثّف، بحيث يمكننا وصفه بأنه عام بناء المساقات وتحديد المؤشرات الجديدة، حيث أخذت أشكال التوزّع الديمغرافي أكثر تغدو استقراراً وتبلوراً.

كان توزيع المستوطنات الديمغرافي، وفق مقاييس اجتماعية ـ اقتصادية، كما يلي: متوسط عدد أعضاء العائلة ٤,٧ فرد؛ متوسط أعمار المستوطنين ٣٦ عاماً؛ بلغت نسبة مواليد اسرائيل ٦٣,٤ بالمئة، بينما بلغت نسبة المولودين في الولايات المتحدة الاميركية والدول الاوروبية ٢٢,٨ بالمئة، وشكّل مواليد الدول الآسيوية والافريقية نسبة ١٣,٨ بالمئة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أصول العائلات، فإن ٢٩ بالمئة من مجموع مستوطني الضفة الفلسطينية هم يهود شرقيون (سفارديم)، و٦١ بالمئة منهم يهود غربيون (أشكنازيم)، والبقية هم من أبناء الجيل الثالث؛ تخدم ٧٤ بالمئة من العائلات الاستيطانية كموظفي قطاع عام، و١٣,٢ بالمئة في قطاع الصناعة، بينما تعمل البقية في قطاع الزراعة[٩].

أكثر من ذلك، قدّم ٢٩ بالمئة من أرباب العائلات أنفسهم كـ «مدراء»؛ و٢٣,٣ بالمئة من ذوي الياقات البيضاء، أي رجال أعمال، وعمال خدمات؛ و١٥,٥ بالمئة حرفيين، و٩ بالمئة اكاديميين؛ و١٦,٦ بالمئة يعملون في قطاعي الصناعة والزراعة. وعلى وجه العموم، يغادر ٧٩ بالمئة من المستوطنين العاملين، مستوطناتهم كل صباح للعمل؛ ٦٢ بالمئة منهم يتوجهون الى اقرب مدينة، فيما الـ ١٧ بالمئة الآخرين يعملون في مستوطنات الضفة الفلسطينية الاخرى. ويتقاضى ٧٥ بالمئة من المستوطنين

راتباً شهرياً، بينما يحصل الباقون على دخلهم من أعمالهم الخاصة. ويحمل ٥٣ بالمئة من المستوطنين شهادة الثانوية العامة فما فوق[١٠].

هذه المعطيات توضح، بصورة عامة، انساق ومؤشرات معدّلات النمو السكاني والتوزّع الديمغرافي لمستوطني الضفة الفلسطينية، في العام ١٩٨٥. لكن من الصعب تقديم صورة مماثلة حول وضع مستوطني منطقة القدس الشرقية. وفي هذا السياق، لا بدّ من الاشارة الى ان معظم مستوطني الضفة الفلسطينية يقطنون مناطق متاخمة للخط الاخضر؛ إذ استوطن ثلاثة أرباعهم في العام ١٩٨٥، أماكن يفصل أبعدها عن المدن الاسرائيلية الكبرى، لا سيما تل ـ أبيب والقدس الغربية، مسافة تجتازها السيارة، في خلال ٣٠ دقيقة، في مقابل ٧١,٥ بالمئة العام ١٩٨٤، و٥٧,٥ بالمئة العام ١٩٨٢[١١].

وعلى الرغم ممّا اتاحته سني الاستيطان العمودي المكثّف من امكانات توفير فرص عمل داخل المستوطنات بفعل أنظمتها الهيكلية والاستثمارات المالية المرصودة لتطوير المرافق الخدماتية والانتاجية والاقتصادية المختلفة، فان عدد الفرص المتاحة لم يكن يتلاءم ونسب الزيادة السكانية؛ لذا بقي اعتماد المستوطنات على المدن القريبة، إبّان السنوات اللاحقة، كما كان سابقاً، بل ازداد في حالات كثيرة.

لعلّ في مقدم ما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات، ان الكثافة السكانية الاستيطانية تركّزت داخل خط مشروع آلون الشهير، حيث غدت معظم نقاط الاستيطان الأمنية في الاغوار، مستوطنات زراعية، وهي مراكز انشأتها الحركة الطلائعية إبّان عهد المعراخ. وقد ظل توسّعها محدوداً، حسب ما تظهره البيانات الاحصائية، حول النمو السكاني والتوزّع الديمغرافي، وكذا نسب توزّع القوة العاملة داخل المستوطنات على الاختصاصات المهنية المختلفة. وربما كان أبرز أسباب محدودية توسّعها تراجع حركة الكيبوتس عموماً، وكذا الدوافع العقائدية امام الدوافع الاقتصادية والحياتية اليومية. وإذا ما كان بعض مراكز خط الاستيطان ـ الامني ـ الشرقي (الاغوار وسفوح الجبال الفلسطينية المطلة عليها) لا يزال ذات طابع ووظيفة أمنية، فإن الامور لم تكن مماثلة بالنسبة للخطوط والدوائر / المناطق الثلاث الاخرى، أي شمال الضفة، القدس، كفار عتسيون. لذا نشأت، منذ البداية، داخل مستوطنات المناطق الثلاث، حالة أكثر استقراراً، فنمت قواعدها السكانية، والاقتصادية، والهيكلية والخدماتية، الخ؛ وسرعان ما استحالت مراكز جذب للحركة الاستيطانية، التي شهدت طفرة كبيرة إبان حكم الليكود.

لقد تجاوز معدل نمو المستوطنات نسبة الـ ٥٠ بالمئة احياناً، عمّا كانت عليه الحال في العام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ثمّ انخفضت لاحقاً واستقرت عند حدود معيّنة. ولم يكن ذلك يعني تراجع أعداد القادمين الجدد، بل العكس هو الصحيح، وهذه مسألة رياضية واضحة ومفهومة تماماً. لكن تقتضي الدقة ان يقام التناسب بين المخطّط له والمنجز، وليس اعتماد أعداد المستوطنين الجدد الى أعداد المقيمين أساساً وحيداً للتناسب. إذ ان خطة رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية متتياهو دروبليس الشهيرة، مثلاً، دشّنت حملة حكومية مكثّفة بغية زيادة عدد مستوطني الضفة الفلسطينية ليصل الى ١٠٠ الف مستوطن خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦. الّا ان تحقيق هذا الهدف احتاج ست سنوات اضافية. بمعنى ان ما كان مقرّراً انجازه في ثلاث سنوات استغرق تسع سنوات. وقد عقبت وزارة الخارجية الاميركية على الخطط الاسرائيلية بالقول: «أوردت وسائل الاعلام بعض التقارير

عن خطط لمباشرة البناء بأعداد أكبر بكثير في الاراضي المحتلة. لكن التجارب الماضية دلّت على ان مثل هذه الخطط كثيراً ما يفشل في الوصول الى اهدافه، وان عمليات البدء بالبناء كثيراً ما تتخلف عن أهداف مناصري الاستيطان»[١٢]. والملاحظ في هذا المضمار، ان معظم التقارير الاحصائية تتجاهل أو تشير لماماً الى الزيادة الطبيعية في تعداد المستوطنين، علماً ان متوسط عدد أفراد العائلة مرتفع هناك قياساً بالمدن الاسرائيلية، ولهذه الظاهرة جذور عقائدية. كما توضح التقارير والبيانات الاحصائية تراجع مناصري حركة غوش ايمونيم والاستيطان الايديولوجي بين صفوف القادمين الجدد خلال عقد الثمانينات، الى ان اندلعت الانتفاضة واستنفرت فئة المستوطنين العقائديين، دون تغيير ملموس في التوازن القائم، ممّا يدل على ان الاستيطان هو مشروع اقتصادي مربح للمستوطنين، قبل أي شيء آخر. وهذا لا يعني التشكيك في حقيقة ان السواد الاعظم من المستوطنين هم من أنصار واتباع معسكر اليمين الديني واليمين القومي المتطرّف، والذين يعتبرون الارض المحتلة جزءاً من أرض ـ اسرائيل الكبرى، الّا ان ثمّة ترجيح في ارتباط زيادة تعداد القادمين الجدد أو تراجعه، مباشرة أو مواربة، بالتطوّرات السياسية الاقليمية؛ إذ تزامنت أعلى نسبة زيادة في تعداد المستوطنين الجدد مع نتائج الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، ثمّ دخول منظمة التحرير الفلسطينية دوّامة الانشقاق، ممّا أعطى الاسرائيليين الانطباع ان المنظمة تعيش مرحلة الاحتضار والتلاشي التدريجي، وكذا تراجع معدّل النمو السكاني الاستيطاني عام اندلاع الانتفاضة ثمّ بروز ظاهرة المستوطن الايديولوجي لاحقاً.

الواقع الاقتصادي

يمتص قطاع البناء، سواء في اقامة البنى التحتية أو الخدمات العامة والحوافز المختلفة، معدّلات عالية من الميزانيات المخصّصة للنشاط الاستيطاني، وتتوزّع النسب المتبقية على المرافق الانتاجية والاقتصادية المتعدّدة، وفق سلّم أولويات يهدف الى جذب المستوطنين الجدد اولاً، ويترك الباب مفتوحاً لامكانية تطوير المبادرات الانتاجية الفردية والجماعية، وعارضاً حوافز وإغراءات جمّة بغية استقدام أموال إضافية لاحقاً، قد يثمر توظيفها في دفع عمليات التطوير الاقتصادي والانتاجي نحو مرحلة نوعية جديدة حال بناء القاعدة البشرية الواسعة.

معظم المستوطنات مصنّفة مناطق تطوير (أ) و(ب)، حيث تحصل المصانع في منطقة التطوير (أ) على هبات حكومية «تبلغ ٣٨ بالمئة من الاستثمار الاساسي. وقد بلغت ميزانية وزارة الصناعة والتجارة لهذا الغرض ٢١ مليون شيكل جديد في العام ١٩٩٠، كما تتلقّى اعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها ملايين الشيكلات سنوياً... ويحصل المستثمرون الذين يؤسسون المصانع في الارض [المحتلة] على ضمانات حكومية لاستثماراتهم. ففي العام ١٩٩٠، مثلاً، منح المستثمرون الذين بنوا منشآت صناعية (هناك) ضمانات حكومية بلغت قيمتها حوالى ٢٠ مليون شيكل جديد، وتمّ رصد مبلغ ٨ ملايين شيكل جديد خلال العام ذاته لاغراض البنى التحتية الصناعية، ومبلغ ٣ ملايين شيكل جديد تقريباً للابحاث والتطوير»[١٣]. ومن الحوافز والاغراءات المعروضة، مثلاً، انه «في وسع أصحاب رؤوس الاموال ان يدفعوا رسوماً وضرائب على المساحة الصناعية لا تتجاوز عُشر ما يتوجب على المساحة نفسها في منطقة غوش دان [وسط اسرائيل]، وهذه التدابير تغري المستوطنين المحتملين بامكان العمل قرب بيوتهم. ففي مستعمرة ميتسور ادوميم، مثلاً، تستخدم ٨٤ مؤسسة نحو ١٧٠٠ عامل، وفي منطقة برقان الصناعية على طرف مستوطنة اريئيل، ثمة حالياً ٧٠ مؤسسة تقريباً ذات دورة رأس مال سنوي

بقيمة ٣٠٠ مليون دولار يوظّف معظمها في انتاج سلع معدّة للتصدير»[١٤]. وبغية الاستفادة من هذه الميزات نقل بعض المصانع القائمة عملياته من داخل الخط الاخضر الى الارض المحتلة، «بينما نقل البعض الآخر عملياته بطريقة وهمية... [كما] حصل مؤخراً نحو عشرين مصنعاً في الجانب الثاني من الخط الاخضر على صفة مصنع مرخص له، وهذه المصانع العشرون تضاف الى العديد من المصانع المقامة داخل الارض المحتلة حصلت على الصفة ذاتها»[١٥].

اثمرت الاغراءات المذكورة ونقل بعض المصانع والمرافق الانتاجية عملياته وهمياً داخل المستوطنات، ضروباً من العمل الاسود والربح غير المشروع، وانزلق اصحابها نحو أجواء العالم السفلي. ففي خلال ربيع العام ١٩٨٤، تحدثت وسائط الاعلام الاسرائيلية عن هذه الظاهرة، حيث تزامن ذلك مع انفجار فضيحة سرقة هبات وأموال مخصّصة للجمعيات الخيرية الاميركية العاملة في الارض المحتلة قامت بها سلطات الاحتلال عشية اطلاق وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، شعار «تحسين ظروف المعيشة» في الضفة والقطاع المحتلين. وقد سيقت تقديرات لأرباح غير مشروعة، بلغت، في حينه، مئات الملايين من الدولارات. ونظراً الى تضارب الارقام وعدم ظهورها في بيانات رسمية لا يمكن اعتماد مصادر أو ارقام محدّدة. لكن ثمّة تخمينات أيضاً، تفيد بأن بعض المنشآت الصناعية يستخدم مراكز لانتاج السلع أو اعادة التغليف ثمّ تصديرها بصورة غير مباشرة الى الاسواق العربية، مستفيداً من رخص الايدي العاملة، والاعفاءات الضريبية والاغراءات المشار اليها، بما يجعل سلعه ذات قدرة تنافسية عالية. ويمكن ان هذا الأمر يصلح، أساساً، لتفسير، أو قد يكون احد أسباب ظاهرة، انتقال المصانع المنتجة مواد وسلع معدّة للتصدير، أكثر من غيرها الى الارض المحتلة، كما تشير التقارير والبيانات الاحصائية.

في أواسط السبعينات أنشأت (أمناه) الحركة الاستيطانية في غوش ايمونيم ونواتها التنظيمية والعقائدية نمط المستوطنات المجتمعية (ييشوفيم كهيلاتييم)، التي حظيت سريعاً باعتراف ودعم الحركة الصهيونية العالمية، وأغدقت عليها المساعدات المالية، وهي مستوطنات تقوم على المبادرة الفردية، على عكس المستوطنات الزراعية ـ الصناعية (الكيبوتسية ـ الموشافية) التقليدية المخطّطة على أساس الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، كما ان معظم اعضائها ينتمون الى الطبقة الوسطى ومن ذوي الياقات البيضاء والحرفيين الذين يعملون في المدن. وقد أخذت هذه المستوطنات تشكّل تعاونيات محلية تشرف على نشاطاتها الاقتصادية والخدماتية وغيرها، وذلك بموجب اتفاقات بين سلطاتها المحلية ورؤساء غوش ايمونيم. ثمّ تطوّرت هذه التعاونيات المحلية الى تعاونيات اقليمية. واثر تشكيل التعاونيات الاقليمية، اسست (أمناه) شركة (S.B.A) التي تديرها بالاشتراك مع مجالس السامرة، ماطيه بنيامين وغوش عتسيون الاقليمية. وقد دخلت هذه الشركة في مشاريع مشتركة ذات اهتمامات اقتصادية أكبر من ضمنها شركات استثمار تابعة للبنوك الاسرائيلية. كما أنشأت شركات فرعية تشرف على عدد كبير من المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والانتاجية المختلفة. فيما أشار القائمون على هذه التعاونيات التطويرية الى ان هدفهم تحقيق الاستقلالية الاقتصادية[١٦].

لا يتسع المجال هنا لعرض تفاصيل اضافية حول الجوانب الاقتصادية الاخرى. لذا يمكن ذكر ارقام بعض الميزانيات المخصّصة لمجالات ذات صلة، من ذلك ٣٠ بالمئة من اجمالي ميزانية ترميم الطرق العام ١٩٩١ خصّصت لشبكة الطرق في المستوطنات، أي ما يعادل (٢٧,٥) مليون شيكل جديد. بينما بلغ اجمالي استثمار وزارة الاسكان هناك، في العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ مليار ومئة

مليون شيكل جديد. وتجسّد هذه الميزانية المصاريف المضمونة للوزارة. وخصّصت وزارة الطاقة هبة مقدارها مليون شيكل جديد، منذ العام ١٩٩١، بغية ربط المستوطنات بالشبكة الكهربائية. كما خصّصت وزارة السياحة مليون شيكل جديد لفنادق المستوطنات، ووزارة الاستيعاب ٢٠ مليون شيكل جديد للعام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ووزارة الزراعة ٦ ملايين شيكل جديد من ميزانية العام ذاته. وخصّصت وزارة التعليم في السنة ذاتها ٤٠ مليون شيكل جديد، بينما قدّمت دائرة الاستيطان ذاك العام ٥٠ مليون شيكل جديد[١٧]. وهذه المبالغ ليست كل الميزانيات المخصّصة للاستيطان، ومع ذلك فان الحقيقة الابرز ان ثلاثة ارباع قوة العمل الاستيطانية تغادر كل صباح نحو المدن الاسرائيلية للعمل، كما ان المستوطنات الزراعية تعاني مشاكل لا حصر لها، على الرغم من أن سلطات الحكم العسكري استولت على ٤٠ بالمئة من مياه الضفة الفلسطينية وثلثي مساحتها، وكذا نصف مساحة أراضي قطاع غزة تقريباً.

التخطيط الهيكلي الاستيطاني

منحت «معاليه أدوميم»، أول مستوطنة اسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة، في آب (اغسطس) ١٩٩١، وضع مدينة، وهي خطوة تعدّ أحد أبرز تطويرين نوعيين يوضحان أفق التخطيط الهيكلي الاستيطاني للمرحلة المقبلة، كونها خطوة ادارية تستكمل أعمال بناء بوابة الشرق ـ لدرء الخطر من الشرق كما يسميه شارون ـ الجارية حالياً والممتدة من حدود مدينة القدس شرقاً، على شكل حزام من المستعمرات التي ستنتشر على طوال الطريق الى اريحا والبحر الميت لتتصل بحزام مستعمرات غور الاردن، وستكون مدينة هذا الحزام المركزية معاليه ادوميم. ولعلّ اول ما يتبادر الى الذهن أن هذه الخطة، تهدف الى اغلاق بوابة أريحا التي تحدثت عنها خطة آلون، أي منح الطرف العربي (الاردن) مدخلاً أو ممراً عبر مدينة أريحا الى باقي ارجاء الضفة التي يمكن لجيش الاحتلال الانسحاب منها في ظل حلّ اقليمي وسط، كما يتيح الوصول الى اماكن العبادة في مدينة القدس التي ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية حسب الخطة ذاتها. امّا استكمال هذه الخطة، فسيؤدي، عملياً، الى فصل شمال الضفة الفلسطينية عن جنوبها عبر «اسفين» المستوطنات من القدس الشرقية الى البحر الميت، وتالياً تمزيق وحدتها الديمغرافية وصلاتها الادارية.

التطوّر النوعي الثاني هو «خطة الكواكب» التي تدعو الى بناء احدى عشرة بلدة جديدة، حيث سيسكنها ٢٠ الف نسمة فما فوق. وتعدّ هذه البلدات داخل اسرائيل رسمياً، لكن حدودها تمتد الى مساحات مصادرة من الاراضي الفلسطينية في الضفة. وسيؤدي توسيع هذه البلدات الى اتصالها بمستوطنات مقامة، كلياً، داخل الضفة الفلسطينية. وقد بوشر العمل بتنفيذ هذه الخطة، وتعيش عائلات يهودية في ثلاث مستوطنات، على الاقل، من المستوطنات الجديدة[١٨]، بهدف تكثيف أحزمة المستوطنات المحيطة، استراتيجياً، بالتجمّعات الفلسطينية الكبرى، وتوسيع حدود بلدية القدس شمالاً وجنوباً، لاستكمال شروط تحقق مرامي هاتين النقلتين النوعيتين.

ثمّة مستويان من التخطيط الهيكلي الاستيطاني: اولهما، يتناول وضع الارض المحتلة ونُظم الاستيطان، والتقسيمات الادارية المترتبة عليها؛ وثانيهما، يتناول المستوطنات كوحدة محلية داخل محيطها القريب. ويعكس التخطيط الهيكلي الاستيطاني رؤية الحكومة الاسرائيلية لوضع الارض المحتلة، ثمّ موقع الاستيطان ودوره فيها. ويمكن القول انه حتى تسلّم الليكود السلطة في العام

١٩٧٧ لم يكن هناك تخطيط هيكلي استيطاني بالمعنى الدقيق للكلمة؛ اذ كانت المستوطنات جزء من النظرية الأمنية لحزب العمل، وبقي التخطيط الهيكلي في حدود تنظيم المراكز والنقاط الاستيطانية الأمنية، ثمّ علاقتها بشبكة الاتصالات بالمراكز العسكرية. امّا بعد ذلك، فقد اتخذت الامور منحى آخر لا سيما إثر توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨[١٩].

قبل التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد رسمياً، أصدرت سلطات الاحتلال الامر العسكري الرقم ٧٨٣، حيث تمّ، بموجبه، انشاء ثلاثة مجالس اقليمية لمستوطنات اسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة. وفي وقت لاحق، تمّ انشاء مجلسين آخرين، فجاءت قواعد تحديد سلطات تلك المجالس مطابقة للتشريع الاسرائيلي المسمّى قانون المجالس المحلية للعام ١٩٥٨. وفي آذار (مارس) ١٩٨١، تمّ انشاء خمسة مجالس محلية بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢، حيث تماثلت سلطاتها بالمجالس المحلية الاسرائيلية. كما اجاز هذا الامر سابقة انشاء محكمة بلدية من الدرجة الاولى (أي محكمة استئناف) وتحدد قواعده كيفية اجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين والجنود والموظفين، اضافة الى جباية الضرائب والخدمات البلدية المختلفة[٢٠].

بموجب هذين الامرين العسكريين، انشئت مجالس محلية، واقليمية عدّة، واتخذت ترتيبات ادارية لتنسيق علاقة المستوطنات اليهودية وصلاتها ببعض، بما يمكّن من السيطرة على مساحات واسعة من الارض الفلسطينية التي لم تكن قد صودرت بعد، حيث أصبح هناك ثلاثة انواع من المجالس البلدية للمستوطنات، هي: أ ـ مجالس محلية ذات اختصاصات تقتصر على المناطق الحضرية التي تم تخطيطها؛ ب ـ مجالس اقليمية ذات حدود متلامسة، مثل مجلس وادي الاردن والبحر الميت وهي مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية ضئيلة، وقد صودرت معظم اراضيها؛ ج ـ مجالس اقليمية غير متلامسة الحدود تختص بكل الاراضي غير الصالحة للزراعة وغير منتظمة الاشكال، ولا تصلح لاقامة المستوطنات عليها كالجبال[٢١].

وبذا اصبحت معظم اراضي الضفة الفلسطينية شمولة بتقسيمات ومخطّطات طوبوغرافية وادارية تابعة لمجالس المستوطنات. وبقيت المدن والقرى الفلسطينية بمثابة جزر مقطّعة يسهل ترتيب وضعها والسيطرة عليها[٢٢]. واستكملت هذه الخطوات بشبكة واسعة من الطرقات السريعة التي تصل المستوطنات بالمدن الاسرائيلية، بما يجنّب المرور في المدن والقرى الفلسطينية. كما ترتّب على هذين الامرين منح المستوطنات درجة اكثر من الاستقلالية للمستوطنين في وضع يشبه الحكومة. فمجالسها المختلفة «مخوّلة صلاحيات ادارية وقضائية، بينما دمجت ميزانيتها بميزانيات الوزارات المعنية»[٢٣]، فصار بمقدور هذه المجالس ان تقوم بكل ما تريد، بما في ذلك ان تنوب عن الحكومة الاسرائيلية في مناطق نفوذها اذا اقتضى الامر. امّا شبكة المواصلات، فقد صممت مراعية المبادىء التالية: ١ ـ ان تسهل، قدر الامكان، الوصول الى كل المستوطنات؛ ٢ ـ ان تسهل الانتقال السريع من المستوطنات الى كل من القدس وتل ـ ابيب؛ ٣ ـ ان لا تشمل المناطق التي يسكنها الفلسطينيون[٢٤].

الاستيطان السياسي

استحدث اسحق رابين اصطلاح «الاستيطان السياسي» بعيد اختياره رئيساً لحزب العمل ومرشّحه الى منصب رئيس الوزراء، خلال حملته الانتخابية للكنيست الثالث عشر، حيث باشرها مهاجماً هذا النمط الاستيطاني ـ عماد سياسة الليكود إزاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

المحتلين ـ واعداً وقفه، إذا ما استطاع تشكيل الحكومة الجديدة. وتعتبر هذه الاضافة تغييراً جذرياً يخترق دائرة مواقف الحزب التقليدية من هذه المسألة، وتحديداً، دعم وتطوير «الاستيطان الأمني». وربما ينطوي هذا الموقف على روح انتهازية سياسية، كونها تستحث دعماً وتضامناً خارجياً بغية تحقيق استثمار سياسي آني محدود؛ إذ يحاول رابين التكيّف مع موقف الادارة الاميركية بشأن ضمانات القروض البالغة ١٠ مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وهي قضية تضافرت، لاحقاً، مع عوامل أخرى، املاً في ان تثمر نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة عن حكومة جديدة برئاسة رابين أو عمالية مع أحزاب صغيرة. علماً ان الموقف الاميركي، في هذا المضمار، بدا حتى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ملتبساً؛ اذ دعمت الولايات المتحدة الاميركية قرارات لمجلس الامن الدولي، واعتبرت النشاط الاستيطاني الاسرائيلي عملاً غير مشروع، يجب وقفه وتفكيك المستوطنات القائمة، مثل القرار الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١/٣/١٩٨٠؛ بل ظل الخطاب السياسي للادارة الاميركية يصف هذا النشاط بأنه «عقبة في طريق السلام».

أثارت مقولة رابين تساؤلات، ربما بدت ساذجة، حول امكان فصل ما هو سياسي عمّا هو أمني، خاصة في الحالة الاسرائيلية. فقد شهدت الاعوام الاولى للاحتلال (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) تركيزاً استيطانياً حول مدينة القدس وهضبة الجولان؛ إذ «كانت ضواحي القدس معروفة للعامة باسم ' إسكان مشروع روجرز' ، ممّا يشير الى أن بناء هذه المساكن كان يهدف الى استباق اميركي في ممارسة الضغط على اسرائيل لكي تترك القدس الشرقية»[٢٥]. كانت باكورة السياسات العمالية إزاء الارض المحتلة، إذاً، استيطان سياسي. وقد تكررت السياسات والمواقف ذاتها بصيغ جديدة أو تغيّرت شكلاً لكنها ابقت على المضمون ذاته. حيث تجسّدت هذه الحقيقة عبر سياسات رابين نفسه خلال توليه منصب رئيس الوزراء في أواسط عقد السبعينات. حينها كان على خلاف مع وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، حول ضرورة اجراء فك اشتباك محدود على الجبهة الاردنية، يمكّن كيسنجر من نسف نتائج قمة الرباط العربية وقراراتها اعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وصولاً الى انهاء القضية الفلسطينية، لكن رابين هرب الى غوش ايمونيم وقدم لها التنازلات، حيث انطلقت، آنذاك، المستوطنات الحضرية، معلنة مرحلة التحوّلات النوعية في النشاط الاستيطاني.

وقد تكرّر المنطق ذاته تقريباً، الذي استند اليه المستوطنون وشارون حينما كانوا يستقبلون بيكر، أثناء جولاته المكوكية تمهيداً لمؤتمر مدريد، بالاعلان عن انشاء مستوطنة جديدة. فالاستيطان لدى الحزبين، وبمعزل عن خلافاتهما الايديولوجية، هو السلاح الفعّال، من وجهة نظرهما، القادر على خلق حقائق أمر واقع، إذا ما شعرت تل ـ أبيب أن بوادر تلوح في الافق مشيرة الى امكانية صوغ مشاريع حلول قابلة للتنفيذ.

رأى دروبليس انه «في ضوء المفاوضات الجارية حول مستقبل [الضفة الفلسطينية] يصبح لنا، الآن، ان نتسابق مع الزمن. ففي هذه الفترة سيتقرر كل شيء بصورة أساسية بفضل الحقائق التي نوجدها في هذه الاراضي والى درجة اقل نتيجة أي اعتبارات أخرى». لذلك، وحسب خطته الشهيرة يجب «التعجيل ببناء المستوطنات على نطاق واسع... [و] يجب وضع اليد فوراً على الاراضي التي تمتلكها الدولة والاراضي الجرداء غير المزروعة»[٢٦].

وبالطبع، يتجاهل هذا المنطق قرارات الشرعية الدولية، عموماً، وقرارات مجلس الامن

الدولي خصوصاً، حيث نصّ القرار الرقم ٤٦٥ الصادر في العام ١٩٨٠، في بنده الخامس على «ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس أو أي جزء منها، ليس له أي صفة قانونية، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، كما تشكّل عقبة كأداء أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط». كما أعرب بنده السادس عن استياء المجلس الشديد «من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات واضرارها عليها»، ودعاها الى الغاء هذه التدابير، وازالة المستوطنات القائمة والتوقف، على وجه السرعة، عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس». كما دعا، أيضاً، «جميع الدول الامتناع عن تقديم أي مساعدة الى اسرائيل يمكن استخدامها في النشاط الاستيطاني»[٢٧].

صحيح ان القرار كغيره من قرارات الشرعية الدولية لم يؤخر أو يقدم شيئاً بالنسبة الى النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، لكن قيمته المعنوية ليست كذلك، كونه يرفض أسس المنطق الاسرائيلي ازاء أحد عناصر الصراع الرئيسة ـ الاستيطان ـ الذي كان ولا يزال له أبعاد سياسية وحقوقية.

ان مقولة رابين تعني أولاً، الابعاد السياسية الداخلية للنشاط الاستيطاني، وموقعه في التوازنات والبرامج السياسية والتحالفات الحزبية، خاصة وان قيمة الاستيطان الأمنية تراجعت الى حد كبير. فقد أثبتت حرب الخليج، وبغض النظر عن سيرورتها أو نتائجها، ان الجغرافيا ليست ضمانة أمنية لاسرائيل. بل ان دروس الماضي، وأي تحليل منطقي متماسك يوصل الى الاستنتاج ان الاستيطان سيتحوّل عبئاً أمنياً على اسرائيل ومؤسستها العسكرية.

لقد كدّس المستوطنون، منذ أواخر عقد السبعينات، الاسلحة، وشكّلوا المليشيات والتنظيمات الارهابية، مثل «ارهاب ضد ارهاب» (T.N.T.) أو «جيش يهودا»، بحيث ادّى تزايد جرائم التنظيمات الاستيطانية الارهابية، في مطلع الثمانينات، ثمّ الدعم والتعاطف اللذان تمحضهما اياها أوساط سلطوية متنفّذة، الى تنامي مكانتها ووزنها السياسيين، بعدما باتت عاملاً مؤثراً في التوازنات والتحالفات الحزبية ـ مهّدت هذه الحال السبيل أمام حركة «كاخ» الفاشية الى احتلال مقعد في الكنيست الحادي عشر ـ وكادت امتدادات دور التنظيمات الارهابية تتجاوز حدود الاستثمار السياسي المطلوب ليكودياً، كما ادخلت المستويين الرسمي، والقيادي، الحزبي حالة جدل ساخن حول مستقبل اسرائيل، وما إذا كانت تتجه نحو حرب أهلية. وقد فجّرت المحامية، يهوديت كارب، الجدل علانية، وعلى نطاق واسع، عبر وسائط الاعلام عندما ترأست فريقاً كلف بالتحقيقات وبحث شكاوى كثيرة بخصوص جرائم ارتكبتها مجموعات التنظيم الارهابي السري المسمّى «ارهاب ضد ارهاب». فأعد الفريق تقريراً مفصلاً حول نتائج تحقيقاته، موضحاً العقبات الكثيرة التي واجهها، وعدم تعاون جهات رسمية وأخرى مختصة معه، وسلّم للمستشار القضائي، في أيار (مايو) ١٩٨٢، الاّ انه بقي طيّ الادراج، واستمرت الاحوال تزداد سوءاً، حتى قدمت كارب استقالتها. وفي الخامس من شباط (فبراير) ١٩٨٤، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة صاخبة، ناقشت خلالها الاستقالة، والتقرير معاً، وبعد يومين نشر التقرير في الصحف، كاشفاً النقاب عن نتائج مذهلة رغم محدودية التحقيق[٢٨].

تضافرت استقالة كارب مع عوامل أخرى، لا سيما اقتراب الاستحقاق الانتخابي، ثمّ بعض الضغوط الاميركية الى ارغام الحكومة الاسرائيلية تكليف الاجهزة الأمنية اعتقال أعضاء «ارهاب ضد ارهاب»، حيث بيّنت التحقيقات ان هذه التنظيمات مسؤولة عن ٣٨٤ عملية ارهابية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. علماً انها باشرت نشاطاتها قبل هذه الفترة. وقد أطلق سراح معظمهم سريعاً الاّ قلّة صدرت بحقها أحكاماً، خفّفها تباعاً، رئيس الدولة، حاييم هيرتسوغ، فلم يمضوا سوى فترة وجيزة من مدة الحكم الصادر بحق كل واحد منهم. المهم هنا، ان المستوطنين جمّدوا نشاطاتهم، وفق هذا الاسلوب، لكن ارهابهم لم يتوقف. فعندما اندلعت الانتفاضة، أعادوا الكرة ثانية، عبر أطر تنظيمية مماثلة مستفيدين من تجربتهم الماضية.

لم ينه اعتقال أعضاء تنظيمات المستوطنين الارهابية حال الجدل المشار اليها. في هذا السياق، نورد نماذج ذات دلالات هامة. فقد كتب عضو الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد، بعد ان تلقّى تهديداً من تلك التنظيمات، مقالاً احدث صدى واسعاً، بعنوان «الحرب الاهلية قادمة» وجاء فيه: «ان الايديولوجية نضجت واستقرت وشرحت نفسها دون عناء، ويمكن تشغيلها في كل لحظة وبسرعة بالغة بواسطة الشيفرة وكلمة السر: ان أي حكومة تتنازل أو تعلن عن استعدادها للتنازل عن أجزاء ومناطق من الضفة الفلسطينية هي حكومة غير شرعية وغير قانونية، ومن الجائز والطبيعي محاربتها دون توقف وبلا إدخار أو توفير أي اسلوب وامكانية من الامكانيات... ويوجد بديل آخر لكلمة السر، وتوجد عبارة ثانية بدل الشيفرة الاولى (رئيس الوزراء الذي سيتنازل عن مناطق في الضفة سيكون مثل الجنرال بيتان)»[٢٩]. بل ان صحيفة «هآرتس» نشرت سيناريو تخيّلي لانقلاب عسكري يقوده الثنائي شارون ـ ايتان، واثر نشر مقال في مجلة «الف يود» (الف ياء) احدى نشرات المستوطنين، يدعو الى الاستعداد للحرب الأهلية، أخذت الامور منحى مختلفاً؛ اذ ان «الحديث تجاوز غوش ايمونيم حتى وصل الى أطراف أخرى داخل المجتمع الاسرائيلي وأصبح يقلق القيادة السياسية في اسرائيل، فأوصى رئيس الحكومة، هذه الايام، بدراسة حول «الحرب الاهلية الاسبانية»[٣٠]. امّا سبب هذه التوصية، فهو استطلاع للرأي أجرته مجلة غوش ايمونيم الناطقة بالانكليزية، أفاد ان «٣٠ بالمئة من سكان كريات اربع و١٠ بالمئة من سكان معاليه ادوميم يوافقون على المشاركة في صراع مسلّح، إذا ما وجدت ضرورة لمقاومة إخلاء اجزاء من [ارض اسرائيل الكبرى]، وكذا تصريحات مصدرها مجلس مستوطنات الضفة، تقول انه سيتم التعامل مع أي سلطة تتنازل عن هذه الاراضي على انها غير قانونية... كما تعامل الجنرال ديغول مع نظام فيشي»[٣١].

إثر اندلاع الانتفاضة أعاد المستوطنون بناء تنظيماتهم الارهابية، أو بالأحرى أعلنوا عنها وفعّلوها مجدداً، وفق أسس استلهمت دروس تجربتهم السابقة؛ والملاحظ هذه المرة ان التهديدات ركّزت على اليهود اليساريين أيضاً. ومن تلك التنظيمات:

○ منظمة «سيف جدعون»: أعلنت نفسها وأهدافها عبر بيان، وزّع بتاريخ ١٩٨٩/٧/٧، على وسائط الاعلام، جاء فيه: «اضربوا أفعى الارهاب واليساريين الذين يؤيدونهم».

○ منظمة «دوف»: اسمها مكوّن من الاحرف الاولى لـ «قمع الخونة» بالعبرية، ظهرت في صيف العام ١٩٨٩، ودعت الجنود الى العودة الى ضمائرهم، وعدم التدخّل لمنع المستوطنين من القيام بواجبهم المقدّس، أي طرد العرب من «أرض ـ اسرائيل».

○ منظمة «سيكاريكم»: شُكلت أوائل العام ١٩٨٨، حيث يعني اسمها «حملة الحراب» وهو مستوحى من اسم مجموعة يهودية اقامت زمن الامبراطورية الرومانية، سراً في القدس، خلال القرن الأول الميلادي. وكان أعضاؤها المناهضون للامبراطورية الرومانية، يستخدمون الحراب لقتل اليهود المتعاونين مع الرومان.

○ المليشيات: الارجح انها امتداد للتنظيم اليهودي الارهابي السري، أو ان جماعات منه شكّلت نواتها التنظيمية، وحافظت على مبدأ سرية العمل خلال عام الانتفاضة الاول. لكنها اصطدمت مع الجيش، بسبب قراره ازالة نصب تذكاري اقامه المستوطنون، حيث قتل مستوطن على مفرق مستوطنة ياكير قرب اريئيل. فتحرّكت المليشيات بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ معلنة عن نفسها.

○ الدفاع اللوائي: ثمرة فكرة طوّرها الجنرال رفائيل ايتان حينما كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي. وتقوم الفكرة على أساس تشكيل وحدة عسكرية يدرّبها الجيش مهمتها تأهيل سكان المستوطنات عسكرياً، كما حدّد لها مراكز طوارىء امنية في المستوطنات الرئيسة ترتبط بها وحدات امنية في المستوطنات المجاورة(٣٢).

وخلاصة ما تقدم، ثمة تساؤلات جدية باتت تطرح في سياق العملية السياسية الجارية لتسوية المشكلة الفلسطينية، وتدور، في مجملها، حول مستقبل النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة، والاتجاه الذي ستفرضه تطوّرات هذه العملية على المخطّطات الاسرائيلية في هذا الشأن.

---

(١) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، العدد ٨٩٢، ٢٤ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٤.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٩٢/٤/١٦.

(٣) وزارة الخارجية الاميركية، «الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي للمستوطنين في الاراضي المحتلة»، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٧٠.

(٤) مركز القدس للاعلام، «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٣٣٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٦.

(٧) «الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

(٨) الملف، المجلد ٧، العدد ٧٦، تموز (يوليو) ١٩٩٠؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٩٠/٦/٢٢.

(٩) Benvenisti, Meron; *The West Bank Data Base Project, 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank*, Jerusalem, 1986.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) «الخطط الاستيطانية والدعم الحكومي...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(١٣) اميركيون من أجل السلام الآن، «الخطط الاستيطانية الراهنة والمستقبلية في الضفة الغربية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٨٣.

(١٤) «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(١٥) «الخطط الاستيطانية الراهنة والمستقبلية في الضفة الغربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(١٦) بنبنيستي، مصدر سبق ذكره.

(١٧) «الخطط الاستيطانية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٨) Benvenisti, Meron; *The West Bank Data Project*, Jerusalem, 1982.

(١٩) «الاستيطان الاسرائيلي...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١ ـ ٣٤٥.

(٢٠) Benvenisti, "The West Bank Data Project", *op. cit.*

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) هيئة الامم المتحدة، المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة [بما في ذلك القدس]: طبيعتها، والهدف منها، نيويورك، ١٩٨٢.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) ليلى بارودي ومروان بحيري (تحرير)، السياسة الاميركية في الشرق الاوسط (نيكسون، فورد، كارتر، ريغان)، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات الرقم ٦٧، ١٩٨٤.

(٢٨) فلسطين الثورة، العدد ٤٩٨، ١٩٨٤/٣/٣، ص ١٧ ـ ١٩.

(٢٩) الفجر (القدس)، ١٩٨٥/١١/٢٦.

(٣٠) الفجر، ١٩٨٥/١٠/٢؛ نقلاً عن هارتس، بلا تاريخ نشر.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) محمد سليمان، المستوطنون والانتفاضة، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٩٠.

تجربة شركة كهرباء القدس في مواجهة الاحتلال

ربعي المدهون

تنطوي تجربة شركة كهرباء القدس، التي امتدت زهاء ستين عاماً، بدأت مع انطلاق التيار الكهربائي من القدس، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨، وأنارت عدداً من المناطق الفلسطينية، على الكثير من سمات الصراع الذي شهدته فلسطين في المراحل المختلفة، وخصوصاً في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، والاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧. فقد كان توليد الطاقة الكهربائية واحداً من مجالات التنافس وفرض السيطرة الذي اندفعت اليه المجموعات الصهيونية بموازاة اندفاعها نحو السيطرة على الاراضي ومصادرة المياه. وأصبحت السيطرة على هذا الشريان الاقتصادي الهام احدى اهمّ دعائم الصناعات اليهودية في فلسطين، واحدى وسائل نفي الوجود الآخر، في محاولة لمنعه من الاستفادة من الامتياز الحيوي. وهذا ما أعطى البحث في تجربة شركة كهرباء القدس العربية أهمية خاصة.

يواجه الدارس لتجربة كهرباء القدس عائقين: أولهما، صعوبة الوصول الى الوثائق الخاصة بالشركة، وكذلك نصوص القرارات الاسرائيلية المتعلّقة بها؛ وثانيهما، التفاوت الكبير الذي يلحظه الدارس في معدّل صعود، وهبوط، درجة الازمات التي مرّت بها الشركة، ممّا يجعل تقسيم تجربتها الى مراحل تاريخية محدّدة أمراً بالغ الصعوبة، ويقود اعتماده الى غياب التوازن في النص. فقد تباينت، الى حد كبير، طبيعة الازمة التي مرّت بها شركة كهرباء القدس، واختلفت سماتها في الفترة التي سبقت قيام اسرائيل العام ١٩٤٨ عنها بعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، فيما كانت الازمة اختفت، تماماً، في الفترة الفاصلة بين المرحلتين ابّان فترة الحكم الاردني للضفة. وقد اقتصرت الفترة الاولى، التي امتدت منذ منحت السلطات العثمانية المواطن اليوناني، يوربيدس مافروماتيس، حق امتياز توليد الطاقة الكهربائية العام ١٩١٤[1]، وحتى العام ١٩٤٨ على صراع أولي محدود، دار حول الامتياز ومساعي اليهود لشرائه، وامكان منح سلطات الانتداب البريطانية امتيازاً مماثلاً لهم، في حين كان السمة الرئيسة لواقع شركة الكهرباء في خلال الحكم الاردني للضفة هي الاتجاه نحو «اردنتها». امّا الفترة الثالثة والاخيرة في حياة الشركة، فقد كانت، وبحق، «ام الفترات»، كونها شهدت صراعاً حقيقياً لم يتوقف من اجل الاستيلاء الاسرائيلي على كامل حقوق الشركة ومنشآتها، وتنفيذ الهدف الصهيوني القديم ذي البعد التاريخي، القائم على نفي الوجود الفلسطيني، وحرمان الفلسطينيين من كل مقوّمات هذا الوجود. وقد كانت هذه الفترة، بالذات، موضع اهتمام جميع الذين بحثوا في قضية شركة كهرباء القدس وأزمتها المستعصية.

انطلاقاً من هذه المقدّمات، تتجه مفاصل هذه الدراسة نحو «ملاحقة» الوقائع الاساسية في تاريخ شركة كهرباء القدس، وتأثيرها على مسار الشركة في خلال الستين عاماً الماضية، مبتعدة، قدر

الامكان، عن أي تقسيم وفقاً لمراحل تاريخية معيّنة، ممّا يمكّن من اعادة قراءة التجربة بعيداً من السرد التاريخي المباشر.

صراع مبكر

رافقت الاطماع الصهيونية في السيطرة على توليد الطاقة الكهربائية في فلسطين، شركة كهرباء القدس في مختلف مراحل عملها، باستثناء الفترة الاردنية منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧. فقد سعى الصهيونيون لأن يكون توليد الطاقة الكهربائية تحت سيطرتهم، وخاضوا صراعاً مبكراً من أجل الحصول على امتياز لتوليد الطاقة في فلسطين، ظهر جلياً في أعقاب حصول مافروماتيس اليوناني العام ١٩١٤ على امتياز لتوا الطاقة. وقد سارع اليهودي الروسي الاصل، بنحاس روتنبرغ، بعد سنوات، الى الحصول على امتياز مماثل من قبل سلطات الانتداب البريطانية، في أعقاب محاولة فاشلة لشراء امتياز مافروماتيس. ففي أول جولة ضغط قام بها روتنبرغ، في هذا الاتجاه، لجأ مافروماتيس الى محكمة العدل الدولية بمساعدة من حكومة اليونان، وتمكّن من تثبيت حقه في الامتياز المعطى له من قبل الدولة العثمانية. وقد قبل روتنبرغ الهزيمة، مؤقتاً، بانتظار فرصة مؤاتية لهجوم جديد، والنيل من امتياز شركة كهرباء القدس[٢].

بدأ توليد الطاقة في فلسطين في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٨، عندما سرى التيار الكهربائي وأنار عدداً من المناطق الفلسطينية[٣]. وكان ذلك اعلاناً عن بدء مرحلة جديدة من الصراع. فقد تابعت السلطات البريطانية ضغطها على مافروماتيس وأجبرته على الدخول في مساومة انتهت بتوقيع وكلاء التاج البريطاني في شباط (فبراير) ١٩٢٦، بالنيابة عن المندوب السامي في فلسطين، اتفاقية قضت بتنازل مافروماتيس عن حقه في الامتياز العثماني مقابل منحه امتيازاً جديداً[٤]، لمدة ٤٤ عاماً قابلة للتجديد لفترة ١٦ عاماً أخرى. وبموجب هذا الامتياز يتم توزيع الطاقة الكهربائية ضمن دائرة وهمية مركزها منتصف القبة الوسطى لكنيسة القيامة في القدس، ونصف قطرها عشرون كيلومتراً[٥].

يعتبر هذا التغيير أول تحوّل سوف يترك أثره على المراحل اللاحقة في حياة شركة الكهرباء. فقد فتح الباب أمام السلطات البريطانية لمنح روتنبرغ دوراً مماثلاً. فأسس شركة موازية حملت، في البداية، اسم «شركة كهرباء فلسطين». وتمكّن، في آذار (مارس) ١٩٤٨، من الحصول على بعض حقوق شركة كهرباء القدس، وفقاً لبنود اتفاق جديد بين مافروماتيس والسلطات البريطانية صودق عليه بموجب قانون نشر حسب الاصول[٦]. وقد مثّلت هذه التطوّرات أول تقاسم عربي ـ يهودي لتوليد الطاقة في فلسطين اضطلعت به شركتان، الاولى عربية وهي شركة كهرباء القدس، والثانية يهودية تحوّلت، بعد قيام اسرائيل العام ١٩٤٨، الى «شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية»، التي ستلتهم، بعد حوالى أربعين عاماً، ما تبقّى من الشركة العربية قيد البحث.

«أردنة» في الاطار العام

جاء التحوّل الثاني في مسيرة شركة كهرباء القدس بعد انتقال السلطة على الضفة الفلسطينية الى الاردن، منذ ما بعد العام ١٩٤٨، حيث سرت وطبّقت القوانين الاردنية على المؤسسات القائمة من مدنية، وصناعية، وتجارية، وفي مجالات القضاء والتعليم والصحة والعمل والنقابات وغيرها، وأخذت شكلها النهائي بعد منتصف الخمسينات.

لقد قامت كل من بلديات القدس ورام الله والبيرة وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور في شباط (فبراير) ١٩٥٦، بتسجيل شركة كهرباء القدس تحت اسم «شركة كهرباء لواء القدس الاردنية المحدودة». وفي العاشر من تموز (يوليو) ١٩٥٧، وقّعت شركة الكهرباء اتفاقاً مع الحكومة الاردنية، باعت، بموجبه، منشآتها كافة؛ وتنازلت عن امتيازها للحكومة الاردنية او الجهة التي تسميها. ومنذ ذلك التاريخ، انتقل امتياز شركة كهرباء القدس الى «شركة لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة»[٧]. امّا منطقة امتياز الشركة فظلت على ما هي عليه حتى العام ١٩٦٢، حيث تمّ توقيع اتفاق جديد بين الشركة والحكومة الاردنية شملت منطقة الامتياز، بموجبه، محافظة القدس، كما حدّدها نظام التقسيمات الادارية الاردني. وتمّ اعتماد الاسم الجديد للشركة «شركة محافظة القدس المساهمة المحدودة»، وادرج الاسم الجديد في الجدول السادس من قانون سلطة الكهرباء الاردنية الصادر في العام ١٩٦٧، أي بعد توقيع الاتفاق بخمسة أعوام. وقد سمح القانون الجديد بضمّ مناطق جديدة الى امتياز الشركة؛ وألغت المادة ٥٣ منه اي تشريع يتعارض مع أحكامه[٨].

من الناحية العملية، عبّر هذا التحوّل عن تأسيس «جديد» للشركة شمل الاسم والامتياز والهيكلية، حيث أجري تحديد لعضوية مجلس الادارة والعمّال والموظفين والمساهمين، وصيغ ذلك كله على الشكل التالي:

- بلغ عدد المساهمين في شركة الكهرباء ١٦٨٥ شخصاً، امتلكوا ٧٥ الف سهم، وزّعت بنسبة ٢٥,٣ بالمئة للمجالس البلدية والقروية الواقعة ضمن منطقة الامتياز؛ ٧٤,٧ بالمئة للاهالي. أمّا رأس المال المكتتب المدفوع فبلغ ٧٥٠ الف دينار اردني، وبلغت قيمة السهم الواحد عشر دنانير[٩].

- ضمّ مجلس ادارة الشركة ١٦ عضواً، مثّل اثنان منهم امانة القدس، ومثّل البلديات الاخرى في بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ورام الله والبيرة واريحا مندوباً عن كل منها، ووزّع الاعضاء الباقون في المجلس على المساهمين. وظلّ هذا الوضع قائماً حتى العام ١٩٧١، حيث فرضت سلطات الاحتلال على المجلس مندوبين اثنين اضافيين بحجة تمثيل القدس الغربية[١٠].

- بلغ عدد موظفي الشركة ٥٠٣ موظفين توزّعوا بين ٥٥ بالمئة من الفنيين و٤٥ بالمئة من الاداريين. وبلغ الراتب الشهري للموظف ٢٠١ ديناراً، بالاضافة الى راتبي الشهرين الثالث عشر والرابع عشر ومصاريف اخرى. وبذلك بلغ معدل الراتب ٢٦٥ ديناراً، وبلغ اجمالي رواتب موظفي الشركة ١٣٥٩٤٥ ديناراً[١١].

- استحوذ المشتركون من الاهالي على نسبة ٧٠ بالمئة من المشتركين، ووصل استهلاكهم الى ٦٠ بالمئة من اجمالي الطاقة الكهربائية التي انتجتها الشركة. امّا المستوطنون فحصلوا على الثلاثين بالمئة المتبقية، ووصل استهلاكهم الى ثلاثين بالمئة من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر ان شركة الكهرباء قامت بتوصيل التيار الكهربائي الى حوالى مئة وعشرة قرى من اصل مئة وثلاثين قرية تقع داخل منطقة الامتياز[١٢].

صراع مفتوح

استأنفت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، بعد العام ١٩٦٧، تجديد محاولاتها القديمة للاستيلاء على امتياز شركة كهرباء القدس. واستغرقت المحاولة ثلاث جولات بارزة من الصراع امتدت حتى العام ١٩٨٧.

الجولة الاولى

لم تندفع سلطات الاحتلال في اتجاه توجيه ضربة قاضية مباشرة الى شركة كهرباء القدس، فقد كان ذلك متعذراً لاعتبارات سوف نتعرّف عليها في سياق هذه الدراسة. وبدلاً من ذلك، اعتمدت سياسة الخطوة ـ خطوة، بتوجيه ضربات صغيرة تراكمية متلاحقة، واستخدمت الضغط المباشر على الشركة مع القضم التدريجي لها، وخلق كل ما من شأنه افشال محاولاتها للتغلّب على هذه الضغوط أو مجابهتها بفاعلية، حتى أمكن وضعها على حافة الافلاس، واعلان عجزها من الايفاء بالتزاماتها التي حدّدها امتيازها نفسه، ومن ثم التقدّم ببدائل اسرائيلية بعد اضطرار الشركة الى اعلان عجزها عن متابعة اعمالها. ونجحت السلطات، في خلال سنوات قليلة، في تحقيق اهدافها واغراق شركة الكهرباء بالديون، وتحميلها اعباء ومهام فوق طاقتها، ومهّدت الطريق أمام افلاسها. وظهرت هذه السياسة جليّة في اجراءين كبيرين: اولهما، استيلاء السلطات الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٦٨، على جميع الاسهم المملوكة لأمانة القدس والبالغة ٨,٣ بالمئة من مجموع أسهم الشركة. وقد مهّدت لهذا الاجراء بابعاد أمين مدينة القدس، رئيس مجلس ادارة شركة الكهرباء، روحي الخطيب، وتعيين عضوين جديدين في مجلس ادارة الشركة يمثّلان القدس الغربية، في ما اعتبر تدخلاً في هيكلية الشركة، وربطاً لمجلس ادارتها ببلدية القدس الغربية، في موازاة عملية توحيد القدس الذي أعلنته اسرائيل بعد العام ١٩٦٧. وثانيهما، اقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عدداً من المستوطنات والاحياء السكنية في منطقة القدس، كان أولها حي «رامات اشكول»، ثمّ اقامت محطات توليد فرعية للطاقة، لتزويد المناطق الجديدة بالكهرباء، في ما اعتبر اعتداء مكشوف على امتياز الشركة العربية حيث تقع هذه المناطق داخل دائرة امتيازها. وردّت الشركة على هذه الاجراءات برفع دعوى قضائية ضد شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ونجحت في كسب الدعوى، وتولّت تزويد الحي اليهودي بالتيار الكهربائي ابتداء من العام ١٩٦٩[١٣].

أدّى هذان التطوّران الى نتيجتين متناقضتين، وأوقعا الشركة العربية في مأزق لاحق. فمن جهة، نجحت الشركة في المحافظة على توزيع الطاقة في مناطق امتيازها، غير انها سجّلت، من جهة أخرى، أول سابقة من نوعها في تاريخها بتزويدها الاحياء السكنية اليهودية والمستوطنات بالطاقة وانارتها. وقد وضع هذا التطور الشركة نفسها أمام تحدٍ كبير تطلّب منها اظهار قدرة اضافية في تزويد المستوطنات بالكهرباء؛ إذ سرعان ما أدّى اتساع دائرة توزيع الطاقة، بعد اضافة المناطق اليهودية الجديدة، الى زيادة الاحمال الكهربائية. وكان على الشركة، للتغلّب على ذلك، ان تتخذ أحد أمرين: اما ان تقوم باستيراد مولدات جديدة للعمل ورفع معدّل انتاجها من الطاقة الكهربائية والايفاء بالتزاماتها الجديدة كاملة، وإما اللجوء الى تقنين التوزيع. وقد مارست الشركة الخيارين تباعاً، فتقدّمت من سلطات الاحتلال بطلب شراء مولدين جديدين بقوة ٦ ميغاواط للواحد. غير انها لم تتمكّن من تحقيق رغبتها لعدم توفّر سيولة مالية في خزائنها[١٤]، فاضطرت الى اللجوء الى الخيار الثاني، وقامت بتقنين توزيع الطاقة وقطعها في اثناء ساعات الحمل القصوى، ممّا أدّى الى تصاعد النقمة في أوساط المستوطنين، لم تهدأ الاّ بعد تزوّد الشركة بما ينقصها من التيار الكهربائي من طريق شرائه من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ممّا أدّى الى تحولها، تدريجياً، من منتج للطاقة الى موزّع لها. وبناء عليه، تمّ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢، أول ربط فعلي لخطوط الشركة العربية بخطوط الشركة القطرية الاسرائيلية، بدءاً من رامات اشكول اولاً، ثمّ توالت عمليات الربط فيما بعد[١٥].

وفي وقت لاحق، أجبرت شركة كهرباء القدس على التنازل عن حقها في تحصيل فائدة سنوية

بقيمة ٨ بالمئة، كحدّ ادنى، توزّع على المساهمين وفقاً لنص امتياز الشركة. كما أجبرت على البيع على أساس التعرفة المعتمدة لدى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية[١٦]، وهي أقل بكثير من تعرفة البيع لدى شركة كهرباء القدس، بسبب الدعم الذي تتلقاه الشركة القطرية من الحكومة الاسرائيلية، ممّا تسبّب في خسائر اضافية للشركة العربية. ومع تواصل اعتماد شركة كهرباء القدس على مولدات قديمة، تزايدت الاعطال، وتدنّت القدرة على توليد الطاقة، وتراجعت من ١٤ الى ١٢ ميغاواط / ساعة. واضطرت الشركة الى رفع معدّل اعتمادها على شراء الطاقة من الشركة الاسرائيلية، فصارت تستورد ثلاثين ميغاواط[١٧]، ممّا أدّى الى تراكم ديونها لحساب الشركة الاسرائيلية التي بدأت تتهيّأ لاستغلال الظروف الناشئة. فاقترحت الشركة الاسرائيلية على شركة كهرباء القدس اتمام صفقة تمكّن الاخيرة من التغلّب على أزمتها المالية، وذلك ببيع جزء من امتيازها الذي يشمل منطقة المستوطنات والاحياء السكنية اليهودية للشركة القطرية الاسرائيلية، الّا ان شركة كهرباء القدس رفضت الصفقة «حفاظاً على عروبتها»[١٨]. وفي ختام جولة الضغط هذه، رفعت شركة الكهرباء القطرية دعوى قضائية ضد شركة كهرباء القدس، حصلت، بموجبها، على حكم قضائي بالحجز على أموال الشركة العربية المودعة لدى المصارف، بحجة تحصيل الديون[١٩]. وجاءت هذه الخطوة بمثابة اعلان عن افلاس الشركة العربية، وبداية تقدّم لاسرائيل نحو تصفيتها.

دخلت شركة كهرباء القدس، بموجب النتائج التي انتهت اليها الجولة الاولى من الصراع، شركاً ثلاثياً تمثّل في المظاهر التالية: اولها، وجود عضوين يهوديين يمثلان الشطر الغربي الاسرائيلي من القدس، في مجلس ادارة الشركة، وما يعنيه ذلك من امكانات التدخل المباشر؛ وثانيها، ربط المستوطنات بشركة كهرباء القدس وتحمّل مسؤولية انارتها؛ وآخرها، ربط خطوط توزيع الطاقة بشبكة الكهرباء القطرية، وتحويل اعتماد الشركة العربية، تدريجياً، الى اعتماد كامل على الشركة الاسرائيلية.

في ظل هذه المعطيات، اطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة منظّمة مدروسة ضد شركة كهرباء القدس من ثلاثة محاور رئيسة، هي:

اولاً: محور تقني؛ فقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، عن نيّتها في شراء حقوق امتياز شركة كهرباء القدس، وقرّرت انهاء الامتياز هذا في العام ١٩٨١. وقد بقي هذا التوجه وذلك القرار ساريين لفترة، تابعت اسرائيل، بعدها، تحركاتها. فاستدعى وزير الطاقة، آنذاك، اسحق موداعي، رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء القدس، أنور نسيبة، وأبلغ اليه ان الحكومة الاسرائيلية قررت حقها في شراء امتياز شركة كهرباء القدس، طارحاً ثلاثة مبرّرات استهدفت التغطية على موقف حكومته وهي؛ اتباع الشركة العربية اسلوباً قديماً وغير فعّال في ادارة اعمالها؛ وعدم قدرة الشركة على مواكبة سرعة التطوّر المطلوبة، ممّا أدّى الى تزايد شكاوى المستهلكين الاسرائيليين؛ اضافة الى تأخر الشركة في تزويد ثكنات الجيش الاسرائيلي الواقعة في منطقة القدس بالتيار الكهربائي، وبصورة متعمّدة، حسب ادعاء موداعي، الذي اشتكى أمام نسيبة من تأخر ربط احدى قواعد الجيش الاسرائيلي بشبكة كهرباء القدس لمدة ثلاث سنوات، وزعم أن خمسين قرية فقط من بين مئة وعشرين تقع في منطقة الامتياز تمكّنت من الاستفادة من التيار الكهربائي بعد ربطها بخطوط الشركة العربية[٢٠].

ثانياً: محور المتطرّفين؛ استغلّت اوساط المستوطنين بعض تقصيرات شركة كهرباء القدس، كانقطاع التيار الكهربائي عن بعض مناطقهم السكنية، لشنّ حملة مضادة على الشركة العربية،

بلغت ذروتها في اتهام الشركة بممارسة التمييز ضد الاحياء السكنية اليهودية. وقد تلقّف بعض المسؤولين الاسرائيليين هذه الاحتجاجات، واستثمرها في سياق حملته التحريضية ضد الشركة، وصولاً الى المطالبة بمصادرتها، وضمّها الى شركة الكهرباء القطرية[٢١].

ثالثاً: محور سياسي؛ مثّل مطلب الاستيلاء على امتياز شركة الكهرباء العربية جوهر الاهداف الاسرائيلية في مجال الطاقة الكهربائية. وكان محكوماً، دائماً، باعتبارات سياسية على الرغم من تأكيد اسرائيل المتواصل على الجوانب غير السياسية في الازمة. فقد كشف نسيبة، ان شركة القدس واصلت، من الناحية المالية، الوفاء بجميع التزاماتها، ونفّذت ما عليها من واجبات تقنية. وأكد رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ان ادعاء موداعي حول عجز الشركة العربية عن ربط عشرات القرى بشبكتها الكهربائية نابع، أساساً، من عدم توفر النيّة لدى السلطات الاسرائيلية في تمكين الشركة العربية من انجاز هذه العملية التي تصل تكلفتها الى ٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في ذلك الحين. وقال فريج انه لو كان موداعي صادقاً في ادعائه لقام بفتح الصندوق «ودفع المبالغ التي يتطلبها توصيل الكهرباء الى جميع القرى العربية في الضفة [الفلسطينية]». وذكّر فريج بمماطلة السلطات الاسرائيلية في تزويد القرى العربية في اسرائيل بالكهرباء، وقال: «ان شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ذات القدرة الفنية المتطوّرة والامكانات الضخمة، ماطلت لسنوات قبل ان تقوم بربط القرى العربية بشبكتها الكهربائية، في حين يحاول موداعي الصاق امر كهذا بشركة كهرباء القدس الصغيرة، وذات الامكانات المحدودة»[٢٢].

ومع بلوغ الحملة الاسرائيلية ضد الشركة العربية ذروتها، قرّر مجلس ادارة كهرباء القدس التحرّك بقوة، فوجّه نداءاً دولياً طالب بتقديم عروض فنيّة للشركة. ودعا أصحاب مصانع مولدات الطاقة الكهربائية والمحوّلات تقديم عروض للشركة في مجال المولدات ذات الطاقة ٥ و١٠ و١٥ ميغاواط[٢٣]. وأصدر نسيبة بياناً أوضح فيه ان سلطات الاحتلال تذرّعت بأسباب عدّة لتنفيذ أهدافها ضد الشركة العربية، ومنها الاحتماء وراء مظلّة الشؤون الامنية ومقتضياتها، وأكد الحقائق التالية:

- «ان مهندسي الشركة [العربية] لا يطلعون، كما زعم [بعض الاسرائيليين] على خرائط للمعسكرات الاسرائيلية...

- «يتمّ تعيين موقع المحولات من قبل مهندسين في الجيش [الاسرائيلي]، وتوضع، في غالب الاحيان، في مداخل المعسكرات، وفي حالات اخرى، عند نقاط الربط خارجها...

- «يتم تزويد المعسكر بالتيار الكهربائي بواسطة عدّاد مركزي يوضع، عادة، في جوانب المحول، ويُقرأ العداد من قبل الجيش الذي يُحضر القراءة للشركة للتمكّن من المطالبة بثمن التيار المستهلك...

- «يجرى فحص الشبكات داخل المعسكر من قبل الجيش، وتكتفي الشركة [العربية] بكتاب موقّع من الضابط المسؤول [يؤكد] ان الشبكة بحالة جيدة...

- «تتم أعمال الصيانة، عند الحاجة اليها، وبعد الحصول على تصاريح خاصة من الجيش بالاسماء التي يُوافق عليها من قبله...

- «لا تتأخر الشركة عن الاستجابة لطلبات المشتركين أياً كانوا، فور درس التكاليف من قبلها، ودفعها من قبل المستهلك. وتطبّق الشركة هذه القاعدة على معسكرات الجيش، كما تطبّقها على باقي المشتركين دون تمييز. والفارق الوحيد هو ان السلطات المعنيّة توافق على رخص للمعسكرات

بسرعة تثير الاعجاب، وتتباطأ في ما عدا ذلك بصورة تثير التساؤل»[٢٤].

الجولة الثانية

مع اقتراب موعد تنفيذ قرار السلطات الاسرائيلية مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس دخل الصراع مرحلة ثانية كان القضاء والمحاكم ساحتها الرئيسة. وتميّزت بالحدة قياساً بسابقتها التي بدت تمهيدية في كل الاحوال.

لقد تقدّمت شركة كهرباء القدس بدعوى قضائية الى المحكمة الاسرائيلية بهدف مواجهة قرار الحكومة الاسرائيلية شراء امتيازها. وصدر قرار المحكمة، بصدد الدعوى، في شباط (فبراير) ١٩٨١، وجاء من شقين: الاول، يتعلّق بتوزيع الكهرباء في منطقة القدس، وأعطى القرار وزير الطاقة الاسرائيلي، صلاحيات تحويل الأمر الى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية للبت فيه؛ والثاني، عالج وضع المناطق المتبقية في دائرة الامتياز، وأعطى القرار لشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية صلاحية تحديد مصير التوزيع في هذه المناطق. وقد أثار موضوع صنوغ القرار على هذه الصورة تفسيرات متباينة، وحتى متناقضة من قبل المعنيين؛ فأوساط وزارة الطاقة الاسرائيلية فهمت ان القرار يمنع مصادرة منشآت شركة كهرباء القدس الواقعة خارج اطار بلدية القدس ـ بشقيها ـ ورأت ان «لا عائق قانونياً يحول دون شراء هذه المنشآت»[٢٥].

امّا في الجانب الفلسطيني، فقد عارض نسيبة هذا التفسير، وأبلغ ذلك الى ممثلي وزارة الطاقة الاسرائيلية الذين التقاهم لبحث الوضع، وذكّرهم بتوجيهات اصدرتها المحكمة منحت ممثلي الشركة العربية فرصة عرض مواقفهم لتمكين وزير الطاقة من اعادة النظر في الموضوع[٢٦]. امّا الشق الثاني من قرار المحكمة، فقد اتضح انه أعطى الحكومة الاسرائيلية، من ناحية عملية، حق مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس في اطار بلدية القدس، على ان يتم ذلك بعد درس امكان تعويض الشركة العربية عن ذلك وعن خسارتها في الارض المحتلة. وقد تسبب هذا القرار في فتح ثغرة خطيرة في جدار صمود الشركة العربية، وفي الموقف داخل مجلس ادارتها. فقد أوشك القائم بأعمال رئيس مجلس الادارة، الياس فريج، ان يتوصل مع الحكومة الاسرائيلية الى صيغة اتفاق «حل وسط»، يتم، بموجبه، نقل تزويد الاحياء السكنية اليهودية الجديدة في منطقة القدس بالكهرباء الى ادارة الشركة القطرية الاسرائيلية، في مقابل حصول شركة كهرباء القدس على تعويض بقيمة ستين مليون ليرة اسرائيلية لتغطية ما عليها من ديون.

تقدّم، فيما بعد، وكلاء الشركة العربية باستئناف الى المحكمة الاسرائيلية العليا، مطالبين بالغاء قرار وزير الطاقة الاسرائيلي الخاص بمصادرة امتياز الشركة العربية. وقد اقرّت المحكمة، بالاجماع، عدم جواز مصادرة امتياز الشركة في الارض المحتلة؛ لكنها سمحت بمصادرته في مدينة القدس الشرقية باعتبارها «جزءاً من اسرائيل»، وتسري عليها قوانينها، في الوقت الذي أوصت بتأخير عملية المصادرة الى حين قيام وزير الطاقة الاسرائيلي بدرس امكان فصل شبكة تزويد القدس الشرقية بالطاقة الكهربائية عن شبكة تزويد الاراضي المحتلة الاخرى. وأوصت الوزير الاسرائيلي بسماع ادعاءات الشركة العربية ودفاعاتها قبل ان يتخذ قراره الاخير[٢٧]. ورحّبت الحكومة الاسرائيلية بهذه الحيثيات، ورأت أوساطها في القرار «مكسباً حقيقياً»؛ فالسماح لها بالسيطرة على تزويد القدس، بشقيها، بالتيار الكهربائي جاء أكثر ممّا طالبت به الحكومة الاسرائيلية[٢٨].

الجولة الثالثة

تابعت السلطات الاسرائيليـة ضغطها على شركة كهرباء القدس، مستفيدة ممّا وفّرته قرارات المحكمة الاسرائيلية، ومن تراكم ديون الشركة العربية، والتي قدّرت، في أواسط العام ١٩٨٦، بحوالى ١٦ مليون دولار. أمّا شركة كهرباء القدس، فقد حاولت التغلّب على هذا الجانب في أزمتها من باب المساعدات العربية، غير انها فشلت في محاولاتها[٢٩]. فبدلاً من تقديم مساعدات مباشرة، اقترحت عمّان تسوية لمشكلة الديون في اطار الخطة الخمسية للتنمية التي أعلنتها في العام ١٩٨٦[٣٠]، في مقابل التزام الشركة بعدد من الشروط والمطالب. وقد رفضت الشركة العرض الاردني[٣١]. امّا اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية، فقد أوقفت دعمها لشركة الكهرباء منذ بداية العام ١٩٨٦، بسبب ما وصفته بـ «غموض وضع الشركة والموقف المالي لصندوق الدعم»[٣٢]. وكانت أوساط اللجنة أوضحت انها تابعت تقديم الدعم المالي لشركة كهرباء القدس، منذ العام ١٩٧٩ وحتى نهاية العام ١٩٨٥، بالاضافة الى تحمّلها مسؤولية دفع أكلاف انارة مئة قرية فلسطينية تقع داخل منطقة امتياز الشركة. وأكّدت انها قدّمت، في الفترة المشار اليها، حوالى ٢٣٣٦٠٠٠ دينار كدعم مباشر للشركة و١٥٠١٣٧٠ ديناراً كدعم غير مباشر للقرى الفلسطينية و٣٩٤٢٠٠ دينار ككاليف انارة، أي ما مجموعه ٨٧٧٩٣٧٠ ديناراً اردنياً[٣٣].

اضطرت شركة الكهرباء الى اللجوء، مجدداً، الى القضاء الاسرائيلي، بحثاً عن حل لمشكلتها، فاستحصلت على نتائج معاكسة: اذ استصدرت وزارة الطاقة الاسرائيلية حكماً بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، بالحجز على أموال وممتلكات الشركة العربية وبيع عقاراتها[٣٤]. الّا ان موقف عمّال الشركة الذين اعتصموا داخلها معلنين الاضراب عن الطعام، رداً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية و«حرس الحدود» لمكاتب الشركة، في منتصف آب (اغسطس) ١٩٨٦، حال دون تنفيذ هذه القرارات. وتراجعت سلطات الاحتلال في اتجاه سياستها التقليدية في القضم التدريجي وانتظار استغلال فرص أخرى.

في هذه الاثناء، عقد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اجتماعاً في مكتبه في حضور وزير الدفاع، اسحق رابين، بحث في تغيير بنود امتياز شركة كهرباء القدس، وفصل المستوطنات الواقعة ضمن منطقة امتيازها عن شبكتها الكهربائية، وربطها بشبكة الكهرباء القطرية[٣٥]. وبعد الاجتماع أُشيع عن اتفاق تمهيدي تمّ التوصل اليه بين ادارة شركة كهرباء القدس ووزارة الطاقة، دعا الى تنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات والاحياء اليهودية بالكهرباء، في مقابل تمديد فترة الامتياز لعشر سنوات أخرى[٣٦]. لكن ادارة شركة كهرباء القدس نفت ذلك، وان اعترف نائب رئيس مجلس ادارتها، حنا ناصر، بانعقاد اجتماع مع مسؤولين في وزارة الطاقة الاسرائيلية، وصفه بأنه «محـاولة لكشف نوايا وزارة الطاقة [الاسرائيلية] ومخططاتها بشأن بقاء شركة كهرباء القدس أو عدمه». وأكد اصرار الشركة على مطالب سبق وعرضتها لجنة منبثقة منها أمام وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، وتضمّنت: تجميد الاجراءات القانونية المتخذة بحق الشركة؛ وتمديد فترة امتياز الشركة وفقاً لمضمونه السابق، الى حين حل القضية الفلسطينية؛ والتوقف عن انارة المستوطنات؛ وتخفيض تعـرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة؛ والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط؛ وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار[٣٧].

نقلت هذه المـواقف ومـا جرّتـه من ذيـول ومـلابسـات بعض أوجه الصراع العام الى داخل

شركة كهرباء القدس نفسها. فقد عارضت نقابة عمّال وموظفي الشركة مشروع الاتفاق على الرغم من نفي حنا ناصر له. واعتبرت ما أدلى به ناصر حول هذا الموضوع، مجرّد «تبريرات لاعتقاد خاطىء». وذكرت مصادر النقابة، ان ناصر استند، في حيثيات موقفه، الى حقيقة عدم الاقرار بشرعية المستوطنات، وبالتالي اعتبار انارتها من الجانب العربي، استمراراً لموقف خاطىء اتخذته الشركة، ممّا حمل، ضمناً، دعوة الى تخلّي شركة الكهرباء عن استمرارها في تزويد المستوطنات بالكهرباء، ويعني، ايضاً، «منح السيادة على خطوط الكهرباء في المناطق التي تقوم عليها المستوطنات الى شركة الكهرباء القطرية [الاسرائيلية]، وسيادتها على هذه الاراضي وحيث تمر الخطوط»(٣٨).

وكانت الجمعية العمومية لنقابة عمّال وموظفي شركة الكهرباء عقدت اجتماعاً بتاريخ ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، شارك فيه جميع عمّالها وموظفيها، وتلي، في اثنائه، بيان حدّد موقف النقابة من الازمة. وجاء فيه، ان الاتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية «كشف [عن] استعداد مجلس ادارة [شركة الكهرباء] للتفريط بسيادة الشركة على مناطق امتيازها». واستنكر البيان هذه الخطوة «التي تتناقض مع الموقف الوطني العام». ونوّه الى ان مجلس الادارة انما يستمد شرعيته من الصدقية الوطنية، ومن حفاظه على الشركة، ويفقد هذه الشرعية [في] حال التفريط بها(٣٩). من جهة اخرى، رفض المسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق «نظراً لجوانبه السياسية والقانونية الخطيرة». كما عبّر الجانب الاردني عن موقف مماثل، ممّا حمل مجلس ادارة الشركة على التراجع عن الاتفاق، وتوجيه رسالة بمضمون موقفها الى وزير الطاقة الاسرائيلي(٤٠).

ما قبل الانهيار

يتضح من سياق العرض السابق كيف تساندت العوامل الخارجية الضاغطة، والتي تكثّفت في الفترة منذ نهاية السبعينات الى أواخر النصف الاول من الثمانينات، مع العوامل الداخلية والازمات الذاتية الخاصة بالشركة في تقرير مستقبلها. ولئن كان الجانب الاول قد حظي بتفاصيل أكبر، فذلك مردّه الى كونه العامل الاول والحاسم في تقرير مستقبل الشركة. أمّا العوامل الداخلية والذاتية، فلم تكن سوى عوامل مساعدة ظهر اغلبها، اصلاً، بسبب تفاعل عوامل الضغط الاولى الاحتلالية. وهذه العوامل الداخلية هي:

١ ـ قانونية الامتياز

استندت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في معركتها للاستيلاء على امتياز شركة كهرباء القدس على القوانين والتشريعات التي سنّتها، اضافة الى سلطتها الاحتلالية. وضمن هذا المسعى، اخضعت جميع الشؤون من قانونية ومؤسساتية الى قوانينها على اساس عملية توحيد القدس التي أعلنتها. فاعتبرت جميع الاجراءات المتخذة ضد شركة كهرباء القدس قانونية من وجهة النظر الاسرائيلية. في ما ارتكزت المحكمة الاسرائيلية الى ما أحدثته السلطات من تغييرات قانونية. وجاء ذلك واضحاً أكثر في تفسير المحكمة لقرارها الغاء امتياز شركة كهرباء القدس في اطار القدس، ممّا تسبّب في مأزقين: اولهما، لجوء الشركة العربية الى المحاكم الاسرائيلية لانصافها، وهي تعرف ان المحكمة تستند الى قوانين تنصر مخططات الاحتلال، في ما يعد اللجوء اليها نوع من الاعتراف بشرعية هذه المحاكم. كما ان الطلب الى سلطات الاحتلال تمديد فترة الامتياز يعتبر اعترافاً بشرعية هذه السلطات وقانونيتها على القدس(٤١).

٢ ـ المشكلات الادارية

تعرّضت ادارة شركة كهرباء القدس، عبر مسيرتها الطويلة، الى تغييرات عدّة، كان أولها وأخطرها دخول ممثلين عن بلدية القدس مجلس ادارتها. وكذلك افتقارها الى جهاز وظيفي كفؤ وهيكلية ادارية فاعلة. فقد ضمت الشركة ٥٠٣ موظفين، لم تكن غالبيتهم مؤهلة للعمل. وتقاضوا رواتب مرتفعة قياساً بمعدّل الرواتب في الضفة الفلسطينية، حيث بلغ متوسط الاجر الشهري ٢٦٥ ديناراً اردنياً. ومنذ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٨٦، طرأت تغييرات على مجلس ادارة الشركة، اثر وفاة انور نسيبة، واستبدال بعض ممثلي البلديات في المجلس بأشخاص تمّ تعيينهم في اللجان البلدية. وكذلك تعيين حنا ناصر قائماً بأعمال رئيس مجلس الادارة ومحاولته توقيع اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية[٤٢]. وكلها، بالاجمال، امور ساهمت، بدرجات متفاوتة، في تصعيد المشكلات الداخلية وتردي علاقة العمّال والموظفين بمجلس ادارة الشركة.

٣ ـ الجانب الفني

اعتمدت شركة كهرباء القدس، منذ انشائها، على محرّكات الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية. وظلت هذه المولدات اقتصادية في ظل احتياجات محدودة للطاقة، وتوفّر صيانة دورية، وتحميل مناسب. غير ان هذه المعادلة اختلت فور زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية بعد ربط المستوطنات بشبكة كهرباء القدس. وتزايدت أعباء الشركة، أكثر فأكثر، بعد رفض سلطات الاحتلال تجديد محطة التوليد المركزية، ممّا أدّى الى تحميل الشركة فوق طاقتها. ففي حين بلغت القدرة الاسمية للمحطة المركزية على توليد الطاقة ٢١٧٦٠ (ك.و.أ) في بداية الثمانينات، لم تتجاوز قدرتها الفعلية، ستين بالمئة من هذه القدرة. وفي حين كانت الزيادة السنوية لاستهلاك الكهرباء ١٥ بالمئة، كانت نسبة مساهمة المحطة المركزية في توليد الطاقة في تناقص مستمر وصل الى ٣,٣ بالمئة فقط من نسبة الوحدات التي توزعها الشركة. أمّا الباقي وقدره ٩٦,٧٥ بالمئة من وحدات التوزيع فقد جاء من مصادر الطاقة لدى شركة الكهرباء القطرية[٤٣].

يضاف الى ذلك كله، معاناة شركة كهرباء القدس من عدد من المشكلات الفنية الاخرى التي تسببت في رفع مستوى خسائرها، منها:

- الحاجة الى تغيير الشبكات الداخلية او تحسين بعضها لمواجهة تزايد الاحمال.
- خسارة في توليد الطاقة ناجمة عن الفرق بين سعر تكلفة انتاج الوحدة الكهربائية وتعرفة بيعها، عدا عن أسعار وتكاليف الزيوت والصيانة والفاقد على الشبكات من الكهرباء. والذي تسبب، اجمالاً، في خسارة سنوية بلغت ٤٨٠٠٠٠ دينار.
- خسارة أخرى ناجمة عن شراء الطاقة من شركة الكهرباء القطرية واعادة بيعها. فالفارق بين سعري البيع والشراء لا يتجاوز ٧ بالمئة. واذا أخذنا بالاعتبار معدّل الفاقد على الشبكات (١٤ بالمئة)، ومصاريف الجباية والصيانة وغيرها، تصل الخسارة الى حوالى ٥٧٦٠٠٠ دينار[٤٤].

الفصل الاخير

انتهت شركة كهرباء القدس، في أعقاب ثلاث جولات من الصراع مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى الافلاس. وبدت عارية أمام تقدّم السلطات نحو وضع نهاية لها. وقد بدأت السلطات، من جانبها، الاعلان عن هذه النهاية بتصريح أدلى به وزير الطاقة الاسرائيلي جاء فيه: «ان بقاء شكل

الامتياز السابق للشركة [العربية] أضحى أمراً مستحيلاً، لأن الشركة استعملت المازوت في توليد الكهرباء، الامر الذي تسبب في خسائر قدرت بـ ٣,٥ ـ ٤ ملايين دولار سنوياً. وهذا يعني افلاس الشركة، علماً بأن قيمة الديون المتراكمة عليها بلغت ٣٧ مليون شاقل؛ وان ٩٥ بالمئة منها يعود لشركة الكهرباء الاسرائيلية. وفي مثل هذه الظروف لا يوجد مبرّر لبقاء الشركة العربية. فهي ليست مشروعاً لتوليد الطاقة، وانما وكيل لاستيفاء فواتير الكهرباء التي تزوّدها بها شركة أخرى. [كما ان] الخسائر أوصدت الأبواب في وجه كل من حاول الدفاع عن تمديد فترة امتياز الشركة»(٤٥).

بتاريخ ٩ آب (اغسطس) ١٩٨٧، استكملت السلطات الاسرائيلية خطتها لتطويق شركة كهرباء القدس، فأصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي قراراً نصّ على تقليص امتياز الشركة، مقابل تمديده لمدة عشر سنوات أخرى. وقد أعلنت ادارة الشركة وعمالها وموظفوها استياءهم لهذا القرار، واعتبروه «اعتداء على امتياز الشركة». وقد أعلن عمّال الشركة وموظفوها الاضراب عن العمل بعد يومين من صدور القرار الاسرائيلي(٤٦).

خـــلاصـــة

أظهرت تجربة شركة كهرباء القدس العربية على امتداد ستين عاماً، ان اسرائيل انتهزت واستغلت جميع الفرص التي اتيحت لها، منذ فترة طويلة، للسيطرة على مصادر توليد الطاقة، والاستئثار بانتاجها في فلسطين، ومحاولة منع الجانب الفلسطيني من امتلاك مؤسسات مستقلة لانتاج الطاقة، وبالتالي التحكم في أهم المصادر التي تغذّي وسائل الانتاج الاخرى من صناعات مختلفة، ووضع شبكة المؤسسات الصناعية التي تعتمد هذا النوع من الطاقة في تشغيل ماكيناتها تحت رحمة القرار الاسرائيلي. كما أظهرت ضعف صيغ المواجهة العربية للضغط الاسرائيلي وتدنّي مستوى الاهتمام بالمشكلة التي عانت منها شركة كهرباء القدس وتركها لحالها الذي انتهت اليه. بالمقابل، تظهر الحاجة راهناً، الى وضع الاستعدادات الضرورية من اجل «بناء محطة توليد مركزية، وانشاء شبكة خصوصية تربط بين انحاء الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة»(٤٧)؛ اذ ان أي حل سوف يطرح لمستقبل الضفة والقطاع سوف يتطلب فصلهما عن شبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية(٤٨). وأخيراً اكدت تجربة شركة القدس، منذ الاحتلال الاسرائيلي وحتى الآن، استحالة تشغيل وتطوير مؤسسات فلسطينية بمستوى من الفاعلية الكافية في ظل الاحتلال وسيطرة قوانينه على مجمل أوضاع الضفة والقطاع المحتلين.

---

(١) «شركة كهرباء محافظة القدس»، صامد الاقتصادي، عمّان، العدد ٧٢، نيسان / أيار حزيران (ابريل / مايو / يونيو) ١٩٨٨، ص ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) موسى شومان، «الطاقة الكهربائية في الضفة والقطاع» (كرّاس)، الملتقى العربي، القدس، ١٩٨١، ص ٤.

(٤) «شركة كهرباء محافظة القدس»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٥) شومان، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٦) «شركة كهرباء...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٣ و١٤٤.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٤) الافق (نيقوسيا)، العدد ١٦٢، ١٩٨٧/٩/٣.

(١٥) «شركة كهرباء...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥ و١٤٦.

(١٨) الافق، مصدر سبق ذكره.

(١٩) «شركة كهرباء...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٢٠) حسين حسون، «قرار مصادرة شركة كهرباء القدس العربية»، صامد الاقتصادي، العدد ١٤، آذار (مارس) ١٩٨٠، ص ٨٣ و٨٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٦ و٨٧.

(٢٥) صلاح عبدالله، «قضية شركة كهرباء القدس الشرقية واضراب المعلّمين في الضفة الغربية»، شؤون فلسطينية، العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ١٧٢، نقلاً عن ر.أ.أ. العدد ٢٢٧٥، ٢٢ ـ ١٩٨١/٢/٢٣، ص ١٢.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٩؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨١/٢/١٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٩؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨١/٢/١٧.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انظر تفاصيل الخطة الخمسية للتنمية في (وثائق)، شؤون فلسطينية، نيقوسيا، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٦، ص ٧٠ ـ ٧٧.

(٣١) ربعي المدهون، «تقليص امتياز الكهرباء ومحاولة تلميع ' الروابط' »، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٧٤.

(٣٢) «شركة كهرباء...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المدهون، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٣٥) تشكّل مساحة المستوطنات ثلاثين بالمئة من منطقة امتياز شركة كهرباء القدس، وتستهلك اكثر من سبعين بالمئةمن الطاقة التي تنتجها الشركة، المصدر نفسه، العدد ١٦٦ ـ ١٦٧، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٧، ص ١٥١.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) الفجر، القدس، ١٩٨٦/١٢/١٩.

(٣٨) الطليعة، القدس، ١٩٨٦/١٢/٢٥.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) «شركة كهرباء...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٠ و١٥١.

(٤٥) مقابلة مع وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، البيادر السياسي، القدس، العدد ٢٦٥، ١٩٨٧/٨/٢٢.

(٤٦) الفجر، ١٩٨٧/٨/١٠.

(٤٧) شومان، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٤٨) المصدر نفسه.

البلديات الفلسطينية تحت الاحتلال

تجربة الخليل

عبد المطلب العمري

منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال الى وضع مخططات هيكلية، وقوانين وقرارات تنظيمية وادارية تهدف الى تهويد تلك المناطق، فضلاً عن سياسات البطش والقمع والتقتيل والاعتقال والطرد التي تمارسها هذه السلطات ضد الشعب الفلسطيني.

لقد عانى الشعب الفلسطيني من نتائج هذه السياسات والمخططات الاسرائيلية، وتنامى لديه الوعي بأهمية ايجاد الردود العملية والوطنية عليها، فعمد الى رفع التحدّي بالارتقاء بمستوى الادارة في المدينة الفلسطينية، ومحاولة تنظيمها وفق أسس حديثة، واستكمال اقامة البنى التحتية اللازمة لاحداث التنمية الضرورية، وللحفاظ على الهوية الوطنية.

تتطرق هذه الدراسة الى مدينة الخليل كنموذج لمدينة فلسطينية تعرّضت لعمليات تهويد على غير مستوى وقطعت اشواطاً بعيدة في طريق التنظيم الذي يسمح لها، قدر الامكان، بالتصدي لهذه العمليات؛ اضافة الى وفرة بعض المراجع بشأنها، خصوصاً تلك التي تتناول الادارة والهيكلة والتنظيم بعيداً من الاقتراب السياسي المحض.

وعليه، فقد تمّ تقسيم الدراسة الى خمسة أقسام، تناول الاول، الاطار التاريخي والقانوني لمدينة الخليل، والثاني المخطط الاسرائيلي الذي أعدّته السلطات الاسرائيلية، وسعى القسم الثالث الى تبيان المخطط الوطني الفلسطيني. أمّا القسم الرابع فتطرّق الى التنظيم الاداري للمدينة. فيما تناول القسم الخامس الدور الاستثنائي الذي يلعبه المجلس البلدي على المستوى السياسي والاقتصادي.

الاطار التاريخي والقانوني

خضعت مدينة الخليل لأول قانون ينظّم البلديات في اواخر العهد العثماني، عام ١٨٧٧. وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى وخضوع فلسطين للانتداب البريطاني طبق على الخليل العام ١٩٣٤ قانون البلديات البريطاني الخاص بالمدن الفلسطينية. وبعد ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، خضعت مدينة الخليل لقانون البلديات الاردني الصادر في عام ١٩٥٥. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ووقوع كامل فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي، أصبحت المدينة تخضع للاحكام العسكرية، الامر الذي أدّى الى عرقلة النمو الحضري والديمغرافي فيها.

نشوء وتطوّر البلدية

تميّز الحكم العثماني منذ بدايته بالطابع العسكري ـ الاداري، ولجأ الى اضفاء طابع الخلافة لاعطاء مسحة دينية. وتعاقبت عليه، في البداية، عدد من الخلفاء العثمانيين الاتقياء والقانونيين الذين كانوا يهتمون بتطبيق القانون ونشر التعليم والاصلاحات في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية.

وقد شهدت الخليل في تلك الفترة ازدهاراً ملحوظاً مثل باقي مدن فلسطين الاخرى كالقدس وغزة ويافا. فازدادت مساحتها وزاد عدد سكانها، كما ارتفع فيها عدد المدارس ذات الطابع الديني، وانتعشت الحركة التجارية والصناعة التقليدية. وعلى الرغم من عدم بلوغها مستوى التطوّر الذي بلغته القدس، نظراً لوضعها الديني الخاص أو عكا نظراً لوجود ميناء هام فيها، الّا ان الخليل اعتبرت احدى أهمّ المدن الفلسطينية الكبرى.

في العام ١٨٦٤ صدر قانون الولايات العثماني فأُعيد تقسيم معظم مناطق الامبراطورية العثمانية، وبضمنها الولايات العربية. وبموجب هذا التقسيم خضعت معظم اراضي فلسطين (سنجقي نابلس وعكا، الى ولاية بيروت، اعتباراً من العام ١٨٨٧، وكانا، قبل ذلك، خاضعين لولاية الشام (دمشق)[١].

وكان يطلق على مسؤول الولاية لقب باشا، ومسؤول اللواء متصرّف ومسؤول القضاء قائم مقام ومسؤول الناحية مدير[٢]. وهكذا مثّل السلطات العثمانية في مدينة الخليل، على الدوام، قائم مقام يعيّنه باشا. أمّا على مستوى التنظيم المحلي فلم تعرف مدينة الخليل، في تلك الفترة، أي نوع من أنواع الانتخابات. بل كان يتمّ تعيين مختار للمدينة يجرى اختياره من بين وجهائها ممّن يتمتّعون بالشهرة؛ يعاونه عدد من رجالات المدينة من كبار السن في تسيير شؤون البلدة. وكانوا، جميعاً، يشرفون على جمع الضرائب للباشا، والاشراف على المساجد والمقدّسات الاسلامية، وتبليغ أوامر وقرارات الباشا الى السكان[٣].

وفي العام ١٨٧٧، صدر قانون البلديات العثماني، وأُدخلت تعديلات عليه عام ١٨٨٦، وبموجبها أصبح بامكان السكان اجراء انتخابات للمجلس البلدي، الذي يتمتّع بصلاحيات مثل الاشراف على الابنية والشوارع والاضاءة ومراقبة الاسواق... واستمرت هذه الحالة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى واخضاع فلسطين لسلطة الانتداب البريطاني[٤]. ومنذ ذلك الحين مرّت الخليل بمرحلتين: الاولى؛ وتمتد منذ بداية الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٣٤؛ امّا الثانية فتستمر منذ ذلك التاريخ وحتى انتهاء مرحلة الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين.

المرحلة الاولى

في هذه الفترة بقيت مدينة الخليل تؤدي دورها وفقاً للقانون العثماني للبلديات، امّا بالنسبة لمجلس البلدية فيها فقد كان المندوب البريطاني يقوم بتعيينه بقرار اداري منه. وكان دور المجلس يقتصر على القيام بأعمال بسيطة جداً نظراً لكثرة المعيقات التي تفرضها القوات البريطانية والموظّفون البريطانيون القائمون على الحكم الاداري في فلسطين. وظل الامر كذلك حتى العام ١٩٢٦[٥] حيث أجرت سلطات الانتداب البريطانية أول انتخابات بلدية في مدينة الخليل على غرار ما تمّ اجراؤه في باقي المدن الفلسطينية في العام ذاته. وقد حدّد المندوب البريطاني والسلطات البريطانية الغاية من وجود هذه البلديات وفقاً للتقرير السنوي الاول الخاص بالادارة البريطانية في فلسطين، الذي

تمّ اعداده في العام ١٩٢٠، في: «ممارسة الحكم المحلي في المدن، والقيام بالخدمات التي تتطلبها الجماعات التابعة لها. وهي أيضاً لسان حال الشعب لدى حكّام الالوية وواسطة لتنفيذ مطالب الادارة العامة»[٦]. واضاف التقرير بأن البلديات «تؤدي اعمالها بكل ما يمكن من حرية. غير انه من الضروري، في الوقت [عينه]، ان تكون اعمالاً منسجمة تماماً مع اعمال ادارة الالوية. ولهذه الغاية فان كل حاكم لواء يعتبر مسؤولاً عن عمل السلطات المحلية الواقعة [ضمن] لوائه»[٧].

من خلال هذه النصوص يتبيّن لنا مدى زيف الرغبة الاستعمارية في اجراء الانتخابات؛ اذ تطلب من المجالس البلدية ان تقوم بأعمال منسجمة تمام الانسجام مع مصالح السلطات البريطانية، وتعتبر السلطات المحلية مجرّد منفّذ لرغباتها، وهو ما عرّض مدينة الخليل، وباقي المدن الفلسطينية، الى سلب ارادتها الوطنية وسلب صلاحياتها في القيام بأعمال تدفع بأوضاعها الى التطوّر والنمو، وجعلها، تالياً، فريسة سهلة للمطامع.

المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة من العام ١٩٣٤، تاريخ تنفيذ العمل بالقانون البريطاني الخاص ببلديات فلسطين الصادر عن السلطات الادارية البريطانية في فلسطين.

وبموجب هذا القانون أُجريت الانتخابات في مدينة الخليل وفي حوالى عشرين مدينة فلسطينية اخرى. وكان هدف السلطات البريطانية من هذه الانتخابات هو دمج اليهود مع العرب الفلسطينيين في المجلس التشريعي الذي أُنشىء، لاحقاً، في العام ١٩٣٥[٨].

وبموجب قانون البلديات أُخضعت مشاريع الميزانية السنوية للبلديات ومشاريع القروض لموافقة حاكم لواء. واشتُرط ان يدقّق حساباتها فاحص للحسابات تعيّنه الحكومة. كما قرّر القانون ان يتمّ زيادة موظفي المجالس المحلية باضافة طبيب ومهندس... لكن مدينة الخليل لم تستفد من هذا الاجراء، لأن السلطات البريطانية لم تكن تقصد من ورائه توفير الخدمات للمدن العربية؛ بل كانت قصدت الأحياء التي أخذ اليهود يسكنونها في مدن القدس وحيفا ويافا[٩].

وتجدر الاشارة الى ان الخدمات العامة التي أُنيط بالمجالس البلدية القيام بها ـ عدا المجاري والطرق والمذابح وتنظيم الاسواق ـ كانت شبه منعدمة، ويرجع السبب في ذلك الى حرمان السلطات الاستعمارية البريطانية المجالس المحلية من زيادة توظيف العمّال لديها؛ وكذلك، نظراً للمركزية الشديدة والسطوة الكبيرة التي كانت تتمتّع بها الادارة البريطانية في فلسطين. وقد هدفت السلطات البريطانية، من وراء ذلك، الى سلب اهتمام المواطن الفلسطيني بمدينته. في الوقت ذاته كانت السلطات البريطانية تهيىء الظروف والاعمال من أجل دفع اليهود المهاجرين بأعداد كبيرة للاستيطان في فلسطين. وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى العام ١٩٤٨، عام خروج القوات البريطانية عن فلسطين بعد ان ضمنت انشاء الكيان الصهيوني على جزء هامّ من البلاد.

وبعد ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، رسمياً، العام ١٩٥١، خضعت الخليل، مثل بقية مدن الضفة الاخرى لقانون البلديات الاردني.

العمل بالقانون الاردني

لقد خضعت الضفة الغربية لقانون البلديات الاردني الرقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والتعديلات

التي أُجريت عليه[١٠]، وذلك اثر اعلان توحيد ضفتي نهر الاردن. وعرّفت المادة الثالثة من القانون بأنها[١١]: «مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تُحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى القانون. ويتولّى ادارة البلدية مجلس بلدي يُنتخب اعضاؤه انتخاباً مباشراً؛ أو يعيّنون حسب مقتضيات القانون. ويعتبر مجلس البلدية شخصاً معنوياً له أن يقاضي، بهذه الصفة، وان ينيب عنه من يشاء في الاجراءات القضائية، وتنقل اليه الحقوق والالتزامات التي كانت للمجلس السابق».

كما حدّد القانون تنظيم البلديات من خلال شروط العضوية في المجلس البلدي، وكيفية سير عمل البلديات. بالاضافة الى تحديده كيفية انهاء العضوية وكذلك، وضعية الرئيس ونائبه. كما نصّت المادة ٤١ من القانون على الاختصاصات التي ترجع للمجالس البلدية ولرئيسها.

وعند التطرّق لاختصاصات المجلس البلدي لمدينة الخليل وفقاً لتحديد قانون البلديات الاردني الرقم ٢٩، نجد أنها عبارة عن مهام، أو مسؤوليات، يقوم بها المجلس كمجموعة متكاملة من جهة والمهام التي يقوم بها رئيس المجلس البلدي من جهة أخرى[١٢].

وتحدّدت اختصاصات المجلس البلدي، كما نصّت عليها المادة ٤١ من قانون البلديات، في تنظيم المدينة وتقديم الخدمات العامة والصحة والسياحة والثقافة، والمحافظة على البيئة والاوضاع الاقتصادية. كما تتعلّق هذه الاختصاصات، أيضاً، بكل ما يتصل بموارد البلدية المالية واداتها، واقرار الميزانية وادارة املاك البلدية، واستيفاء الرسوم والنفقات، وكذلك، قبول الهبات والتبرّعات والقروض المالية. وعليه تتولّى البلدية تخطيط المدينة، وفتح الشوارع وترقيم المنازل، واعطاء رخص للبناء، وتنظيم وسائل النقل. وتعمل، أيضاً، على تزويد المدينة بالماء والكهرباء والغاز، واقامة شبكات المجاري، وبناء المستشفيات ومراكز الاسعافات، ومذابح للحيوانات. الى ذلك تقوم البلدية بتحديد مواقع المقابر ومواصفاتها، والاهتمام بالمنكوبين، والاهتمام بالرياضة والسياحة والفنادق والمطاعم ودور السينما والمقاهي والمتاحف والمدارس والنوادي الثقافية والموسيقية. وتقوم بانشاء الابنية وتأجيرها أو بيعها أو القيام بعمليات القروض واستخلاص الرسوم على الاسواق العامة وفرض الغرامات. وتقوم بتقديم المشورات للسلطات الحكومية فيما يتعلق بالمشاريع التي تدخل ضمن دائرتها. كما وتعد البلدية الحساب الختامي لميزانيتها، وتقوم بارساله الى مراكز التدقيق المختصة.

أمّا الاختصاصات التي يقوم بها رئيس المجلس البلدي كونه منتخباً بصفة أولى من المواطنين معيّناً من طرف مجلس الوزراء حيث تمثّل هاتان الصفتان الضمانة الرئيسة لتمكينه من القيام بمهامه، فانه يتولّى الدعوة الى انعقاد جلسات المجلس في مواعيد يعلن عنها ويرأسها. كما يقوم بتنفيذ قرارات المجلس، وينوب عن المجلس في توقيع العقود والالتزامات، وقبول التبرّعات، واتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تنفيذ ما اتفق المجلس بشأنه.

ويقوم رئيس المجلس البلدي، أيضاً، بمهام مستقلّة دون تكليف من المجلس، مثل تمثيل البلدية في الاجتماعات والمؤتمرات، والمحافظة على حقوق البلدية والدفاع عنها بالطرق القانونية. وهو يعتبر رئيس السلطة التنفيذية في البلدية، ومرجع دوائرها وموظفيها. ويكون مسؤولاً عن مراقبتها وضمان حسن سير الاعمال فيها.

وللرئيس أيضاً اختصاصات مالية تتعلّق بادارة املاك البلدية وأموالها. كما يقوم باعداد الميزانية السنوية وبرامج المشاريع. ويراقب الواردات والمصروفات. ويعد تقريراً سنوياً للادارة وكذلك، الحساب الختامي لها. وفي حال غيابه يقوم نائبه بمهامه.

المخطط الهيكلي الاسرائيلي

منذ استيلاء الصهيونيين على فلسطين وضعوا مخططاً عاماً استهدف جميع المدن والقرى الفلسطينية؛ وآخر خصص لكل مدينة على حدة. ولهذا وجدنا مثلاً مخطط مدينة تل ـ ابيب الذي قام على جزء هام وكبير من أرض مدينة يافا، ووجدنا مخطط مستعمرة الناصرة العليا الذي هدف الى جعلها مدينة تقوم على أرض مدينة الناصرة العربية. في السياق عينه وضعت السلطات الاسرائيلية مخططاً خاصاً بالخليل، استهدف افراغها من سكانها واقامة مستعمرة «كريات اربع» على أراضيها كمدينة بديلة. كما استهدف، ضمن سياق عام، طاول بقية المدن الفلسطينية الاخرى، دمج المدينة وربطها عبر شبكة الطرق والماء والكهرباء بباقي المستعمرات الاسرائيلية وبالتالي جعلها سوقا لاستيعاب المنتجات الاسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة.

وسعى المخططون الاسرائيليون، على صعيد أكثر خصوصية الى تهديد مدينة الخليل واضفاء الطابع اليهودي عليها، بالتدخل في طبيعة تنظيمها وتخطيطها والاخلال بالوضع الديمغرافي فيها برفع الكثافة السكانية اليهودية(١٣).

وحذت السلطات الاسرائيلية في عملها هذا حذو تجربتها في مدينة الناصرة، حيث عمدت الى اقامة مدينة الناصرة العليا اليهودية وجهّزتها بكل ما تحتاج اليه من بنى هيكلية وتحتية تؤهلها لأن تكون مركز الجذب بالنسبة لكل مدينة الناصرة. وقد اختارت السلطات الاسرائيلية موقع الناصرة العليا بالقرب من الناصرة العربية وهو ما سعت الى تنفيذه على مستوى الخليل، من خلال تحجيم الخليل بصورة تجعلها، مستقبلاً، حارة قديمة لمستوطنة كريات اربع الكبرى.

ويعتقد الاسرائيليون ان عملية تهويد الخليل شيء بالغ الاهمية بالنسبة لهم، كونها تضم ضريح النبي ابراهيم الخليل عليه السلام. بالاضافة الى الاسباب الاخرى التي تندرج ضمن اطار السياسة العامة لاسرائيل، وتستهدف افراغ المدن الفلسطينية من سكانها بقصد تثبيت الاحتلال واقامة دولة اسرائيل الكبرى.

ولتحقيق اهدافها تجاه الخليل اتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية وسائل عدة كفيلة بتغيير معالم المدينة. وشملت الاطار القانوني المتعلّق بالانتخابات وبدور المجلس البلدي؛ كما شملت الاطار الآخر باقامة مستوطنة كريات اربع على مشارف الخليل. وسوف نتناول كل من هذه الأطر والوسائل على حدة.

القوانين

قامت السلطات الاسرائيلية باصدار قوانين وأوامر عسكرية عدة على علاقة بالانتخابات وبالمجلس البلدي وهي:

١ ـ الانتخابات: في البداية أصدرت سلطات الاحتلال القرار العسكري الرقم ٨٠ لعام ١٩٦٧. وقضى بتمديد فترة ولاية المجلس البلدي السابق، الذي استمر في عمله، طبقاً لهذا الامر حتى العام ١٩٧١، حيث أصدرت القرار العسكري الرقم ٤٥٤، وقضى باجراء الانتخابات حيث فاز بها المجلس نفسه بالتزكية، حيث واصل عمله حتى العام ١٩٧٥(١٤). وفي الانتخابات التي أُجريت العام ١٩٧٦، لم تتمكّن السلطات الاسرائيلية من منع وصول مجلس بلدي للمدينة يقوده وطنيون

برئاسة المهندس فهد القواسمي. خصوصاً، بعد التطوّر الكبير في مستوى الوعي السياسي العام بين ابناء المدينة.

غير ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت بعد ذلك بابعاد رئيس المجلس الى خارج الارض المحتلة وعزلت نائبه بعد فترة وجيزة وحلّت المجلس نفسه وعيّنت ضابطاً اسرائيلياً لادارة بلدية المدنية.

ومنذ العام ١٩٧٦ لم تُجر في الخليل كما في باقي المدن الفلسطينية انتخابات محلية، ذلك ان السلطات الاسرائيلية جمّدت العمل بقانون الانتخابات.

٢ ـ اختصاصات المجلس البلدي: كان القرار العسكري الصادر يوم ٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قد نصّ على «ان كل سلطة توظيفية أو ادارية في ما يخصّ المنطقة أوسكانها ستحول لي وحدي [الحاكم العسكري] وسيتمّ ممارستها من طرفي...»[١٥]. ثمّ صدر القرار العسكري رقم ١٧٧ والذي بموجبه «يحرم على أي شخص القيام بأي عمل الّا باذن من الحاكم العسكري»[١٦].

وهناك العشرات من القرارات الاخرى التي تحدّ من سلطات واختصاصات المجلس البلدي، لكن القرار الذي يعتبر على درجة كبيرة من الخطورة هو القرار ٥٣٧ الذي نصّ على انه «اذا تبيّن لقائد المنطقة ان مجلس البلدية، أو رئيس البلدية يمتنعان عن تأدية واجب، أو حتى القيام بعمل مفروض عليهما، بموجب قانون البلديات، أو أي قانون، أو أي تشريع، فان له ان يطالبهما بموجب أمر بتأدية هذا الواجب، او القيام بهذا العمل، خلال المدة المحدّدة في الامر. وفي حالة عدم القيام به فانه يجوز له ان يعيّن شخصاً ملائماً لتأدية الواجب... وان يقرّر له أجراً، ويأمر بتسديد هذا الاجر ومصاريف العمل من صندوق البلدية»[١٧].

هكذا وجد المجلس نفسه في مواجهة اوامر عسكرية طالبته بتقديم الخدمات البلدية للمستوطنات الاسرائيلية التي تمّ الحاقها بالمدينة، كما وجدت مدينة الخليل نفسها ازاء قرارات استهدفت خنقها، وحرمانها من الخدمات التي يقدّمها المجلس البلدي. وكذلك، تضييق نطاق عمل هذا المجلس، ممّا ترك اثراً سلبياً كبيراً على نموها الحضري والخدماتي.

ثانياً، الاعتداء على المجلس البلدي

وتجسّد في عمليات الضرب والابعاد الى خارج الارض المحتلة؛ والاقالة والقتل[١٨]. حيث تمّ ابعاد رئيس بلدية الخليل المنتخب فهد القواسمي، فتولّى نائبه مصطفى عبدالنبي النتشة تسيير أعمال المجلس من بعده. لكن هذا الآخر ما لبث أن تعرّض بدوره للاعتداء وانتهى الامر بسلطات الاحتلال الى اقالته. اتبعت ذلك بعزل جميع أعضاء المجلس المنتخبين من مناصبهم بتهمة امتناعهم عن تزويد المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الخليل بالماء، وعيّنت ضابطاً اسرائيلياً لادارة شؤون البلدية.

وكان أول عمل قام به الضابط ومعاونوه هو اتلاف أوراق ومخططات البلدية، التي كانت تهدف الى اتمام عملية النمو العمراني، واقامة بنى تحتية للمدينة. كما أصدر الضابط أوامره بايقاف العمل بالمشاريع التي تبرّع في تنفيذها؛ كما أمر بمد الخدمات نحو المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ثالثاً، انشاء مستوطنة «كريات اربع»

عمدت السلطات الاسرائيلية الى اقامة مستوطنة «كريات اربع» الى جوار مدينة الخليل. واجبرت المدينة على تزويدها بالماء والكهرباء. كما قامت بمنع الخليل من تزويد القرى الفلسطينية المجاورة

لها بهذه الخدمات. وعملت، من جهة أخرى، على عرقلة حركة التوسّع العمراني الفلسطيني في المدينة، وذلك على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة لمستوطنة كريات اربع التي يلقى التوسّع العمراني فيها التشجيع المادي الكبير.

وعلى صعيد آخر، استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على عدد من المباني والمدارس والفنادق في الخليل، وسلّمتها الى المستوطنين من اجل خلق نواة سكانية في المواقع الاستراتيجية الواقعة في قلب المدينة وايجاد تواصل سكاني يهودي ينبع من وسط المدينة ويتصل بكريات اربع، ممّا يسهّل اضفاء الصبغة اليهودية على المدينة العربية.

كما وقامت السلطات الاسرائيلية بشق طرق تربط، مباشرة بين وسط مدينة الخليل وكريات اربع، مستهدفة، من وراء ذلك، تحويل الخليل الى حارة قديمة تابعة لكريات اربع الكبرى الحديثة.

كما لم تتردد السلطات في هدم الكثير من المباني والزوايا والمساجد والمدارس الدينية بهدف التأثير على طابعها الديني الاسلامي.

ويعمل جنود الاحتلال، حالياً، على الاستيلاء على محطة الحافلات العربية الموجودة في وسط المدينة من أجل الحاقها بباقي المناطق الاخرى التي تمّ الاستيلاء عليها. ثمّ ربطها، بعد ذلك، بشارع مع الحرم الابراهيمي الشريف التي سيتم ربطه هو الآخر بشارع طويل الى كريات اربع.

على المستوى السكاني، قامت سلطات الاحتلال باسكان حوالى ٥٠٠ عائلة يهودية وسط الخليل في محاولة للاخلال بالوضع الديمغرافي فيها، ورفع نسبة اليهود الى خمسين بالمئة. كما تنوي السلطات الاسرائيلية اسكان حوالى ثلاثة آلاف يهودي، آخر، في الفنادق والمدارس التي استولت عليها بعد تحويلها الى مبانٍ سكنية[١٩].

رابعاً، الارهاب والتخريب

ويقوم هذا الجانب من المخطط الاسرائيلي على ارهاب سكان المدينة، وذلك عبر قتلهم، أو التسبب لهم بجروح أو عاهات، او اعتقالهم وسجنهم، أو ابعادهم الى خارج الوطن؛ بالاضافة الى ممارسة سياسة القهر والتهديد والتعذيب النفسي والحرمان المادي بهدف اجبارهم، في نهاية المطاف، على هجر مدينتهم والتخلّي عن الاقامة فيها، ممّا يجعل تهويدها اكثر سهولة.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية الكثير من الاعمال الارهابية والتخريبية ضد المواطنين، منها وضع القنابل في ساحات المدارس، واطلاق الرصاص على التلاميذ والطلاب وغلق المدارس والجامعات، وخلع أعمدة الكهرباء وتقطيع خطوط الهاتف، وهدم المنازل في حارة القصبة، وتسميم المياه، واحراق السيارات والحافلات والسوق المركزي. اضافة الى محاولة السلطات الاسرائيلية قطع اتصالات مدينة الخليل بالعالم الخارجي، وذلك بمنع السكان من المدن الاخرى من زيارة المدينة، ومنع سكان المدينة من تصدير منتجاتهم. كما حرمت المدينة من خطوط الاتصال الهاتفي الدولية.

المخطط الوطني للمدينة

يصطدم اي مخطط وطني فلسطيني لمدينة الخليل بعراقيل عدّة، في مقدّمها استمرار الاحتلال الاسرائيلي الذي يقف بوجه كل عملية تستهدف تطوير المدينة أو رفع مستوى الخدمات لسكانها.

ولهذا فقد استهدف المخطط الفلسطيني العمل على مستويات عدة منها مصالح سكان

المدينة والعمران فيها، وكيفية تأمين الموارد الاساسية لها من اموال وطاقة ومياه، كما استهدف على مستوى آخر، وضع اسلوب للتعامل مع السلطات الاسرائيلية يمكن من الوقوف بوجه المخطط الاسرائيلي تجاه المدينة.

اولاً: على المستوى السكاني

يبلغ عدد سكان الخليل حالياً، قرابة سبعين الف نسمة، وفقاً لاحصائيات قام بها مركز الابحاث الفلسطيني التابع لرابطة الجامعيين في الخليل العام ١٩٨٧.

وقد تطوّر عدد السكان في المدينة منذ العام ١٨٣٨، وحتى تاريخ اجراء الاحصاء الذي أشير اليه، فبلغ العام ١٨٣٨ عشرة آلاف نسمة والعام ١٩٢٢، ١٦ الفاً؛ و٣٥,٩٨٣ العام ١٩٥٢؛ و٣٨,٠٩١ العام ١٩٦٧؛ وسبعين الفاً عام ١٩٨٧.

يتبيّن من الارقام السابقة ان عدد السكان قفز من عشرة آلاف نسمة العام ١٨٣٨ الى ١٦ الفاً العام ١٩٢٢، ومن ١٦ الف نسمة العام ١٩٢٢ الى ٣٥,٩٨٣ الفاً العام ١٩٥٢. أي انه قد تضاعف في خلال الثلاثين سنة الاولى، وتضاعف، ايضاً، في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ و١٩٨٧[٢٠].

لكن هذه الارقام لا تقدم خلاصات واقعية في ما يتعلّق بالعدد الحالي لسكان الخليل، ذلك ان حوالى ٤٣ الف نسمة تعيش خارج المدينة بعد ان اضطرتهم ظروف الاحتلال وسياساته الى هجر المدينة اما مرغومين، كما هو الحال بالنسبة للمبعدين، أو مضطرين من أجل البحث عن العمل وتأمين مورد رزق للعائلة التي غالباً ما يبقى نصفها في المدينة.

وقد نتج عن هذا الانقسام ان بقي نصف السكان في مدينة الخليل ويصل تعداده الى ٧٠ الف نسمة ويتشكّلون، بشكل أساس، من الاطفال والشباب والكهول والنساء، امّا القسم الثاني ويبلغ تعداده حوالى ٤٣ الف نسمة، فيعيش خارج المدينة، بل خارج المناطق المحتلة. ويتشكّل أفراده من الرجال القادرين على العمل، وهم الذين يقع على عاتقهم تمويل ذويهم عبر التحويلات المالية التي يستقطعونها من رواتبهم.

ويقتضي المخطط الوطني الفلسطيني تحقيق عملية ذات وجهين: الاولى؛ ويتمثّل في ربط المهاجرين من أبناء الخليل بذويهم ومدينتهم للمحافظة على الانسان الخليلي المهاجر بأهله وبمدينته حتى يبقى التواصل بينهم. والثاني؛ ويتمثّل في زيادة التصاق سكان الخليل بمدينتهم وذلك بتشجيعهم على عدم ترك المدينة وكذلك، على التوسّع في استغلال املاكهم وعقاراتهم داخلها.

ثانياً: على المستوى العمراني

هناك علاقة مباشرة بين طوبوغرافية منطقة الخليل الجبلية ونمط توزيع شبكة الاودية الطبيعية المنسابة عبر الجبال من جهة، وبين موقع المدينة من جهة اخرى[٢١]. وتقع مدينة الخليل على ظهر هضبة منبسطة تتجه من الشمال الى الجنوب على ارتفاع ما بين ٩٠٠ و٩٧٥ متراً فوق سطح البحر. امّا شبكة الاودية فهي على شكل مثلّث حيث تتجه من الشمال الى الجهات الثلاث (غرب ـ جنوب، شرق) امّا موقع المدينة فقائم على نقطة التقاء هذه الاودية، حيث أقيم العمران على ضفافها، وعليه فقد تأثّر شكل البناء في المدينة بهذه الخصائص التي تركت تأثيرها على انتشار المباني أيضاً.

فاذا تفحّصنا حدود بلدية الخليل كما كانت عليه العام ١٩٤٤ وجدنا ان مبانيها تتمدّد باتجاه شمال ـ غرب الى جنوبي ـ شرقي على مسافة كيلومترين [illegible] مساحة ثلاثين كيلومتراً مربعاً، امّا

اليوم فقد زحفت المدينة الى الجهة الشمالية باتجاه مدينة حلحول القريبة، حيث أخذت المباني من المدينتين يزحف احدهما باتجاه الآخر.

هذا الزحف العمراني باتجاه الشمال لم يكن عشوائياً، بل كان طبيعياً لأسباب عدة، أولها طبيعة المنطقة الجبلية، فكما ان طبيعة المنطقة الجغرافية للدار البيضاء مثلاً أجبرتها على التمدّد فقط باتجاه الشمال والجنوب وفي بعض الحالات باتجاه الشرق، كذلك هي الطبيعة الجغرافية لمدينة الخليل، حيث الجبال المحيطة بها تتجه من الشمال نحو الجنوب.

وهناك سبب آخر يرجع الى سهولة تأمين الخدمات البلدية لهذا الانتشار، ذلك ان الجوار مع مدينة حلحول، مثلاً، سهّل عملية تأمين الخدمات البلدية للمواطنين، خاصة، وان مدينة حلحول نفسها، بالاضافة لبعض القرى المجاورة، كانت مرتبطة بشبكة كهرباء مدينة الخليل.

ثم ان الطرق التي تربط الخليل بالمدن والقرى الفلسطينية المجاورة أصبحت تشكّل مركز جذب للانتشار العمراني، اذ يلاحظ ان المباني تنتشر على جانبي هذه الطرق. بالاضافة لهذه الأسباب هناك سبب آخر ناجم عن وجود الاحتلال الاسرائيلي. وقد حتّم ذلك على الفلسطينيين بناء منازل لهم في جميع الاراضي التي تقع بحوزتهم حتى تسهّل عليهم مقاومة السلطات الاسرائيلية التي تسعى دائماً لمصادرتها.

ثالثاً: الموارد الاساسية

يقصد بالموارد الاساسية الموارد المالية وكذلك، موارد الماء والطاقة التي تعتبر أساسية ولازمة لأية مدينة تريد المحافظة على بقائها. وتزداد الحاجة الى هذه الموارد حدّة نتيجة لوضع مدينة الخليل، كما هو الحال بالنسبة لباقي المدن الفلسطينية، والمتمثّل في خطورة المخططات الاسرائيلية التي تهدف الى الغاء هذه المدن من الوجود أو تحويلها الى مدن يهودية.

١ ـ الماء والكهرباء: رافق التوسّع العمراني وانتشاره على رقعة كبيرة من مساحة الخليل توسيع في مستوى الخدمات البلدية من الكهرباء والماء.

اعتمدت المدينة، في البداية، على محطة للتوليد تكفي لحاجتها، وحاجة مدينة حلحول المجاورة لها، وكذلك، بعض القرى الفلسطينية المجاورة من الكهرباء. لكن التوسّع العمراني من جهة واجبار المدينة على تزويد المستوطنين اليهود بهذه الخدمات من جهة أخرى، أوجد الحاجة الى زيادة مصادر الطاقة الكهربائية. وقد حاولت البلدية تقوية محطة التوليد هذه لكن سلطات الاحتلال حالت دون ذلك، حين منعت البلدية من شراء مولدات جديدة. وكان هدف السلطات حرمان الخليل من الخدمات التي تقدّمها محطة التوليد تمهيداً لربطها بشبكة الكهرباء الاسرائيلية والتحكّم، تالياً، بمصير المدينة. لكن ابناء الخليل تمكّنوا من تجاوز هذه العقبة وذلك بعد فصل مدينة حلحول واصلاح جميع المولدات الكهربائية وتقنين استعمال الطاقة الكهربائية(٢٢).

على صعيد مصادر المياه، فقد أدّت عملية سرقة اسرائيل للمياه الفلسطينية الى نقص كبير في مصادر المياه التي تتغذّى منها المدن الفلسطينية. ولمّا كانت الخليل تعتمد على الآبار الارتوازية (المياه الجوفية) لتلبية حاجياتها، وكذلك المستوطنات الاسرائيلية مع اختلاف في الوسائل التقنية ذات القدرة العالية جداً؛ ونتيجة لقيام السطات الاسرائيلية بمنع البلدية من حفر آبار جديدة فقد تعرّضت المدينة لنقص شديد وخطير في المياه. وقد واجهت ذلك باعتماد خطة لترشيد استهلاك المياه وتوسيع الآبار الموجودة واستصلاحها(٢٣).

٢ ـ تأمين الموارد المالية: تعتبر المشكلة المالية من أهمّ المشاكل التي تواجه مدينة الخليل ويرجع ذلك، الى اثقال سلطات الاحتلال كاهل المواطنين الفلسطينيين بالضرائب والرسوم التي تفرضها عليهم، ومنعها بلدية الخليل من اقامة مشاريع يمكنها ان تعود عليها بالموارد، وكذلك منع أبناء الخليل من تحويل اموالهم الى ذويهم فيها. واذا ما تمّ ذلك فانه غالباً ما يدخل سراً. وفي ظل غياب سلطة فلسطينية وطنية مستقلّة تأخذ على عاتقها دعم البلدية واقامة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح الامر منوطاً بالمجلس البلدي الذي حاول القيام بهذه المسؤولية الضخمة، لكنه كان يصطدم بالعجز المالي، خصوصاً وان تنفيذ هذه المسؤوليات الكبيرة يحتاج في ظروف عادية الى ميزانية دولة فكيف يكون عليه الامر في ظروف الاحتلال الذي يشدّد ضغطه لخنق المدينة وتغيير أسسها ومعالمها.

لكن وعلى الرغم من كل ما سبق استطاعت البلدية الاعتماد على بعض موارد الرسوم والضرائب التي يجبيها المجلس البلدي من الاسواق والمحلات التجارية؛ وكذلك، من الارباح التي تجنيها البلدية من المشاريع التي تقوم بها[٢٤].

كما اعتمدت البلدية احياناً على المهاجرين أبناء المدينة، وعلى الجاليات الفلسطينية في الخارج. وهناك مصادر أخرى ولكنها ظرفية ولا تتصف بالاستمرارية وتتمثل بالوصايا والمنح والهبات...[٢٥].

رابعاً: التعامل مع سلطات الاحتلال

ان الظروف الاستثنائية المتمثّلة بوجود الاحتلال الاسرائيلي، دفعت جميع بلديات فلسطين، وبضمنها بلدية الخليل الى التفكير ملياً في وضع مخطط لكيفية التعامل مع وضع الاحتلال في ظل غياب قانون وطني ينظّم الجماعات المحلية، لا سيما وان عملية التعامل مع السلطات الاسرائيلية هي عملية صعبة ومعقّدة جداً. وهي أكثر تعقيداً على الصعيد الاداري. وتكمن صعوبة التعامل على هذا الصعيد الاداري في أشكال عدة، أهمها ان السلطات العسكرية تصدر في كثير من الاحيان، قراراً ولا تقوم بابلاغه الى المجلس البلدي. بل تشرع في تطبيقه مباشرة او تبلّغ به شفاهية. امّا اذا تم التبليغ بشكل مكتوب فانه لا يحمل اسم الشخص الذي أصدره، والذي يكون من الصعب التعرّف عليه والاستفسار منه عن التفاصيل الواردة في القرار.

وهناك تعدّد مصادر القانون التي تخضع لها المدينة ومجلسها البلدي، مثل القانون العثماني، والقانون الانكليزي، والقانون الاردني، والقرارات العسكرية، والاوامر والقوانين الاسرائيلية.

ونتيجة لهذه الاسباب وغيرها لجأ المجلس البلدي الى تطبيق مخطط يهدف الى تنظيم التعامل مع سلطات الاحتلال ويرتكز هذا المخطط على عدم تطبيق أي أمر أو قانون اسرائيلي اذا كان لا يتماشى مع مصلحة المدينة.

وفي مواجهة ذلك اعتمدت البلدية على عدم تطبيق أي أمر أو قانون اسرائيلي لا يتماشى مع مصلحة الخليل. وأدّى ذلك الى ردّات فعل عنيفة جداً من قبل سلطات الاحتلال تمثّلت في ابعاد رئيس المجلس البلدي فهد القواسمي الى خارج الوطن، وعزل نائبه في وقت لاحق سبق عزل المجلس البلدي كله بفترة وجيزة حيث تمّ تعيين ضباطاً اسرائيليين لادارة الشؤون البلدية.

التنظيم الاداري لمدينة الخليل

من اجل فهم أفضل للتنظيم الاداري الحالي لمدينة الخليل سنقوم بفصل هذه المسألة

الى قسمين. تناول الاول وضع المجلس البلدي حالياً مع ما يستتبعه ذلك من عودة الى كيفية تنظيم المجالس البلدية السابقة. ويتناول القسم الثاني التنظيم الحالي للخدمات البلدية، وكذلك، الاعمال التي تقدّمها للسكان من خلال اشرافها على الكثير من المرافق والمؤسسات.

اولاً: المجلس البلدي

بعد انتهاء فترة عمل المجلس البلدي برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري أُجريت الانتخابات البلدية في ١٢/٤/١٩٧٦ وتقدّم لها حوالى ١٢ الف ناخب للتصويت على اختيار عشرة مرشّحين. وفاز نتيجة فرز الاصوات كل من المهندس القواسمي (رئيساً)، ومصطفى عبدالنبي (نائباً للرئيس) وكل من د. محمد الصفير، والمحامي محمد كاتبة، وخالد علي، والمهندس كمال الديك، وراشد سلهب، ود. عبدالعزيز شقير، وعلي عاشور والمحامي اسحق النتشة أعضاء.

وتمّ تقسيم مجموع الاعضاء على تسع لجان هي: لجنة المالية؛ لجنة التنظيم والابنية؛ لجنة التخطيط والتطوير؛ لجنة الصحة؛ لجنة المعارف؛ لجنة الكهرباء؛ لجنة الماء؛ لجنة الثقافة؛ لجنة العلاقات العامة وشؤون الموظّفين[٢٧].

وكانت آخر هيئة ادارية للمجلس البلدي قد فازت بالتزكية في الانتخابات التي أُجريت في أيار (مايو) ١٩٧٢، وضمّت منذ ذلك الحين، الشيخ محمد علي الجعبري؛ حمدي سلطان؛ الحاج محمود الديك؛ الحاج محمد موسى حسن؛ صائب الناظر؛ الحاج سليمان النتشة؛ شحدة عبدالعزيز الجعبري؛ الحاج عيسى عبدالنبي؛ محمد ابراهيم حسونة؛ الحاج توفيق الرجبي.

وفور تسلّم المجلس لمهامه قام باعادة تنظيم جهاز الموظّفين على المستوى الاداري. كما قام بوضع نظام متكامل تضمّن ملفّات التعيين لكل موظف. وثبّت قواعد لتنظيم عمليات الاجازة والترقية والعطل[٢٨].

وبمجرّد الانتهاء من هذا بدأ المجلس مباشرة أعماله العادية على مستوى اعداد الميزانية وتنفيذها ودراسة وتنفيذ المشاريع التابعة للبلدية. وكذلك، الاشراف على الاملاك والمؤسسات التابعة للبلدية وادارتها وتلبية حاجات المواطنين[٢٩].

غير ان السلطات الاسرائيلية قامت بعد ابعاد رئيس البلدية فهد القواسمي وحلّ المجلس البلدي، بادارة البلدية لمدة ثلاث سنوات انتهت بتاريخ ٢٨/٩/١٩٨٦؛ عهد بعدها الى عبدالمجيد الزير بتولّي مهام رئاسة البلدية. ولمّا كانت الحاجة ماسة جداً لتولي رئيس فلسطيني للبلدية بدلاً من الضابط الاسرائيلي فقد قام عبدالمجيد الزير بتشكيل مجلس للبلدية يتكوّن من ثلاثة أعضاء وتوزّعوا مهمات الرئاسة (عبدالمجيد الزير) والمالية (عثمان شاهين) والتربية والتعليم (الشيخ نجيب الخطيب)[٣٠].

ويعتبر المجلس الجديد أصغر مجلس بلدي يمكن تشكيله. والذي يعاونه في أعماله، سكرتير رئيس البلدية الذي يتولّى ادارة مكتب رئيس المجلس، وترتيب مواعيده ومواعيد المراجعين والمقابلات؛ واعداد المعاملات والملفّات وكتابة محاضر الجلسات. وقسم الادارة، وهو بمثابة جسر يربط بين المجلس البلدي من جهة والموظفين من جهة أخرى. ويتولّى التنسيق بين جميع الاقسام في البلدية. كما يقوم بالتحضير للاجتماعات ويشرف على الموظفين الذين يزيد عددهم على ٤٤ موظفاً ويتسلّم المعاملات والكتب الرسمية.

بالاضافة الى ذلك هناك عدد من اللجان المتخصّصة والمسؤولة عن الاقسام التابعة لها مثل

لجنة الماء، ولجنة الكهرباء، والصحة، والمالية، والمعارف، والثقافة. وحوالى ٤٠٠ موظف ومستخدم تابعين للمجلس البلدي ويقومون بتنفيذ مقرّراته ومخططاته ويشرفون على سير الاعمال والمشاريع.

ثانياً: الخدمات البلدية

يتوفّر في مدينة الخليل عدد كبير من المرافق والمؤسسات العمومية، التي يشرف عليها أو يديرها المجلس البلدي. ويرجع الارتفاع في عدد المرافق والمؤسسات الى كون بلدية الخليل، كباقي مدن وقرى فلسطين، وجدت نفسها مضطرة للقيام بالاعمال والمهام التي هي، أصلاً، من اختصاصات السلطات الوطنية[٣١]. وتشمل المرافق هذه السوق المركزي للخضار والفواكه. ويتألف من حوالى ١٧ دكاناً يمتلك المجلس البلدي ١٥ منها، وتمتلك الاوقاف الاسلامية الدكاكين الباقية؛ محكمة الخليل التي تعمل بموجب القوانين الاردنية، وتعود بالنفع الكثير على ميزانية المجلس البلدي؛ المكتبة العامة التي تتوفر فيها آلاف الكتب، وتفتح أبوابها للطلبة والباحثين والقراء، بالاضافة الى المتحف الوطني؛ المناطق الصناعية والتجارية؛ المدارس الابتدائية والثانويات والمعاهد المهنية؛ الجامعة الاسلامية؛ محطة فحص السيارات؛ مركز الاغاثة والاطفائية. هذا بالاضافة الى مرافق أخرى يشرف عليها أو يديرها المجلس البلدي لمدينة الخليل، وهي ذات طابع ديني كالحرم الابراهيمي الشريف والزوايا والمساجد أو ذات قيمة جمالية وسياحية كالحدائق والجنائن وغيرها.

كما ويتعاون المجلس البلدي مع المؤسسات ذات الطابع السياسي كالنقابات أو ذات الطابع التكويني كالجمعيات أو ذات الطابع الصحي كالمستشفى.

ويتولّى عشرة أقسام وحوالى ٤٠٠ موظف الاشراف على هذه المؤسسات أو ادارتها، ويعتبر قسم الصحة أكبر الاقسام التابعة للمجلس البلدي من حيث عدد العمال والموظفين، اذ يعمل به حوالى تسعين موظفاً، يليه قسم الهندسة الذي يستوعب ٧٧ موظفاً، يأتي بعده قسم المحاسبة ويعمل به ٦١ موظفاً. ويأتي قسم المتحف في آخر السلم من حيث عدد الموظفين فعمله يقتصر على موظف واحد فقط.

وتدل النظرة الاولى على هذه الاقسام على ان المجلس البلدي لمدينة الخليل يولي الأهمية الاولى لقطاع الصحة، وهو قطاع ذو أهمية بالغة جداً بالنسبة للمواطنين، والجدير ذكره ان هذا القطاع لا يهتم، فقط، بصحة المواطنين بل يضمّ مصلحة للبيطرة تهتم بالصحة الحيوانية. ويحتل قطاع الهندسة الدرجة الثانية في اهتمام المجلس البلدي. امّا القطاع المالي فيعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للمجلس البلدي وبالنسبة لسكان المدينة، وذلك على مستوى جباية الموارد المالية وعلى مستوى انفاقها.

الدور السياسي والاقتصادي للمجلس

لا يقتصر دور المجلس البلدي في المدن الفلسطينية على القيام بالمهام التقليدية للمجالس البلدية، بل يتعدّى ذلك الى المجالين السياسي والاقتصادي اللذين يكونان، عادة، من اختصاص السلطات المركزية في كثير من الاحيان.

ويرجع السبب الرئيس في وجود هذه المهام الاضافية، الى ما فرضه وجود الاحتلال من أعباء اضافية.

اولاً: الدور السياسي

لقد أدّى واقع الاحتلال الذي خيّم على مدينة الخليل، كما خيّم على باقي الضفة

الفلسطينية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧، الى قيام مجلس بلدية الخليل بدور سياسي غير اعتيادي، ومتزايد، على مرّ الايام. وتمثّل هذا الدور، على الصعيد الداخلي، في تعبئة المواطنين وتربيتهم تربية وطنية تهدف الى فضح الاحتلال والوقوف بوجه خططه ومؤامراته.

امّا على الصعيد الخارجي فقد تمثّل نشاط المجلس البلدي في ايصال صوت سكان الخليل الى بقية المدن الفلسطينية التي تعمل، بالتعاون معها الى نقل هذا الى خارج حدود فلسطين واطلاع الرأي العام العربي والعالمي على حقيقة ما تقوم به سلطات الاحتلال داخل مدينة الخليل وفي بقية الارض الفلسطينية المحتلة.

وقد برز هذا الدور بشكل خاص بعد انتخابات العام ١٩٧٦، حيث فاز منتخبون موالون لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت بدورها بتسهيل عمل المجلس البلدي وذلك، بمنحها اياه «استقلالاً ذاتياً» كبيراً لم يعرفه أي مجلس بلدي في اية دولة اخرى؛ كما قامت بتأمين الدعم المادي والمعنوي للمجلس وبقية المجالس الوطنية في الضفة والقطاع.

ولم تكن سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتترك المجلس البلدي لمدينة الخليل ليقوم بهذا الدور المتعاظم دون عرقلة او تعطيل، فقامت بابعاد رئيس المجلس فهد القواسمي، الذي اغتيل، في عمّان في أواسط الثمانينات وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة.

ويمكن القول ان الدور السياسي للمجلس البلدي في الخليل مرّ بمرحلتين: الاولى؛ وتبدأ منذ الاحتلال الاسرائيلي العام ١٩٦٧ وحتى اجراء الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦[٣٢]. وتميّزت هذه المرحلة بطبيعة تكوين المجلس البلدي في هذه الفترة. ونظراً للمستوى العلمي الضعيف لاعضاء المجلس البلدي، والذي لا يخولهم القيام بتحليل علمي واقعي للامور، فان الدور السياسي للمجلس اقتصر في هذه الفترة على التعبير عن رفضه للاحتلال؛ وعلى القيام باجتماعات مع رؤساء البلديات الفلسطينية الاخرى من اجل التباحث في مستقبل وضع البلاد السياسي، وتشكيل لجان من أجل التعبير عن هذا الرفض.

امّا المرحلة الثانية، فعبّرت عن النضج السياسي لسكان مدينة الخليل وللمجلس البلدي الجديد المنتخب العام ١٩٧٦، والذي انتقل من دور الرفض الى التحدّي اليومي للاحتلال على الاصعدة كافة[٣٣].

وفي هذه المرحلة قام المجلس البلدي لمدينة الخليل، بمشاركة مجالس البلديات الفلسطينية الاخرى، وبالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، بتشكيل «الجبهة الوطنية» التي تصدّت للمخططات الاسرائيلية. وتمكّن المجلس البلدي، ان يقدّم من خلالها التصوّرات الفلسطينية لكيفية تصفية الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[٣٤].

ثانياً: الدور الاقتصادي

لقد وجدت بلدية الخليل نفسها في مواجهة أعباء اقتصادية كبيرة جداً، وبالتالي أصبح لزاماً عليها لعب دور على جانب كبير من الاهمية، على الصعيد الاقتصادي. وهكذا كان على المجلس البلدي مواجهة المخططات الاسرائيلية التي تستهدف افقار المدينة، ومنع جميع أشكال الدعم المادي والمالي الذي تتلقاه من الخارج من الوصول اليها، وحرمانها كذلك، من الموارد المالية المحلية، المتمثّلة في الحصول على نصيب المجلس البلدي من الضرائب والرسوم المتحصّلة. كما كان على المجلس البلدي ان يواجه استمرار محاولات المخططات الاسرائيلية التي تهدف الى افقار السكان المحليين عن

طريق منعهم من تصدير المنتجات المحلية الى الخارج، أو تسويقها في القرى والمدن الفلسطينية.

بالاضافة الى ذلك، تحمّل مجلس بلدية الخليل مسؤولية كبرى في مجال الخدمات والمشاريع الاقتصادية للمدينة والتي تلبّي الحاجات الاساسية لسكانها(٣٥).

وقد قامت بلدية الخليل بوضع مخططات عدّة استهدفت احداث بنيات اجتماعية واقتصادية أساسية، وذلك، من اجل تأمين الحدّ الادنى من الاكتفاء الذاتي حتى يمكن، في ما بعد، فصل الاقتصاد الفلسطيني للمدينة من الاقتصاد الاسرائيلي الذي تحاول السلطات الاسرائيلية جعله مهيمناً وجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً له. كما قامت بلدية الخليل بوضع مشاريع ومخططات أخرى على صعيد الطرق والمساكن والمدارس والجامعات والاسواق.

ان المتتبع لاوضاع مدينة الخليل من خلال الاطلاع على التنظيم الاداري والهيكلي لها، يمكنه التوصل الى ما يلي:

ان أي مخطط وطني فلسطيني لا يمكن له ان يفضي الى جميع النتائج المتوخاة منه، وذلك راجع، بالدرجة الاولى، الى وجود مخطط اسرائيلي معاكس له، يقوم بدور النقيض تماماً، وبالمقابل، لا يمكن لأي مخطط اسرائيلي ان ينجح لأن المدينة تقف كاملة بوجه هذا المخطط.

كما يمكن ملاحظة الدرجة العلمية الكبيرة التي يتمتّع بها أعضاء المجلس البلدي لمدينة الخليل. الامر الذي مكّنهم من التصدّي للكثير من مشاكل المدينة بنجاح؛ ومكّنهم، كذلك، من اقامة علاقات وروابط قوية جداً مع باقي المجالس البلدية الاخرى، في الضفة والقطاع، وتعزيز التجربة المشتركة.

---

(١) الكسندر شولش، تحوّلات جذرية في فلسطين ١٩٥٦ ـ ١٨٨٢، ترجمة د. كامل جميل علي، عمّان، الجامعة الاردنية، ١٩٨٨.

(٢) د. حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، بيروت، الدار الجامعية، ص ٦٨.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

(٤) اسامة شهوان، الخدمات البلدية في الضفة الغربية، القدس، الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٢، ص ٥.

(٥) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩، بيروت، مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٧.

(٦) الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١٠) د. خاطر سمارة الزعبي، مجموعة القوانين والانظمة المطبقة في وزارة الداخلية، عمّان، ١٩٨٤، ص ٣٨٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

(١٢) قانون البلديات الاردني، رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥، مادة ٣٤ وما بعدها.

(١٣) تيسير جبارة وآخرون، مدينة خليل الرحمن، الخليل، مركز الابحاث ـ رابطة الجامعيين، ١٩٨٨، ص ٢١٢ وما بعدها.

(١٤) عبدالجواد صالح، الاوامر العسكرية الصادرة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢، عمّان، الطبعة الاولى، ١٩٨٦: القرار ٨٠ لسنة ١٩٦٧، ص ٦٥٨ مجلّد (٢). القرار ٤٥٤ لسنة ١٩٧١، ص ٣٢٦ مجلّد (١). القرار ٦٢٨ لسنة ١٩٧٦، ص ٣٣٤ مجلّد (١).

(١٥) ميرون بنبينستي، واقع وامكانيات الضفة

الغربية، بيروت، صامد الاقتصادي، عدد ٤٣، أيار - حزيران (مايو - يوليو) ١٩٨٣، ص ٢٤.

(١٦) اسامة شهوان، «الخدمات البلدية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٨) **تاريخ القدس بالاحداث**، شؤون عربية، تونس، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ٤٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ١٠٠.

(١٩) تيسير جبارة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ وما بعدها.

(٢٠) تيسير مسودي، **سكان محافظة الخليل**، دراسة جغرافية، الخليل، مركز الابحاث - رابطة الجامعيين، ١٩٨٧، ص ١٥ وما بعدها.

(٢١) تيسير جبارة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ وما بعدها.

(٢٢) موسى شومان: **الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مجلة «صامد الاقتصادي»، مؤسسة صامد، عدد ٤٣، أيار- حزيران (مايو - يونيو) ١٩٨٣، ص ٦١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٠ وما بعدها.

(٢٤) **انجازات بلدية الخليل** ١٩٨٦/١٠/١ - ١٩٨٧/١٢/٣١، الخليل، بلدية الخليل، مطبعة حسن ابو دلو - بيت صفافا، ص ٢٣ - ٢٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٦.

(٢٦) اسامة شهوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٢٧) **تقرير عن المراقبة في بلدية الخليل**، صادر عن قيادة منطقة الضفة الغربية بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥، ص ٣ وما بعدها.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انجازات بلدية الخليل، مصدر سبق ذكره، ص ٧ - ١٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣ وما بعدها.

(٣٢) عبد الحفيظ محارب، (المناطق المحتلة)، **شؤون فلسطينية**، بيروت، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٨٤.

(٣٣) **الفجر** (القدس)، ١٩٧٦/٤/١٨.

(٣٤) حنة شاهين، «نتائج زيارة بيغن الى اسوان»، **شؤون فلسطينية**، بيروت، العدد ٩٩، شباط (فبراير) ١٩٨٠، ص ١٧٦.

(٣٥) انظر محمد ملحم، **اوضاع المدن والبلديات في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، عمّان، بلا ناشر، ١٩٨٨، ص ١٣.

مسار السلام وانعكاساته على التمثيل الفلسطيني

تتمحور النشاطات السياسية الفلسطينية، في المرحلة الراهنة، حول جوهر التمثيل الفلسطيني في مسار المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، وآفاق هذا التمثيل، اضافة الى الحدود والفرص الفلسطينية المتاحة فيه.

وعبر ما تشهده الساحة الفلسطينية من تباينات واجتهادات، منها المؤيد للمسار السلمي، والمتحفّظ، والرافض، والداعي للتصويب، طرحت **شؤون فلسطينية** ورقة عمل للاسهام في الحوار، واغناء النقاش حول هذه المسألة.

وبانتظار اسهامات أخرى تعبّر عن وجهات نظر مختلف القوى في الساحة الفلسطينية، هنا، ثلاث اجابات في ندوة اسهم فيها، كتابة، كل من الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، والامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، وعضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، وليد مصطفى.

○ **شؤون فلسطينية : بعد خمس جولات من المباحثات العربية ـ الاسرائيلية، برز العديد من الآراء، وتبلور المزيد من التطورات، لدى مختلف الاطراف، بشأن مستقبل عملية السلام ودور منظمة التحرير الفلسطينية فيها. كيف تقيّمون هذه العملية الآن؟**

□ **نايف حواتمه**: جولات المباحثات الاسرائيلية ـ العربية الخمس لا يمكن ان تكون معزولة بنتائجها الراهنة، ولا بنتائجها المستقبلية، اذا بقيت محتكمة للاطار السياسي ذاته، عمّا سبقها من الجولات الثماني التفاوضية التي أدارها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع الاطراف المعنيّة بالصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والعربي ـ الاسرائيلي. فجولات بيكر انتهت الى رسم اطار المفاوضات وحدّدت اسسها ومرجعيتها، وحدّدت، على الصعيد الفلسطيني، الطرف المعني بالمفاوضات. ويهمنا، بطبيعة الحال، ان نركّز على الجانب الفلسطيني لنقول التالي: وظّفت الولايات المتحدة الاميركية انهيار الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية ونتائج حرب الخليج العدوانية في عملية ضغط واسعة النطاق على الاطراف العربية والطرف الفلسطيني، وحالة التمزق العربي التي رافقته وأعقبت ازمة وحرب الخليج، وتمكّنت من فرض اطار يقوم على المفاوضات الثنائية المنفصلة بين كل بلد عربي معنيّ واسرائيل من دون الربط بين مسارات هذه المفاوضات، واستبعدت الامم المتحدة كراعية لها، كما استبعدت اوروبا، وفرضت رعاية ثنائية اميركية ـ روسية لها، وعلى الصعيد العملي، رعاية اميركية منفردة نظراً للتطورات السوفياتية المعروفة، كما طرحت قرارات الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ليس كقاعدة ملزمة للمفاوضات تستند اليها ترتيبات الحل الشامل، بل كمسألة، بحد ذاتها، موضوع تفاوض. وعلى المستوى الفلسطيني، تجاوزت الادارة الاميركية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأدارت مفاوضاتها مع شخصيات من ابناء شعبنا في الوطن المحتل بتغطية كاملة من الجناح المتنفّذ في المنظمة، وفرضت وفداً من

الداخل يستثني القدس والشتات، ويستثني، كذلك، لاجئي الضفة والقطاع الذين يشكّلون ما يزيد على ثلث سكان المناطق المحتلة، بغية التوصل الى حل يتمثّل بالحكم الاداري الذاتي الذي تعقبه (بعد ثلاث سنوات) مفاوضات للحل النهائي لا تمتلك الولايات المتحدة الاميركية الّا تصوراً سلبياً عنه، تصور يرفض حق تقرير المصير لشعبنا ويستبدله بكلام غامض عن حل كونفدرالي يتجاهل، عمداً، الجهة أو الجهات التي سوف تتشكّل الكونفدرالية العتيدة معها.

واذا كنا قد ارتأينا هذا المدخل للاجابة عن هذا السؤال، فلاننا نعتقد، كما جميع العقلاء، ان المقدمات الخاطئة لا يمكن ان تقود الّا الى نتائج خاطئة، اذا لم يبادر اصحاب القضية الى تصويب الاخطاء المنهجية الفادحة وبشجاعة ووضوح يرتقيان الى مستوى خطورة وجديّة القضايا المطروحة.

ان قضيتنا الوطنية تحصد، الآن، الثمار المرة للقراءة الخاطئة التي اجراها الجناح التجريبي في منظمة التحرير الفلسطينية، للاوضاع العالمية والاقليمية. لقد استخلص هذا الجناح من التطورات السوفياتية، في نهاية الثمانينات، وبداية تفكك آليات الحرب الباردة، ان الاوضاع باتت ناضجة لحل متوازن لمشكلات الصراع الفلسطيني والعربي ـ الاسرائيلي، وتغذى بأوهام الحل السريع، ونشر هذه الاوهام في صفوف فئات من شعبنا. ويذكر القاصي والداني الاحاديث المتكررة عن «المؤتمر الدولي» الذي سوف ينعقد خلال شهور قليلة، أو «خلال اسابيع»، عندما يجنح الخيال التجريبي بعيداً عن ضوابط الواقع الذي لا يستجيب للتمنيات المنفصلة عن حركته الفعلية. ومع نتائج حرب الخليج العدوانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، استخلص الجناح المحافظ في المنظمة درساً وحيد الجانب مفاده ان الرغبة الاميركية اصبحت ارادة لا ترد، وان لاخيار الّا الاستجابة الكاملة للخطة الاميركية بعناصرها الجوهرية. كانت تلك رؤية شديدة التبسيط والخطورة تغفل، عملياً، دور العامل الذاتي وفعله، وتتجاهل، في الواقع وليس في التصريحات، كون القضية الفلسطينية جوهر الصراع الدائر في المنطقة بما تشكّله من بؤرة تركيز لمجمل تناقضات الاوضاع. كما لم تتبيّن هذه الرؤية بالتدقيق المطلوب حاجة الولايات المتحدة الاميركية الموضوعية لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة وفق اساليبها الاستراتيجية، واعترافها العملي، في هذا السياق، بمركزية القضية الفلسطينية، وما يعنيه هذا الاعتراف وتلك الحاجة من نقطة ارتكاز صلبة كان من الممكن، لو أُضيفت الى مصدر قوتنا الذاتية المتمثل بالانتفاضة ووحدة شعبنا السياسية وعدالة قضيتنا الوطنية المعترف بها على نطاق واسع دولياً، ان تشكّل قاعدة لحلول متوازنة نسبياً يمكن ان تلبّي الحد الادنى من مصالح شعبنا الوطنية في هذه المرحلة. ولكن الجناح التجريبي والمحافظ في القيادة الوطنية الفلسطينية عاش حالة انبهارية بالغة السلبية بعد حرب الخليج، وأجرى استخلاصات خاطئة من حالة العزلة النسبية والمؤقتة والتي لعبت الولايات المتحدة الاميركية دوراً كبيراً فيها، حيث مارست التهويل، واشكالاً من الضغوط الملموسة، أبرزها التشجيع على البطش بالجالية الفلسطينية في الكويت من أجل تطويع الموقف السياسي الوطني الفلسطيني.

وكرت سبحة الاستجابة لشروط الانخراط في العملية السياسية الجارية الآن؛ فتمّ التنازل عن حق التمثيل الشامل للداخل (بما فيه القدس) والخارج والمنبثق، بوضوح، عن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا ورمز وحدته ووحدة قضيته، وتمّ القبول باستبدال قرارات الشرعية الدولية القاضية بجلاء الاحتلال من على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة العام ١٩٦٧، وحق تقرير المصير لشعبنا بورقة الدعوة الاميركية كأساس للمفاوضات. وقد تمّت هذه التنازلات الخطيرة بخفة عجيبة، حتى ان بيكر، في جولاته المكوكية الثماني، تكلم، اكثر من مرة،

عن استعصاءات اسرائيلية وسورية أمام هندسة عملية المفاوضات، ولم يتكلّم، ولو مرة واحدة، عن استعصاءات فلسطينية، بالرغم من ان قضيتنا هي الاساس والأشد تعقيداً وخطورة في نسيج الصراع العربي ـ الاسرائيلي!

هذه هي المقدّمات الخاطئة التي عكست نفسها على نتائج الجولات الخمس التي بدأت بمدريد بضجيج اعلامي واسع النطاق، بات اختصاصاً اميركياً معروفاً، وانتهت في واشنطن بدون أية نتائج ملموسة على الصعيد العملي، وبمزيد من التآكل في الموقف التفاوضي الفلسطيني. وحصدنا، من جراء هذه السياسة، الانقسام في صفوف شعبنا، وفي مؤسساتنا الوطنية.

□ **ابو علي مصطفى**: بداية أقول نحن لم نكن من المفاجئين بما انتهت اليها الجولات الخمس حتى الآن، ولا نتوقع ان تكون الجولات المقبلة افضل حالاً بسبب من عامل رئيس حاكم ومتحكم في هذه العملية السياسية التسووية، أو ما نسميها نحن «بالسلام المزعوم»، وهو الموقف الاميركي من القضية والحقوق الفلسطينية، والذي ينطلق، اساساً، من موقف تاريخي مقترناً باسرائيل ورؤيتها ومصالحها بالاساس ودوماً، على الرغم من نشوء تعارضات مؤقتة أو ثانوية احياناً.

الكل يعرف ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي قبلت الانخراط في هذه العملية، وكذلك الانظمة العربية، أقدمت على هذا وهي ذاتها تقول ان القبول بها بواقع اعتبارين: الاول، دولي وهو المتمثل بانهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وما تولد عنهما من سيادة وتفرد الولايات المتحدة الاميركية في مصير العالم في العقد الراهن. والثاني، نتائج حرب الخليج وما ترتب عنها من مستجدات اقليمية في المنطقة! لذا هي قبلت، كما تقول، بالشروط المجحفة للعملية السياسية. ان هذا القبول، برأينا، اذعان كان بالامكان رفضه، لو كان القرار الفلسطيني ومن ثم العربي الرسمي اكثر تماسكاً، الاّ ان القبول به، وممارسة العمل على قاعدته بدءاً من مدريد وصولاً الى واشنطن وجولاتها، ومن ثم متعددة الطرف، قاد ولا زال نحو المزيد من التردّي.

ان مظاهر هذا التردي تتحدّد بـ : أ ـ درجة الاستجابة الفلسطينية والعربية للشروط الاميركية المجحفة؛ ب ـ التعامل مع الادارة الاميركية بثقة وحيادية، بالرغم من تراجعها عن العناصر الاساسية في خطاب الرئيس الاميركي، جورج بوش، في آذار (مارس) ١٩٩١؛ ج ـ عدم التزام الادارة الاميركية بأوراق الضمانات التي تقدّمت بها للاطراف، سوى الالتزام بالورقة المقدّمة لاسرائيل؛ د ـ غياب كلي للتعامل مع قرارات الشرعية الدولية حتى بحدها الأدنى الذي قبل به العرب، بالرغم من قصوره عن معالجة القضايا، وهو القرار الرقم ٢٤٢.

والامر لم يتوقف عند هذه النقاط فحسب، بل لا زالت الادارة الاميركية تغيّب المسائل الجوهرية عن البحث في مشاغلة اجرائية، وصلت الى حد دعوة الفلسطينيين الى التعامل مع ما يطرحه الوفد الاسرائيلي من مشاريع تكرس الاحتلال، وهو مشروع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، للعام ١٩٨٩ (أي الحكم الاداري الذاتي)، باعتباره، كما تقول اوساط الادارة الاميركية، ان التعامل معه ايجابياً يساعد في تطويره من داخله!!

والسؤال الآن: ما الذي حققته الأطراف العربية من هذا المسار؟ ثم يستتبعه سؤال آخر، ما الذي حققته اسرائيل؟ وسؤال أخير، ما الذي حققته الولايات المتحدة الاميركية؟

عربياً وفلسطينياً، لم يتحقق شيء، خاصة اذا ما اعتبرنا (او هكذا كان القول بالانطلاق

للركوب في قطار السلام الاميركي) ان مسألة الانسحاب من على الاراضي العربية والفلسطينية هو المنطلق والاساس، ان النتيجة صفر بل ودونه بكثير، لأن كل مكسب يتحقق لاسرائيل يزيد من عدد الاصفار العربية. فها هي سوريا التي استجابت لدعوة بوش تصول وتجول بلا نتيجة عن الجولان، بل زادت الوقاحة الاسرائيلية تمسّكاً به، وآخرها طلب اسحق رابين استئجاره، وكأن تراب الوطن يُعرض في هذا الزمن للايجار!! اما عن لبنان فحدِّث عن احواله بالدعوة لتطبيق القرار ٤٢٥، حيث تشترط اسرائيل وضعاً للبنان لا يقل فيه عن الاستجابة، مجدداً، لاتفاق السابع عشر من أيار (مايو) ١٩٨٣ الشهير. والحال مع الفلسطينيين اكثر صعوبة اذا ما تمعنّا بزيادة العذابات والقمع والاستيطان والمطاردة، الخ، من مسلسل اسرائيل الدموي. كل هذا لم يترتب عنه مجرد أخذ اشارة بالاستعداد المبدئي للانسحاب من على الارض المحتلة. فهل الجلوس وحده يبرر القول او الادعاء بمكاسب؟ أم نقل القضية عبر شاشات التلفزة؟ اننا نتحدى طرفاً واحداً ان يقول لنا مكسب واحد، ولو كان نظري، تحقق من هذا المجرى السياسي.

امّا على الصعيد الاسرائيلي، فقد تزايد الارتفاع بوتيرة الخطاب السياسي المتطرف، أي «اسرائيل الكبرى»، وأجري اسقاط قرارات الشرعية الدولية من التداول، واسقاط قرار الامم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، وعودة او بداية عودة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل من دول لم تكن قائمة معها علاقات (آسيوية وافريقية) خصوصاً، وكسب تعاطف دولي اظهر اسرائيل، من خلال الجولات، ان لديها نوايا بالسلام، وهي، عملياً، تسعى لغيره، وتزايد مطالبها بتحجيم الحالة العربية وتحطيم اسلحتها لصالح تزايد قوة اسرائيل واستراتيجيتها في المنطقة. ثم تزايد المكافأة بالاستيطان والهجرة المتدفّقة، اضافة الى المساعدات المالية من الصهيونية العالمية وبعض الدول.

امّا الولايات المتحدة الاميركية، فقد ظهرت باعتبارها دولة وحيدة العظمة تحقق المزيد من توظيف مكاسب نهاية الحرب الباردة بالاحكام على الازمات الاقليمية وحصرها بيدها هي لاغير، وأكبرها ما يسمّى بأزمة الشرق الاوسط؛ وزوال تهمة الكيل بمكيالين اثر أزمة الخليج وحربها؛ والظهور بمظهر الدولة الراعية للسلام؛ وكسب الحالة الداخلية واظهار نفسها انها الذخر الاستراتيجي لاسرائيل من خلال رعايتها وادارتها لعملية «السلام المزعوم»؛ واستخدام الحالة الخارجية بالشأن الداخلي من حيث تقوية الذات بالمسألتين الاقتصادية والاجتماعية؛ وحرمان دول اوروبا واليابان ودول عدم الانحياز من الامساك بملف الازمة أو الاقتراب منه، لتوطيد التفرّد الاميركي بملف المنطقة عموماً، وما تعنيه من مسائل استراتيجية في حال تطوّر التناقضات بين اطراف المعسكر الرأسمالي.

ان ما أجبنا عليه، حتى اللحظة، ما هو الاّ مؤشرات في رؤية نتائج المسلسل الجاري. وبذلك تتحدّد مقاييس، أو، ان جاز القول، مؤشرات تنم عن تبيان مظاهر التقويم المتتابع لمجرى العملية التي تسمّى، حسب سؤالكم: «جولات المباحثات العربية ـ الاسرائيلية».

□ **وليد مصطفى**: من المعروف ان المشاركة الفلسطينية في عملية السلام الجارية الآن لم تتم بالشروط الفلسطينية، بل أملتها طبيعة التغيّرات العاصفة التي جرت على الساحة الدولية بفقدان الشعب الفلسطيني لحليف هام هو الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية الاشتراكية، وكذلك نتائج حرب الخليج المأساوية. هذه التغيّرات قلبت موازين القوى على الساحة الدولية، وفي منطقة الشرق الاوسط لصالح الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل.

وكان السؤال الرئيس الذي واجه الحركة الوطنية الفلسطينية بعد فشل معظم

المحاولات الفلسطينية في الفترة التي سبقت الدعوة لعقد المؤتمر، مع راعيي المؤتمر والاطراف العربية المعنية لتحسين شروط المشاركة: ما هو الافضل للقضية الوطنية؟ وما الذي يفيد باستمرار نضال شعبنا اكثر، المقاطعة، ومن ثم ازدياد العزلة والعودة الى مرحلة ما قبل قيام الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث كان غير الفلسطيني يتولّى شؤون القضية، أم المشاركة بوفد فلسطيني يعمل بالتنسيق والتلاحم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على هذه الساحة الدولية الجديدة للدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، والمطالبة بتحقيقها، ومواجهة محاولات الالتفاف عليها؟

وكان القرار الفلسطيني الذي اتخذ بالأغلبية في المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في تونس ما بين ١٧ ـ ١٩/١٠/١٩٩٢ بالمشاركة كما هو معروف.

عند تقويم نصف السنة الماضية من المفاوضات بجولاتها الخمس، كثيراً ما نقابل بتقويم يبالغ بالمنجزات والمكاسب التي تحققت حتى الآن، وآخر يقلّل ويبخس ما تحقق. والواقع ان كلا التقويمين غير صحيح؛ فلا المفاوضات سهلة ولا هي قادرة على جلب السلام غداً، ولا المقاطعة كانت ستخدم القضية الفلسطينية التي لا ينكر أحد بأن حالها الآن افضل ممّا كان قبل بدء المفاوضات.

وبالتالي من المفيد، في هذا الصدد، النظر الى المفاوضات على انها ساحة أخرى للنضال الفلسطيني وليست بديلة للساحات الكفاحية الاخرى، واعتبارها محاولة جدية أخرى لمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله، وان هذه التجربة معرضة للنجاح والفشل، وأنها يجب ان تكون جزءاً من عملية متكاملة وتحرّك سياسي فلسطيني واسع يشمل الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا ودول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية، ويعمل على رأب الصدع العربي وتحقيق التضامن العربي مع القضية المركزية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ويضمن أكبر دعم وتأييد وتفهّم للموقف الفلسطيني، ويمهّد لخيار الانسحاب الاسرائيلي والعودة لمجلس الامن الدولي في حال فشل المفاوضات.

انطلاقاً من هذا الفهم للعملية السلمية، يمكن ان نثبت المكاسب التالية عبر الجولات الخمس:

● القضية الفلسطينية، الآن، في مركز الاهتمام الدولي والتعاطف أكثر مع النضال الفلسطيني في وجه الاستيطان والممارسات القمعية الاسرائيلية وانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني التي تسلط الضوء عليها أكثر، ممّا ساعد في مزيد من الكشف للسياسة الاسرائيلية العدوانية، وأسهم في فرض العزلة السياسية الدولية عليها، وزاد من اهتمام وتأييد العالم لقضية الشعب الفلسطيني.

● ساهم الطرح الموضوعي، والجاد، للوفد الفلسطيني، والرغبة في تحقيق السلام، وتقديم أوراق العمل الجدية والمتعلقة بجوهر الحل، في تحسين صورة نضال الشعب الفلسطيني دولياً، وإكساب قضيته المزيد من الاحترام والتفهّم العالمي.

● أسهمت المفاوضات في فك طوق العزلة الذي فرض على منظمة التحرير الفلسطينية إبّان أزمة الخليج بهدف تصفيتها، ودق الشرخ بينها وبين الشعب الفلسطيني.

● اثبتت المفاوضات إستحالة تجزئة الشعب الفلسطيني وقضيته، وأكدت التفاف هذا الشعب حول منظمة التحرير الفلسطينية؛ بالرغم من ملاحظاته على طبيعة عملها ومطالبته بتطويرها. فالمنظمة هي كيان هذا الشعب وهويته. وقد ثبت للقاصي والداني الدور الفعّال للمنظمة في العملية السياسية عبر التنسيق والتفاعل بين الداخل والخارج، والمشاركة الفعّالة للداخل في عمل المؤسسة الفلسطينية الذي أدّى الى مزيد من التلاحم، وقطع الطريق على كل مَنْ راهن على تكريس القطيعة وتجزئة الشعب.

● حدوث انعكاسات لعملية السلام داخل المجتمع الاسرائيلي وسّعت من عملية الاستقطاب والفرز في داخله بين معسكري السلام والتوسّع، وذلك بعد انتفاء الحجة التي كانت الاوساط الحاكمة الاسرائيلية ترتكز اليها في تفسير سياستها التوسّعية والعدوانية امام شعبها، الا وهي عدم رغبة واستعداد العرب للسلام. فالمشاركة في المفاوضات، وطرح المطالب العربية والفلسطينية التي تضمنها الشرعية الدولية، والتعبير عن الاستعداد للعيش بسلام مع دولة اسرائيل، وضع معسكر الاستيطان والتوسّع والاحتلال في موقع اكثر صعوبة من السابق، خصوصاً وان المجتمع الاسرائيلي يعاني من ازمات اقتصادية واجتماعية عميقة تتطلب المزيد من الاهتمام والعناية لا تتوفّر الاّ بسيادة السلام.

ونحن اذ نشير الى هذا الجانب نحذّر، في الوقت عينه، من المبالغة في اثره. فالتعبئة الصهيونية ولسنوات طويلة في تأجيج مشاعر العداء والريبة لا زالت تفعل فعلها في الشارع اليهودي الاسرائيلي، وما شعار «الموت للعرب» الذي يطرح، بكثافة، في هذه الايام في هذا الشارع، الاّ صورة معبّرة عن تأثير هذه التعبئة. ومن ثم، فإن طرحنا ينطلق من ظاهرة الفرز السابقة، والعمل على الاستفادة منها عند التوجّه للمجتمع الاسرائيلي ومخاطبته بلغة السلام.

● بروز مظاهر توتر في العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية. ونحن، هنا، لسنا من دعاة المبالغة في هذه الظاهرة وابرازها وكأن هذه العلاقات وصلت الى شفا الهاوية. وانما نطرحها من واقع ملموس نابع من تعارض في المصالح بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل حول فهم التسوية النهائية. فأولويات الولايات المتحدة الاميركية بعد زوال المعسكر الاشتراكي، وبعد حرب الخليج، هي في تثبيت المكتسبات التي تحققت لصالحها في هذه المنطقة. هذه المكتسبات التي تتطلب تحقيق الاستقرار عبر تسوية ما للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بينما ترغب اسرائيل في الاستفادة من الخلل في موازين القوى في المنطقة لفرض الامر الواقع وتحقيق السلام من دون اعطاء الارض. وبالتالي، وجدنا الحكومة الاسرائيلية تماطل طويلاً قبل الموافقة على الذهاب للمفاوضات، وبعد البدء بها، وجدناها تصعّد من استيطانها وقمعها بهدف فرض وقائع جديدة على الارض. هذا الفهم المختلف ادّى الى توتر العلاقات، وامتناع الولايات المتحدة الاميركية عن تأمين كفالة ضمانات العشرة مليارات دولار المخصّصة لاستيعاب المهاجرين الجدد.

نطرح هذا كي نشير الى ان العامل الفلسطيني هام في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وبالتالي يجب العمل، وباستمرار، على تأكيد موقفنا المبدئي من الاستيطان، ومن حقوقنا المشروعة، والضغط للحيلولة دون حصول اسرائيل على اية ضمانات من اية دولة، وان نكثّف من جهودنا في العمل على الساحة الاميركية، لكن من دون الاغراق بوهم نهاية العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الاستراتيجية؛ فاسرائيل تبقى حليفاً هاماً وضرورياً لخدمة المصالح الاميركية في المنطقة.

○ شؤون فلسطينية: من خلال مواقفكم، واساليب تعاطيكم مع العملية السلمية، واستشفافكم للوقائع والمستجدات الراهنة، ما هي الحدود والفرص المتاحة امام المفاوض الفلسطيني؟

□ **نايف حواتمه:** ان الامر لا يتعلّق بوطنية الوفد الفلسطيني المفاوض، ولا بحصانة اعضائه، بل بالاسس التي تم الرضوخ لها، والاطار الذي تمّ فرضه على المفاوضات. ومهما بلغت نباهة المفاوض الفلسطيني، فهي لا تفعل فعلها الاّ تحت سقف الاطار المحدّد، وفي سياقه. وقد اثبتت جولات المباحثات الخمس انه كلما حاول الوفد الاقتراب من جوهر القضايا الوطنية، كان يطالب بالعودة للانضباط لاطار المفاوضات المعدّ اميركياً. وهكذا، لم ينجح الوفد في تطوير التمثيل في

المفاوضات الثنائية؛ كما اضطر لتقديم مشروعه حول الحكم الذاتي بعد معاندة لم تدم طويلاً حاول، خلالها، طرح القضايا الاكثر جوهرية، واصطدم الوفد بالرفض الاسرائيلي القاطع لطرح مسألة الاستيطان، فعاد في جلسة مفاوضات لاحقة ليدخل الى موضوع الاستيطان من زاوية التفاصيل والملحقات. وانتهت الجولات الخمس الى لا شيء، كل ذلك لأن الجناح التجريبي المحافظ في المنظمة ارتضى الذهاب «الى مدريد وفق الصيغة الاميركية»، كما قال الاخ رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، في ندوة حقوق الانسان في تونس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. وقد اثبتت تجربة الأشهر الماضية انه لا يمكن تصويب مجرى العملية الاّ بالعودة الى الأسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني، والتي أكدت عليها الجبهة الديمقراطية في العام ١٩٩١. وكلنا يذكر الحوار الساخن الذي أُجري في المجلس الوطني الفلسطيني من اجل تثبيت الاسس الستة كشرط للدخول في عملية المفاوضات، وعدم الخلط بينها وبين الاهداف، وكنا، في المجلس، في طليعة مَنْ تصدّى لمحاولة تسريع الانخراط غير المشروط في المفاوضات.

الاّ ان ما جرى هو اهمال هذه الاسس، وكذلك الاسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني، وايضاً القواعد التي حددتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وجوهر الخرق تمثّل، فعلاً، في اهمال هذه الاسس كشرط لا بدّ منه للدخول في المفاوضات، والمراهنة على استعادتها أو استعادة بعضها في مجرى العملية ذاتها. ومرة أخرى، اثبتت التجربة عدم امكانية ذلك؛ فالانخراط في بنية تفاوضية محدّدة اطاراً وأسساً أقوى من شطارة المفاوض مهما تألقت، فضلاً عن ان الشطارة ليست صناعتنا فقط، ولا حكراً علينا!

ونحن في الجبهة الديمقراطية أعطينا لمسألة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات مركز الصدارة ضمن الاسس التي حدّدناها للدخول في هذه العملية، واعطيناها الاولوية في ادبياتنا وطرحنا السياسي بشكل مبكر، وقد رسمنا ذلك في الكونفرس الوطني الذي عقدته الجبهة في صيف العام ١٩٩١، حيث أصرينا على التمثيل الشامل من الداخل (بما فيه القدس) والخارج تشكّله وتعلنه منظمة التحرير الفلسطينية. ومصدر اصرارنا على هذا الموضوع، واعطائه الاولوية، كان ادراكنا لجوهر الخطة الاميركية الرامية، عبر تجزئة التمثيل، الى تجزئة شعبنا وتجزئة قضيته الوطنية، وفي المحصلة عدم حلّها على قاعدة الاستجابة لحقوق شعبنا، كما أقرّتها الشرعية الدولية، بل تصفيتها على قاعدة الحكم الذاتي الاداري في الوطن المحتل، والتوطين والتهجير الى المنافي البعيدة لشعبنا في الخارج. واما خارج سياق هذه المخاطر الجدّية والملموسة، كان سيبدو غير مفهوم عدم قبولنا بوفد فلسطيني يتشكّل من مدينة واحدة او قرية واحدة او مخيم واحد بشرط ان تعلنه منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكّل مرجعيته. وقد اثبتت مجريات المفاوضات صحة توقعاتنا ومخاوفنا على محور جوهري تمثّل في احالة موضوع اللاجئين الذي يمسّ غالبية شعبنا الى جدول أعمال المفاوضات متعددة الطرف.

□ **ابو علي مصطفى:** لا أظن ان هناك اثنين يختلفان على ان البوابة التي استخدمت للدخول الفلسطيني في هذه التسوية، هي بواسطة الشروط الاميركية المجحفة. وعلينا ان نشخص عناصر الاجحاف التي تتلخص في: اولاً، التمثيل، وعندما نقول التمثيل لأنه بالنسبة للفلسطيني قضية، بينما هو بالنسبة للسوري أو الاردني أو اللبناني ليس مشكلة، فكيف جرى التعامل مع هذه الأهمية؟

لا اعتقد ان الجواب سيكون دقيقاً بمقولة الغياب أو البديل، بل من الدقة ان نرى الصورة بوضوح وهي المتمثلة بالتجزئة من خلال الداخل، واقتصار الحديث ربطاً بالجاري بهيكلة البحث السكاني وليس الشعب، خشية انتقال البحث من شعب الى حقوق، وهي لو قال المفاوض انه يمثل

كل فلسطين، فان التعامل معه ليس كذلك بالمعنى الرسمي للكلمة. ثانياً، غياب المرجعية الدولية التي يستند لقراراتها في فتح ملفات البحث بالقضية، بدءاً من قرارات الامم المتحدة العام ١٩٤٧ حتى قرار مجلس الامن الدولي في عصر الانتفاضة الشعبية. وبالتالي لم يتركز البحث على أولويات مثل: الانسحاب ـ الارض ـ تقرير المصير ـ السيادة، وما يتولّد عن هذا البحث من حق العودة والدولة، وحوصر الوضع في دائرة الادنى من كل هذه المرجعية. ثالثاً، الاطار حيث وضع ملف القضية في دائرة التفرد الاميركي المنحاز لصالح اللاءات الاسرائيلية، واصبح هو الراعي الأوحد.

لنا ان نتصور، في ضوء ذلك، اين هو الافق لهكذا عملية؟ انه بايجاز الافق الاميركي ـ الاسرائيلي الذي يسعى لتحقيق أهدافه من دون أية استجابة للحد الادنى للحقوق الوطنية الفلسطينية.

والباب الاخطر الذي طرقته الادارة الاميركية ما يسمّى بمتعدد [الطرف]، حيث تسعى، من خلاله، الى محاصرة الحالة الفلسطينية من خلال توفير فرص التطبيع العربي ـ الاسرائيلي على ما هو قائم من احتلال واستيطان، وتنكّر لقرارات الشرعية الدولية، والحقوق الوطنية الفلسطينية.

□ **وليد مصطفى**: هناك عوامل معرقلة في المسيرة تفعل فعلها السلبي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، منها:

● ان المفاوضات الحقيقية، وبسبب الموقف الاسرائيلي، لم تبدأ بعد. فوقائع الجلسات الخمس تبيّن انه بالرغم ممّا تقدّم به الجانب العربي عامة، والفلسطيني خاصة، من خطة تبحث في الجوهر من حيث المطالبة بوقف الاستيطان أولاً، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وتأمين السلطة والسيادة للشعب الفلسطيني في المرحلة الانتقالية عبر انتخابات تشريعية عامة قبل انقضاء العام على بدء المفاوضات، فإن الجانب الاسرائيلي، ولأسباب عدّة، يرفض، حتى الآن، الدخول في جوهر المفاوضات وبقي يناور، في البداية، حول جدوى المسار الفلسطيني المستقل، وبعد ذلك بتقديم اقتراحات لها طابع صلاحيات وليس سلطة، كالاشراف على الخدمات الصحية، واجراء الانتخابات البلدية، وغيرها من الطروحات التي تبغي الابتعاد عن الخوض في بحث أساليب، وطرق، تنفيذ القرار الرقم ٢٤٢ بالانسحاب من على الاراضي العربية المحتلة للعام ١٩٦٧ كافة.

● ان الجانب الاسرائيلي كثّف من سياسته الاستيطانية التوسّعية، وصعّد من ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وكثّف عدوانه على جنوب لبنان، وأخذ يناور بفتح قنوات جانبية للمفاوضات مع سكان الداخل عبر الحديث عن منح صلاحيات في مجالات الصحة والاقتصاد والبلديات، وترويج الأكاذيب بهدف شنّ هجوم معاكس يمنع من تراكم المكتسبات، وزرع روح اليأس والاحباط وفتور الحماس في النفوس، ودق شرخ بين الوفد ومنظمة التحرير الفلسطينية والجماهير الفلسطينية.

● رفض الجانب الاسرائيلي المشاركة في لجان المفاوضات متعددة الطرف التي شارك فيها فلسطينيو الشتات (اللاجئين والتنمية)، ومحاولة اسرائيل اعفاء نفسها من طرح قضية اللاجئين، وهو ما يتطلّب التمسّك بحل قضية اللاجئين، وفق القرار الرقم ١٩٤، وضرورة طرحها في المفاوضات الثنائية كجزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية.

● بغض النظر عن حجم المعارضة لمسيرة السلام، فقد حدث هناك انقسام في الرأي

العام الفلسطيني حول عملية المفاوضات. وقد أسهم هذا الانقسام في تعميق الاختلاف على الساحة الفلسطينية في كافة المواقع، وترك آثاراً سلبية، خاصة في الاراضي المحتلة، حيث يكرّس، للأسف الشديد، جهد كبير لتجنّب الآثار السلبية لهذا الاختلاف في الاجتهاد، ممّا اثّر سلبياً على الوحدة الوطنية وعلى الانتفاضة، وهما السلاحان الاساسيان بيد الشعب الفلسطيني، واللذان بدون صونهما لا تنفع المفاوضات ولا غيرها.

● لا زال الأداء الفلسطيني، من جانب الوفد ومن جانب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المشرفة على عملية المفاوضات، بحاجة الى تطوير وتحسين، حيث لم يكن الأداء، دائماً، هو الافضل، ولا الظروف المتاحة هي الأحسن، ممّا شاب الأداء الارتجال والخلل والتسرّع في بعض الاحيان. وقد آن الاوان لتقويم الأداء بهدف تحسينه وتطويره، واتقان فنّ التفاوض، والحد من تعدّد المرجعيات، لتثبيت مرجعية واحدة للوفد، وتعميق الصلة بين الداخل والخارج، وتكثيف اسهام الداخل في صنع القرار الفلسطيني، واختيار الممثلين في الوفد على أساس الكفاءة الوطنية والمهنية، وتحقيق الربط بين عمل الوفود المشاركة في المفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف.

● رافق المفاوضات تفاقم السلبيات في عمل الانتفاضة. واذا كان من الخطأ الربط بين تفاقم السلبيات والعملية التفاوضية، لأن هذه السلبيات موجودة قبل بدء المسيرة السلمية، الاّ ان استمرار هذه السلبيات، وفي ظل الخلاف في الرأي حول المسيرة السلمية، فتح الباب على مصراعيه لكل من يريد استغلال الظروف للدس، وتصعيد الاحتراب الداخلي، وتصعيد ممارسات الاعتداء على الاشخاص والممتلكات. والمهم، الآن، التجاوب مع الحركة الجماهيرية الواسعة التي اخذت تعبّر عن نفسها عبر المهرجانات الجماهيرية الكبيرة التي تسعى الى قطع دابر الممارسات السلبية التي تتعارض بالأساس وطبيعة شعبنا الحضارية وجوهر نضاله الطويل المجيد.

○ **شؤون فلسطينية : هل ثمة محاولة لاستشراف آفاق المستقبل، ورؤية مسالة التمثيل الفلسطيني في حدودها المستقبلية؟**

□ **نايف حواتمه:** نحن نعتقد ان مسالة تصويب التمثيل لا زالت ممكنة، ليس ذلك فقط، بل هي معركة سياسية حيوية يجب خوضها وتشكّل القضية الجوهرية في تصحيح المسار برمّته. وتبدأ المعركة بقرار سياسي وطني يمكن ان تتخذه اللجنة التنفيذية للمنظمة، ويلتزم، من خلاله، الوفد باعلان انتمائه الصريح لمنظمة التحرير الفلسطينية على مائدة المفاوضات. ونحن نعرف، مسبقاً، ان قراراً كهذا يثير زوبعة، ويستتبع حملة ضغوط من جانب الولايات المتحدة الاميركية اساساً، ولكن مواجهة هذه الضغوط ليست خارج طاقتنا على الصمود لها، خاصة وان شعبنا في الوطن والشتات يجمع على مركزية هذه القضية وحيويتها. كما ان التجربة العملية اثبتت امكانية الزام الولايات المتحدة الاميركية بتعديل جزئي لتصوراتها وخططها المسبقة. فعندما اتخذت اللجنة التنفيذية للمنظمة قرارها بتشكيل الوفد الى المفاوضات متعددة الطرف من الداخل والخارج والقدس، اضطرت الولايات المتحدة الاميركية الى القبول بتعديل جزئي على تركيب الوفد الفلسطيني. وهذا التعديل كان جزئياً، لأن المعركة حوله لم تتواصل بالصلة بين مؤسسات المنظمة والنضال الجماهيري المطالب، بالحاح، بتعديل التمثيل.

الامر ذاته ينطبق على موضوع الاستيطان الذي يشكّل نموذجاً لقضية رابحة، يمكن خوض معركة واسعة حولها تردع عدونا وتربكه، وتضع على المحك صدقية الولايات المتحدة الاميركية

في موقفها من الاستيطان. ان موضوع وقف الاستيطان يجد التفافاً اجماعياً حوله. كذلك، وقد كان ولا زال ممكناً وضع هذا الموضوع كشرط لاستئناف المفاوضات بدلاً من تجزئته الى امور هامة، بحد ذاتها، ولكنها فرعية، كما أجري في الجولة الاخيرة من المباحثات.

ودون ان نستعيد موقفنا المعروف حول الاسس كافة التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني شرطاً لدخول المفاوضات، نقول ان المشكلة الجوهرية ليست في موقف الوفد او قدراته التفاوضية، بل في الاطار الذي تمّ حشر الوفد فيه، واستمرار المراهنة على ما يمكن ان تقدّمه الولايات المتحدة الاميركية، وبغض النظر عن التصريحات التي تصدر من وقت لآخر لتنتقد السياسة الاميركية بلغة تفتقد الى الصدقية، لأنها تحجم عن تعبئة شعبنا وفق خط واضح ضد هذه السياسة من أجل تصويبها.

ولأننا لا ننتظر من هذه السياسة الممارسة الاّ الانعكاسات السلبية على قضية شعبنا الوطنية، فقد دعونا، منذ البداية، وندعو الآن الى تصويبها بمحاورها الرئيسة بدءاً بموضوع التمثيل ومروراً وانتهاء بالالتزام بكافة الاسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني. ومعركتنا الديمقراطية من اجل التصويب سوف تتواصل، على صعيد المؤسسات الفلسطينية، ولكن خاصة في صفوف شعبنا في الوطن المحتل والشتات. وهي معركة تحمل معنى متعدد المضمون: فهي من ناحية، تستهدف توسيع تعبئة جماهير الانتفاضة الباسلة والشتات من أجل تصحيح العملية الجارية وتصويبها باتجاه الاستجابة لمصالحنا الوطنية الحيوية؛ ومن ناحية ثانية، انها معركة معالجة الانقسام الواسع الذي احدثته السياسة الممارسة طيلة الأشهر الماضية واستعادة اللحمة الوطنية في الميدان، في قلب الانتفاضة وحولها؛ وهي من ناحية ثالثة، معركة الاصلاح الديمقراطي في المؤسسات الوطنية، ومن اجل هذه القضية سوف نواصل نضالنا في المؤسسات ذاتها، ولكن، ايضاً، وخاصة في صفوف الجماهير، ذلك ان انكشاف عجز هذه المؤسسات، بتركيبها ومناهج عملها، يزداد يوماً بعد يوم، وتتعمّق كل يوم، كذلك، المفارقة بين الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه الانتفاضة والشعب وبين ترهلها البيروقراطي ومظاهر الفساد المعشش فيها. ونحن ندرك، كما يدرك الجميع، ان المهمات التي نعمل من اجل انجازها مهمات معقّدة تشكّل رافعة الخروج من الوضع الراهن الى مرحلة جديدة من العمل الوطني، وسوف يستغرق انجازها فترة ليست قصيرة، وسوف يكون ميدانها الرئيس وسط جماهير شعبنا.

□ **ابو علي مصطفى**: برأينا ان هناك مجرى آخر تقدّمنا به لدورة المجلس المركزي الفلسطيني الاخيرة، وهو ما دام القول عن خوض معركة سياسية في اطار المفاوضات، لماذا لا نتيح لأنفسنا فرصة خوضها في المساحة الاوسع؟ لماذا لا نجعل للمعركة السياسية مرجعية دولية، بالرغم من تحكم الادارة الاميركية الراهنة بالمؤسسات الدولية، الاّ انها اقل خطراً من تشريع حقها بالتفرّد في الرعاية، وهي المنحازة لطرف هو اسرائيل؟

من هنا يصبح بالامكان أخذ القضية للمكان الأوسع وهو الامم المتحدة ومؤسساتها، واستخدام أقصى القرارات الشرعية الدولية، وافساح المجال أمام تفاعلات ودول أخرى لتكون في خط البحث بكيفية ايجاد الحل السياسي الأقرب، انْ لم يكن المتطابق مع فهمنا.

أخيراً ان التحليلات لوحدها غير قادرة على الاجابة على كافة المسائل، والحياة تحسم الكثير، وتزيل الكثير، وترسخ الكثير، وما هو مستخلص من المسار الراهن، برأينا، كافٍ للحسم والخروج

من تحت المظلة الاميركية.

□ **وليد مصطفى**: نعتقد ان السؤال المركزي الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان قطعت المسيرة السلمية شوطها، وأخذت طابع الصدقية في العالم الواسع هو ليس المشاركة أو عدمها، بل كيفية المشاركة. وهذا يتطلب من القوى الفلسطينية البحث عن المساحات المشتركة للفعل في مواجهة المخططات التي يتم العمل لفرضها على الشعب الفلسطيني، بما يتعارض وحقوقه التي تكفلها له الشرعية الدولية، والعمل على تحسين ظروف، وشروط، التفاوض الفلسطيني. امّا المساحات المشتركة فهي برأينا: تعزيز الوحدة الوطنية؛ وتعميق التلاحم بين الداخل والخارج على أساس التفاعل، وعدم تجزئة الشعب، واشراك الداخل بفاعلية أكبر في عمل المؤسسة الفلسطينية، والابتعاد عن كل ما هو بيروقراطي وأوامري في هذه العلاقة؛ والحفاظ على الانتفاضة بقطع دابر السلبيات في الممارسات، والتخلّي عن المنهج الذي غذّى تفاقم هذه السلبيات؛ والتمسّك بالخطة التفاوضية الفلسطينية المجمع عليها، ورفض أية محاولات او ضغوطات للخروج عن هذه الخطة بالبدء ببحث الترتيبات الانتقالية ما لم يتوقف الاستيطان تماماً، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة؛ والعمل على استغلال كل الامكانيات المتاحة والفرص لتطوير التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، بما يكفل الحفاظ على وحدة الشعب وتكامل قضيته؛ وتطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية الدبلوماسي على الساحات العربية والدولية كافة، بحيث يكمّل العمل على ساحة المفاوضات، بهدف تأمين أكبر تفهم ودعم وتعاطف مع الطروحات الفلسطينية العادلة؛ ومصارحة الجماهير واطلاعها على مجريات الامور، بسلبياتها وايجابياتها، فهي صمّام الأمان وموقفها من المفاوضات أساسي وحاسم في تقرير وجهة عملنا في المستقبل؛ وعدم استبعاد امكانية فشل المفاوضات، أو اضطرار الوفد الفلسطيني الانسحاب منها، عندما يطلب منه أو يكون غطاء لتصفية القضية الفلسطينية، ممّا يتطلب المزيد من الجهد في الاتصالات العربية والدولية لشرح مواقفنا الصادقة في سبيل السلام، وتأمين حقوقنا المكفولة لنا دولياً، ولكشف المعيق الحقيقي للتقدّم في المسيرة السلمية، كي يكون قرارنا مفهوماً، في هذه الاوساط، وحتى تكون الطريق ممهدة لخيارنا الآخر؛ وتطوير عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن تفاعلها مع قضايا ومشاكل شعبنا في الوطن والشتات، وبما يخلّصها من السلبيات المتراكمة، ويضمن أوسع التفاف جماهيري حولها؛ وأخيراً، العمل على طي صفحة الماضي المريرة في العلاقات العربية ـ العربية، والعودة الى التضامن العربي، بما يكفل تأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويؤمن الترابط بين نتائج المفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف، والحيلولة دون تحقيق التطبيع العربي ـ الاسرائيلي، ما لم يتم تأمين حقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ كافة.

تحرير: سميح شبيب

مراجعات

الفكر الجامد والحدود المتحرّكة

عادل محمود رياض، **الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ٣٠٠ صفحة

قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في المقدّمة التي وضعها للكتاب، ان هذا العمل يعتبر بمثابة أول كتاب عربي يقدّم مسحاً شاملاً للفكر الاسرائيلي المتعلّق بحدود دولة اسرائيل من وجهة نظر اسرائيلية، حيث عالج الكاتب هذا الموضوع، بشكل وافٍ، من الناحيتين الدينية والتاريخية، وكذلك من وجهة النظر الصهيونية واسرائيل منذ قيامها وحتى يومنا هذا، مؤكداً «ان فهم ومعرفة أهداف ونوايا اسرائيل باعتبارها الخطر الاعظم الذي يهدّد أمن وسلامة ووحدة اراضي الدول العربية، يمثّل أهمية كبرى في مجال تخطيط نشاطاتنا لمواجهة ودفع هذا الخطر المحدق بالوطن العربي».

وتضمّن الكتاب ثلاثة فصول فقط موزّعة على ثلاثمئة صفحة من القطع الكبير، واحتوى على ما يقرب من ثلاثين خريطة توضيحية.

أشار المؤلف الى ان تعريف الدولة في مفاهيم المصطلحات السياسية يشتمل في أحد أركانه الاساسية على رقعة محدّدة من الارض تشكّل اقليماً لتلك الدولة. ولكن حين «نتطرّق لدراسة موضوع الحدود الاسرائيلية، نجد أنفسنا في مواجهة حالة فريدة ليس لها مثيل في العالم؛ اذ ان اسرائيل قد خرجت عن نطاق التعاريف والمصطلحات السياسية المتعارف عليها كافة، وأعلنت عن قيامها كدولة، من دون ان تحدّد رقعة من الارض كأقليم لها». وعلى ذلك، «أصبح اقليم تلك الدولة عبارة عن كيان هلامي، وحدودها عبارة عن خطوط متحرّكة بناء على سياسة واستراتيجية تسيران وفق أهداف وأفكار اسرائيلية محدّدة وبعيدة المدى، تستند، في أساسها، الى المرحلية وعدم الافصاح جهراً عن تلك الاهداف».

وبالفعل، فقد عمدت الصهيونية واسرائيل الى عدم الاعراب، رسمياً، عن حدود الدولة اليهودية، وفي الوقت عينه أطلق الصهيونيون العديد من المصطلحات الخاصة بحدود اسرائيل أهمها: الحدود الدينية والحدود التاريخية والحدود المثالية واسرائيل الكبرى والحدود الطبيعية والحدود الشرعية والحدود المقدّسة والحدود الآمنة والحدود المعترف بها وحدود الهدنة والحدود التي يمكن الدفاع عنها والحدود الرادعة وخطوط وقف اطلاق النار. وتنفرد كل تسمية للحدود بمفهوم خاص بتعريفها، ويعود السبب في ذلك الى الاتجاهات المتعدّدة، التي تختلف باختلاف الهدف سواء أكان دينياً أم تاريخياً أم عسكرياً، وتختلف، كذلك، باختلاف الأسس التي يُعتمد عليها.

اشتمل الفصل الاول على عرض، وتحليل، للحدود الدينية بناء على النصوص الواردة، بهذا الخصوص، في التوراة والتلمود. كما تضمّن عرضاً لتاريخ اليهود وعلاقتهم المكانية بفلسطين، وتوضيح شكل وخصائص السيطرة الاسرائيلية في الفترات التي تولّوا خلالها الحكم، مع بيان مفهوم الحدود التاريخية من وجهة النظر الاسرائيلية. وتضمّن هذا الفصل، أيضاً، عرض، وتحليل، للآراء والمحاولات الصهيونية لرسم حدود الدولة، سواء كانت المحاولات هذه تشتمل على نشاط سياسي وإعلامي أم على نشاط استيطاني. وقد ضمّن الكاتب هذا الفصل نحو عشرين خريطة توضح حدود اسرائيل على امتداد المراحل التاريخية حيث كشفت الخريطة الاولى حدود أرض كنعان من خلال معاهدة رمسيس الثاني مع الحثيين في القرن الثالث عشر، وذلك استناداً الى دائرة المعارف اليهودية. وأوضح المؤلف ان الحدود التاريخية هي الحدود التي كانت تحت السيطرة المباشرة لاسرائيل في

خلال حكم داوود وسليمان، وهي تشتمل على المنطقة المحصورة بين صيدا على البحر المتوسط حتى جنوب دمشق، ثمّ في الشرق من جنوب دمشق / شرق عمان / شرق معان / شرق العقبة، وفي الغرب الخط الواصل من جنوب رأس النقب على خليج العقبة وحتى شرق مدينة العريش. أمّا الحدود المثالية فتشتمل على أرض كنعان والمناطق الاخرى التي كان أخضعها داوود وسليمان، وتشتمل المنطقة من الفرات حتى وادي العريش.

وفي اطار حديثه عن الصهيونية وحدود الدولة اليهودية، قال المؤلف: «ان الصهيونية، خلال مراحلها المختلفة، عملت على ملاءمة اتجاهات عملها لخدمة الاستعمار وايجاد مصالح مشتركة بينها وبينه، ومن ثم يمكن ان تحصل على تأييد ودعم الدول الاستعمارية للحركة الصهيونية». وأوضح ان تطوّر الفكر الصهيوني في مجال الحدود قد تأثر بعوامل عدّة أهمّها: غاية الحركة الصهيونية؛ النواحي الاقتصادية والبشرية التي تؤثر على النشاط الاستيطاني الصهيوني في الاقليم أو المنطقة المراد الاستيلاء عليها؛ مدى تأثير النواحي الدينية المتعلّقة بالارض [في] سير الحركة الصهيونية؛ طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية للحركة الصهيونية والدول الاستعمارية، ومدى توفّر المصالح المشتركة في ما بينهم؛ مدى تأثير وفاعلية المقاومة العربية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وخلص المؤلف، في نهاية هذا الفصل، الى القول بأن الفكر الصهيوني، في مجال تحديد حدود الدولة اليهودية في ما بين العام ١٩١٧ حتى العام ١٩٤٧، تبلور بشكل واضح المعالم نسبياً، واتخذ شكل مطالب مدروسة ومخطّطة، ضمّت ثلاثة أنواع من الحدود:

الاولى ـ ويمكن تسميتها الرقعة الواسعة، وتضمّ المنطقة المحدّدة كما يلي: في الغرب البحر المتوسط. في الشمال الخط العام صيدا ـ جنوب دمشق مباشرة. وفي الشرق خط سكة حديد الحجاز حتى العقبة. وفي الجنوب خليج العقبة (أم الرشراش) وفي الجنوب الغربي وادي العريش.

الثانية ـ ويمكن تسميتها بالرقعة الاساسية، وتشمل فلسطين وهي، المنطقة المحصورة بين رأس الناقورة على البحر المتوسط ومنابع نهر الاردن، وفي الشرق نهر الاردن والبحر الميت ثمّ وادي عربة حتى العقبة، وفي الجنوب الغربي الخط رفح ـ رأس النقب ـ خليج العقبة.

الثالثة ـ تشمل حدوداً مؤقتة لاغراض تكتيكية تهدف الى ايجاد كيان سياسي دولي لحدود الدولة اليهودية، وهذه الرقعة غير محدودة، بل حرص قادة الصهيونية أن تضمّ هذه الرقعة أكبر مساحة ممكنة من فلسطين، وعلى أكبر امتداد طولي ممكن، بالاضافة الى اشتمالها على المقدّرات الاقتصادية والاستراتيجية لفلسطين.

وتضمّن الفصل الثاني شرحاً تحليلياً لتطوّر مفهوم الحدود من وجهة نظر اسرائيل، بعد قيامها في العام ١٩٤٨، حيث قسّم هذا الفصل الى فترات عدّة تتماشى وتطوّر الاحداث السياسية المحلية والدولية. واشتمل الفصل على أهمّ التصريحات الاسرائيلية والنشاطات الاستيطانية، بالاضافة الى النشاط السياسي والعسكري الاسرائيلي في مجال تحديد الحدود الاسرائيلية.

وقال الكاتب ان اسرائيل، من وجهة النظر الصهيونية، تمثّل دولة يهودية تجريبية فقط، وعليها أن تستمر في العمل لتحقيق باقي الاهداف الصهيونية؛ اذ أن وجود الدولة ككيان سياسي يضع قيوداً وضوابط على قادة هذه الدولة حين يتكلّمون عن الحدود التي يبغون الوصول اليها. وعلى الرغم من المحاولات الاسرائيلية لاخفاء تطلّعات الكيان الجديد في ما يختص بالحدود التي يريدها، الاّ أن طبيعة النشاط السياسي والعسكري الاسرائيلي تجاه الدول العربية، وسياسة اسرائيل تجاه العرب في الداخل، بالاضافة الى سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة تعتبر من الوسائل الهامّة التي يمكن بواسطتها ترجمة الفكر الاسرائيلي في حدود الدولة. ومن متابعة النشاط الاسرائيلي، بوجه عام، وفي مجال الموضوعات المتعلّقة بالمطالب الاقليمية الاسرائيلية والتي تعتبر رادفاً لمطالبها في مجال الحدود، قسّم المؤلف الفكر والنشاط الاسرائيليين الى أربع مراحل هي:

المرحلة الاولى ـ تشمل الفترة من اعلان قيام اسرائيل، في ايار (مايو) العام ١٩٤٨، وحتى حدوث

العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦.

المرحلة الثانية ـ وتشمل الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٥٦ وحتى عدوان حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧.

المرحلة الثالثة ـ من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧ وحتى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

المرحلة الرابعة ـ من حرب تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٥.

وخلص الكاتب الى أن الزعامة الصهيونية رأت، منذ قيام اسرائيل العام ١٩٤٨ وحتى الوقت الحاضر، انها لم تحقّق حلم قيام الدولة في ما يسمّى بفلسطين التاريخية، التي تشمل فلسطين كلها وشرقي الاردن وجنوب لبنان والمرتفعات السورية. وعلى ذلك تعتبر اسرائيل، من وجهة النظر الصهيونية، دولة يهودية تجريبية فقط، وعليها أن تستمر في العمل لتحقيق باقي الاهداف. فالصهيونية ترى أن هناك مهمّة يجب انجازها وهذه المهمّة تنطوي على جانبين: الاول، هو تهجير اليهود الى فلسطين. والثاني، هو أنه على الصهيونية ان تواجه مهمّة تأمين شمول حدود اسرائيل وكل أراضي اسرائيل، ليس لأسباب عاطفية فقط، ولكن لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية.

وفي الفصل الثالث تحدّث المؤلف عن مفهوم الامن الاسرائيلي الذي يعني «بقاء اسرائيل والشعب اليهودي ككل». وقال ان سياسة اسرائيل لتحقيق الامن تحدّدت في ضوء العوامل الآتية: خصائص وسمات العقلية الاسرائيلية التي احتل العنف مكانة كبيرة فيها؛ أسلوب اقامة الدولة الذي استند الى الدعم الخارجي واقرار الامر الواقع باستخدام القوة؛ رفض العرب قبول الوجود الاسرائيلي؛ التطلّعات والاطماع الاسرائيلية في مجال استكمال تنفيذ المخططات الصهيونية.

وخلاصة القول، ان مفهوم وجوهر الأمن الاسرائيلي يعتمد أساساً على مفاهيم وضوابط عسكرية، وقد استتبع ذلك ظهور بعض المصطلحات العسكرية المتعلّقة بالحدود مثل: الحدود الآمنة، والحدود التي يمكن الدفاع عنها، والحدود الرادعة، وكل هذه المصطلحات ما هي الّا مرادفات لمدلول واحد هو الحدود العسكرية التي تتماشى ومتطلّبات العمل العسكري.

وقال الكاتب في خاتمة الكتاب: «ان موضوع الحدود الاسرائيلية يكتنفه غموض شديد، نتيجة لحرص الاسرائيليين على سرية الهدف، وتجنباً لحدوث أي ردود فعل قد تؤثر على نشاطاتهم لتحقيق أهدافهم وغاياتهم الاقليمية». وأوضح ان اسرائيل تعتمد في تحديد مفاهيمها الخاصة برسم الحدود على النظرية البيولوجية كالحدود السياسية، والتي عبّر عنها من قبل «راتزل»، والتي سارت المانيا النازية وفقاً لمفاهيمها، وانطوت، في أساسها، على التوسّع والاستيلاء على المناطق الهامّة التي توفّر لها حدوداً سياسية تعلي من شأن وسلطان الدولة. وبنت اسرائيل تصوّرها للاقليم والحدود التي تريدها بما يتماشى وتطلّعاتها لاحتلال مكانة بارزة ودور ريادي في المنطقة. ثمّ عملت على رسم خطوط للحدود التي تريدها بالشكل الذي يحقّق لها الآتي: الاستيلاء على اقليم يتمتّع بموقع جغرافي متميّز؛ ان تستند خطوط الحدود الى موانع طبيعية؛ ان يشتمل الاقليم على أكبر قدر من مصادر الثروة وخاصة الثروة المائية؛ اتساع الاقليم ليوفّر القدرة الاستيعابية لتجميع يهود العالم.

لقد خطّطت الصهيونية واسرائيل للوصول الى الحدود التي توفّر تلك المكاسب الاقليمية، في اطار سياسة بعيدة المدى تمّ تنفيذها بواسطة استراتيجية مرحلية أساسها الحفاظ على الهدف النهائي في الوصول الى تلك الحدود مع اتباع أقصى قدر من المرونة التكتيكية، بما يتماشى وطبيعة الموقف خلال مراحل العمل المختلفة.

حسام شحادة

تصوّرات احادية لمشكلة المياه

اليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية** (ترجمة رنده حيدر)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ١٨٦ صفحة.

صدرت الطبعة العبرية الاصلية من هذا الكتاب في تل ـ أبيب، في العام ١٩٨٩، اي قبل ان تشرع الولايات المتحدة الاميركية في العملية السياسية الجارية، الآن، في شقين؛ أولهما المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، وثانيهما المفاوضات متعددة الطرف. ومع ذلك، فهو انطلق من أن منطقة الشرق الاوسط تقترب من حالة السلام «ففي إمكاننا أن نشعر، اليوم، بأن الاقتراب نحو السلام قد تسارع مؤخراً، اي انه اليوم اسرع، وأن حظه من النجاح أكبر ممّا تيسّر له من حظوظ قبل جيل» (ص ٣١)؛ وعليه، فإن «السلام الاقليمي الذي يقترب يفرض إعادة تقويم مصادر المياه الاقليمية، والتخطيط لاستغلالها، وذلك كجزء من إعادة التقويم التي يفرضها السلام بالنسبة الى جميع أوجه الحياة في المنطقة، وفي مقدّمها المياه التي تنبع اولويتها من اهميتها الخاصة في هذه المنطقة» (ص ١٦٢).

وعرّف المؤلف «المنطقة» المقصودة بأنها «الدول المحيطة باسرائيل والتي بينها مسائل مياه مشتركة. وتشمل كلاً من: مصر، واسرائيل (بما في ذلك [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة)، والاردن، ولبنان». واستثنى سوريا من التشكيل السياسي الحالي «إذ ليس لها مشاركة مائية ذات صلة مباشرة بالموضوع الذي يجرى البحث فيه» (ص ٣٥).

وخصّص المؤلف الفصل الاول لوصف الموارد المائية في الدول المذكورة؛ من حيث استغلال موارد المياه فيها في اطار المعطيات الديموغرافية والاقتصادية الأساسية المتعلّقة بها؛ ثمّ المياه والعلاقات الدولية، حيث استعرض الخلافات ذات الطبيعة السياسية بين دول المنطقة واسرائيل في ما يتعلّق بالمياه؛ واختتم بعرض موجز للقطاعات المائية في مختلف هذه الدول من زاوية المشكلات القائمة والحلول الممكنة.

فبالنسبة الى مصر رأى «ان حل المشكلتين القوميتين الرئيستين المتمثّلتين في تحقيق اكتفاء ذاتي وانتاج محاصيل للتصدير، يكمن في الريّ. لكن الامر المطلوب، بصورة اساسية، هو زيادة كفاءة الري، وهذا لا يعني زيادة كميات المياه بل يعني، الى حدّ بعيد، التوفير في استهلاكها» (ص ٥٢). امّا الاردن فإن مشكلات المياه فيه ـ حسب كالي ـ هي من نوعين: أولهما، «ضآلة مصادر مياهه التي هي أقل من الطلب المحتمل». وثانيهما « تخلف تنمية المصادر المحلية في الاردن عن الطلب الحالي. فالاردن يشكو نقصاً في المياه، سواء في القطاع الحضري أو في القطاع الزراعي» (ص ٦١). وترتبط مشكلات لبنان «بطرق التنمية لا بضآلة الموارد المائية. فتنمية المياه في لبنان تعاني مجمل الآفات التي تعانيها الدولة. وقد توقّفت في السبعينات حركة التنمية التي شهدتها في الخمسينات والستينات، والتي أُجري، في خلالها، تنفيذ مشروع الليطاني ومصادر أخرى» (ص ٦٦). وتبدو مشكلات المياه في اسرائيل، ان الكميات المتوافرة تحدّ من التنمية الزراعية الاضافية، وهي خاضعة للطلب الذي يفوق العرض. كما ان استخدام مياه المجاري الهامشية الاخرى، استخداماً متزايداً، يخلق مشكلة نوعية المياه المستخدمة. اضافة الى ان غياب وسائل تخزين كافية لعدة أعوام... يؤدي الى الاعتماد على الامطار مصدراً للتزوّد بالمياه. ومن شأن عام قحط واحد ان يهدّد حجم المخصّصات المائية للزراعة» (ص ٦٨).

وتتمثّل المشكلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ـ حسب كالي ـ في النقص المحتمل في المياه، وهو «بالنسبة الى قطاع غزة ناجم عن الكثافة السكانية والنشاط الزراعي. وبالنسبة الى [الضفة الفلسطينية] يرتبط النقص بواقع أن معظم الثروات المائية، التي كان يمكن، من الناحية الفعلية، ان توضع في تصرف [الارض المحتلة] يجرى استغلاله حالياً، وخصوصاً الخزّانات الجوفية المائية الاسرائيلية، والجزء الجنوبي من مياه نهر الاردن الذي تستغله كل من اسرائيل والاردن. ان هذا الوضع هو، بصورة خاصة، من صنع الطبيعة؛ إذ ان معظم مياه الخزّانات الجوفية الموجودة في أراضي [الضفة الفلسطينية] يتسرّب الى الاراضي الاسرائيلية» (ص ٧٤ ـ ٧٥).

هذه المشكلات يمكن التعاون في حلها في حالة «السلام الاقليمي» الذي «سيسمح بمعالجة وضع القطاعات المائية لدول المنطقة، أو انه سيسمح بتحسين هذا الوضع». وستمتاز الحلول السلمية بأنها ستمنح جميع المشاركين فيها فوائد من دون الاضرار بالآخرين. وسيجلب التعاون بين دولتين أو بين دول عدّة الى المنطقة فوائد مصدرها الامور التالية:

أ ـ سيسمح السلام بإقامة مشاريع اقليمية مفيدة، كان قد تعذّرت إقامتها، حتى الآن، بسبب عوائق الحدود الاقليمية.

ب ـ ستنقل المياه من دول وأماكن قيمتها فيها ضئيلة الى أماكن لها فيها قيمة كبيرة.

ج ـ يشكّل التعاون، موضوع البحث، اساساً يدعم السلام ويقويه. وبناء على ذلك، فمن المعقول ان يحظى بمساعدة خارجية (وبخاصة التمويل) من جانب جهات دولية معنيّة بدفع عجلة السلام في المنطقة (ص ٤٨ ـ ٤٩).

وانتقل كالي، في الفصل الثاني، الى اقتراح مشاريع محدّدة؛ قسّمها الى نوعين يختلف كل منهما عن الآخر من حيث مقدار اهميتها ومساهمتها في السلام، «فمساهمة المشاريع التي تهدف الى حل مشكلة النقص في المياه في قطاع غزة و[الضفة الفلسطينية] مساهمة كبيرة وحيوية لأنها تحل مشكلة يضر وجودها بالهدوء والسلام. اما المشاريع الاخرى التي تقف وراءها، في الاساس، حوافز اقتصادية، فإن أهميتها السياسية ستكون اقل ايجابية، وسيكون الاساس فيها ان التعامل الاقتصادي الناجح بين أعداء الامس يساعد في ابعاد شبح الحرب وتقريب السلام» (ص ١٦٣).

ويمكن تلخيص المشاريع الستة الأساسية التي قدّمها المؤلف، على النحو التالي:

١ ـ مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق: انطلق المؤلف في اقتراحه هذا من «أن كميات ضئيلة، بالمقياس المصري (نحو نصف بالمئة من الاستهلاك)، لا تشكّل عنصراً هامّاً في الميزان المائي المصري وغير مستهلكة اليوم، يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصادياً في اتجاه الشمال، الى قطاع غزة والنقب الاسرائيلي. ويمكن، ضمن شروط محدّدة، نقلها حتى الى [الضفة الفلسطينية] والاردن. وتستطيع هذه الكميات ان تشكّل، في هذه المناطق، عنصراً حاسماً في القطاع المحلي للمياه» (ص ٨٦). واعتبر ان مشروعه سيكون توسيعاً، وتمديداً، للمشاريع المصرية القائمة على «نقل المياه الى سيناء وانشاء مشاريع ري فيها. وفي هذا الاطار، من المفروض ان تنقل قناة مصرية مياه النيل على امتداد شاطىء البحر الابيض المتوسط» (ص ٨٧).

٢ ـ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية: اقترح كالي «تخزين التدفّق الشتوي لنهر اليرموك (الذي تعود أغلبية مياهه الى الاردن) في بحيرة طبرية» (ص ١٠٠). ويبرز ذلك بأن مصلحة الاردن تكمن في كونه «بحاجة بصورة ملحّة... الى زيادة امدادات مياه المدن، وزيادة المياه من أجل مواصلة تطوير الغور وتطوير أراض زراعية أخرى» (ص ١٠٥). واعتبر ان هذا المشروع أقل كلفة من البديلين الآخرين المتوفّرين للاردن «وهما: زيادة المياه المرتبطة بالتعاون مع سوريا وبالاتفاق معها (ببناء سد المقارن)، أو زيادتها بالاتفاق على نقل مياه من نهر الفرات» (ص ١٠٥). امّا اسرائيل فإن «لها مصلحة اقتصادية في استغلال فائض المياه... الذي يمكن ان يتيحه المشروع لها. كما أن لها مصلحة اقتصادية وبيئية إضافية تتمثّل في ان لمشروع التخزين في طبرية ميزة تحلية

مياه البحيرة... امّا المصلحة السياسية، في هذا الشأن، فقد تكون أكبر من المصلحة الاقتصادية وزناً. وتنبع هذه المصلحة، قبل كل شيء، من ان تطوير الغور يشكّل، بالنسبة [الى] الأردن، حافزاً للحفاظ على الهدوء مع اسرائيل... ونجاح عملية الاسكان، في هذه المنطقة، يخدم المصلحة الاسرائيلية، ايضاً، في انجاح عملية توطين الفلسطينيين في مناطق تحظى بموافقة جميع المعنيّين بالموضوع» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧).

٣ ـ استغلال طاقة البحر الميت الكهربائية: وصف المؤلف هذا الاقتراح بالقول انه «يهدف... الى نقل المياه من البحر الابيض المتوسط أو البحر الاحمر الى البحر الميت من أجل توليد الكهرباء... ان هذا المشروع جزء لا يتجزأ من مجمل ادارة حوض البحر الميت. وترتبط مزاياه وحجمه بمدى استغلال المياه العذبة التي كانت تتدفّق الى البحر الميت في ما مضى، كما انها ترتبط بما يستغل في البحر الميت استغلالاً خاصاً ولأهداف مختلفة، مثل استغلال البوتاس... والسياحة وغيرهما. وتكمن فائدة المشروع الاساسية في توليد الكهرباء، لكن هناك فوائد مرافقة كثيرة أخرى (ولا سيما إذا اعتمد خيار البحر الاحمر) تنبع من كونه يجلب مياها الى مناطق جافة، للمياه فيها قيمة كبيرة في مجالات الصناعة، والبنية التحتية، وتربية الاسماك، والسياحة، والزراعة البحرية، وغيرها» (ص ١١٤ ـ ١١٥).

٤ ـ مشروع استيراد المياه الى «المناطق»: رأى المؤلف «أن المصادر التي قد يطرح استخدامها من الزاوية الهندسية في المشروع، هي أنهر: النيل، والليطاني، واليرموك. كما أن اطاراً للسلام الاقليمي قد يستعمل خلفية سياسية ممكنة لهذا الاستخدام» (ص ١٤٦). وناقش المؤلف الابعاد السياسية لكل واحد من هذه الخيارات الثلاثة، فقال عن الخيار الاول «ان تزويد مصر سلطات الحكم الذاتي [في الضفة والقطاع] بالمياه امر لم يجر البحث فيه مع مصر. لكن طابع معارضة تزويد اسرائيل (وهي معارضة قائمة على خلفية العداء العاطفي ضد اسرائيل اكثر ممّا هي قائمة على الرغبة في الحفاظ على المياه) يفسح في المجال للافتراض ان تزويد [منطقة] الحكم الذاتي غير مرفوض سلفاً، وان له حظوظاً من النجاح» (ص ١٤٨). امّا بالنسبة الى الخيار الثاني، فرأى انه «في الماضي، كان هناك التزام أردني ازاء سكان [الارض المحتلة]. ومن شأن هذا الالتزام ان يمنع، أو ان يضعف اتجاهات الرفض العاطفي... [و] من المفترض ان يكون للاردن حافز وطني (اقتصادي واجتماعي) لتنفيذ مشروع تخزين مياه اليرموك في طبرية، نظراً الى عدم وجود حل عملي آخر، اليوم، لازمة المياه في الاردن. وقد يشكّل هذا الحافز ـ في وضع سياسي مؤاتٍ ـ خلفية ملائمة لموافقة الاردن على تزويد المناطق، ايضاً، بمياه اليرموك» (ص ٤٩). وتوقّع بشأن الخيار الثالث أن «تواجه موافقة لبنانية صادرة [من] الحكومة، على بيع المياه معارضة من جانب مصالح محلية، في مجالي الكهرباء والزراعة... وعلى غرار مصر، قد يبرز، حتى في لبنان، رفض عاطفي لنقل المياه. لكن للمال الذي يدفع ثمناً للمياه، هنا، حظوظ تأثير كبيرة. كما ان امكانات الحصول على كهرباء في مقابل المياه تفوق امكانات انتاج الكهرباء في لبنان» (ص ١٤٩).

ولا بدّ من التنبيه الى ان التلخيص السابق لاقتراحات كالي الاساسية يعطي، بالكاد، فكرة أولية عنها، لأنه التزم بالايجاز الشديد، وابتعد عن الاسهاب والحشو، متناولاً الابعاد التفصيلية لكل مشروع من حيث امكاناته الفنية، وارتباطه بالمؤثرات السياسية، وجدواه الاقتصادية، وصلته بـ «السلام الاقليمي»، وربط كثيراً بين مشروع وآخر، مقدّماً، في نهاية المطاف، رؤية اسرائيلية الى ما ينبغي ان يكون عليه بند المياه في العملية السياسية الجارية، ممّا يتيح فرصة لمناقشته وانتقاده من وجهة نظر عربية. وهذا ما تتوفّر خطوطه العريضة في المقدّمة التي كتبها للترجمة العربية الدكتور المهندس، منذر حدادين، الخبير بالمياه والسدود، ومستشار الامم المتحدة والبنك الدولي في مجال اختصاصه، والمدير العام السابق لسلطة وادي الاردن، ورئيس الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك الى لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الطرف.

ويمكن اجمال الملاحظات الرئيسة لحدادين بما يلي:

○ «ان اسقاط سوريا من عداد دول المنطقة المعنيّة بموضوع بمياه المنطقة ليس له ما يبرّره. وهو يشكّل نقطة ضعف رئيسة للمقترحات التي يحتويها الكتاب. فلسوريا صلة مباشرة بالموضوع الذي يجرى البحث

فيه... [و] ان اغفال سوريا وتجاوز دورها في الموضوع... يقلّلان من جدية الافكار المطروحة بخصوص المياه والسلام، وقد يحكم على هذه الافكار بالفشل قبل أن ترى النور.

○ «وفي ما يتعلّق بما أورده المؤلف في شأن تعاون اسرائيلي ـ اردني، فإن مجالات التعاون معقولة باستثناء اقتراحه تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبرية... في الوقت الذي يحتاج اللبنانيون الى هذه المياه، وخصوصاً في الجنوب اللبناني الذي ينتظر فرصة للتنمية ومحاربة الفقر فيه... ولا أخال ان القدرة التخزينية لبحيرة طبرية مهيّأة لاستيعاب تصوّرات المؤلف من دون زيادة هذه القدرة بما يمكن ان يؤثر في مدينة طبرية، وفي شواطىء البحيرة والتراث الأثري لتلك المناطق.

○ ان «مقارنة تكاليف المياه للاردن باستيرادها من الفرات مع ما يسميه المؤلف الخيار الاسرائيلي، فهي مقارنة واقعية، وينبغي الاشارة الى ان أحدهما ليس بديلاً من الآخر كي تتمّ المقارنة بينهما على النحو الذي أورده المؤلف؛ فمشروع الفرات يهدف الى تزويد الاردن بنحو ١٦٠ مليون متر مكعب سنوياً لأغراض الشرب لا للزراعة... [و] المتوفّر من «الخيار الاسرائيلي» لا يكفي حاجة الاردن في مجال الزراعة.

○ «ان البحر الميت ومقدار التبخّر فيه لا يتسعان للمشروع الاسرائيلي (جرّ مياه البحر الابيض المتوسط اليه)، ولا للمشروع الاردني (جرّ مياه البحر الاحمر اليه). وعليه، فإن اقامة مشروع كهذا وفرص نجاحه لا تتأتّى الاّ في حقبة سلام يقبله الاطراف كافة.

○ ان «البديل المصري القاضي بجرّ مياه من النيل في اتجاه قطاع غزة والنقب يصطدم بعدم قدرة مصر [في] التخلّي عن اي جزء من مياهها، لا بسبب الايديولوجية، بل لأسباب الحاجة المتفاقمة والمطّردة الى المياه بفعل ازدياد عدد سكانها، وهو ازدياد اقرّ المؤلف بأنه من مشكلات مصر الرئيسة.

○ «ان التبريرات المالية والاقتصادية التي يسوقها المؤلف في شأن نقل مياه من حوض الى آخر او من قطر الى آخر يتعذّر اعتمادها والدفاع عنها من دون اعتبار للعوامل الاجتماعية المؤثرة في استعمال المياه، ومن دون تبيان الأسباب التي تؤدي الى انحسار المردود المالي من استعمال المياه عند بعض الدول وارتفاعه عند بعضها الآخر، وهي اسباب تتعلّق باقتصادات الانتاج ومنافذ تسويق المنتوجات وأسعارها».

سعادة سوداح

أزمة المياه في الشرق الاوسط: الواقع والحلول

عقد في الفترة ما بين ٧ الى ٩ ايار (مايو) ١٩٩٢، في جامعة واترلو الكندية مؤتمر تحت عنوان «ازمة المياه في الشرق الاوسط... بين الواقع والحلول» حضره حوالى مئة باحث واكاديمي وسياسي من الدول العربية والارض الفلسطينية المحتلة والولايات المتحدة الاميركية وكندا، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات دولية متخصّصة بالمياه. وكان من المفروض ان يشارك عدد من الباحثين الاسرائيليين في المؤتمر، الّا انهم اعتذروا في آخر لحظة، على اساس ان معظم الحضور من المؤيدين لوجهة النظر العربية، بينما شارك فيه بعض الاكاديميين اليهود من الجامعات الكندية والاميركية.

افتتحت المؤتمر الذي ناقش ازمة المياه في الشرق الاوسط من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والاستراتيجية والبيئية، وزيرة العلاقات الخارجية، مونيك لاندري، التي خاطبت الحضور بقولها: «ان هناك عملية تجرى لبناء سلام في الشرق الاوسط، وهذا المؤتمر هو محاولة اخرى في طريق تحقيق السلام. وبما ان مشكلة المياه من اكثر القضايا الحيوية في المنطقة، فانه يجب استعمالها لاتاحة قدر من التعاون بين مختلف الاطراف لايجاد حل لها». وختمت كلمتها بالتحذير من الصراع على المياه في المنطقة، وقالت: «ان الصراع الدولي المقبل سوف ينحصر على المياه، وان وزير الدفاع الكندي السابق، الجنرال ماكنوتون، أعلن أنه اذا قامت حرب بين الولايات المتحدة الاميركية وكندا، في أي وقت، فسوف يكون سببها الوحيد هو المياه».

وبدأ المؤتمر مناقشة الابحاث المقدمة من الباحثين خلال يومين في اربع جلسات، تناولت كل جلسة محوراً رئيسياً لأزمة المياه في الشرق الاوسط. المحور الاول كان عن «تحديد دائرة الصراع والمشاكل». وترأس الجلسة الاولى رئيس الامن البيئي الكندي ومدير برامج التنمية في جامعة فيكتوريا، د. ستيف لونركان، وقدّم البحث الاول د. جون كولارس من جامعة ميتشيغان الاميركية وكان بعنوان «خلفية تاريخية لقضية المياه في الشرق الاوسط»، نبّه فيه الى خطورة قضية المياه على السلام في الشرق الاوسط التي من المحتمل ان تؤدي الى حرب جديدة، اذا انتفت الحلول المناسبة، وقال بأن الصراع على المياه سوف يتزايد في السنوات المقبلة، وان بعض الدول، مثل تركيا التي تملك مصادر هائلة للمياه، سوف تستخدم المياه كسلاح سياسي في المستقبل. واقترح الباحث بعض الحلول للمشكلة منها: مدّ خطوط من الأنابيب من تركيا الى العراق والاردن، وخط آخر الى الموصل والكويت والسعودية. كما اقترح مدّ خط من سلطنة عُمان الى السعودية. ومن نهر الليطاني في لبنان الى سوريا والاردن. وحاول الباحث ان يبعد اسرائيل عن هذه الاقتراحات على أساس انها تحصل على المياه التي تريدها من نهر الاردن والليطاني ومياه الضفة الفلسطينية، حيث أشار الى ان ثلث المياه الاسرائيلية تحصل عليها من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وخلص الباحث بالدعوة الى تحقيق سلام المياه في الشرق الاوسط قبل اي سلام آخر. وقال ان «معظمنا من خارج المنطقة. وهذا يتطلب منا ادراك وقبول الاقتراح الداعي الى ان شعوب المنطقة عليها الدعوة الى اجراء مفاوضات ومناقشات لايجاد الحلول الملائمة».

الورقة الثانية قدّمها د. عاطف قبرصي ود. حسين عميري من جامعة مكماستر في كندا، وكانت بعنوان «قلّة المياه في الشرق الاوسط، خطأ في الحسابات أم حقيقة؟» ركّزا فيه على قضية المياه في لبنان واطماع اسرائيل فيها. واشارا الى ان «المنطقة تعاني من ندرة المياه، وتزداد خطورة مع تطور نمو اسرائيل، لأنها تحصل على ثلث حاجتها من المياه من الضفة والقطاع، والثلث الثاني من مياه الليطاني اللبنانية ونهر الاردن، وهي تريد الحصول على

المزيد مع خططها في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الهجرة». ولاحظا الى انه من أحد أسباب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ندرة المياه، وان اسرائيل بعد ان أمّنت الحصول على مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، قامت في العام ١٩٨٢ باحتلال جنوب لبنان لتحصل على مياه نهر الليطاني. ولاحظا اهمية الزراعة في الفكر الصهيوني، وان اسرائيل تريد ان يشعر المهاجرون بأن لهم جذور قوية في الارض، الى جانب ان المزارعين في اسرائيل يتمتّعون بامتيازات مهمة؛ فهم يستحوذون على الاراضي بأسعار رخيصة ومعفاة من الضرائب، ومساعدات لتصدير الانتاج الزراعي، وان «أسعار المياه للمزارعين الاسرائيليين أرخص بمقدار الثلث من قيمة المياه المستخدمة في أي قطاع اقتصادي آخر، وان الري في اسرائيل يستهلك ٦٧ بالمئة من اجمالي المياه المتاحة لاسرائيل في العام ١٩٩١».

وقدّم البروفيسور فردريك فري من جامعة بنسلفانيا الاميركية، بحثاً بعنوان «المحيط السياسي للصراع والتعاون الدولي لمصادر المياه». وقال بأن هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند البحث في تقسيم مصادر المياه هي: «النقص والتوزيع غير السليم والمشاركة»، وأنه على الرغم من ان ثلثي الكرة الارضية مغطاة بالمياه، وان ٩٧ بالمئة من المياه موجود في المحيطات وهو غير صالح للشرب والزراعة، و٢ بالمئة مجمّدة، فإن واحد بالمئة فقط يستهلك للشرب. وقدّم الباحث بعض الارقام عن استهلاك المياه في الشرق الاوسط، وقال بأن الفرد يستهلك ٥٠٠ متر مكعب سنوياً من المياه في الشرق الاوسط او ما يعادل ١٠٠ لتر من المياه يومياً، بينما تظهر احصائيات الامم المتحدة بأن الفرد بحاجة الى استهلاك ١٠٠٠ متر مكعب في السنة، أي ضعف ما يستهلكه الفرد في الشرق الاوسط. وان هذه النسب متفاوتة في المنطقة. ففي الوقت الذي يستهلك فيه الفرد في اسرائيل ٤٧٠ متراً مكعباً، وفي الاردن ٢٦٠ متراً مكعباً، واليمن ٢٤٠ متراً مكعباً، فإن الفرد في السعودية لا يستهلك سوى ١٦٠ متراً مكعباً، والكويت ١٥٠ متراً مكعباً. امّا معدّل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الاميركية فهو ١٦٢ متراً مكعباً. واشار د. فري الى ان بعض دول الشرق الاوسط كتركيا، مثلاً، يستهلك الفرد فيها أضعاف ما يستهلك الفرد في الولايات المتحدة الاميركية، حيث يحصل الفرد التركي على عشرة آلاف متر مكعب في السنة، وهذا يظهر، كما قال الباحث، الى ان توزيع المياه في المنطقة غير عادل. ودعا الى ايجاد صيغة للتعاون بين دول المنطقة لتوزيع المياه، آخذة بعين الاعتبار النمو السكاني والاقتصادي.

وقدّم مدير مركز دراسات المياه في الجامعة الاردنية، د. الياس سلامة، بحثاً عن «ازمة المياه في الشرق الاوسط»، أشار فيه الى الطبيعة الصحراوية والجو الحار في الشرق الاوسط الذي يؤدي الى الجفاف. وتطرّق د. سلامة الى العلاقة بين الانسان والمياه عبر التاريخ في المنطقة، وكذلك الى مصادر المياه واستعمالها وانتاج الطعام. وشرح اهمية نهر الاردن كمصدر اساس للمياه في المنطقة، وتقسيم مياهه، والى ان مخزون المياه في دول المنطقة لا يتجاوز ٠,٤ بالمئة من مصادر المياه في العالم، مع ان مساحة الشرق الاوسط تعادل ٤,٥ بالمئة من مساحة العالم، ويقطنها ٥,٢ بالمئة من سكانه.

الجلسة الثانية التي ترأسها رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة واترلو، د. بروس ميتشل، كانت عن «ماضي القضية والبحث عن حلول». وقدّم د. آرون وولف من جامعة ويسكونسن الاميركية الورقة الاولى بعنوان «الايديولوجية والممارسة العملية»، عالج فيها العلاقة بين الصهيونية واسرائيل، وأشار الى ان الايديولوجية هي التي تصنع السياسة، وتقوم بالتخطيط لمؤسسات المياه في اسرائيل، وان تخطيط سياسة المياه في اسرائيل ينطبق مع الفكر الصهيوني. ولهذا، كما قال، فإن الحكومة الاسرائيلية لم ترفض اي خطة لاقامة مستوطنات زراعية، على الرغم من الارتفاع الباهظ في تكاليف المياه. وخلص الى القول، بانه طالما ان الصهيونية هي التي تقود رجال السياسة في اسرائيل، فإنه من المستحيل الوصول الى حلول لمشاكل المنطقة، بما فيها مشكلة المياه.

وقدّم مدير معهد الابحاث التطبيقية في القدس، د. جاد اسحق، ورقة قرأت عنه بالنيابة، عن «التوزيع الطبيعي والسوق المفتوح... حلّ تقريبي لقضية الصراع على المياه العربية ـ الاسرائيلية»، أشار فيها الى انه «اذا لم يكن هناك ما يكفي

من مصادر المياه في المنطقة، فكيف من الممكن ان نقرر مَنْ يأخذ ومَنْ لا يأخذ؟ وانه اذا كانت هناك أهداف مختلفة ومتنافسة في القيمة والمصالح، فمَنْ الذي سيفوز؟».

واستعرض الباحث اطماع الحركة الصهيونية في المياه العربية، منذ نهاية القرن الماضي، واصرار زعماء الحركة على «ان يكون نهر الاردن والليطاني من ضمن اسرائيل». واقترح د. اسحق، ايجاد السوق الحرة للمياه، وهذا يتطلب اقتسام المياه على أساس انفاق الفائض منها في اماكن النقص، لأنه كما لاحظ، ليس من المعقول ان تكون ٨٥ بالمئة من المياه موجودة في شمال الكرة الارضية، و١٥ بالمئة في الجنوب. وهذا ينطبق على الشرق الاوسط، الّا انه اعترف بأنه من الصعب ايجاد سوق حرة دولية للمياه من دون تحقيق السلام في المنطقة.

الجلسة الثالثة التي ترأسها مساعد عميد واستاذ انظمة الهندسة المدنية في جامعة بنسلفانيا، البروفيسور جون كنعان، كانت عن «الحلول السياسية والتكنولوجية والاقتصادية للمشكلة»، وقدّمت فيها ثلاثة ابحاث، الأول قدّمه مسؤول مصادر المياه في البنك الدولي، د. اولريش كفن، وكانت عن «نقل المياه وبرامج توزيعها»، شرح فيها، من الناحية الفنية، كيفية نقل المياه من المناطق ذات المصادر الطبيعية الى المناطق الجافة، وكيفية تخزين المياه واستفادة دول منطقة الشرق الاوسط من التكنولوجيا الدولية. وقدّم أمثلة على نقل المياه في العالم، منها نقل المياه من شمال كاليفورنيا الى الجنوب، ونقل المياه في ليبيا من الصحراء الى بنغازي (النهر الصناعي العظيم). واشار الى ان نقل المياه لا يعرف الحدود، حيث أنه من الممكن نقل المياه من دولة الى اخرى. واوضح، في هذا الشأن، ان البنك الدولي قدّم مساعداته المالية والفنية الى دول المنطقة. كما انه يؤيد قيام تنمية دولية للمياه. وخلص الى القول، بأن منطقة الشرق الاوسط تعتبر من اكثر المناطق في العالم التي توجد فيها مشكلة حقيقية للمياه. وللتغلّب على هذه المشكلة، فإنه من الممكن الاستفادة من نقل المياه من مناطق الى اخرى.

الورقة الثانية قدّمها رئيس مركز الريّ في الوكالة الكندية الدولية للتنمية، د. علي شادي، عن «مشاكل المياه في الشرق الاوسط، هل تستطيع الحلول التكنولوجية حلها؟»، واعترف، في البداية، بأن هناك ازمة حقيقية للمياه في المنطقة حالياً؛ الّا ان هذه المشكلة سوف تتزايد في المستقبل (١٠ ـ ٣٥ سنة). وأعاد أصول المشكلة الى محدودية المصادر الطبيعية، وبشكل خاص المياه الصالحة للشرب، وجوّ الجفاف، وارتفاع نسبة التبخير ونسبة الاستهلاك. وقدّم الباحث صورة واضحة عن استهلاك المياه في الشرق الاوسط العام ١٩٩٠، حيث بلغت ٢٨٧٠ ملياراً من الامتار المكعبة، ٧١ بالمئة منها للري و٢٩ بالمئة للصناعة. واشار الى ان جميع المصادر الطبيعية التي يمكن تجديدها وصلت الى حد لا يمكن تجاوزه مع ارتفاع نسبة تزايد السكان، والطلب على مياه الشرب، وقلّة المياه، واقتسامها وتوزيعها غير المتكافىء (نسبة ٣:١). وبعد ان استعرض حقيقة الأزمة، تساءل عمّا «اذا كانت الحلول التكنولوجية خرافة ام حقيقة لحل لأزمة المياه في الشرق الاوسط؟» وأجاب بأن الحل القاضي باعادة استعمال المياه المستعملة، والصناعات التي من شأنها زيادة كميات المياه المستعملة في الشرب أو الري، هي، ايضاً، بحاجة الى مياه، وسوف تؤدي الى تلوّث البيئة، ولهذا فإن الحلول التكنولوجية غير عملية.

واقترح د. شادي ضرورة تخفيض الطلب (أي الترشيد في الاستهلاك)، وزيادة الموارد من خلال تحديد نسبة زيادة السكان، وتحديد الهجرة، والرقابة على الري، والتنمية السريعة لازالة الملوحة، والعدالة في التوزيع.

الورقة الثالثة قدّمها د. دان هيليل أستاذ البيئة في جامعة مساشوستس عن «دور الريّ في النظام الزراعي»، ركّز فيها على اربعة ابعاد هي: اهمية استعمال الري والخطوات المتبعة؛ وآثار وأضرار التبخير على الريّ؛ وادارة الريّ؛ واستهلاك المياه وتخزينها.

الجلسة الرابعة والاخيرة ترأسها د. جانيس كروس ستين من جامعة تورنتو، وكانت عن «مناقشة اقتراحات للصراع على المياه لاتخاذ قرارات عملية». وقدّم رئيس الوفد الاردني المفاوض في مؤتمر المياه في محادثات السلام، د. منذر حدادين، بحثاً عن امكانية ايجاد حلول عادلة لقضية الصراع على

المياه في الشرق الاوسط، وذكر بأن نهر الاردن يعتمد على ثلاثة مصادر رئيسة هي: الحاصباني في لبنان والدان في اسرائيل، وبانياس في الاراضي السورية التي تخضع للاحتلال الاسرائيلي. وهذه المصادر تلتقي مع بعضها داخل الارض الفلسطينية المحتلة لتشكل الجزء العلوي من نهر الاردن. وتستخدم اسرائيل كل المياه من نهر الاردن العلوي، وتقدر بـ ٦٥٠ مليون متر مكعب، ممّا يتسبب في عدم وصول المياه العذبة الى أسفل النهر في الاراضي الاردنية. وأشار حدادين الى عدم وجود اتفاقية بين بلاده والدول المجاورة لتقسيم المياه. وهناك اتفاقية وقعت في العام ١٩٥٣ بين الاردن وسوريا لاستخدام بعض مياه نهر اليرموك. وركّز الباحث على أهمية نهر الاردن، على أساس انه شريان الحياة لبلاده. «فمع زيادة النمو السكاني (٣,٦ بالمئة)، فان الحكومة مطالبة بزيادة مواردها من المياه لسدّ حاجة مواطنيها في العام ٢٠٠٠». وأشار الى ان اسرائيل بعد وصول أكثر من ٣٠٠ الف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي سابقاً، فقد تزايدت حاجتها للمياه. واختتم الباحث ورقته بالقول بأنه لم يعد امام الاطراف المختلفة في الشرق الاوسط سوى التفاوض على اقتسام المياه.

والورقة الاخيرة قدّمها رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة اسطنبول، د. ايلتز طوران، عن «تركيا وازمة المياه في الشرق الاوسط، المشاكل والحلول»، دافع فيها عن موقف بلاده من الازمة، وأشار الى ان أهمّ نهرين في المنطقة (وهما الفرات ودجلة) ينبعان من الاراضي التركية. ولهذا، فان تركيا تعتبر من أغنى الدول في المنطقة بمصادر المياه، حيث يتجمّع فيها سنوياً ٥٠٠ مليار متر مكعب، يذهب منها ١٨٦ ملياراً الى نهري دجلة والفرات. ثم انتقل الباحث الى طرح المشروع التركي لجرّ المياه من تركيا الى الدول القريبة منها، وهو ما أطلق عليه «خط أنابيب السلام». ويقضي هذا المشروع نقل المياه من أضنة الى سوريا ومنها يتوزّع الانبوب في اتجاهين، احدهما يتجه الى الغرب طوله ٢٦٥٠ كيلومتراً الى الاردن، ويصل الى جدة ومكة المكرمة، ويحمل يومياً ٣,٥ ملايين متر مكعب، والثاني يتجه الى الشرق بطول ٣٩٠٠ كيلومتراً الى الاردن ودول الخليج ليصل الى سلطنة عُمان، وسوف ينقل مليونين ونصف مليون متر مكعب يومياً. وعلى الرغم من اهمية المشروع، الاّ ان الباحث اعترف بأن دول المنطقة لم تتحمّس له.

هذا وكان يعقب كل بحث تعقيب أو أكثر، ثمّ يناقش الحضور الورقة المقدّمة من الباحث. وظهر في المؤتمر تياران: الاول، دعا الى الاهتمام بأزمة المياه في المنطقة من دون الدخول في البحث في المشاكل السياسية بين الدول العربية واسرائيل. والثاني، وهو الموقف الذي دعا الى الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كخطوة أولية وأساسية قبل البحث في اي حل للمشاكل الاقليمية كمشكلة المياه. واقترح المؤتمر، في النهاية، ضرورة عدم معالجة ازمة المياه في الشرق الاوسط بمعزل عن الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة، وعدم معالجة ازمة المياه على أساس انها قضية فنية فحسب، بل انها عامل مهم من عوامل الصراع في الشرق الاوسط، ومن المستحيل البحث فيها، والاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ما زال قائماً.

د. احمد سعيد نوفل

تفعيل الدور الفلسطيني

تمحورت النشاطات السياسية الفلسطينية، في غضون الشهرين المنصرمين، حول مسألة مركزية، وهي وسائل وسبل تعزيز المشاركة الفلسطينية في عملية السلام. وقد جاء الوقوف على نتائج، وأبعاد، وحدود، المشاركة الفلسطينية، في الجولات الخمس السابقة، عبر دورة عادية للمجلس المركزي الفلسطيني، وذلك بعد ان تمّ تأجيلها، اثر الحادث الذي تعرّض له الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في نيسان (ابريل) الماضي. وقد جاء انعقاد هذه الدورة بعد وقت قصير من اعلان فشل الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن.

خطوط عريضة للتحرك

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته العادية في الفترة الواقعة ما بين ٧ ـ ١٠ ايار (مايو) ١٩٩٢ في تونس العاصمة، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، وبحضور رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات.

استهل السايح اعمال المجلس بتهنئة عرفات على نجاته من الحادث الذي تعرّضت له طائرته في الصحراء الليبية. ووقف أعضاء المجلس دقيقة صمت على ارواح شهداء الثورة. وأقرّ المجلس جدول أعماله، وتضمن: عملية السلام؛ ودعم الانتفاضة؛ وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ وتصليب البناء الداخلي؛ اضافة الى تفعيل دوائر ومؤسسات م.ت.ف. في الخارج والداخل لتلبية متطلبات النضال الوطني (وفا، تونس، ١٩٩٢/٥/٩).

استمع المجلس، في بداية جلساته، الى تقرير الدائرة السياسية حول المتغيّرات الاقليمية والدولية، وما فرضته من تحديات على الشعب الفلسطيني. كما استمع المجلس الى تقارير اللجنة العليا لمتابعة المفاوضات التي تناولت الجوانب المختلفة للموقف الفلسطيني في المفاوضات الجارية.

وفي هذا السياق، اكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، «ان المشاركة الفلسطينية في العملية التفاوضية كانت وراء بداية فك الحصار العربي والدولي عن م.ت.ف.»، مستخلصاً «ان المفاوضات ليست سهلة، وان تصحيح مسارها يتم من داخلها وليس من خارجها، وانه لا يجوز الدعوة لوقف المفاوضات مع كل عقبة تضعها اسرائيل في وجهها» (الحرية، بيروت، ١٩٩٢/٥/١٧).

من جهة اخرى، برز موقف معارض تمثّل في مداخلات الجبهتين الشعبية والديمقراطية، واعضاء آخرين في المجلس المركزي. وعلى سبيل المثال، اكد نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابو علي مصطفى، على ضرورة مراجعة وتقويم المسار السلمي برمّته، مذكراً بموقف الجبهة الشعبية من مسألة المشاركة الفلسطينية فيه خلال الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني والقاضي «برفض هذا المسار الذي اثبتت الاحداث عبثيته، بسبب خضوعه للاشتراطات الاميركية ـ الاسرائيلية، وعدم أهليته لتحقيق اية مكاسب للشعب الفلسطيني» (الهدف، دمشق، ١٩٩٢/٥/١٧). وأضاف: «اننا نقترح وقف التعامل مع هذا المجرى، ونقل ملف القضية كاملاً الى مؤسسات الامم المتحدة، وعلى اساس قرارات الشرعية الدولية. ان تجربة الاشهر الستة الماضية اظهرت لنا جميعاً عدم جدية الادارة الاميركية في التعامل حتى مع الحد الادنى من قرارات الشرعية الدولية، إضافة الى عناد اسرائيل واستمرار عدوانيتها، ورفضها التعامل مع الشرعية الدولية بأي شكل من الاشكال، وتنكّرها لحقوق الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

من جهته، أشار عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الى «ان المشكلة الحقيقية التي تواجهنا هي ورقة الدعوة. والاساس الذي قامت عليه العملية [التفاوضية] هو تجزئة التمثيل وتجزئة الحقوق؛ فالوفد يمثل الاراضي المحتلة فقط. والاخطر ان العملية قامت على أساس مرحلية التفاوض، بدلاً من مرحلية التنفيذ، أي اننا سوف نتفاوض على مرحلية الحكم الذاتي» (الحرية، ١٩٩٢/٥/١٧).

كما جدّد الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، رفضه لمسار المفاوضات وصيغة مدريد، ووعد بمواصلة ما اسماه «معركة تصحيح التمثيل، وتصويب المسار، ودمقرطة مؤسسات م.ت.ف.، وتأمين قيادة جماعية لها» (المصدر نفسه).

ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، هو ان المجلس استمع الى تقييم لمفاوضات السلام مع اسرائيل من رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني المفاوض، فيصل الحسيني، والناطقة باسم الوفد د. حنان عشراوي. وأوضحت مصادر بعض الحاضرين، ان الحسيني ود. عشراوي تحدثا عن مسلك اسرائيل خلال الجولة الخامسة للمفاوضات الثنائية، التي انتهت في نيسان (ابريل) الماضي في واشنطن، وعن الامكانات المتاحة لمسيرة السلام. ووصفت د. عشراوي، الجولة الخامسة، بانها كانت «مضيعة للوقت»، واتهمت الاسرائيليين بالقيام «بمناورات تسويفية لتحويل المفاوضات عن هدفها الحقيقي» (القدس، لندن، ٩ ـ ١٩٩٢/٥/١٠).

وفي ختام الاجتماعات اصدر المجلس بياناً*، رأت فيه الاوساط الفلسطينية بأنه تمكّن من رسم استراتيجية التحرّك الفلسطينية في محادثات السلام، وأن فحوى هذه الاستراتيجية، هو العمل على تطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة بعملية السلام، ومطالبة الولايات المتحدة الاميركية وروسيا باشراكها، رسمياً، في الجولات المقبلة؛ وكذلك العمل على تنشيط التضامن العربي، ووحدة الموقف ازاء المستجدات. وفي هذا السياق، قام وفد فلسطيني برئاسة عرفات، بزيارة رسمية للجمهورية العربية السورية، حيث استقبله الرئيس السوري، حافظ الاسد، وحضر اللقاء أعضاء الوفد الفلسطيني وهم: فاروق القدومي، وياسر عبدربه، وعبدالله حوراني، وهاني الحسن، وشفيق الحوت. امّا عن الجانب السوري، فحضر اللقاء نائب رئيس الجمهورية، عبدالحليم خدام، ووزير الخارجية، فاروق الشرع، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، ناصر قدور. وجرى خلال اللقاء، التأكيد على اهمية التعاون العربي لدفع عملية السلام في اتجاه السلام العادل والشامل» (البعث، دمشق، ١٩٩٢/٥/٣١).

وفي سياق التحرّكات العربية، دعا وزراء خارجيات فلسطين وسوريا والاردن ولبنان، في بيان أصدروه في ختام اجتماعاتهم في العاصمة الاردنية، عمّان، بتاريخ ١٩٩٢/٦/٧، الى «ضرورة التطبيق الفوري لاتفاقية جنيف الرابعة على جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة». واجمع الوزراء على اهمية استمرار التنسيق بخصوص عملية السلام، وأكدوا على أهمية التضامن العربي، والعمل المشترك، «بما يكفل حماية المصالح القومية، ودعم مواقف الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية» (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٩٩٢/٦/٢١).

امّا على صعيد تعزيز الدور الفلسطيني في مسار مفاوضات السلام، فقد اجتمع الوفد الفلسطيني المفاوض، برئاسة د. حيدر عبدالشافي، ومشاركة فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي، وحضور ٣٠ عضواً مشاركاً بالوفد، مع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وذلك في أول لقاء علني من نوعه منذ بدء المفاوضات. وقال سفير فلسطين في الاردن، الطيب عبدالرحيم: «ان هذه الخطوة اعادة تأكيد أن م.ت.ف. هي المرجع للوفد الفلسطيني في محادثات السلام» (القدس، ١٩٩٢/٦/١٩). كما أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه «ان الشعب الفلسطيني واحد، وان الزعامة الفلسطينية واحدة داخل الاراضي المحتلة وخارجها». امّا فيصل الحسيني، فقد أكد ان الوفد «يمثّل مصالح الشعب الفلسطيني كله، كما

* انظر نص البيان في شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان (ابريل) ـ ايار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

طالبت منّا م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ١٩٩٢/٦/٢١).

ولاحظت أوساط اعلامية، بأن هذا اللقاء جاء لدى بدء اجتماعات اللجنة الفلسطينية العليا المشرفة على المفاوضات، بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨، وبحضور عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وحوالى عشرين شخصية من أعضاء الوفد المفاوض، وبأن أعمال اللقاء استمرت زهاء اسبوع، بحثت خلالها آفاق العملية السياسية الجارية، واستراتيجية العمل الفلسطيني للمرحلة المقبلة. كما تمّ تشكيل اربع فرق عمل متخصصة، لمناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة بمسار السلام (احمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٦/٢٨).

وأفادت مصادر فلسطينية في عمّان، ان اللقاء خطط له منذ وقت طويل، وتمّ اختيار التوقيت لخدمة أكثر من هدف سياسي، وعلى أكثر من صعيد، «أولها، بطبيعة الحال، التأكيد للجميع ان الوفد الفلسطيني المفاوض هو وفد م.ت.ف. التي سمته أساساً، وهي حقيقة تدركها سلطات الاحتلال جيداً» (**المصدر نفسه**). وبذلك، فقد حقق اللقاء، ما هدفت اليه م.ت.ف. من تعزيز دورها في عملية السلام، وكذلك تحقيق رغبات بعض المنظمات الفلسطينية التي طالبت بضرورة «تصويب» المشاركة الفلسطينية في المفاوضات، والاعلان عن أن الوفد المفاوض هو وفد م.ت.ف.

انتخابات الكنيست

استأثرت انتخابات الكنيست الاسرائيلي الثالث عشر، في أواخر حزيران (يونيو) الماضي، باهتمام فلسطيني ملحوظ. واعتبرت الاوساط الفلسطينية، نتائج الانتخابات، وفوز حزب العمل، بأنها حسمت مصير الازمة الحكومية التي عصفت باسرائيل طيلة الاشهر الماضية، «وأنهت ضروب المراهنات وصنوف الجدل والتوقعات حول أهلية الاحزاب الاسرائيلية للحكم على المناخ الدولي الذي شكّلته المتغيّرات التي شهدتها دول العالم الاخرى، بما يتلاءم مع منظومة مفاهيم النظام الدولي الجديد» (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٦/٢٨). واعتبرت أوساط اعلامية، بأن تصويت الاسرائيليين، وخاصة الشرقيين منهم، لحزب العمل وبرنامجه، هو تصويت ضد شعار «اسرائيل الكبرى» الذي طرحه اسحق شامير. ودعت الى ضرورة التريّث، وعدم الاغراق في التفاؤل «والقول ان وصول رابين هو ضمان للوصول الى التسوية، وانجاح عملية السلام الحالية. كما انه من الخطأ، أيضاً، الاغراق في التشاؤم والتشكيك في نواياه مبكراً. وعلينا ان نسلم بأن تغييراً أساسياً حصل في اسرائيل، وان هذا التغيير يعكس أملاً في استغلال الفرصة الذهبية السانحة، حالياً، لاحلال السلام، واخراج مفاوضات السلام التي ترعاها واشنطن من حالة الجمود التي أوقعها فيها شامير بسبب سياساته المتطرّفة» (**القدس**، ١٩٩٢/٦/٢٦).

وأضافت تلك الاوساط، بأن الطريق نحو السلام، لا يزال طويلاً. وبأن رابين، مدعو، الآن، ليؤكد للعرب والفلسطينيين، بالذات، انه مختلف عن سلفه شامير، وحدّدت تلك الاوساط، بأن أولى الخطى المطلوب اتخاذها من رابين، هي «وقف المستوطنات في الارض المحتلة، فوراً، بما فيها القدس، وفتح لقاءات علنية مباشرة مع قيادة الشعب الفلسطيني حول نقل السلطة وتقرير المصير» (**المصدر نفسه**).

وأعربت أوساط اعلامية فلسطينية، أخرى، عن املها، في ان تكون حكومة رابين المقبلة، حكومة تحقيق السلام «أي الحكومة التي تؤمن ضمان وجود وأمن اسرائيل بعد ان عجزت عن تأمينه سياسات ومفاهيم الحكومة الاسرائيلية الاولى العام ١٩٤٨، وما لحقها من حكومات. فهل ادرك رابين أي دور مرشّح له؟ وهل أدرك حزبه وحكومته أهمية السلام لمستقبل الجميع؟!» (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٦/٢٨).

س. ش.

تنسيق المواقف العربية

في الوقت الذي انتهت فيه الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية والاسرائيلية في واشنطن، تداعت الوفود العربية للاجتماع في العاصمة الاردنية من اجل بلورة موقف عربي موحّد سواء في مفاوضات السلام مع اسرائيل، أو مفاوضات متعددة الطرف.

في هذا السياق، اشارت الوفود العربية المجتمعة في عمّان الى «ان المفاوضات اصبحت شيئاً معتاداً، وذلك تطوّر ملحوظ وشرط اساس لتحقيق تطوّر ملموس، ولكن هذه التطوّرات لا يمكن تقديرها الآن» (السلام، الجزائر، ٢/٥/١٩٩٢).

واعتبر كبير المفاوضين الاسرائيليين، بنيامين نتنياهو، انه تمّ تجاوز المسائل الاجرائية، والانتقال الى عمق المشاكل (الخبر، الجزائر ٢/٥/١٩٩٢). لكن الدول العربية المعنيّة مباشرة بتلك المفاوضات رأت عكس ذلك. فقد أشار وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، الى انه «من خلال تقويمنا لنتائج الجولات الخمس الماضية التي أُجريت في واشنطن... تبيّن ان الوفد الاسرائيلي المفاوض لم يكن مزوّداً بتعليمات من حكومته لوضع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ موضع التطبيق... [و] ان مفهوم اسرائيل الحالي للسلام مرفوض شكلاً ومضموناً» (الثورة، الجزائر، ٩/٥/١٩٩٢)؛ وفي مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية، قال الرئيس السوري، حافظ الاسد، «كانت، دائماً، لدينا قناعة بأن الحكام في اسرائيل لا يريدون السلام... [و] الاشهر الستة التي مضت لم تعط أية مؤشرات ان حكومة اسرائيل تسعى أو تريد تحقيق سلام في المنطقة... ومع هذا، نرى ان هناك، على الاقل، جانباً من جوانب الفائدة، أو فائدة ما، بما دار خلال هذه اللقاءات التي جرت حتى الآن بين العرب والاسرائيليين كوفود مفاوضة، وهي ان العالم، سواء برأيه العام ككل، أو بالنسبة للكثير من المسؤولين في دول العالم، لا بدّ انهم ادركوا بشكل افضل مَنْ هو مع السلام ومَنْ هو ضد السلام... وعلى كل حال، نحن لا نتحدث في الغيبيات، لأن رئيس وزراء اسرائيل ذاته يكرر كثيراً انه لا يستطيع ولا يمكن ان يتنازل ـ ويسمي هذا تنازلاً ـ [عن] الاراضي العربية المحتلة ما دام موجوداً» (من مقابلة مع الاسد، تشرين، دمشق، ٣/٦/١٩٩٢، ص ٢)؛ ورأى وزير الخارجية السورية، «ان هذه نقطة هامة، لأنه ماضياً كان يلقى اللوم على الجانب العربي، أو دول عربية بأنها لا تريد السلام العادل والشامل» (السلام، ٢١/٦/١٩٩٢)؛ ولذا رأى الاسد، ان الحاجة تدعو الى ان «يقوم المجتمع الدولي، وبشكل خاص... مجلس الامن [الدولي]، بتنفيذ التزاماته بموجب الميثاق وان ينفذ قراراته... ويستطيع مجلس الامن [الدولي] والدول الفاعلة فيه ان ينفّذوا قرارات الشرعية الدولية... [فـ] من واجب هذه المؤسسة التي تتخذ القرارات أن تبحث عن السبل الفعّالة والاكيدة والمضمونة لتنفيذها... [فنحن] لا نريد ان نرى تطبيق قرارات مجلس الامن [الدولي] في مكان ما، ودفنها في الادراج في مكان آخر» (من مقابلة مع الاسد، مصدر سبق ذكره)؛ وأكد الاسد، في اثناء استقباله وزير خارجية استراليا «ان سوريا التي فتحت الباب امام عملية السلام متمسّكة بهذه العملية، على الرغم من العقبات والصعوبات التي تضعها اسرائيل على طريق اقامة سلام عادل وشامل مستند الى قرارات الامم المتحدة» (تشرين، ٢٣/٥/١٩٩٢).

وفي تقويمها لجولات المفاوضات، رأت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي «انها سلبية وايجابية بنفس الوقت، بحيث انه لم يتمّ تحقيق انجاز ملموس على أرض الواقع... أمّا الجانب الايجابي... [فهو] تحقيق انجازات سياسية غير ملموسة، حيث استطاع الوفد الفلسطيني اعادة القضية الفلسطينية الى جدول

الاعمال... وفرض الوجود الفلسطيني على الرغم من محاولات اقصائه... [و] من الايجابيات تمثيل الفلسطينيين لأنفسهم بوفد مستقل... نجح باحراز تحويل جذري في الراي العام الدولي، وهذا انجاز لا ينبغي التقليل من اهميته» (**القدس العربي**، لندن، ٢/٦/١٩٩٢)؛ وحمّل رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (ابو اللطف)، اسرائيل «مسؤولية تعثّر عملية السلام حول الشرق الاوسط بسبب تعنّتها ورفضها الدخول في لبّ القضايا والاسباب الحقيقية للنزاع في الشرق الاوسط... بل اصبحت القيادة الاسرائيلية تبحث عن أتفه الذرائع لتفجير الموقف وجر المنطقة الى حرب جديدة» (**السلام**، ٨/٦/١٩٩٢)؛ مع ذلك، اكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في رسالته الشهرية الى الانتفاضة، تمسّك الفلسطينيين بالمشاركة في المفاوضات على أمل «ان يفهم المجتمع الدولي ويتفهم هذا الفارق الواضح بين السياسة الفلسطينية والعربية تجاه السلام، وبين ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي لنسف هذه العملية السياسية الهادفة لاحلال السلام في الشرق الاوسط... سنواصل المسيرة السياسية خلال ما تبقى من مدة حدّدتها رسالة التأكيدات لراعيي المؤتمر والتي على اساسها قبلنا المشاركة في مؤتمر مدريد (من نص الرسالة، **القدس العربي**، ١٣ ـ ١٤/٦/١٩٩٢، ص ٥).

وقد قوّم وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية نتائج جولات المفاوضات التي عقدت حتى تاريخه، خلال اجتماعهم في عمّان يومي ٦ و٧ حزيران (يونيو) ١٩٩٢، وخلصوا، في بيانهم الختامي، الى ان مسيرة المفاوضات الثنائية منذ بدء مؤتمر السلام في مدريد لم تسفر عن «حدوث تقدّم جوهري... بسبب رفض الحكومة الاسرائيلية المستمر الالتزام بالمبادىء الاساسية التي تستند اليها عملية السلام، وخاصة مبدأ الارض العربية المحتلة [في] مقابل السلام... وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**الدستور**، عمّان، ٨/٦/١٩٩٢).

في خلال ذلك، وصل رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية الى دمشق، في زيارة ترأسها الرئيس الفلسطيني، فأشار الى ان الزيارة «تتزامن مع تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان، وتعرّض قطاع غزة المحتل لممارسات ارهابية من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي.. [حيث] ان اسرائيل تحاول تخريب مسار السلام» (**الشعب**، الجزائر، ٣١/٥/١٩٩٢)، وذكرت مصادر فلسطينية، ان الطرفين، السوري والفلسطيني، بحثا في خلال اجتماعاتهما «التطورات المستجدة في المنطقة، لا سيما الوضع المتوتر في الجنوب اللبناني وسبل تنسيق المواقف العربية» (**المصدر نفسه**).

واعتبرت سوريا، حسب تصريح وزير خارجيتها «ان الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة على لبنان، وما يرافقها من تهديدات لشنّ الحرب، تستهدف قتل عملية السلام ودفنها بصورة نهائية، لا سيما بعد ان فشلت محاولات حكومة شامير المتواصلة بايقاف عملية السلام عبر أساليب المماطلة والتسويف واستفزاز الجانب العربي» (**تشرين**، ٢٦/٥/١٩٩٢). وكان منسّق النشاطات الاسرائيلية في لبنان، أوري لوبراني، قد صرّح «ان اسرائيل لا تستبعد امكانية شنّ حرب محدودة مع سوريا في حال تصعيد هجومات المقاومة اللبنانية... [و] ان الحرب المحدودة تتوقف على سوريا، اي ان هذه الحرب ستقع اذا لم تضع سوريا حداً لهجمات المقاومة اللبنانية على الجيش الاسرائيلي» (**الشعب**، ٢٥/٥/١٩٩٢)؛ وعلّق الرئيس السوري، في حديثه الى هيئة الاذاعة البريطانية، على توتر الاوضاع بالقول: «ان اسرائيل هي التي تهدّد بالحرب... [و] سوريا التي تشارك في جهود السلام لا تخطط في الوقت ذاته للقيام بحرب... [امّا] ان وقعت الحرب... ستدافع عن نفسها... [واسرائيل] تستهدف، كما نرى في سوريا، امرين: اولاً، تعطيل عملية السلام... والحرب بطبيعة الحال لن تبقي اثراً لشيء اسمه جهود سلام او عملية سلمية؛ ثانياً، هدف انتخابي، فحكومة اسرائيل تعتقد ان تصعيد العمليات العسكرية سيكسبها اصواتاً الى جانبها في الانتخابات الاسرائيلية القادمة» (من مقابلة مع الاسد، **مصدر سبق ذكره**).

التهديد بالحرب او التلويح بها من قبل اسرائيل، دفع الدول العربية الاخرى الى اعلان وقوفها الى جانب سوريا في حال وقوع مثل تلك الحرب؛ فقد نسبت صحيفة «البيان» التي تصدر في

دبي، الى مصادر عربية في دمشق القول «ان زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، الاخيرة لسوريا، كانت تهدف الى التأكيد على مساندة مصر لسوريا... [و] ان مصر أبلغت اسرائيل من خلال القنوات الدبلوماسية انها سوف لن تتخذ موقف المتفرج اذا ما قامت القوات الاسرائيلية بتوسيع اعتداءاتها على لبنان وحصول مواجهة مع القوات السورية... [و] ان مصر ستكون ملزمة وقتها بالغاء [اتفاقيتي] كامب ديفيد... [فـ] ما بين دمشق والقاهرة اهم من أي اتفاق موقع مع أي دولة أخرى» (السلام، ١٨/٦/١٩٩٢)؛ وكان الرئيس المصري، حسني مبارك، قد زار دمشق في ٣/٦/١٩٩٢.

التنسيق العربي ضرورة

تلتقي تصريحات المسؤولين على أن انعدام التضامن العربي والتنسيق في ما بين الدول العربية يشكّل مظهراً من مظاهر ضعف الموقف العربي، سواء في مفاوضات السلام مع اسرائيل، أو في مواجهة التحديات التي يطرحها الوضع العالمي الجديد؛ وانه لا بدّ، حسب قول وزير الخارجية المصرية، عمرو موسى، «من صياغة جديدة للعلاقات العربية يتمّ، من خلالها، تنشيط ودعم التعاون بين الدول العربية، فذلك ضروري لمواجهة التطورات العالمية» (الشعب، ٣/٦/١٩٩٢)؛ فالوضع العربي، كما صرّح الرئيس السوري، في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس المصري، في دمشق «ليس كما نريد ولا يتّسم بالتضامن، ولا يتّسم بالتعاون أو التآلف، ويبدو وكأننا نقف أمام طريق مسدود لا نهاية له أو لا مخرج منه، ولكن هذا الواقع يجب الا يدعونا الى شيء من التشاؤم أو اليأس... ولا أريد ان اقول انه لا يوجد أثر لهذا التضامن، فلقاؤنا الآن مثلاً [الاسد ومبارك] هو من عناوين هذا التضامن، ولكن باعتبار اننا نتحدث عن الأمة، وليس عن سوريا ومصر فقط، فليس هذا هو الوضع المرتجى» (تشرين، ٤/٦/١٩٩٢)؛ ونسبت صحيفة «الاتحاد»، التي تصدر في ابو ظبي، الى مصادر مصرية مطلعة ان اتفاقاً «تمّ التوصل اليه في اجتماعات الرئيسين، الاسد ومبارك، يقضي بأن تقود مصر وسوريا عملية تصحيح الاوضاع العربية الراهنة، خاصة ان دول الخليج ابدت تفهّماً تجاه محاولة تحسين الوضع العربي، خلال الجولة الخليجية التي قام بها الرئيس السوري في شهر آذار (مارس)... واشارت الى ان اتفاقاً تمّ خلال قمة دمشق على بدء خطة تحرّك عربي واسع النطاق داخل الدول العربية لاجهاض المحاولات الاسرائيلية الزج بالدول العربية داخل دائرة الدول الارهابية في الشرق الاوسط» (السلام، ٥ ـ ٦/٦/١٩٩٢)؛ اذ ان على العالم العربي، حسب قول وزير خارجية سوريا «ان يتضامن ويتكاتف لمواجهة الغطرسة الاسرائيلية، وان يطالب المجتمع الدولي بوضع حدّ لهذه الغطرسة» (السلام، ٢١/٦/١٩٩٢).

حق العودة موضع تفاوض

بدأت لجان المفاوضات متعددة الطرف أعمالها في النصف الاول من شهر أيار (مايو) ١٩٩٢، في تواريخ متفرقة. فقد عقدت لجنتا نزع الاسلحة والتنمية الاقتصادية اجتماعهما في ١١/٥/١٩٩٢، الاولى في واشنطن والثانية في بروكسل، بينما بدأت لجنتا المياه واللاجئين اعمالهما في ١٣/٥/١٩٩٢، الاولى في العاصمة النمساوية، فيينا، والثانية في أوتاوا بكندا، اما لجنة البيئة فقد عقدت اجتماعاتها في طوكيو في ١٨/٥/١٩٩٢.

وقد تمسّكت كل من سوريا ولبنان بموقفها من مسألة الاشتراك في تلك المفاوضات «تمشياً مع وجهة نظرهما التي تطالب بضرورة تحقيق تقدم ملموس في المحادثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية أولاً قبل الانتقال لبحث القضايا الاقليمية في اطار المحادثات متعددة الطرف» (الشعب، ١٢/٥/١٩٩٢).

أمّا الجزائر، التي قاطعت اجتماع موسكو للمفاوضات متعددة الطرف، فقد شاركت في اجتماعات اللجان آنفة الذكر؛ وأوضحت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، في بيان لها «ان هذه المشاركة ترمي الى دعم الرأي الفلسطيني والعربي بقصد التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط بما فيها القدس... [و] ان قرار الجزائر بالمشاركة في المفاوضات المتعددة الطرف حول الشرق الاوسط اتخذ بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية والاطراف العربية الاخرى، ويأتي بعد اجتماع الوفدين، الفلسطيني والجزائري،

الذي كان فرصة لتبادل المعلومات وتنسيق المواقف» (السلام، ١٢/٥/١٩٩٢).

وكانت فلسطين رهنت اشتراكها في تلك المفاوضات باشراك اعضاء من ابناء الشتات الفلسطيني في الوفد الفلسطيني؛ وقبل بدء الاجتماعات صرّح مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية «ان دعوات وجهت الى فلسطينيين من الشتات للمشاركة في المفاوضات متعددة الطرف... [حيث] اننا نؤيد مشاركة فلسطينيين من الشتات ليسوا اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية وليسوا من مواليد القدس... [و] ان الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات الثنائية التي انتهت في ٣٠/٤/١٩٩٢ في واشنطن اقترح مشاركة هؤلاء الفلسطينيين ضمن وفود عربية» (السلام، ٣/٥/١٩٩٢)؛ وقد شارك فلسطينيو الشتات في الوفد الفلسطيني الى لجنتي التنمية الاقتصادية واللاجئين. وردت اسرائيل على مشاركة فلسطينيي الشتات في هاتين اللجنتين بمقاطعتهما، واعلنت في ٦/٥/١٩٩٢، انها لن تشارك في اجتماع اللجنتين اللتين ستنعقدان في بروكسل (بلجيكا) وأوتاوا (كندا)، واوضح المتحدث باسم الخارجية الاسرائيلية «ان بلاده اتخذت هذا الموقف اثر قرار الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، راعيا مؤتمر السلام، باشراك فلسطينيي الشتات في اللجنتين» (الجزائر اليوم، الجزائر، ١٠/٥/١٩٩٢). وقد وصفت منظمة التحرير الفلسطينية قرار اسرائيل مقاطعة اللجنتين المذكورتين «بأنه دليل جديد على انها غير جادة في السعي نحو السلام» (المصدر نفسه). اما وزير الخارجية المصرية، فقال «ان مقاطعة اسرائيل لأعمال بعض لجان المفاوضات متعددة الطرف لن تؤثر على عملية السلام في الشرق الاوسط... [فـ] غياب اسرائيل عن بعض اللجان لن يكون له اثر على مسيرة السلام... فكما لم يحدث تأثير لغياب بعض الاطراف الاخرى مثل سوريا في اللجان متعددة الطرف، فلن يكون لغياب اسرائيل اثر على العمل في هذه المرحلة» (المصدر نفسه).

وقد أحيا حضور ممثلين عن ابناء الشتات الفلسطيني في لجنة اللاجئين طرح قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤، الذي يدعو من بين ما يدعو في نصوصه الى حق الفلسطينيين اللاجئين في العودة الى فلسطين؛ فقد طالب رئيس الوفد الفلسطيني الى مباحثات اللجنة اياها، الياس صنبر «بتطبيق القرار ١٩٤»، وقال «ان الوفد الفلسطيني نجح في ايضاح خطورة طرح اي افكار تقود الى توطين اللاجئين في الدول المضيفة» (السلام، ١٧/٥/١٩٩٢).

وفي اختتام اعمال اللجنة المذكورة وافق المشاركون «على استكشاف خطوات عملية لتحسين حياة مليونين ونصف المليون لاجيء فلسطيني... [و] على انهم يمكنهم، بل ينبغي ان يبدأوا العمل على الفور لتحسين حياة اللاجئين دون انتظار تسوية سلمية بين العرب واسرائيل» (المصدر نفسه)؛ وأصدروا بياناً شكّل حلاً وسطاً «بين الفلسطينيين الذين يريدون اعلاناً سياسياً قوياً يؤكد حقهم في العودة، وبين الولايات المتحدة الاميركية التي تريد ان يكون التركيز على الخطوات العملية... وسلّم البيان بأن مشكلة اللاجئين في جوهرها ذات طابع سياسي، وقال انه لا يمكن الوصول الى حل لها الا عن طريق مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب، وليس من خلال اجتماعات متعددة [الطرف]» (المصدر نفسه).

احمد شاهين

افتراق الحسابات

السؤال الذي طرح في كل وسط سياسي، في الشهرين الماضيين، واختلفت الاجابات عنه، هو: كيف تنتهي عملية «شدّ الحبال» بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، في ضوء النتائج التي اسفر عنها المسار المزدوج للمفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف، وفي ضوء التغيير الحاصل في الساحة السياسية الاسرائيلية في مرحلة ما بعد الانتخابات، وتشكيل حزب العمل حكومته الائتلافية؟

قبل ملاحقة خيوط الاجابات، في تلاوينها المختلفة، لا بدّ من التنويه بما اثمرت عنه الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية والاسرائيلية، التي اختتمت اعمالها في العاصمة الاميركية في مطلع ايار (مايو) الماضي. فقد اعتبرت الادارة الاميركية ان ايقاع الجولة الاخيرة ومضمونها كانا، في الاجمال، «ايجابيين»، خصوصاً ان الوفود التفاوضية طرحت «افكاراً محددة»، وتناولت المشاكل المطروحة بشكل جدي، لكنها أوضحت، في المقابل، انه من الضروري وضع الامور في نصابها، والاعتراف باستمرار وجود خلافات جوهرية رئيسة بين مختلف الاطراف المتنازعة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢ ـ ١٩٩٢/٥/٣).

في هذا السياق، تولّى مسؤول اميركي كبير في [illegible] الاميركية تقويم جولة المفاوضات [illegible] بانه، على الرغم من الايجابيات [illegible]، فان الطريق «لا يزال طويلاً [illegible] للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، [illegible] من اجل «تقليص فجوة [illegible] الاطراف بدأت، في [illegible] التفاصيل الدقيقة، وفي [illegible] عملية التفاوض، [illegible]». وتحدث [illegible] فاشار الى ان الفلسطينيين قدموا، في هذه الجولة، «افكاراً جدية»، وأبدوا استعداداً حقيقياً للتفاوض، وبدأوا شرح افكارهم المتعلقة بالحكومة الذاتية مع استمرارهم في التركيز على أوضاع حقوق الانسان والمستوطنات في الارض المحتلة. واضاف، ان الاسرائيليين طرحوا فكرة الانتخابات البلدية على أساس ان تجرى، بشكل متوازٍ، والا تكون بديلاً من الانتخابات العامة في اطار ترتيبات «الحكومة الذاتية المؤقتة». وقدّر المسؤول الاميركي ان الاقتراحات التي قدّمها الطرفان لا تزال تحتاج الى مزيد من البحث، «لكنها باتت على طاولة المفاوضات». واعتبر ان طرح الجانب الفلسطيني أفكاراً أخرى عن نقل جوانب محدّدة من السلطة اليه يشكّل «توجهاً تفصيلياً، وهو أمر مشجّع» (**المصدر نفسه**).

تفاؤل حذر

هل التفاؤل الاميركي في محله؟ تجيب مصادر دبلوماسية مطلعة بأن ثمة اسباب تدفع الى هذا التفاؤل لا يمكن اغفالها، ومنها ان الادارة الاميركية عندما تركت لدينامية التفاوض بين الاطراف المتنازعة ان تأخذ مجراها، من دون تدخل فاعل منها، تعثّرت المفاوضات في ظل الاستحقاق الانتخابي الاسرائيلي، ووضع الحكومة الاسرائيلية مختلف العراقيل في وجه التوصل الى تسوية سياسية وفقاً للرؤية الاميركية. وعلى هذا الاساس، توتّرت العلاقات بين الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، وقامت واشنطن باتخاذ خطوات عملية، أظهرت مدى الاستياء المبطّن والمعلن من مواقف تل ـ أبيب. وبالاضافة الى ذلك، فان اهتمام الادارة الاميركية باعادة انتخاب الرئيس الاميركي، جورج بوش، لفترة رئاسية ثانية، اسهم، الى حدّ كبير، في ان تأخذ العملية التفاوضية ابعاداً هامة. ففيما تواجه حملة بوش الانتخابية أوضاعاً اميركية صعبة، يبقى في جعبته، على الاقل، اظهار مدى نتائج فاعليته

على المستوى الدولي للناخب الاميركي، لعلّ ذلك يسدّ بعضاً من العجز في ميزانه الانتخابي. لذا، فان عدم ظهور نتائج ايجابية من العملية التفاوضية، في هذه المرحلة بالذات، يشكّل ضربة اضافية شديدة لحملة انتخابية مترنحة اصلاً (نيويورك تايمز، ١٢/٥/١٩٩٢).

من هنا، طرحت الادارة الاميركية دورها الساعي الى زحزحة كل من الاسرائيليين والفلسطينيين عمّا تراه مواقف «غير واقعية»، من اجل تحقيق تقدّم ملموس في العملية التفاوضية. ويعني هذا، في تقدير معظم المراقبين، صوغاً جديداً لسياسة الخطوة خطوة التقليدية في معادلة المرحلية، بترابط غير محدّد ما بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية للتسوية (المصدر نفسه).

امّا الخطوة الاخرى في هذه المعادلة، فهي اشراك فلسطينيين من الارض المحتلة، بما فيها القدس، ومن الشتات في المفاوضات متعددة الطرف. وفي اعتقاد الادارة الاميركية ان الاهم، الآن، هو التقدّم بهذه الخطوة، كمرحلة وسيطة، تتبعها خطوات اخرى تؤدي الى التسوية الشاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (الواشنطن بوست، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢).

ولما كان الامر كذلك، فلم يكن من المفاجىء لاحد ان يتسلّم الطرف الفلسطيني الدعوة للمشاركة في لجنتي التنمية الاقتصادية وشؤون اللاجئين؛ كما لم يكن من المفاجىء، ايضاً، ان تسجل الادارة الاميركية موقفاً مبدئياً من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤ المتعلّق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة او التعويض، عندما أكدت انها تؤيده، لكنها امتنعت، في الوقت عينه، عن الدخول في اي تفاصيل تتعلّق بتفسيراته او بعناصره [illegible] (انترناشونال هيرالد تريبيون، [illegible]).

[illegible] توضيح النيّات الاميركية، في هذا [illegible] دبلوماسية مطلعة ان [illegible] البت او البحث في [illegible] النزاع العربي ـ الاسرائيلي [illegible] الصادر في ١١ كانون [illegible] في مستقبل القدس. وتعتقد ان القضايا من هذا النوع، يجب التفاوض عليها بين اطراف النزاع، وتفضّل ان يتم ذلك لا في بداية العملية التفاوضية، بل في نهايتها (المصدر نفسه).

وفي الوقت الذي اعتبرت هذه المصادر ان نص البيان الذي تلته الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، في شأن تأييد بلادها لقرار ١٩٤، عشية بدء المفاوضات متعددة الطرف في شأن اللاجئين في اتاوا كان مدروساً، فانها اشارت الى ان تتوايلر تفادت، بعد ذلك، توضيح موقف الادارة لأكثر من اسبوع، لشعورها ان الاوساط المؤيدة لاسرائيل في واشنطن تحاول احراج الادارة، او دفعها الى اتخاذ موقف من القرار سلباً او ايجاباً (المصدر نفسه). الّا ان مسؤولاً اميركياً اعترف بأن الادارة الاميركية كانت تفضّل عدم الخوض في «هذا النوع من القضايا الحسّاسة»، لكنه اكد، في المقابل، ان واشنطن غير مستعدة للتخلّي عن التزاماتها، «فقد ايّدنا القرار الرقم ١٩٤، وصوّتنا بالموافقة عليه، وعلى الاطراف المعنيّة الجلوس حول طاولة المفاوضات لحل المشاكل العالقة». وزاد، انه اذا كان تأييد الادارة للقرار الرقم ١٩٤ سيزعج تل ـ ابيب، فان ذلك ليس سابقة، خصوصاً انها منزعجة من مواقف اخرى (المصدر نفسه).

من هنا، قاطعت اسرائيل اجتماعات لجنة اللاجئين في اتاوا، واثارت «زوبعة» لم تهدأ بعد اعلان الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية استمرار تأييد بلادها للقرار الرقم ١٩٤. وفي سياق تصعيد حدّة اللهجة، قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، ان الولايات المتحدة الاميركية «ارادت، دائماً، ان تعيدنا الى حدود العام ١٩٦٧، في حين كانت، في الماضي، تراهن على المفاوضات». وانتقد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لموافقته على مشاركة فلسطينيي الشتات في المفاوضات متعددة الطرف، وقال: «كنّا نعتقد بأن واشنطن لن تعطي وعداً للفلسطينيين بالمشاركة، من دون موافقتنا المسبقة... ولا افهم لماذا فعل بيكر ذلك؟ انه نوع من الترضية الايديولوجية التي ليس لها اي تطبيق ملموس» (جيروزاليم بوست، ١٦/٥/١٩٩٢).

هذا التعمّد في تصعيد اللهجة التي

استخدمها شامير، عجل في قرار الادارة الاميركية الامتناع عن التعليق أو الرد على أي أسئلة تتعلّق بعملية السلام في الشرق الاوسط، أو بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بسبب تعرّض الموقف الاميركي للكثير من «التشويه»، ولتفادي «تحريف مؤسف للوقائع»، خصوصاً من الجانب الاسرائيلي، حيال قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤. كما أعادت الادارة الاميركية، في الوقت عينه، التأكيد على ان شروط تنظيم عملية السلام وقواعدها ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ولا تشمل أياً من قرارات الامم المتحدة الاخرى (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠/٥/١٩٩٢).

وفي هذا المضمار، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، ان المسائل المتعلقة بعملية السلام هي في غاية الدقة، ويمكن تشويهها من خلال العناوين البسيطة. وكررت ما سبق وأعلنه مسؤولون اميركيون، وهو ان المهم «هو عملية المفاوضات المباشرة» بين الاطراف العربية والاسرائيلية نفسها، وان للعملية شروطاً وقواعد محدّدة اتفقت عليها الاطراف جميعها، وتضمّنتها رسالة الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، بصفتهما الدولتين الراعيتين، قبل انعقاد مؤتمر السلام في مدريد. وأضافت، ان الشروط والقواعد تذكر، بالتحديد، قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وحدهما، و«هذان القراران، وليس القرارات الاخرى الكثيرة التي صوّتت عليها الامم المتحدة عبر السنين، يشكّلان الشروط والقواعد المتّفق عليها لعملية السلام» (المصدر نفسه).

والواضح ان الادارة الاميركية، في قرارها هذا، حاولت تفادي تعريض عملية السلام الى التصدّع، لأن طرح المسائل «الشائكة»، قد يؤدي الى «سقوط بيت الورق» الذي تقوم عليه العملية برمّتها. كما تحاشت، تجدد الحملة الاسرائيلية عليها، اضافة الى عدم الافساح في المجال أمام رئيس الوزراء الاسرائيلي لاستغلال الوضع من اجل تحقيق مكاسب انتخابية.

ولكن هل طويت صفحة الخلاف الى غير رجعة؟ جاءت الاجابة، هذه المرة، على لسان مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في خطاب له في مؤتمر للجنة الاميركية ـ اليهودية، حين أكد على استمرار وجود خلافات بين الطرفين، في شأن عدد من القضايا الحيوية، منها قضية المستوطنات في الارض المحتلة، وضمانات القروض لاسكان المهاجرين اليهود السوفيات، والمساندة الاجرائية المتعلّقة بمشاركة فلسطينيي الشتات في المفاوضات متعددة الطرف المتعلّقة باللاجئين والتنمية الاقتصادية» (المصدر نفسه، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢).

واذا كان التذكير المستمر لنقاط الخلاف الاميركية ـ الاسرائيلية هو الخط الثابت لدى الادارة الاميركية، فان السؤال الذي ظل يتردد طرحه، على هامش بدء أعمال لجنة الحدّ من التسلّح في واشنطن، هو ما يمكن ان تفعله الادارة الاميركية، في هذا المجال. وبالطبع، لم تتأخر الاجابة عن هذا السؤال كثيراً، فقد أعلنت وزارة الخارجية الاميركية فرض قيود جديدة على بيع أي معدّات تتعلّق بتكنولوجيا الصواريخ الى عدد من دول المنطقة، بما فيها اسرائيل. وفي هذا الصدد، قال وزير التجارة الاميركية لشؤون التصدير، جون ماكانتي، ان عمليات التصدير الى هذه الدول ستخضع لاجازات مسبقة للتأكد من ان بلاده لا تشارك في نشاطات تستهدف صنع الصواريخ. وأكد ان الخطوات الجديدة هي جزء من الجهود الدولية للحدّ من انتشار اسلحة الدمار الشامل، وان على المصدّرين الاميركيين ان يعتمدوا الحذر في التعامل مع عدد من الدول لتحاشي المشاركة في النشاطات المتعلّقة بصناعة الصواريخ أو المساهمة فيها (الحياة، لندن، ١٧/٦/١٩٩٢).

الاستحقاق الانتخابي

أكثر من ذلك، بدا واضحاً ان الادارة الاميركية تأمل بحصول تغيير في الساحة السياسية الاسرائيلية في ضوء الاستحقاق الانتخابي، لكن من دون ان تبدي تدخلاً مباشراً في الحملة الانتخابية، أو تقطع الحبل، بالكامل، مع تل ـ أبيب. ولكنها سعت الى اللعب على حبل آخر، للتأثير في الانتخابات من خلال العامل الفلسطيني.

السؤال الذي طرحه العديد من المراقبين هو: اين يقف لقاء اعضاء الوفد الفلسطيني

بالرئيس ياسر عرفات في عمّان في تقاطع السكك السياسية والدبلوماسية بين واشنطن وتل ـ أبيب؟

في معرض اجابتهم عن هذا السؤال، يستنتج هؤلاء من مؤشرات عدّة انه لا بدّ ان يكون لواشنطن دور في هذا اللقاء، حتى وإنْ كان مقتصراً على الصمت، أو التنديد «الملطف». وحسب هؤلاء، فان المرات السابقة التي التقى فيها الوفد بالرئيس الفلسطيني ضُمن «بعضاً من الحصانة» الاميركية، من اجل تجنّب ملاحقات قضائية اسرائيلية. وكان المبرّر الذي استخدمته الادارة الاميركية لتهدئة «ثورة» الحكومة الاسرائيلية هو «ان الوفد لن يسبّب لاسرائيل احراجاً في العلن» (ربى الحصري، **المصدر السابق**، ٢٠/٦/١٩٩٢).

ورأى المراقبون انه حتى لو لم ينسق الفلسطينيون خطوتهم الاخيرة هذه مع الاميركيين، وهو أمر مستبعد، فان واشنطن كانت تملك وقتاً كافياً لمنع لقاء كهذا بعد نشر معلومات عن نيّة الفلسطينيين تحدّي الحكومة الاسرائيلية، والسماح بالتقاط صورهم مع الرئيس الفلسطيني في قصر الضيافة في عمّان، حيث عقدت الاجتماعات الفلسطينية. وعلى الرغم من تمسّك الفلسطينيين والاميركيين بموقف عدم التدخّل، علناً، في الانتخابات الاسرائيلية، واعتبارها شأناً اسرائيلياً داخلياً، فان الطرفين لا يرغبان في رؤية شامير يقود حكومة متشدّدة أخرى، ويتمنيان وصول حزب العمل الى الحكم ليضمن «زحزحة» المفاوضات على الاقل في ما يتعلّق بالتسوية المرحلية للقضية الفلسطينية. الّا ان «تظاهرة عمّان» تعتبر من «المح» الطرق للتأثير في الانتخابات الاسرائيلية مباشرة (**المصدر نفسه**).

وفي اعتقاد المراقبين، ان بوش يشعر، أكثر من أي وقت مضى، بالحاجة الملحّة الى تقدّم ملموس على جبهة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية. وهو يسعى الى توظيف هذا التحوّل في مصلحة معركته الانتخابية بعدما حملت عليه حكومة شامير واصفة اياه بـ «عدو اسرائيل». بيد ان تضخيم الحملات الاسرائيلية ضد الادارة الاميركية، واتهامها بالتدخّل لمصلحة حزب العمل دفعا الغالبية المحايدة الى تأييد اسحق رابين على أمل المجيء بحكومة قادرة على رأب الصدع مع واشنطن؛ فالضمانات الاميركية والمساعدات المالية، هما المصدر الاساس الذي يعني تحريك عملية الاقتصاد وتمويل الهجرة والاستيطان (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٦/٦/١٩٩٢).

وبالطبع، فان الادارة الاميركية أعربت عن ارتياحها لنجاح حزب العمل، مؤكدة «استعدادها للتعاون مع الحكومة الجديدة من اجل تحقيق تقدّم حقيقي في عملية السلام، وتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين». وفي هذا الخصوص، قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جيرجيان، «ان سياسة حزب العمل ازاء عملية السلام في المنطقة اقرب الى الموقف الاميركي من سياسة الليكود». واعتبر المفاوضات الثنائية المقبلة في روما المحك لاختبار طريقة ترجمة تصريحات رابين خلال الحملة الانتخابية الى سياسة رسمية (**المصدر نفسه**).

من جهته، توقّع مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان يكون التقدّم في عملية السلام «أكثر سهولة في عهد حكم حزب العمل ورئيسه اسحق رابين، ممّا كان عليه خلال حكم تكتل الليكود في اسرائيل». ورفض المسؤول الاميركي ان يحدّد موعداً زمنياً لتنفيذ الحكم الذاتي الفلسطيني، مشيراً الى ان «الطريق طويلة» لتحقيق ذلك، لكنه أعرب عن ارتياحه لاعلان رابين عزمه على التفاوض من دون توقف لدفع العملية الى أمام، وقال «ذلك سيكون مفيداً» مشيراً الى ان الادارة مهتمة «بدفع عملية السلام الى أمام بمقدار ما يمكّن الاطراف من المحافظة على حوار مفيد فيما بينها». وفي اشارة الى الازمة في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، قال إن من السابق لأوانه القول، ان الانتخابات أدّت الى انتهاء الازمة في العلاقات، «وعلينا ان ننتظر لنرى» (**المصدر نفسه**، ٢٧ ـ ٢٨/٦/١٩٩٢).

وفي تأكيد آخر لارتياح الادارة الاميركية لفوز رابين، قال وزير الخارجية الاميركية انه يريد ان يرى جولة جديدة من محادثات السلام العربية ـ الاسرائيلية في أقرب وقت ممكن، بعد تشكيل حكومة اسرائيلية جديدة (**المصدر نفسه**، ٢٥/٦/١٩٩٢).

بيد ان الاعتقاد السائد لدى الاوساط

الرسمية الاميركية هو ان تحريك عملية السلام يلزم الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالايحاء الى حدود التنازلات التي ستكون مستعدة لتقديمها، وهي ستكون، بالتأكيد، اقل من العودة الى حدود ما قبل العام ١٩٦٧. واذا ما اقدمت الحكومة الاسرائيلية الجديدة على ذلك، فان الضغط الاميركي سينتقل الى الملعب الآخر، الذي سيتحتم عليه ان يحدّد مقدار قبوله بالسلام الشامل لقاء «معظم» الارض، او قسم كبير منها. وليس سراً ان المفاوض العربي سيسمع كلاماً من نوع «الفرصة الاخيرة»، ومساعدة رابين على تجاوز معارضة خصومه في الشارع الاسرائيلي. واي نجاح يحققه رابين في اتجاه الحكم الذاتي الفلسطيني، قد يؤدي الى افتراق الحسابات داخل «جبهة» المفاوضين العرب، كما ان خطوات من نوع تجميد الاستيطان قد تؤدي الى افتراق الحسابات داخل الصف العربي حول الثمن المقابل (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٢/٦/٢٩).

لكن مصير هذه السيناريوهات يبقى معلّقاً على نتائج الانتخابات الاميركية؛ فأي «مفاجأة» هناك تنذر بما هو أخطر من سقوط عملية مدريد؛ اذ يمكن ان تؤدي الى اشعال الفوضى في البيت الدولي برمّته.

د. نبيل حيدري

«الوحدات الخاصة» رأس الحربة الاسرائيلية

برزت قضية «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية في مقدّم الاهتمامات والتصريحات الاسرائيلية الرسمية، في الفترة الاخيرة، حيث تصاعدت وتيرة نشاط هذه الوحدات ونشر المزيد من المعلومات والاحصاءات حولها. وصار واضحاً ان تلك الوحدات، التي يلقّبها الفلسطينيون بـ «فرق الموت»، تشكّل رأس الحربة في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لمحاربة الانتفاضة، في فلسطين المحتلة. في هذه الاثناء، تواصلت عمليات المقاومة الشعبية والمسلّحة، ممّا أكد على اتساع ظاهرة اقتناء واستخدام الاسلحة النارية والحادة، ورافق ذلك كله استمرار للمجابهة العنيفة في جنوب لبنان، الذي شهد مقاومة وطنية وعمليات قصف جوي وبري اسرائيلية مضادة.

حملة الوحدات الخاصة

ظهرت نشاطات «فرق الموت» بارزة، بعد سلسلة من عمليات القتل التي مارستها ضد مواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بدأت بمقتل مواطن من علار بتاريخ ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٩٢، تلاه مقتل آخر في جنين بعد اربعة ايام، وسقوط شابين في عرّابة واليامون. وقد ادّعت اوساط الجيش الاسرائيلي ان الشهيدين شهرا مسدسين قبل استشهادهما. غير ان شهوداً محليين اكدوا ان القتلة هم من الجنود المتنكرين (**القدس العربي**، لندن، ١/٥/١٩٩٢). وقتلت وحدة خاصة شاباً خامساً في الثالث عشر من أيار (مايو)، وسادساً في مخيم خان يونس، في الرابع من حزيران (يونيو)، فيما سقط الشهيد الاخير، ضمن هذه الفترة، في رمانة، في التاسع من الشهر عينه.

ولعلّ الدليل الاقوى على مدى انتشار نشاط الوحدات الخاصة وميلها الفوري لاطلاق النار بهدف القتل، وليس الاعتقال، هو تكرار وقوع الصدامات بين الجنود المتنكّرين وبين عملاء الاحتلال من الفلسطينيين. فقد قتل احد الجنود، ليلة ٣/٥/١٩٩٢، على يد مختار مخيم الفارعة، الذي لاحظ وجود دورية سرية واعتقد انه يواجه هجوماً محتملاً من قبل ناشطي الانتفاضة فعاجلهم باطلاق النار (**الحياة**، لندن، ٥/٥/١٩٩٢). وفي المقابل، وقعت مجابهة اخرى بين احدى «فرق الموت» الاسرائيلية واثنين من العملاء المسلّحين في سيلة الحارثية، في ٢٩/٥/١٩٩٢، حيث قتل المسلحان على ايدي الجنود الذين اشتبهوا في كونهما ينتمون الى احدى مجموعات «الفهد الاسود». بينما حاول الاثنان الدفاع عن نفسيهما اعتقاداً ان المهاجمين الاسرائيليين هم من الناشطين الوطنيين (**القدس العربي**، ٣٠ ـ ٣١/٥/١٩٩٢).

ولقد سعى الجيش الاسرائيلي الى تبرير موقفه، مؤكداً ان جنوده لم يتصرفوا خلافاً للتعليمات. وصرّح قائد المنطقة الوسطى، اللواء داني ياتوم، انه تمّ تعديل الاوامر المتعلقة باطلاق النار لكي تشمل الهاربين او قتل من يشهر سلاحاً او من «يظهر» وكأنه يشهر سلاحاً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/٥/١٩٩٢). غير ان حادثة وقعت في ٢١ نيسان (ابريل) كشفت حقيقة الوضع، اذ اعلن زوجان اسرائيليان انهما شهدا عملية للوحدات الخاصة في دورا أسفرت عن جرح ناشطين. وقد أكد الزوجان ان الفرقة لم تنذر الشابين، بل اطلقت النار عليهما عمداً ومن مسافة قريبة (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٩٢). وقد زعم الجيش انه اجرى تحقيقاً في الحادث وبرأ الجنود، وشنّت الاوساط الحكومية حملة معنوية على الزوجين المعنيين (**القدس العربي**، ٢٧/٤/١٩٩٢). وعموماً، فان ضحايا الوحدات الخاصة كانوا في عداد ٢٥ شهيداً سقطوا خلال الفترة المعنيّة، ممّا يرفع المجموع العام منذ مطلع الانتفاضة الى ١١٦٣.

ويمارس كبار المسؤولين الاسرائيليين سياسة الانكار والتجاهل، فقد نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس ما أوردته الصحف عن نشاط «الوحدات الخاصة». وانكر وجودها، علماً بانه اعتبر الانباء الصحفية وسيلة شجّعت العديد من المطلوبين على تسليم انفسهم خوفاً من الاغتيال (حداشوت، ١٥/٥/١٩٩٢). الاّ انه عاد، بعد يومين، ليقلب موقفه العلني، مؤكداً ان الوحدات الخاصة قد حققت نجاحاً باهراً، واعتبر ذلك دليلاً على «ان لا داعي لتليين تعليمات اطلاق النار» (**القدس العربي**، ١٨/٥/١٩٩٢). وعكس ذلك الانقلاب اقتناع القيادة الاسرائيلية بقيمة عمل الوحدات الخاصة، وجاء تتويجاً لسلسلة من التصريحات والاعترافات حول حجم نشاطها وتأثيرها، والتي صدرت، الى حدّ بعيد، لتبرير الاستراتيجية الجديدة واعطائها الشرعية والصدقية. وقد اعترف اللواء ياتوم، في اوائل ايار (مايو)، بأن الوحدات الخاصة قتلت ١٣ فلسطينياً وجرحت ١٣ في الشهور الاربعة الاولى من العام ١٩٩٢ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٥/١٩٩٢). وذكر ان الوحدات الخاصة هذه أتاحت الفرصة لاعتقال ١٤٠٠ ناشط في الفترة ذاتها، بينما فضّل اربعة آخرون الاستسلام طوعاً بدلاً من التعرّض للقتل (**الحياة**، ٥/٥/١٩٩٢؛ **والقدس العربي**، ٥/٥/١٩٩٢). وعقّب قائد المنطقة الجنوبية، اللواء متان فلناي، على نشاط الوحدات الخاصة، فاعتبرها «رأس الحربة» في الاستراتيجية المضادة للانتفاضة (**معاريف**، ١/٥/١٩٩٢). وصادف ذلك صدور احصاء يدل على اعتقال ستمئة مطارد فلسطيني في خلال العام ١٩٩١، فيما أشار اللواء ياتوم الى بقاء اربعمئة ناشط مطلوب فقط خارج السيطرة الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية (**هآرتس**، ١/٥/١٩٩٢؛ **والقدس العربي**، ٥/٥/١٩٩٢).

الاّ ان ثمة تناقض يثير الشكوك حول دقة الاحصاءات الاسرائيلية. ففي الوقت الذي أعلن فيه اللواء ياتوم عن الاحصاءات اعلاه، كانت جمعية «بتسيلم» لحقوق الانسان تؤكد ان الرقم الحقيقي لضحايا الوحدات الخاصة، منذ مطلع العام ١٩٩٢، هو ١٩ (**الحياة**، ١/٥/١٩٩٢). وقد ناقض الجيش نفسه، كذلك، حين أعلن، في ١٣ أيار (مايو)، ان الوحدات الخاصة نفّذت ١٠٠٣٠ «عملية مبادرة» منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، فقبضت على ٢٠٥ ناشطين وقتلت ١٥ وجرحت ٤٩، وسلّم ٤٥ آخرون انفسهم في قطاع غزة وحده (**القدس العربي**، ١٤/٥/١٩٩٢). وأكدت المصادر الفلسطينية، من جهتها، ان الوحدات الخاصة قتلت عشرين ناشطاً في خلال الشهور الاربعة الاولى من العام الجاري، وأوضح المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ان المجموع العام خلال الانتفاضة بلغ ٩٩، منهم ٢٩ استشهدوا في العام ١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ١٤/٥/١٩٩٢؛ **والحياة**، ٢٩/٥/١٩٩٢). واضافت جمعية بتسيلم لاحقاً ان نصف الضحايا لم يكونوا مسلّحين، خلافاً لتصريحات الجيش، وان غالبية الاصابات نتجت عن اطلاق نار من مسافات قريبة وانها وقعت في الاجزاء العلوية من الجسم (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٢).

غير ان القيادة العسكرية الاسرائيلية لم تكتف بما حققته من نتائج، فقد اعترف اللواء ياتوم، في ٦ أيار (مايو)، بفشل الوحدات الخاصة في قتل او اعتقال أي من القائمين فعلاً بالهجمات المسلّحة ضد الجنود والمستوطنين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٦/١٩٩٢). ولكنه أصرّ على ان العمليات الفلسطينية تراجعت بنسبة ٢٥ بالمئة منذ أواخر العام ١٩٩١، وأيّد تعديل تعليمات اطلاق النار مجدداً، لتسهيل عمل الوحدات الخاصة (**القدس العربي**، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢). بالاضافة الى ذلك أوضحت الاوساط الاسرائيلية، ان الجيش بدأ بتجنيد ابناء الجالية الدرزية ضمن الوحدات الخاصة، للاستفادة من لغتهم العربية (**معاريف**، ٢٣/٤/١٩٩٢).

المقاومة المسلّحة

أدّى الاهتمام الاسرائيلي بمسألة اللغة الى اكتشاف امر بعض «فرق الموت» في الآونة الاخيرة. اذ تنبّه الناشطون والاهالي في مخيم رفح، في ١٩ أيار (مايو)، الى وجود ١٣ جندياً متنكّرين بالزي الذي يرتديه عادة ناشطو حركة «حماس»، فوقعت مجابهة جرح خلالها اربعة مواطنين وجندي واحد

(الحياة، ٢٠/٥/١٩٩٢). ولم يمض سوى يوم واحد حتى اكتشف المواطنون في مخيم بلاطة «فرقة موت» ثانية داخل سيارة باص صغيرة، فرشقوا افرادها الثمانية بالحجارة واضطروهم الى المغادرة (القدس العربي، ٢٢/٥/١٩٩٢).

ربما دلّت ردة الفعل الجماهيرية التلقائية على زيادة الحيطة والحذر، وربما على اشتداد روح المقاومة، وظهر ذلك في خلال صدامات عدة وقعت في الفترة قيد المراجعة. منها اصطدام ثلاثة ناشطين مسلّحين بدورية اسرائيلية في عركة، في ١٣ أيار (مايو)، حيث سقط جريح واعتقل رفيق له، بينما تمكّن ثالث من الفرار، فيما ضُبط رشاشان اثنان ومسدس (المصدر نفسه، ١٥/٥/١٩٩٢). اما الحادثة الاخطر، فوقعت في غزة فجراً حين حاصرت قوة عسكرية منزلاً بداخله مجموعة تابعة لقوة «عزالدين القسّام»، وهي الجناح العسكري لـ «حماس». وقد بادر افراد المجموعة باطلاق الرصاص والقنابل اليدوية، فقتلوا جندياً وجرحوا آخر، وردّ الجنود الاسرائيليون باقتحام المنزل وقتل ثلاثة من بين افراد المجموعة وجرح رابع (الحياة، ٢٥/٥/١٩٩٢). وحصلت مجابهات جماهيرية على اثر المعركة، جرح خلالها ٥١ مواطناً. وقد أكدت السلطات لاحقاً ان الشهداء متهمون بقتل ٢٤ مشبوهاً واربعة اسرائيليين، فيما أمر وزير الدفاع، موشي ارنس، ووزير الشرطة، روني ميلو، بغلق قطاع غزة وفرض حظر عليه استمر بصورة كاملة، حتى السادس من حزيران (يونيو) (المصدر نفسه، ٢٦/٥/١٩٩٢).

وفي هذه الفترة، أيضاً، اهتزت المؤسسة الامنية لحادث هو الاول من نوعه منذ سنوات، اذ قامت مجموعة فلسطينية مسلّحة في ٣٠ أيار (مايو) بالعبور سباحة من منطقة العقبة الاردنية الى ميناء ايلات، واقتحمت المتحف البحري فيه وقتلت حارسه، قبل ان يتم قتل فدائي وأسر ثانٍ، وتبيّن، لاحقاً، ان واحداً أو اثنين من المجموعة قد غرق في البحر (الحياة، ٣١/٥/١٩٩٢).

كانت هذه الصدامات في عداد ما يقارب اربعين عملية او مجابهة مسلّحة وقعت في فلسطين المحتلة، وتمت بمبادرة فلسطينية في خلال الفترة المعنيّة. وقد شملت ثلاث حالات القاء قنابل يدوية، في اتجاه دورية في مخيم بلاطة في ٢١ نيسان (ابريل)، وفي اتجاه مركز شرطة في بيت لحم في ١٤ أيار (مايو)، وموقع مراقبة في نابلس، في ٢٨ الشهر عينه حيث تسبّب انفجار القنابل في اصابة ثلاثة جنود (الحياة، ٢٩/٥/١٩٩٢). كما تمّ القاء أو زرع شحنات ناسفة في ١٢ مناسبة، كان أولها انفجار اصاب مكتب محاماة في تل ـ أبيب في ٢٣ نيسان (ابريل)، تبعها العثور على عبوة محلية الصنع بين تقوع وبيت لحم في ٢٨ الشهر عينه. ثمّ انفجرت عبوة محلية ثالثة على طريق بيت حانون في ٨ أيار (مايو)، واعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن تفجير قنبلة في محطة للحافلات في مجدو في ١٢ الشهر ذاته (القدس العربي، ١٣/٥/١٩٩٢). وقد جرح مواطن وخمسة اطفال بانفجار جسم غريب عثروا عليه في مقبرة بحي الشجاعية في ١٨ أيار (مايو)، وزعمت السلطات ان الرجل كان يعد عبوة ناسفة (الحياة، ١٩/٥/١٩٩٢). كما تمّ العثور على شحنة قرب موقع عسكري في صوريف في العشرين من الشهر، واخرى في طولكرم وبعد ذلك انفجار عبوة قرب دورية مارة في الثالث والعشرين. الى ذلك انفجرت سيارة بداخلها اسطوانة غاز في السموع، بعد يومين، وانفجرت عبوة ناسفة لدى مرور دورية عسكرية. وعثر على عبوة ثانية في خان يونس في الثامن والعشرين من الشهر عينه (القدس العربي، ٣٠ ـ ٣١/٥/١٩٩٢). واعتقل شابان وبحوزتهما عبوة محلية في مخيم الفارعة، وتمّ ابطال قذيفة هاون زرعت داخل شاحنة فلسطينية، وكل ذلك في نهاية الشهر.

امّا العمليات التي استخدم فيها اطلاق نار فقد بلغت ١١ عملية، بدأت بجرح مستوطن من دولب قرب عطارة، وباطلاق النيران على سيارة عسكرية في جنين، في ٢٨ نيسان (ابريل). ثمّ تعرّضت نقطة مراقبة الى اطلاق نار باتجاهها في مخيم دير البلح، بعد يوم، واطلقت رصاصات عدة باتجاه سيارة رئيس الشرطة العسكرية في غزة، الرائد يوسف افني في الرابع من أيار (مايو) فأخطأته (المصدر نفسه، ٥/٥/١٩٩٢). واطلق ناشطون النار باتجاه دورية لـ «حرس الحدود» في جنين، في ٦ الشهر، وباتجاه موقع للجيش في بيت لحم بعدها بيومين، وموقع

آخر في جنين، في ٥/١١. الاّ ان الحادثة الاخطر كانت العثور على مستوطن، يعمل تاجراً للمواشي، مقتولاً بالرصاص داخل سيارته قرب قرية بني سهيلة، في ٥/١٧، وقد أكدت مجموعة عزالدين القسام مسؤوليتها عن الحادث، ممّا دفع السلطات الى اعتقال ما بين خمسين ومئة من انصار «حماس» (المصدر نفسه، ١٩/٥/١٩٩٢؛ والحياة، ١٩/٥/١٩٩٢). وتكرّرت العمليات في ٥/٢٠، اذ تعرّضت دورية للنيران عند مفترق كاديم قرب جنين، بينما جرح ثلاثة مواطنين من مخيم رفح في اثناء تبادل اطلاق نار مع دورية أخرى. وفي ٢ حزيران (يونيو) تعرّض مركز الادارة المدنية في يعبد لاطلاق نار باتجاهه.

على صعيد آخر وقعت عمليات طعن بسكين أوقعت عدداً من الاصابات في صفوف الاسرائيليين. ففي ٥ أيار (مايو)، استشهد مواطن بعد ان طعن جنديين في غزة، واستشهد سجين بنيران حارس الشرطة العسكرية في «انصار ـ ٣» بعد ان تلاسن كلامياً معه وهو ينتظر الافراج القريب. وقد أوضح العقيد رئيف شالتئيل ان عشرة سجناء قد استشهدوا منذ عام ١٩٩٠، وقبلهم ٢٨ منذ انشاء المعتقل (الحياة، ٦/٥/١٩٩٢؛ والقدس العربي، ٩ ـ ١٠/٥/١٩٩٢). وجرح فتى اسرائيلي في القدس على يد عامل بناء من مخيم الدهيشة، في ٥/١٣، وقد اعتقل المهاجم وتبيّن انه ينتمي الى حركة «حماس» (المصدر نفسه، ١٤/٥/١٩٩٢). غير ان مهاجماً آخر نجح بالفرار بعد ان طعن طالباً من مدرسة دينية يهودية في القدس، في ٥/٢٢ وأصابه بجروح. وأجمل احصاء عدد الذين قتلوا نتيجة للطعن بسكين بـ ٢٥ قتيلاً ما بين اسرائيليين وأجانب في خلال تسعة عشر شهراً (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٥/٥/١٩٩٢).

انفجر الموقف مجدداً بعد مقتل فتاة طعناً بسكين عند محطة للحافلات في بات يام، على يد فلسطيني من مخيم النصيرات، وتم اعتقاله، فيما أسف رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لعدم قتله، وردّ عشرة اسرائيليين بطعن فلسطيني من مناطق ١٩٤٨ (هآرتس، ٢٨/٥/١٩٩٢؛ والحياة، ٢٦/٥/١٩٩٢). وحدث انفجار أكبر في أعقاب مقتل خاخام من مستوطنة كفر داروم طعناً، وحاول مستوطنون اقتحام دير البلح الذي جاء منها المهاجم، الذي اصيب بجروح وتم اعتقاله. وقد قام المستوطنون باقتلاع خمسمئة شجرة (المصدر نفسه، ٢٨ و٢٩/٥/١٩٩٢). ولم يتوقّف المسلسل، اذ تعرّض مواطن للطعن وهو يحاول الدفاع عن زبونه الاسرائيلي في سوق بيت لاهيا، في ٢٩ الشهر، بينما استشهد شاب بعد ان طعن جندياً في ساحة كنيسة المهد في بيت لحم، في ٤ حزيران (يونيو).

دلّت هذه العمليات علاوة على اعدام ٢٤ من المشتبه بتعاملهم مع الاحتلال على تجذر ظاهرة استخدام السلاح لدى الفلسطينيين، وهي ظاهرة لاحظها رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، اللواء ايهود باراك، في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية والامن التابعة للكنيست (القدس العربي، ٣٠/٤/١٩٩٢). وربما كانت عاملاً في قرار تعيين العقيد رؤوبين ليفي مستشاراً للاركان العامة لشؤون الانتفاضة (فلسطين الثورة، نيقوسيا، ١٠/٥/١٩٩٢). وقد أكد اللواء ياتوم، بالمقابل، انخفاض عدد الحوادث في الارض المحتلة منذ مطلع العام، غير ان احصاء الجيش الرسمي دلّ على وقوع ٢٩٤٠ حادثة في شهر آذار (مارس) وحده، علماً بأن ذلك يشكّل تراجعاً عن مجموع ٣٦٤٣ حادثة وقعت قبل عام أو ٦١٥٠ قبل عامين (القدس العربي، ٢٥ ـ ٢٦/٤/١٩٩٢؛ وانترناشونال هيرالد تريبيون، ٢١/٤/١٩٩٢). ودلّت احصاءات اخرى على وقوع ١٩١ عملية القاء قنابل مولوتوف في خلال شهر أيار (مايو)، وعلى الحاق الضرر بـ ٩١ سيارة عسكرية و١٢٣ سيارة أخرى مدنية، عدا عن حرق ٢٧ سيارة (فلسطين الثورة، ٢١/٦/١٩٩٢). غير ان احصاءً آخر أشار الى حرق ١٥٠ سيارة في مدينة القدس وحدها منذ مطلع العام ١٩٩٢ (القدس العربي، ٢٧/٥/١٩٩٢).

الاجراءات الاسرائيلية المضادة

تداولت القيادة الاسرائيلية امكانية تطبيق اجراءات مضادة لنشاطات الانتفاضة، الى جانب ما تقوم به الوحدات الخاصة، فقامت بدرس فكرة منع العمّال الفلسطينيين غير المتزوجين، والذين لم يبلغوا سن الثلاثين من دخول اسرائيل، وذلك للتقليل

من احتمال القيام بهجمات فردية (المصدر نفسه، ٣٠ ـ ١٩٩٢/٥/٣١). بالاضافة الى ما ذكره رئيس قسم الوسائل القتالية بالجيش من احتمال توزيع نوع جديد من القنابل الارتجاجية خفيفة الوزن على الجنود ابتداء من العام ١٩٩٣ واستخدامها ضد المتظاهرين والناشطين (المصدر نفسه، ١٦ ـ ١٩٩٢/٥/١٧).

في سياق عمليات الرد، ايضاً، عادت طائرات مروحية الى الظهور ومطاردة المتظاهرين، وقامت احداها بقذف الحصى على حوالى الفي عامل فلسطيني جابهوا الجنود عند حاجز «ايرز» احتجاجاً على منعهم من العمل في اسرائيل، في ١٤ حزيران (يونيو) (الحياة، ١٩٩٢/٦/١٥). وفي الوقت عينه، واصلت قوى الجيش والاجهزة الامنية الاسرائيلية حملاتها ضد المواطنين والناشطين عبر الاعتقال والمحاكم. فقد كشف ناطق رسمي عن اعتقال اعضاء خلايا تابعة لحركة «فتح» في اربع قرى تقع في منطقة نابلس، ذكر انها تدار من قبل مسؤولين مقيمين في الاردن وانها قامت بتنفيذ عمليات مسلحة عدة منذ العام ١٩٨٨ (القدس العربي، ١٩٩٢/٥/٢). كما تمّ اكتشاف خلايا اخرى لـ «فتح» في قباطية وسيلة الحارثية اثر وقوع اشتباك في جوار اليامون، في ٥ حزيران (يونيو)، وثلاث خلايا اخرى في قراوة بني زيد وبيتللو، في العاشر من الشهر، وخلية اخيرة تابعة لـ «فتح» ايضاً، في غزة، في ١٥ الشهر، وجّه الجيش الى افرادها تهمة قتل ١٢ مشبوهاً وحيازة ثلاث بنادق وآلية ورشاشات (المصدر نفسه، ٦ و١١/٦/١٩٩٢؛ والحياة، ١٦/٦/١٩٩٢).

وقامت قوات الاحتلال بابعاد احد المناضلين الى الاردن لمدة ٢٨ شهراً، في مطلع ايار (مايو)، كما القت القبض على اربعة مواطنين وبحوزتهم مسدسات اشتروها من فلسطينيين، والاربعة من سكان قطاع غزة. وتم ا عتقال اثنين من الناشطين التابعين لمجموعات «الفهد الاسود» عند محاولتهما اجتياز الحدود مع مصر من جهة رفح، في ٥ حزيران (يونيو). وفي هذه الاثناء، اصدرت محكمة عسكرية حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على اسرائيلي باع عشرة بنادق «م ـ ١٦» الى فلسطيني مقابل مبلغ ستين الف شيكل، في ٢٧ نيسان (ابريل)، وبعدها بيومين على اربعة فلسطينيين من مناطق الـ ١٩٤٨، بالسجن المؤبد لثلاث مرات لكل منهم، وكانوا اقتحموا في شباط (فبراير) معسكراً للجيش الاسرائيلي في غال ـ عد وقتلوا اربعة جنود (القدس العربي، ١٩٩٢/٤/٣٠).

الى ذلك ساهم المستوطنون في الارض المحتلة في عمليات ضد المواطنين فخطف عدد منهم شاباً من دير جرير بتاريخ ٣٠ نيسان (ابريل)، وحاول آخران من حركة «كاخ» العنصرية المتطرّفة الاعتداء على رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، في ٥ ايار (مايو). واصيب فتى فلسطيني برصاص مستوطن عند مدخل دير الحطب، في ١٨ الشهر، وتعرّض عاملان فلسطينيان في منجرة تقع في تل ـ ابيب الى الطعن على يد اسرائيليين اثنين. وتعرّض ١٦ آخرون للاعتداء في مكان نومهم في موشاف بريكات، في ٣٠ من الشهر ذاته (حداشوت، ١٩٩٢/٥/٣١). كما قام مستوطنون باتلاف ثمانية اطنان من المؤن في مستودع تابع لوكالة غوث اللاجئين «اونروا»، في مخيم دير البلح، في نهاية الشهر وحرقوا حقولاً فلسطينية قرب كفر داروم في ٨ حزيران (يونيو). وعلى صعيد آخر خطف عملاء للاحتلال الاسرائيلي مواطناً من دا خل مطعم يملكه في طولكرم، وقع الحادث في ١٤ ايار (مايو) على مرأى من «حرس الحدود» الاسرائيليين. كما وجرحوا فتى بالرصاص قرب مدرسة اليامون، في ٣ حزيران (يونيو).

حرب الاغتيالات ومعارك الجنوب

عادت المجابهة الخفية مع جهاز «الموساد» الاسرائيلي الى تصدّر الاحداث، بعد قيام مجموعة مسلّحة باغتيال عاطف بسيسو، وهو عضو في لجنة الامن العليا لدى م.ت.ف. واحد الكوادر الرئيسيين في جهاز الامن التابع لحركة «فتح» منذ سنين طويلة. وقع حادث الاغتيال بعد منتصف الليل ٧ ـ ٨ حزيران (يونيو) في العاصمة الفرنسية، باريس، التي كان بسيسو يقوم بزيارة لها. حيث اطلق عليه مسلّحان رصاصات عدة لدى عودته الى الفندق الذي اقام به (الحياة، ١٩٩٢/٦/٩). واشارت الدلائل الاولية الى وجود فريق سري مؤلف من مجموعتين تضم كل منهما خمسة افراد،

قامت الاولى بتعقب تحركات بسيسو منذ دخوله الاراضي الفرنسية قادماً من المانيا، بينما تولّت الثانية عملية الاغتيال. واتهمت م.ت.ف. اجهزة «الموساد» بارتكاب الجريمة مؤكدة ان الاسرائيليين ارادوا منع بسيسو من المساهمة باعادة بناء المؤسسة الامنية الفلسطينية وتمتين علاقاتها مع الاجهزة الأجنبية المشابهة (**القدس العربي**، ١٩٩٢/٦/٩؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٩٢/٦/٢١).

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة من نوعها في الفترة المعنيّة، اذ تبيّن ان اجهزة «الموساد» كانت حاولت تجنيد فلسطيني وتكليفه باغتيال مسؤول عسكري فلسطيني في قبرص، في اواخر نيسان (ابريل) (**القدس العربي**، ٢٥ ـ ١٩٩٢/٤/٢٦). وفيما بعد، تعرّض احد مسؤولي «فتح» في مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان الى محاولة اغتيال في ١٦ ايار (مايو)، على يد مجهولين، وقد اصيب بجروح نتيجة اطلاق نار عليه (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٥/١٩).

وجاءت الحادثة الاخيرة وسط تصاعد العنف والتوتر في جنوب لبنان، حيث نفّذ المقاومون اللبنانيون والفلسطينيون ١٢ عملية رئيسة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية وحليفها «جيش لبنان الجنوبي»، ممّا ادّى الى قتل جندي اسرائيلي وجرح خمسة وقتل خمسة من «جيش لبنان الجنوبي» وجرح واحد وأسر اربعة. واعلنت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة مسؤوليتها عن عملية تفجير لغم ادّى الى قتل اسرائيلي وجرح اثنين قرب قرية ارنون، في ٢٧ ايار (مايو)، والى سقوط ثلاثة شهداء في مواجهة لاحقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/٥/٢٨). وفي هذه الاثناء، ذكر قائد المنطقة الشمالية، اللواء اسحق موردخاي، أنه تمّ احباط ١٢ محاولة تسلّل عبر الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية منذ مطلع العام، ولم تتمكّن من ذلك سوى مجموعة واحدة، تسللت حتى مسافة ١٥٠ متراً من مستوطنة دان (**حداشوت**، ١٩٩٢/٥/٦). في المقابل، شنّ الطيران الاسرائيلي سلسلة من الغارات الجوية التي نفّذتها الطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر ضد المواقع العسكرية والمدنية في عشر مناسبات على الاقل. وقد ادّى ذلك الى قتل تسعة مدنيين وجرح ٢٦ آخرين بالاضافة الى خمسة عسكريين. واستهدفت الطائرات ضمن هجماتها موقعاً للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في مخيم الرشيدية في ٤ حزيران (يونيو) ومقراً لها في عين الحلوة في اليوم التالي.

د. يزيد صايغ

نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر

انقلاب مضاد

بعد خمسة عشر عاماً على الانقلاب السياسي الذي أطاح بحزب العمل من السلطة في العام ١٩٧٧، وأتى بالليكود الى الحكم، وبعد اخفاق متتال في ثلاث دورات انتخابية (١٩٨١، ١٩٨٤، ١٩٨٨)، تمكّن حزب العمل الاسرائيلي، في الدورة الانتخابية الرابعة منذ الانقلاب الذي أوصل الليكود الى الحكم، من ردّ الاعتبار الى مكانته كأكبر حزب في اسرائيل، اذ اسفرت نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر في الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) الماضي، عن انقلاب سياسي مضاد، أعاد الليكود الى صفوف المعارضة. وتجسّد هذا الامر، اولاً، من خلال تقدّم حزب العمل، بفارق اثني عشر مقعداً (٤٤ الى ٣٢) على خصمه ومنافسه الرئيس على السلطة (الليكود)، وثانياً، من خلال تشكيله مع كل من جبهة اسرائيل الديمقراطية «ميرتس»، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة «حداش»، والحزب الديمقراطي العربي، تكتلاً برلمانياً مانعاً لامكان تشكيل حكومة برئاسة الليكود؛ اذ فازت هذه القوى المعارضة لحكم اليمين وسياسته، مجتمعة، بالاكثرية المطلقة من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ (هآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٦).

استعداد الاحزاب للانتخابات

فور مصادقة الكنيست على مشروع القانون الذي قدّمته كتل الائتلاف والمعارضة، لحل الكنيست الثاني عشر، وتقديم موعد الانتخابات للكنيست الثالث عشر الى الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) الماضي، بدأت الاحزاب الاسرائيلية تستعد لخوض تلك الانتخابات. وفي سياق هذه الاستعدادات، تمّ تشكيل اللوائح الانتخابية لكل حزب بمفرده، وبطريقته الخاصة، تمهيداً لتقديم الطلبات الخاصة بخوض معركة الانتخابات الى لجنة الانتخابات المركزية، التي حدّدت يوم التاسع عشر من أيار (مايو) الماضي، كموعد اقصى لتقديم الطلبات بشأن خوض الانتخابات (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٤/٣).

في حزب العمل، وفي سياق الاستعداد للانتخابات العامة، تنافس أربعة مرشحين على منصب زعيم الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة. والمرشحون الاربعة هم: شمعون بيرس، زعيم الحزب منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، واسحق رابين، ويسرائيل كيسار واورا نمير. وكان مؤتمر حزب العمل الذي انعقد في كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٩١، أقرّ وجوب اجراء الانتخابات لزعامة الحزب، على أساس الانتخاب القطري المباشر (اسلوب «البرايمرين»)، وكذلك الامر بالنسبة لتشكيل لائحة الحزب الانتخابية. وذكرت اللجنة التي تشكّلت للاشراف على الانتخابات لزعامة الحزب، ان عدد أصحاب حق الاقتراع، بلغ ١٥٢٠٠٠ عضو (دافار، ١٩٩٢/٢/١٩). وأسفرت الانتخابات عن فوز اسحق رابين بمنصب زعيم الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، في جولة الانتخابات الاولى؛ اذ حصل على ٣٩١٥٥ صوتاً، اي ما نسبته ٤٠,٥٩ بالمئة. امّا بيرس فحصل على ٣٣٥٧١ صوتاً، اي ما نسبته ٣٤,٨ بالمئة. وجاء السكرتير العام للهستدروت، في المكان الثالث؛ اذ حصل على ١٨١٠٦ اصوات، اي ما نسبته ١٨,٧٧ بالمئة. امّا اورا نمير، فحصلت على ٥٢٤٧ صوتاً، اي ما نسبته ٥,٢٤ بالمئة (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٢/٢١).

وبعد يوم واحد من انتخاب رابين زعيماً لحزب العمل، انعقد مركز الليكود لحسم المنافسة على منصب زعيم الليكود ومرشحه لرئاسة الحكومة المقبلة بين كل من اسحق شامير ودافيد ليفي

واريئيل شارون. وفاز شامير في المنافسة؛ اذ حصل على ١٤٨٦ صوتاً، أي ما نسبته ٤٦,٤ بالمئة، بينما حصل منافساه، الوزيرين ليفي وشارون، على ٨٦٥ و٦١٨ صوتاً على التوالي (معاريف، ١٩٩٢/٢/٢١).

بعد حسم الصراع على الزعامة في كل من الليكود وحزب العمل، انتقل الحزبان الى المرحلة الثانية في سياق الاستعداد للانتخابات العامة، وهي مرحلة تشكيل اللوائح الانتخابية. وبينما أسفرت الانتخابات لتشكيل اللائحة الانتخابية لحزب الليكود عن تهديد وحدته اثر الهزيمة التي لحقت بمعسكر الوزير ليفي (هآرتس، ١٩٩٢/٣/٤)، فان الانتخابات لتشكيل لائحة حزب العمل الانتخابية أسفرت، على حدّ قول المعلّق الصحفي ايلان شاهوري، عن نجاح كبير للاسلوب الذي اتبع في تشكيل اللائحة، وهو الانتخاب المباشر لمرشحي الحزب، «فاذا اراد حزب العمل تقديم تعليل لاقناع الجمهور بانه حان الوقت لتبديل السلطة وانه جدير بالعودة اليها وقيادة الدولة، فانه وجد ذلك في نتائج الانتخابات لتشكيل لائحته للكنيست الثالث عشر. فلأول مرة في تاريخه، يعرض حزب العمل قيادة شابة ومتجدّدة» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٤/٢).

وبالفعل، فجّر تشكيل لائحة الليكود الانتخابية، ازمة حادة في صفوفه، قدّم على اثرها ليفي استقالته من الحكومة. وكان واضحاً للعديد من المراقبين، ان استقالة ليفي ليست سوى مجرّد مناورة لارغام شامير ومعسكره على تلبية بعض مطالبه. وبالفعل، فان الازمة لم تدم طويلاً؛ اذ اعلن ان ليفي وشامير توصلا الى اتفاق أعلن الاول على اثره انه عدل عن تقديم استقالته (معاريف، ١٩٩٢/٤/٦).

الى ذلك، انتهت بقية الاحزاب الممثلة في الكنيست من تشكيل لوائحها الانتخابية، مثل المفدال، وتسوميت، والاحزاب العربية، وجبهة اسرائيل الديمقراطية «ميرتس»، وشاس، ويهدوت هاتوراه، ومسولیدت، وهتحياه، وغيرهم من الكتل الصغيرة. ولم يقتصر الامر على الاحزاب والكتل الممثلة في الكنيست، بل كعادة اي دورة انتخابية، تتشكّل لوائح من خارج الكنيست. ووفقاً للبيان الذي أصدرته لجنة الانتخابات المركزية، غداة انتهاء المهلة المحدّدة لتقديم الطلبات الخاصة بخوض الانتخابات للكنيست الثالث عشر، فان ثلاثين لائحة فقط من اصل أكثر من سبعين لائحة، حصل ممثلون عنها على نماذج طلبات لخوض الانتخابات، استوفت شروط التسجيل، في انتظار المصادقة النهائية عليها من جانب لجنة الانتخابات المركزية (دافار، ١٩٩٢/٥/٢٠).

ولكن اللجنة الغت خمساً من هذه اللوائح لعدم استيفائها لكل الشروط المنصوص عليها في القانون (هآرتس، ١٩٩٢/٦/٤). وهناك عشر لوائح جديدة من بين اللوائح الخمس والعشرين التي تمّت المصادقة عليها. واللوائح الجديدة هي: (١) لائحة الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية والهجرة ورمزها «د» (مهاجرون جدد) (٢) لائحة بيكانتي ورمزها «د. ف.» (٣) لائحة تسيبور ورمزها «ز. ن.» (٤) لائحة حزب قانون الطبيعة ورمزها «ي.م» (٥) لائحة التوراة والبلاد ورمزها «ي. ن» (٦) لائحة الحركة من اجل اسرائيل الجديدة ورمزها «ك. ي» (٧) لائحة سائقي سيارة الاجرة (عال هغلغليم) ورمزها «ن» (٨) لائحة حزب النساء ورمزها «ن. ك» (١٠) لائحة المتقاعدين والمهاجرين ورمزها «ت».

اما اللوائح الخمس عشرة الممثلة في الكنيست فهي: (١) لائحة حزب العمل برئاسة اسحق رابين ورمزها «أ.م.ت» (٢) لائحة الليكود برئاسة اسحق شامير ورمزها «م.ح.ل» (٣) لائحة اسرائيل الديمقراطية «ميرتس» برئاسة شولاميت الوني ورمزها «م.ر.ص» (٤) لائحة المفدال «الحزب الديني الوطني» برئاسة زفولون هامر ورمزها «ب» (٥) لائحة يهدوت هاتوراه هميئوحيدت (الحركة الموحدة ليهود التوراة) ـ اغودات يسرائيل، ديغل هاتوراه، وحركة موريا برئاسة الحاخام ابراهام شابيرا، ورمزها «ج» (٦) لائحة شاس ـ اتحاد السفاراديم المحافظين على التوراة برئاسة الحاخام ارييه درعي ورمزها «ش.س» (٧) لائحة حركة هتحياه برئاسة يوفال نئمان ورمزها «ت» (٨) لائحة الحزب الليبرالي الجديد برئاسة اسحق موداعي، ورمزها «ق.ن» (٩) لائحة حركة تسوميت برئاسة رفائيل ايتان ورمزها «ص) (١٠) لائحة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة توفيق زياد ورمزها «و» (١١) لائحة حركة موليدت برئاسة

رحبعام زئيفي ورمزها «ط» (١٢) لائحة حركة هتكفا، برئاسة شارلي بيطون ورمزها «ي.د» (١٣) لائحة الحزب الديمقراطي العربي برئاسة عبدالوهاب دراوشة ورمزها «ع» (١٤) لائحة القائمة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعاري ورمزها «ف» (١٥) لائحة غيئولات يسرائيل برئاسة الحاخام اليعيزر مزراحي ورمزها «ق.ل» (المصدر نفسه).

اجواء المعركة الانتخابية

وفقاً لبعض التقارير الصحفية، اتسمت معركة الانتخابات للكنيست الثالث عشر، باللامبالاة من جانب الجمهور، الامر الذي أثار البلبلة في صفوف الاحزاب وطواقمها الانتخابية. ومع ذلك، فان الانطباع العام المتولد من متابعة المعركة الانتخابية، كما كانت تتجسّد في التقارير والتعليقات الصحفية واستطلاعات الرأي العام، اشار الى ان هزيمة الليكود في الانتخابات كانت محققة. فالمعلّق الصحفي يوئيل ماركوس شبّه الليكود، بعد ازمة الوزير ليفي، بالسفينة الغارقة. واضاف ماركوس، انه بامكانه ان يعدد الف سبب لماذا سيخسر الليكود والحكم في الانتخابات؟ ولكن بدلاً من ذلك، رأى ان هناك اربعة اسباب تقضي المصلحة الوطنية باسقاط الليكود، يمكن ايجازها بالتالي: (أ) تعفّن الليكود من جرّاء السنوات الطويلة في الحكم. «فالليكود» - حسب رأي ماركوس - «على غرار حزب مباي في حينه، تعفّن وفقد كل صلة بالواقع». والعفونة في الليكود «بدأت مع اعتزال مناحيم بيغن للحياة السياسية، حيث لم يكن في الليكود من يمكّنه ان يملأ الفراغ الذي تركه على صعيد الحزب الذي تحول الى تعاونية من الانتهازيين؛ (ب) والسبب الثاني يتعلّق بأداء الحكومة الضعيف لمهامها. ففي الأحد عشر عاماً الاخيرة، تورطت [حكومة الليكود] في حرب لبنان، وفي ازمة الاسهم المصرفية وتكلفتها الباهظة، وبالتضخّم المالي. وهذه الاخفاقات الثلاثة ما كان ليتسنّى اصلاحها لولا مشاركة وزراء من حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية». في المقابل، لم تقم حكومة شامير بأي شيء يمكن ان يسجّل لصالحها، لا على صعيد التشريعات الاساسية، ولا على صعيد عملية السلام في المنطقة، ولا على صعيد السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. (ج) والسبب الثالث يتعلّق باخفاق الليكود على الصعيد الاجتماعي. فقد خان الجمهور الذي رفعه الى سدّة الحكم - الطوائف الشرقية - وكذلك المهاجرين الجدد، حيث تتفشّى البطالة في أوساط الطرفين. (د) والسبب الرابع، وربما الاهم، انعدام القدرة لدى الليكود على منح الشعب أية رؤيا او رسالة او اي تحدٍ للمستقبل، «فمن ينظر الى الوراء ويستعرض السنوات الاحد عشر لن يجد أي دعوة لاستنهاض الهمم والامل، بل الدماء والدموع والشقاء... وعندما نرى ابناءنا يتحولون الى حيوانات ضارية في المناطق، وعندما نراهم يعيدوننا الى حياة الغيتو، ويطوّرون فينا عقدة «مسّادا»، وكيف ان كل العالم يندد بنا، وكيف يعيدوننا مرة تلو الاخرى، الى الكارثة التي اصبحت مسألة تعود للتاريخ، عندها لا نستطيع ان نفهم ما هو الهدف الذي نسعى اليه؟ والى اين سيقودنا كل هذا؟ وماذا ستكون عليه النهاية؟» (المصدر نفسه).

ورأى المعلّق الصحفي، غدعون ساموط، ان المعركة الانتخابية الدائرة ليست مصابة بالجنون الانفعالي فقط، بل هي الاكثر بلبلة في تاريخ الانتخابات. وسأل ساموط: «من سيكون المستفيد من حملات التشهير الشخصي؟ ومن سيستفيد من اجواء الهجمات والتهجمات التي ليس لها حدود؟ ومن سيكون اكثر اقناعاً داخل شبكة الدماء؟». وردّ على تساؤلاته بالقول: «من الصعب ان نعرف، فرهان مخططي المكائد في الاحزاب خطير وغامض اكثر من اي وقت مضى» (المصدر نفسه، ٢٧/٥/١٩٩٢). ورأى ساموط، من ناحية اخرى، بضعة دلائل تشير الى ضعف الليكود، وتدنّي مكانته مقارنة بحزب العمل. فمحاولة التشهير برابين هي من نوع المناورات اليائسة التي قد تظهر كأحد الاخطاء الكبرى التي ارتكبها الليكود في اثناء الحملة الانتخابية» (المصدر نفسه). وانتقد ساموط محاولات الاحزاب التلاعب بمشاعر الجمهور، ذلك «ان اللعب بالمشاعر المتّقدة للشارع، من الصعب ترجمته الى بطاقات في صناديق الاقتراع؛ فأعمال الانتقام من جانب الرعاع ليست بالضرورة بطاقات اقتراع لصالح شامير أو رابين أو زئيفي (المصدر نفسه).

وجاء في احد التقارير الصحفية، ان البلبلة سادت في أوساط الاحزاب ازاء اللامبالاة من

جانب الجمهور وعدم الاهتمام بالمعركة الانتخابية. وقالت مصادر مطلعة انه لم يحصل، في الماضي، ان ابدى الجمهور مثل عدم الاهتمام هذا بالانتخابات. وتجلّت هذه اللامبالاة، في المشاركة الضعيفة من جانب الجمهور في المهرجانات الانتخابية لمختلف الاحزاب، ممّا دفع الهيئات المنظّمة الى الغاء العديد من هذه المهرجانات تلافياً للاحراج (يديعوت احرونوت، ١٠/٦/١٩٩٢).

ولاحظ بعض المعلّقين والمراقبين، ان الاحزاب لم تسارع الى نشر برامجها للانتخابات وتحديداً الحزبين الكبيرين، وذلك انطلاقاً من ان الجمهور لا يبدي اهتماماً ملحوظاً بالبرامج، ولا استعداداً لقرائتها. وعزا الصحفي يورام بيري ذلك الى واحد من الاسباب التالية: (أ) ان البرامج معروفة للجميع منذ العام ١٩٤٨، ولذا فليس فيها اية اثارة (ب) لانه وفي كل الاحوال سوف تقام حكومة ائتلافية. وبالتالي فان الخطوط الاساسية لتلك الحكومة تبقى اكثر اهمية من اي برنامج انتخابي، كونها هي الملزمة للحكومة وللكتل المشاركة فيها (ج) ليس هناك صلة بين ما تعد او تتعهّد به الاحزاب قبل الانتخابات وبين ما تفعله بعدها (د) ليس هناك فوارق بين البرامج (هـ) الامر الاكثر اهمية هو مَنْ يترأس هذا الحزب أو ذاك وما هي سياسته؟ (دافار ملحق السبت، ١٢/٦/١٩٩٢).

من ناحية اخرى، لاحظ المعلّق الصحفي، عوزي بنزيمان، ان الاحزاب الاسرائيلية، اجمالاً، تتهرّب من اتخاذ قرار واضح بشأن مستقبل الارض المحتلة. فحزب العمل، على سبيل المثال، انتخب رابين زعيماً له، وكان هدفه من وراء ذلك، طمس مواقفه السياسية وتضليل الناخب. فرابين يمثّل خطاً صقورياً يذكّر بنهج بعض المتحدثين البارزين باسم الليكود، امثال دان ميريدور وايهود اولمرت. كذلك، خاض رابين المنافسة على زعامة الحزب، تحت شعار انه الاقدر على اجتذاب من اسماهم «خائبي الامل من الليكود». وبالتالي، فالمتوقع ان يبرز رابين خطاً سياسياً متطرفاً نسبياً لكي يتمكّن من اجتذاب هذا القطاع من الناخبين (هآرتس، ١٥/٣/١٩٩٢).

والى جانب استطلاعات الرأي العام، وربما بالاستناد اليها، رجّح بعض المعلّقين ان تسفر الانتخابات عن انقلاب سياسي مضاد يطيح بالليكود ويأتي بحزب العمل الى السلطة ثانية. في هذا السياق، رأى المعلّق الصحفي، الياهو كاتس، اربعة أسباب مقنعة لانتصار حزب العمل في الانتخابات:

١ ـ ان الليكود بالغ كثيراً في الولاء الاوتوماتيكي لابناء الطوائف الشرقية، حيث ان وفاة بيغن، وزعزعة مكانة ليفي داخل الليكود، من شأنهما اضعاف الارتباط القائم بين ابناء الطوائف الشرقية والليكود.

٢ ـ ان السياسة الاسرائيلية تشهد تحولات تقترب بها الى النهج المتّبع في الولايات المتحدة الاميركية، حيث التركيز على شخصية المرشح للقيادة، وساهمت في تعزيز هذا الاتجاه الانتخابات التمهيدية الداخلية في حزب العمل لانتخاب مرشحه لرئاسة الحكومة وزعامة الحزب، وكذلك مرشحيه على اللائحة الانتخابية. وعلى هذا الصعيد، فرابين يحظى بشعبية أوسع بكثير من زعيم الليكود.

٣ ـ مقارنة بالانتخابات السابقة، انخفضت نسبة الذين يولون اهمية قصوى للمواضيع الامنية، وبالتالي لم تعد تلك المواضيع تحتل المكانة ذاتها في اعتبارات الناخبين. وساهم في هذا التحول حرب الخليج وانخفاض فاعليات الانتفاضة، وذلك على الرغم من الارتفاع الملحوظ في اعمال العنف الفردية.

٤ ـ كذلك يبدو ان جمهور الناخبين سيضع في اعتباراته، عند التوجّه الى صناديق الاقتراع، الانتقادات والملاحظات التي وجهها تقرير مراقب الدولة للعديد من الوزارات والمصالح الحكومية. ويذكّر الامر، على هذا الصعيد، بالاوضاع التي كانت سائدة قبيل الانتخابات للكنيست التاسع في العام ١٩٧٧، حيث وجّهت انتقادات حادة للفساد الذي استشرى على صعيد الحكم (يديعوت احرونوت، ١٨/٥/١٩٩٢).

وتوقّع الباحث ميرون بينبنستي ان تسفر الانتخابات عن انقلاب سياسي مضاد لأن «الاجواء العامة عشية الانتخابات للكنيست الثالث عشر مشحونة بمشاعر واحاسيس بحصول انقلاب تاريخي يغيّر، من الاساس، الوضع القائم،

سواء أكان ذلك في مجال الشؤون الداخلية او الشؤون الخارجية. فالاطاحة بالليكود سوف تعيد الدولة الى أيدي حزب العمل، وبذلك يحصل الانقلاب المضاد لانقلاب أيار (مايو) ١٩٧٧» (هآرتس، ١٩٩٢/٤/٢). واضاف بينبنستي، ان هذه الاحاسيس، التي هي خليط من الرغبة والتوقع الواقعي، تستند الى افتراضين: الاول، ان عودة حزب العمل الى السلطة، اذا حصلت، ستكون مشابهة لصعود الليكود الى الحكم. والثاني، ان حزب العمل يمثل مفهوماً ايديولوجياً يختلف جذرياً عن مفهوم الليكود (المصدر نفسه). وخلص بينبنستي الى ان انقلاب العام ١٩٩٢، اذا حصل، لن تكون له ابعاد اجتماعية عميقة، على غرار انقلاب العام ١٩٧٧، بل سوف يشكّل مؤشراً الى ترسخ نظام حزبي ثنائي يفتقد الى الاستقطاب الاجتماعي والايديولوجي (المصدر نفسه).

نتائج الانتخابات

وفقاً للمعطيات الاحصائية التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي ووزارة الداخلية، بلغ عدد اصحاب حق الاقتراع لانتخابات الكنيست الثالث عشر، ٣,٤٠٩,٠١٥ ناخباً. وهذا العدد يشكّل زيادة بمقدار ٥١٤٦٧٨ ناخباً، اي ١٧,٨ بالمئة، مقارنة بعدد اصحاب حق الاقتراع للكنيست الثاني عشر. وقسّمت اسرائيل الى ١٨ منطقة انتخابية، وبلغ عدد صناديق الاقتراع ٥٤٨٢ صندوقاً، باستثناء صناديق الاقتراع المخصّصة للجنود (دافار، ١٩٩٢/٦/٢٢). امّا عدد اصحاب حق الاقتراع بين المهاجرين الجدد، فبلغ ٢٧٠ الف ناخب، بينما بلغ عدد اصحاب حق الاقتراع بين العرب ٣٣٤ الف ناخب يشكّلون حوالى ٩ بالمئة من مجموع اصحاب حق الاقتراع (المصدر نفسه).

امّا عدد الاصوات الصالحة، فبلغ ٢٦٣٦٢٤٣ صوتاً، بينما ألغت لجنة الانتخابات المركزية ٢١٠٨٤ صوتاً. أما الاصوات، التي اعطيت للوائح ولم تتمكّن من الفوز ولو بمقعد واحد في الكنيست، نظراً لعدم حصولها على ١,٥ بالمئة من مجموع الاصوات الصالحة، فبلغت ١٣١١٢٨ صوتاً. واذا اسقطنا الاصوات الملغاة، وكذلك الاصوات التي ذهبت سدى من مجموع الاصوات الصالحة، يصبح عندها المقياس لعضو كنيست واحد ٢٠٧٠٠ صوتاً. امّا نسبة الـ ١,٥ بالمئة التي يتوجب على كل لائحة الحصول عليها، كشرط لمشاركتها في اقتسام مقاعد الكنيست، فبلغت ٣٩٢٢٧ صوتاً (هآرتس، ١٩٩٢/٦/٢٨).

ووفقاً للنتائج النهائية التي اعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، بعد فرز أصوات الجنود، فان عشر لوائح من أصل ٢٥ لائحة خاضت الانتخابات، حصلت على تمثيل في الكنيست الثالث عشر وفق الجدول أدناه:

الحزب	عدد الاصوات	عدد المقاعد في الكنيست الـ ١٧
العمل	٩٠٦١٢٦	٤٤
الليكود	٦٥١٢١٩	٣٢
ميرتس	٢٥٠٢٠٦	١٢
تسوميت	١٦٦٢٤٧	٨
المفدال	١٢٩٦٠١	٦
شاس	١٢٩٣١٠	٦
يهدوت هاتوراه	٨٦١٣٨	٤
موليدت	٦٢٢٤٧	٣
حداش	٦٢١٣٨	٣
الديمقراطي العربي	٤٠٧٩٩	٢

وهكذا، فان بعض الكتل التي كانت ممثلة في الكنيست الـ ١٢، فشلت في الحصول على تمثيل في الكنيست الجديد، وأبرز هذه الكتل، هي كتلة حركة هتحياه، التي كانت ممثلة بثلاثة أعضاء، واخفقت في هذه المرة في الحصول على ١,٥ بالمئة من مجموع الاصوات الصالحة. كذلك، فشلت كتلة القائمة التقدمية وكتلة هتكفا، وكتلة غيئولات يسرائيل وكتلة الحزب الليبرالي الجديد، في الحصول على تمثيل في الكنيست الثالث عشر (المصدر نفسه).

هاني العبدالله

اسرائيل والمفاوضات متعددة الطرف

تولي الولايات المتحدة الاميركية المفاوضات متعددة الطرف اهمية واولوية على المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية والاسرائيلية، من دون ان تتجاهل الانعكاسات المتبادلة بينهما، او تقلّل من احتمالات ان تتوصل الثنائية الى فرض الجمود على المتعددة، وبالتالي عرقلتها. لكن ايّاً من الاطراف، بما فيها الطرف الاسرائيلي، لا يملك القدرة على قلب الطاولة لتعطيل المسار الذي رسمه راعيا المؤتمر.

ففي موسكو، افتتح المؤتمر التنظيمي للمفاوضات متعددة الطرف بتاريخ ٢٨ ـ ١٩٩٢/١/٢٩، وهي المرحلة الثالثة من عملية السلام في الشرق الاوسط التي بدأت في مدريد وتتابعت في واشنطن، في حضور ممثلين لعدد كبير من الدول العربية، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الست والاردن ومصر والمغرب وتونس. امّا سوريا ولبنان فقد قاطعتا جلساته احتجاجاً على عدم احراز تقدّم في المفاوضات الثنائية التي سبقته.

امّا المفاجأة فكانت في وصول وفد فلسطيني برئاسة رئيس الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، الى موسكو، وسط مساعي لحل عقدة التمثيل الفلسطيني، بعد قرار قيادة م.ت.ف. المشاركة بوفد مختلف عن وفدها في المفاوضات الثنائية. لكن راعيي المؤتمر، رفضا التركيبة الجديدة للوفد الفلسطيني كما عرضها رئيس الوفد، والتي ضمت اضافة اليه كل من: د. كميل منصور، د. زكريا الآغا، د. صائب عريقات، د. انيس فوزي القاسم، زهيرة كمال، غسان الخطيب، ود. يزيد الصايغ. ولهذا بقي الوفد الفلسطيني خارج قاعات المؤتمر. كما ان الامم المتحدة امتنعت، هي الاخرى، عن المشاركة في اعمال المؤتمر بسبب عدم تسلّمها دعوة للمشاركة بصفة الشريك الكامل وليس المراقب الصامت، على غرار ما جرى في مؤتمر مدريد.

في الجلسة الافتتاحية، تحدّث وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي أعرب في كلمته عن عدم الرضا الكامل ازاء ما تحقّق حتى الآن، لكنه رأى انه لا بدّ للعملية، التي بدأت في مدريد، ان تؤدي، في النهاية، الى سلام شامل على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وكشف النقاب عن الاتفاق على تشكيل خمس لجان عمل هي: لجنة مراقبة التسلّح والامن الاقليمي؛ لجنة التنمية الاقتصادية؛ لجنة البيئة؛ لجنة تطوير مصادر المياه؛ ولجنة شؤون اللاجئين (هآرتس، ١٩٩٢/١/٢٩).

الجدير ذكره، ان فكرة عقد مؤتمر اقليمي لبحث هذه القضايا بين دول المنطقة وردت في مبادرة اسرائيلية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، في ذروة تنظيم الائتلاف المناهض للعراق، حيث افترضت اسرائيل انه في ضوء الجامع المشترك بين دول المنطقة على خلفية علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية سيسهل القيام بهذا العمل. واعتقدت، كذلك، أن المسار متعدد الطرف سينحصر، فقط، في إطار القضايا المدنية ـ الاقتصادية، وقضايا التطوير. لكن خلال عملية تشكيل اللجان، أضيف اليها، خلافاً لرغبة اسرائيل، قضية نزع السلاح وقضية اللاجئين التي اقترح اقامتها الفلسطينيون والدول العربية.

ومن جهته، القى وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، كلمة حافلة بالعبارات العاطفية، وخالية، في الوقت نفسه، من اقتراحات او عروض ملموسة. وذكر ان السلام في المنطقة أشبه ما يكون بـ «قوس قزح، في متناول اليد، ولكنه، في الوقت نفسه، بعيد المنال» (معاريف، ١٩٩٢/١/٢٩). ولخّص ليفي في مؤتمر صحافي، نتائج اليوم الاول من المؤتمر بأنها «تبعث على الارتياح»، مشيراً، بشكل خاص، الى مشاركة وفود من بلدان عربية ليس لها حدود مع اسرائيل (هآرتس، ١٩٩٢/١/٢٩). ومن ثمّ وصف المؤتمر بأنه «انتصار لاسرائيل»، وقال:

«لقد اكتملت توقعاتنا وصمدنا في المهمة التي اخذناها على عاتقنا» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١/٣٠).

امّا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، فقد كان اكثر وضوحاً في التعبير عن ارتياحه؛ اذ قال: «تحصد اسرائيل الآن الثمار الدبلوماسية والاقتصادية لمحادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط التي ساعدتها في الخروج من عزلتها الدولية» (هاتسوفيه، ١٩٩٢/١/٢٩).

المقاطعة الفلسطينية

على الرغم من وجود الوفد الفلسطيني في موسكو، قرّرت رئاسة الوفد مقاطعة اعمال مؤتمر موسكو بسبب عدم الاستجابة لطلبها بشأن التشكيلة الجديدة له، التي ضمّت ممثلين عن الشتات الفلسطيني وعن القدس الشرقية، من جانب راعيي المؤتمر استجابة للشروط الاسرائيلية.

وتعقيباً على موقف المقاطعة الفلسطينية، قال وزير الخارجية الاميركية، «مرة ثانية يضيّع الفلسطينيون الفرصة، واعتقد انهم مخطئون لعدم استغلالهم الفرصة الراهنة» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١/٢٩). وأوضح، ان بلاده وروسيا تؤيدان ضمّ فلسطينيين من الشتات الى المباحثات المستقبلية، ولكن ليس في المرحلة الحالية التي بدأت في موسكو (المصدر نفسه).

وخلال التباحث مع الوفد الفلسطيني، تعهّد بيكر بالموافقة على طلب ضمّ ممثلين عن الشتات الفلسطيني الى مجموعات عمل المفاوضات، مثل مجموعة شؤون اللاجئين، وحتى الى مجموعات اخرى، مثل مجموعة عمل التنمية الاقتصادية. لكنه عاد وأوضح، لاحقاً، ان هذا الامر ينبغي ان يتم بالتنسيق مع اسرائيل ايضاً (هآرتس، ١٩٩٢/١/٢٩). وقد علم في ما بعد، ان هذا التراجع الاميركي جاء في اعقاب تهديد اسرائيلي بمقاطعة اعمال لجنة اللاجئين في حال مشاركة ممثلين عن الشتات الفلسطيني والقدس الشرقية في مباحثاتها (المصدر نفسه).

وعلى الرغم من المحاولة الاميركية لترطيب الاجواء، شنّ المسؤولون الاسرائيليون حملة منظّمة ضد سوريا ولبنان والفلسطينيين تحت ذريعة مقاطعة مؤتمر موسكو، حيث قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان سوريا لا تريد سلاماً مع اسرائيل. كما انها تعرقل أية فرصة لعقد اتفاق بين اسرائيل ولبنان. ولاحظ مسؤولون اسرائيليون آخرون، ان الفلسطينيين جلبوا المزيد من الضرر لأنفسهم، بمقاطعتهم أعمال مؤتمر موسكو، وبدأوا يدركون فداحة الخطأ الذي ارتكبوه (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١/٣٠).

وفي السياق ذاته، قال المتحدث باسم الوفد الاسرائيلي، داني شيك، ان «امامنا الكثير لنكسبه في هذا النوع من اللقاءات. لقد جمعتنا باشخاص اتوا من بلدان بعيدة، مثل دول الخليج، التي ليس بيننا وبينها حدود ولا نزاع... وانهم مستعدون للتباحث معنا» (هاتسوفيه، ١٩٩٢/١/٢٩).

من جهة اخرى، رأى عضو الكنيست، يوسي ساريد، بغياب الفلسطينيين والسوريين عن المفاوضات افراغ من مضمونها، وقال انها اضحت مجرّد هراء. وأكد ساريد انه من اجل دفع العملية السلمية الى امام لا بدّ من انجاز ثلاثة عناصر على الاقل: قيام اسرائيل بطرح خطة جادة للحكم الذاتي؛ القبول بمبدأ الارض في مقابل السلام؛ التوقف الفوري عن بناء المستوطنات (هآرتس، ١٩٩٢/١/٣٠).

وفي الاطار ذاته، قال الصحفي، داني روبنشتاين، على الرغم من مقاطعة الفلسطينيين لجلسات مؤتمر موسكو، لا يمكن الاستنتاج انهم في الطريق الى خارج المسيرة السلمية. ان التفاف باقي الوفود حولهم، يبرهن على ان الجميع يدركون انه لا يمكن التقدّم بدونهم (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١/٢٩).

هكذا اختتم مؤتمر موسكو اعماله بالاتفاق على تشكيل خمس لجان عمل تباشر نشاطها في أيار (مايو) ١٩٩٢، في اشكال مختلفة، منها الحلقات الدراسية ومنها الندوات، من اجل ضمان مشاركة اكبر عدد ممكن من الاطراف فيها (دافار، ١٩٩٢/١/٣٠).

الجولة الثانية

استناداً الى الاتفاق الذي تمّ التوصل في

مؤتمر السلام، تقرّر استدعاء اللجان الخمس المنبثقة عنه الى عقد سلسلة من الاجتماعات بين الحادي عشر والثامن عشر من أيار (مايو) ١٩٩٢، في خمس عواصم عالمية.

وعشية بدء هذه الاجتماعات، عبّر مسؤولون اميركيون عن خشيتهم من ان تغيب اسرائيل عن المشاركة في لجنتين من اللجان الخمس، ممّا قد يتسبب في الحاق الضرر بمسار المفاوضات بشكل عام، ومتعددة الطرف بشكل خاص. واضاف المصدر نفسه، ان غياب اسرائيل عن حضور اجتماعات لجنة شؤون اللاجئين ولجنة التنمية سوف يفرغ هاتين اللجنتين من المحتوى، ويحولهما الى منصة اعلامية للدول العربية (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٥/١١).

وفي السياق ذاته، أشارت أوساط رفيعة المستوى في واشنطن، ان غياب سوريا، اضافة الى ليبيا وايران، اللتين لم تشاركا، منذ البداية، في مسار السلام وتعارضانه، عن مناقشات لجنة مراقبة التسلّح والامن الاقليمي في الشرق الاوسط، تفرغ هذه المناقشات، أيضاً، من أي مضمون واقعي (المصدر نفسه).

نزع السلاح

افتتحت هذه اللجنة أعمالها في واشنطن بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١، بكلمة من مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، وسط غياب اعلامي وتكتّم من جانب الادارة الاميركية مع دخول عملية السلام مرحلة جديدة ذات طابع دولي.

وشارك في أعمال هذه اللجنة، التي أطلق عليها الراعي الاميركي اسم «ندوة»، ممثلون على مستوى خبراء من الجزائر والبحرين ومصر واسرائيل والاردن والكويت والمغرب وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن، اضافة الى الولايات المتحدة الاميركية وروسيا بصفتهما الدولتين الراعيتين، اضافة الى ممثلين عن المجموعة الاوروبية وكندا والصين والهند واليابان وتركيا وأوكرانيا، في ما قاطعتها سوريا ولبنان، ولم تتمّ دعوة الفلسطينيين اليها بحجة ان الدعوات وجّهت الى دول وليس الى أطراف.

وكان قد اتفق في محادثات سابقة أُجريت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، بسبب حساسية هذا الموضوع، على تقدم المباحثات بشكل بطيء جداً والبدء، أولاً، ببناء جسور الثقة بين العرب واسرائيل. لذا اتفق على ان تكون بداية اجتماعات اللجنة عبارة عن محاضرات يستمع فيها الحاضرون الى خبراء اميركيين وروس يتحدثون عن تجارب هاتين الدولتين في السبعينات والثمانينات في ما يتعلّق بالمباحثات التي أُجريت بينهما بخصوص الاسلحة التقليدية وغير التقليدية، والطريق التي سلكها الطرفان في الوصول الى ترتيبات امنية اقليمية في اوروبا، ومن ثم يبدأ الاطراف في المباحثات الجوهرية (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٢/٥/٢٠؛ نقلاً عن **على همشمار**، ١٩٩٢/٥/١٢).

لقد سيطرت على أجواء الجلسة خلافات حادة وجوهرية ازاء جدول أعمالها المستقبلي، حيث أفادت مصادر اسرائيلية، ان الدول العربية أرادت استغلال المنبر للتركيز على السلاح النووي الاسرائيلي، وان خشية اسرائيل المسبقة من تأييد الدول الاوروبية لهذا الاتجاه كان احد الاسباب الرئيسة التي شكلت الموقف الاسرائيلي من نوعية المشاركة الاوروبية (دافار، ١٩٩٢/٥/١٢).

وكما كان متوقعاً، لم يصدر عن أعمال اللجنة أي بيان، لكن الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، أشارت الى ان المداولات الاكاديمية قدّمت المثال الصالح، لما يمكن للعرب والاسرائيليين ان يفعلوه في الاقتداء بالتجربة الاميركية ـ السوفياتية لنزع السلاح.

النمو الاقتصادي

عرقلت الاحداث المحيطة في هذه اللجنة نشاطاتها. فاسرائيل أعلنت مقاطعتها المشاركة في نقاشات هذه اللجنة بسبب اشتراك ممثلين فلسطينيين من الشتات ضمن الوفد الفلسطيني. كما رفضت ارسال ورقة العمل التي اقترحتها لاجتماعات هذه اللجنة. كذلك قاطعت هذه اللجنة كل من سوريا ولبنان، في اطار مقاطعتهما العامة للمفاوضات متعددة الطرف بسبب عدم احراز

تقدّم ملموس في المفاوضات الثنائية.

ترأست هذه اللجنة المجموعة الاوروبية، التي أعرب ممثلها سفير البرتغال عن أمله في تغيير مواقف كل من اسرائيل وسوريا ولبنان ازاء مقاطعة اعمال هذه اللجنة في الجولة المقبلة التي ستعقد في باريس في بداية تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، مشيراً الى نجاح الجولة الاولى، ومعرباً عن عدم توقعه حدوث نجاح اكبر ممّا حدث (هآرتس، ١٤/٥/١٩٩٢).

تطوير مصادر المياه

عقدت هذه اللجنة اجتماعاتها في فيينا بحضور ١٣٠ خبيراً ودبلوماسياً يمثّلون ٣٨ دولة ومنظمة، انتهت الى اتفاق وحيد هو تحديد مكان الجلسة المقبلة للجنة في واشنطن في الخريف المقبل، بعد اعداد أوراق عمل وافكار وتصوّرات خاصة بالمواضيع المطروحة من قبل الوفود المشاركة. وقد اتفق على تكليف راعيي المؤتمر بتحديد مكان بحث حقوق الفلسطينيين في مياههم، حيث لم يتم الاتفاق على ذلك، وبقيت المسألة معلّقة، ولو الى حين.

ترأس الوفد الاسرائيلي، البروفيسور دان زسلفسكي، الذي اقترح تشكيل اربع لجان تعنى بتأسيس بنك معلومات عن مصادر المياه، واحتياجات المنطقة منها، وتحسين مخزون وادارة الموارد المائية والتعاون. وقد ركّز الوفد الاسرائيلي على ضرورة فصل قضايا المياه عن القضايا السياسية. ولكن أمام معارضة بعض الاطراف العربية للخطة الاسرائيلية، اقترحت الولايات المتحدة الاميركية حلاً وسطاً يقوم على تشكيل فريق عمل واحد غير رسمي لمتابعة أعمال الجلسات (يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٩٢).

لجنة حماية البيئة

شاركت اليابان، لأول مرة، بشكل مباشر في العملية السياسية الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط، عبر استضافتها اعمال لجنة حماية البيئة يومي ١٨ و١٩/٥/١٩٩٢، حيث ينظر اليابانيون الذين ترأسوا هذه اللجنة الى اجتماعاتها بجدية كاملة.

وفي بداية أعمال اللجنة، عرضت اليابان تقديم التمويل والخبرات، من أجل تسوية مسائل البيئة، مشترطة احراز تقدم في المفاوضات الثنائية.

وكانت الوفود المشاركة قد استمعت الى تقرير بعثة تقصي الحقائق اليابانية، التي زارت الشرق الاوسط، حيث تركّزت دراستها على خليج العقبة والضفة [الفلسطينية] واسرائيل (معاريف، ٢٠/٥/١٩٩٢). وقد اتفقت اللجنة على استئناف اعمالها في الخريف المقبل في لاهاي.

لجنة شؤون اللاجئين

عشية افتتاح اجتماع لجنة شؤون اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الطرف للتعاون الاقليمي في اوتاوا، والتي قاطعتها اسرائيل بسبب مشاركة فلسطينيين من الشتات في اعمال هذه اللجنة، أجابت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، عن سؤال كان وجّه اليها، حول موقف الادارة الاميركية من القرار ١٩٤، الذي يدعو الى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم اليهود، أو تقديم التعويضات لمن لا يرغبون في ذلك، بالقول: «ان الادارة الاميركية أيّدت في حينه هذا القرار ولا زالت تؤيده». ولكن مع هذا، أكدت انها لا تريد الدخول في أي تفسيرات له (دافار، ١٣/٥/١٩٩٢).

وعلى الفور، اثارت اجابة تتوايلر موجة عارمة من الاحتجاج في اسرائيل شاركت فيها الاحزاب الصهيونية كافة داخل الحكومة وخارجها. وفي هذا السياق، طلب من سفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال، التوجه الى وزارة الخارجية الاميركية واستيضاح اقوال تتوايلر، «التي من المحتمل ان يفهم منها ان الولايات المتحدة الاميركية تؤيد حق العودة للفلسطينيين» (المصدر نفسه).

من جهته، أوضح مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في حديثه مع مسؤولين كبار في السفارة الاسرائيلية في واشنطن ان «الولايات المتحدة الاميركية تهرب من الادعاء القائل بأنها تؤيد حق العودة للفلسطينيين كهرب الناس من الوباء». وأضاف «ان من يعرض الامر على ان الولايات المتحدة الاميركية تؤيد حق العودة أقول له ان هذا غير صحيح. لم نقل ابداً أي كلام يمكن تفسيره على انه تأييد لحق العودة» (المصدر نفسه، ١٤/٥/١٩٩٢).

وفي السياق ذاته، عادت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، وأوضحت في لقائها اليومي بالصحفيين، انها لم تعط أي تفسير للقرار ١٩٤، وقالت ان «القضايا الواردة في إطار هذا القرار يمكن الحسم فيها، فقط، عبر المفاوضات بين الاطراف ذات العلاقة المباشرة، وان الاطراف الخارجية غير مؤهلة للحسم في هذا الموضوع» (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٩٢). لكن سفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال، ردّ على هذا قائلاً: ان «اسرائيل لا تكتفي بهذه الايضاحات... وتطالب بنفي علني اميركي لحق العودة للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

امّا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، فقد قال: «ان تعبير حق العودة، هو عبث وجنون. وآمل، بل اعتقد ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تتراجع عنه»، مؤكداً انه من الصعب الاعتقاد انه يوجد في هذا العالم احد يعتقد ان اسرائيل ستوافق على مبدأ حق العودة» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٥/١٩٩٢).

من جهته، قال رئيس الوفد الاسرائيلي لمحادثات السلام مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، الياكيم روبنشتاين، ان الاردنيين وفي الاساس الفلسطينيين يطرحون، منذ مؤتمر مدريد، موضوع «حق العودة» في كل محادثاتهم مع الوفد الاسرائيلي. وقد كان الرد الثابت لاسرائيل ان «هذا الامر لن يتم ابداً». وأشار الى انه يوجد في اسرائيل اجماع حول هذا الموضوع بين الاحزاب الصهيونية كافة. وأضاف بأن الموافقة على حق العودة للفلسطينيين «تعني الانتحار بالنسبة لاسرائيل» (**هآرتس**، ١٤/٥/١٩٩٢). امّا وزير الاديان الاسرائيلي، رفلون هامر، فقد دعا يهود الولايات المتحدة الاميركية الى التنديد بنوايا الادارة الاميركية تجاه تأييد حق العودة للفلسطينيين والعمل بحزم ضده (**دافار**، ١٤/٥/١٩٩٢). كما ذكّر نائب الوزير الاسرائيلي لشؤون الاعلام، بنيامين نتنياهو، بموقف الرئيس الاميركي الاسبق، ريتشارد نيكسون، الذي أوضح في السبعينات، في رسالة بعث بها في حينه الى رئيسة الحكومة الاسرائيلية، غولدا مئير، ان الولايات المتحدة الاميركية لن تؤيد قرارات الامم المتحدة في موضوع التقسيم وحق العودة في حال تناقض الامر مع الطابع اليهودي والامني لاسرائيل (**المصدر نفسه**).

ومن جانبه، أعلن حزب العمل الاسرائيلي، انه ينظر بخطورة بالغة الى موقف الادارة الاميركية الداعم للقرار ١٩٤، الذي يعترف بحق العودة للفلسطينيين. وشدّد الحزب في بيانه، انه «شجب في الماضي ويشجب اليوم، أيضاً، مبدأ حق العودة للفلسطينيين... لكن لا شك انه لولا الشرخ في العلاقات بين الحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية بشكل عام، وبين شامير وبوش بشكل خاص، لكان بالامكان الحؤول دون اطلاق مثل تلك التصريحات الضارة، والتي تتعارض مع الاجماع القومي في اسرائيل» (**معاريف**، ١٤/٥/١٩٩٢).

خرجت عن هذا الاجماع كتلة القائمة الشيوعية الجديدة (حداش)، حيث لاحظت ان الحكومة الاسرائيلية «استيقظت، مجدداً، واكتشفت ان الارض كروية. لقد تفاجأت، مرة اخرى، عندما اكتشفت ان العالم اجمع بما فيه الادارة الاميركية ينظر الى الضفة [الفلسطينية] وقطاع [غزة] على انهما مناطق محتلة. والآن تفاجىء عندما تكتشف ان الادارة الاميركية، تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين الراسخ في قرارات الامم المتحدة» (**دافار**، ١٤/٥/١٩٩٢).

اتجاهات الرأي العام

عقّب احد الصحفيين على مقاطعة اسرائيل لأعمال لجنتي التنمية الاقتصادية واللاجئين بسبب مشاركة فلسطينيين من الشتات في اعمالها قائلاً: «لقد قرّرت حكومة اسرائيل مقاطعة لجنة شؤون اللاجئين لأن الوفود العربية، وبتأييد من الولايات المتحدة الاميركية، تطالب بتمثيل مستقل للاجئين الفلسطينيين القاطنين في اراضيها».

وبالفعل، فانه منذ ان وجدت المشكلة واسرائيل «تدعو في سياستها الى اجراء مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين من قبل اللاجئين بهدف التخفيف من ضائقتهم»، كما «تعاونت، لسنوات طويلة، مع المؤسسات الدولية المعتمدة لتجسيد هذه الغاية. ولكن عندما شكّلت لجنة خاصة في اطار المفاوضات متعددة الطرف تغيبت عنها بذريعة مشاركة ممثلي الشتات» (جدعون رفائيل، «الغائبون مخطئون دائماً»، **دافار**، ١٢/٥/١٩٩٢).

وفي السياق ذاته، قال آخر: «لقد تركت الحكومة الحالية الكراسي الاسرائيلية خالية أمام ممثلي الاردن والفلسطينيين والسعودية واليمن والجزائر. فالغياب من اللجنة الاقتصادية، وكذلك من لجنة شؤون اللاجئين، سوف يلاحقنا حتى يوم تحقيق السلام في المنطقة. لقد انتظرت اسرائيل ٤٣ عاماً للحصول على اعتراف علني بها من جانب جيرانها، وعندما دعيت للجلوس معهم على طاولة واحدة تخلّفت وبقيت في البيت» (عكيفا الدار، «بيع القضية في البازار»، **هآرتس**، ١٢/٥/١٩٩٢).

وقال البروفيسور يهوشفاط هركابي، لا يمكن اعتبار البيان الذي ادلت به الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، محض صدفة، «ويبدو لي ان البيان جاء رداً على رفض اسرائيل حضور اجتماعات لجنة تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بذريعة وجود ممثلين عن المهجر الفلسطيني في هذه اللجنة» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٥/١٩٩٢).

وفي هذا الاطار، قال شلومو غازيت، «ان ثمة امكانية في تفسير رفض اسرائيل المشاركة في مباحثات لجنة اللاجئين في التالي: اما ان تكون اسرائيل قد فقدت درجة مرونتها وقدرتها على التفكير البرغماتي؛ أو انها لا تدرك اهمية حل مشكلة اللاجئين بالنسبة لتسوية النزاع من جوانبه كافة؛ أو انها، ببساطة، لا تتطلع الى حل النزاع» (**المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٩٢).

ولكن في وقت لاحق، اكدت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، ان قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ هما القراران الملزمان بالنسبة لمسيرة السلام وليس أي قرار آخر من القرارات العديدة الصادرة عن الامم المتحدة طيلة السنين الماضية حول الشرق الاوسط. ولاحظت، ان وزارة الخارجية الاميركية تريد ان توضح، مجدداً، انها لا تدعم حق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، لأن القرار المتعلّق بهذا الحق لم يكن ضمن القرارات التي وافقت عليها الاطراف المعنيّة عندما وافقت على حضور مؤتمر مدريد (**هآرتس**، ٢٠/٥/١٩٩٢).

من جهته، عقّب وزير الخارجية الاسرائيلية، ليفي، على البيان الاميركي الجديد، بأن هذا البيان وضع حداً لمحاولة بعض الاوساط العربية التمسّك بقرار عفى عليه الزمن، على انه عنصر من عناصر المسيرة السلمية. وقال مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية الاعلامي، ايهود غول، ان اسرائيل تجد في البيان الاميركي تغييراً ملموساً، وتنظر الى هذا الامر بالايجاب (**معاريف**، ٢٠/٥/١٩٩٢).

ومن جهة أخرى، علم انه تم الاتفاق في المباحثات التي اجرتها اللجنة الفرعية لشؤون اللاجئين، التي اجتمعت في اوتاوا، ان قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤، لا يعتبر جزءاً من مسيرة السلام وليس اساساً لتسوية مشكلة اللاجئين (**المصدر نفسه**).

صلاح عبدالله

الاقتتال الداخلي وحرب المواثيق

سوف يظل حكم الاعدام الذي نفّذ في عميل من قباطية، قتل طفلة في البلدة في شباط (فبراير) ١٩٨٨، بسلاح زوّدته به سلطات الاحتلال الاسرائيلية، أول محاولة من جانب الانتفاضة لابراز سلطة «قضائية» ميدانية تمتّعت بتأييد شعبي مفتوح. كما ستبقى تلك الواقعة شاهداً ودليلاً على الموت المبكر لتلك المحاولة. فما أُجري بعدها من محاكمات افتقر، في معظمه، الى الاطار الشعبي المساند والمدقّق، الذي كان يوفّر رأياً عاماً بمثابة رأي المحلّفين في بعض الانظمة القضائية المعروفة.

وبالفعل، فقد اتخذت عمليات العقوبة والردع والقصاص وأشكال محاكمة المتهمين في قضايا مدنية اجتماعية أو باقامة الصلات مع الاحتلال الاسرائيلي، منحى مختلفاً تحكّمت فيه عوامل جديدة في مقدّمها، تباين اجتهادات الفصائل الفلسطينية احياناً، وممارسة كل منها السلطة بصورة انفرادية انتهت الى تسليم هذا الجانب الهام في طرق ضبط الخروقات الاجتماعية وتصويب المسلك الى مجموعات الملثّمين، ممّا أتاح فرصة لخروج الكثير من المحاكمات في مجال انزال العقوبة بالمتعاونين الى حيث أمكن للبعض ان يأخذ سلطة قانون الانتفاضة بيده ويشرف على تطبيقه وفقاً لاجتهادات قد تتدخّل في تقرير مصيرها عوامل جانبية، راقبتها سلطات الاحتلال، وغذّتها بصورة تراكمية ادّت الى اتساع شقة الخلافات الداخلية والاجتهادات المفتقرة الى سند ودعم جماهيريين فاعلين، ممّا قاد، تالياً، الى اتساع ظاهرة استخدام العنف لفضّ النزاعات بين القوى السياسية، ورفع مخاطر اندلاع «حرب اهلية»، وخصوصاً في قطاع غزة الذي يعيش فيه أكثر من ستمئة وخمسين الف فلسطيني وسط ظروف تتميّز بتعقيدات أكبر ممّا هو عليه الوضع في الضفة الفلسطينية، حتى اصبح السؤال التقليدي اليومي يدور عن السقوط المتتالي للاتفاقات بين الفصائل المختلفة والتي لعبت القيادة الموحدة للانتفاضة دوراً كبيراً في التوصل اليها، بل ومعنى استمرار توجيه هذه القيادة النداء بوقف المشاحنات، وضبط التجاوزات الخاطئة، وتنظيم عملية معاقبة المتهمين والمتعاونين، والدعوة الى ضرورة الارتقاء بالعلاقات الوطنية الى مستوى يعيد للانتفاضة طابعها الشعبي الذي ميّز مراحلها الاولى، من دون ان تتحقق نتائج ملموسة على هذا الصعيد، على الرغم من خطورة ما تشهده الارض المحتلة، وخصوصاً في الفترة الاخيرة.

لقد احتلت ظاهرة الاعتداءات المتبادلة بين ناشطي القوى السياسية، على امتداد الشهرين الماضيين، مساحة واسعة من اهتمامات الصحف العربية والاسرائيلية، ومن تقارير الاذاعة الاسرائيلية التي استغلّت الخلافات المستجدة لتأكيد تراجع طابع الانتفاضة، والتبشير بقرب انتهاء فاعليتها في الحياة السياسية اليومية للمواطنين. وأظهرت وقائع الفترة منذ نيسان (ابريل) وحتى حزيران (يونيو) الماضيين، تطوّر الخلافات الداخلية واتساع جبهتها، بحيث لم تنج منها مدن فلسطينية كبرى كانت، باستمرار، مراكز طاقة أساسية لاستمرار دفق الانتفاضة. وكذلك تزايد عمليات اعدام المتهمين بالتعاون الى درجة مقلقة انتجت رأياً عاماً شعبياً ضاغطاً باتجاه تنظيمها ووقف حالات التجاوز وضبط السلكيات الفردية عموماً. وقد توقّفت القيادة الموحّدة، مراراً، أمام هذه التطوّرات، وسعت، بطرق مختلفة، لمعالجة الظواهر السلبية، غير ان اسئلة الشارع الفلسطيني ظلّت من دون اجابة حاسمة، ممّا ادّى الى قيام عملية «زحف» شعبي في قطاع غزة مثّلت محاولة أولى، ولكنها بالغة الاهمية، لوضع الانتفاضة في اطارها السليم.

بلغ التطوّر الجديد ذروته في أوائل أيار (مايو) الماضي، عندما شنّ ناشطون سياسيون حملة، في قطاع غزة، لوضع حدّ لما سمّوه «تجاوزات

وسلبيات» في الانتفاضة، وفي مقدّم ذلك قتل الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٥/٢٥). فقد عقد في جباليا في التاسع من أيار (مايو) الماضي، اول مؤتمر شعبي حول هذه الموضوعات، وتكرّر ثانية في حي الشجاعية قبل ان تنتقل الظاهرة الى مناطق أخرى عديدة. وتميّزت المؤتمرات، عموماً، بحضور شعبي كبير ضمّ حشداً من الشخصيات الوطنية ورجال الفكر والوجهاء والقضاة العشائريين والمخاتير، وسط اجماع على ضرورة «تصحيح المسار ومراقبة السلوك حتى تستعيد الانتفاضة ديمقراطيتها وزخمها الجماهيريين». ووفقاً لاجماع المتحدثين، فقد تركّز الهدف من وراء عقد المؤتمرات على «استنكار التعديات والتجاوزات التي ترتكب بحق المواطنين، والتي يصرخ منها البعض ويهمس بها آخر... ورفض حالة الفوضى والتسيّب والارتباك... وتصويب المسيرة، وحرمان الاحتلال من تشويه الانتفاضة واضعافها (ممدوح نوفل، «قراءة للمؤتمرات الشعبية»، (حلقتان)، الحياة، ١٩٩٢/٦/١٨).

عُقد ابرز المؤتمرات في مخيم الشاطىء في غزة، شارك فيه قرابة ثلاثة آلاف مواطن، تقدّمهم رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، د. حيدر عبدالشافي، الذي دعا الجميع الى «نبذ الخلافات الداخلية والفئوية والتناحر»، و«ضرورة وضع حدّ لعمليات قتل المتعاونين لأنها تسيء الى قضيتنا». وقال عبدالشافي، ان هناك وسائل أخرى غير القتل تصلح لمعاقبة المتعاونين مع اسرائيل، وأعاد تزايد ظواهر الاقتتال في قطاع غزة عنها في الضفة الفلسطينية الى الضغط القوي الذي يتعرّض له القطاع ويعاني منه ويدفع به الى مواقف جذرية (جيروزاليم بوست، ١٩٩٢/٥/٢٢). فيما فسّر عضو في الوفد الفلسطيني المفاوض، سمير عبدالله، انتشار المظاهر السلبية للملثّمين بالتحوّل الذي طرأ باتجاه عسكرة الانتفاضة، وتحويلها الى صورة «مجهولين مقنّعين مسلّحين بالهراوات والفئوس والمسدسات»، حيث تتهدّد حقوق الانسان الفلسطيني على نحو «لا يمكّننا من التحدث عن انتهاكات الاحتلال في المحافل الدولية» (الحياة، ١٩٩٢/٥/٢٥). وأضاف الصحفي غازي ابو جياب الذي ذكر ان المسلحين قتلوا، في خلال سنوات الانتفاضة، خمسمئة مواطن، سبباً آخر الى أسباب تفجّر العوامل السلبية قال انه يتعلّق بـ «الشعور العام بتدهور الموقف الى مستويات خطرة، وغياب السيطرة في مناطق عدة». الّا انه استدرك بأن فرص هذه السيطرة من جانب المنظمات الفلسطينية في ظروف الاحتلال وبعد ان «دُمّرت هياكل القيادة وصفيت جسدياً، ليس امراً سهلاً» (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٥/١٩). وعزّز هذه الاضافة توفيق ابو خوصة ـ وهو مقرّب من فتح ـ سبق له وأكد صعوبة اقامة جهاز شرطة في ظل الاحتلال (جيروزاليم بوست، ١٩٩٢/٦/١٤).

وفي حي الشجاعية في مدينة غزة، أيضاً، توصّل المؤتمرون هناك الى رفع عدد من التوصيات تضمنت: توقف المنظمات الفلسطينية عن التحريض المتبادل؛ وايقاف حرب الشعارات على جدران البيوت؛ وايقاف الاعتداء على الممتلكات والمصانع والورش والمحال التجارية وحرق السيارات؛ واعتماد الحوار الديمقراطي لحل الاشكالات الناشئة بين الجماهير والفصائل؛ وايقاف أي اقتتال داخلي بين الاشقاء؛ وتشكيل لجنة اصلاح تضمّ حقوقيين ومشرّعين ورجال عرف وعادة ومصلحين اجتماعيين، تكون معترفاً بها وقراراتها ملزمة للجميع؛ وتشكيل بديلاً من المحاكم المعطلة؛ ومواصلة الانتفاضة حتى زوال الاحتلال (نوفل، مصدر سبق ذكره).

مباركة رسمية

حظي التحرك السياسي الشعبي الجديد، في قطاع غزة، بمباركة من أوساط م.ت.ف. وأكد رئيس الدائرة الاعلامية في المنظمة، ياسر عبدربه، ان القيادة الفلسطينية «تؤيد وتبارك التحرّك الشعبي في غزة، لتصحيح الاخطاء في الانتفاضة»؛ وتدعو الى توسيع التحرّك في جميع مناطق الارض المحتلة. ودعا عبدربه الى مشاركة القوى والمؤسسات الوطنية في حماية الانتفاضة ومكاسبها، والقضاء على التجاوزات والمسلكيات الخاطئة التي أدّت الى اضعافها (الحياة، ١٩٩٢/٥/٢٥). وأيّد الناطق الرسمي باسم «حماس»، في عمّان، ابراهيم غوشة «ضبط وتنظيم معاقبة الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع اسرائيل»، من خلال اتفاق

القوى الفاعلة داخل الارض المحتلة على صيغة معيّنة لمحاكمة الذين يثبت تعاملهم مع العدو الصهيوني (المصدر نفسه).

حظيت هذه الجولة من الجدل الفلسطيني باهتمام أعلى المستويات القيادية الفلسطينية. ووجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الذي كان تلقّى احتجاجات، من داخل الارض المحتلة، تحذيراً عاماً. ورأى «ضرورة توجيه دعوة خطية للقيادة الموحّدة لوقف اعمال العنف والالتزام بميثاق شرف». وحثّ عرفات القيادة الموحدة على اعلان ميثاق شرف يلزم جميع الفصائل الفلسطينية، بالحدّ من الخلافات الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية (القدس العربي، ٢٥/٥/١٩٩٢). وقد بادرت القيادة الموحدة بتجسيد دعوة عرفات في نداء وجّهته الى الفعاليات والقوى الوطنية والاسلامية طالبها بوضع ميثاق شرف وفقاً للاسس التالية:

- تحريم مظاهر الاقتتال الداخلي، ومعاقبة مثيري الفتن والمشاكل الداخلية.
- اعتماد الحوار الديمقراطي اسلوباً ومنهجاً وحيداً في حل الخلافات الوطنية، وتعزيز دور لجان الاصلاح الوطنية واسنادها واعتماد قراراتها.
- تعزيز صمود الجبهة الداخلية امام التحديات والمؤامرات التي تستهدف اثارة البلبلة والتفرقة بين الشعب الفلسطيني واضعاف روحه المعنوية.
- وضع ضوابط وطنية للتعامل مع قضايا المواطنين المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال، وفق معايير وطنية ثابتة، تقرّها الهيئات التنظيمية الفلسطينية العليا (المصدر نفسه، ٢/٦/١٩٩٢).

في موازاة ذلك، كشف عضو لجنة الانتفاضة، عباس زكي، عن ان جهوداً تبذل بين المنظمة و«حماس» لوضع صيغة اتفاق تمثّل خطوة اولى في سلسلة خطوات «تهدف الى تعزيز الانتفاضة، والحدّ من حوادث قتل المشتبه [بتعاونهم] مع السلطات الاسرائيلية، وأعمال العنف التي تقع على خلفية الخلافات السياسية بين الفصائل [الفلسطينية] المختلفة؛ وبسبب تصفية الحسابات». وذكر، ان العمل جارٍ لوضع ميثاق شرف من تسعة بنود اهمها: «عدم اخفاء الوجه الّا عند مواجهة العدو؛ والتأكد، جزماً وباثباتات قاطعة للاتهامات [التي ينبغي ان تتم] بعد عملية استجواب ومحاكمة عادلة؛ واحترام حرية التعبير» (المصدر نفسه).

استدعى هذا الموقف ردّاً وتوضيحاً من «حماس» التي بادرت الى اعلان استعدادها للتعاون مع قيادة م.ت.ف. لوضع حدّ لأعمال العنف غير المبرّر. ووصف متحدث باسم حماس موضوع تصفية العملاء والمتعاونين بأنه «حسّاس وهام جداً». وقال انه يمكن التنسيق مع المنظمة حول هذه الامور، لكنه اشترط ان يكون التنسيق والتفاهم شاملاً لجميع الموضوعات، أي لـ «مستقبل القضية الفلسطينية، وتمثيل الشعب الفلسطيني داخل المجلس الوطني، والتعبير عمّا يريده هذا الشعب من العملية السياسية». وعكس هذا الموقف رغبة من جانب «حماس» في عدم التخلّي عن مطالبها المتعلّقة بتمثيلها في المجلس الوطني الفلسطيني، ممّا استدعى توضيحاً من جانب عباس زكي الذي تحدث عن فاعليات مشتركة لجميع الفرقاء الفلسطينيين في مواجهة العدو. وقال، ان اشتراك «حماس» في برنامج تفصيلي عملي لتفعيل الانتفاضة من شأنه ان يجعلها شريكاً اساسياً يُسهم في انجاح هذا البرنامج، والّا «فهي مدعوة الى عدم اعاقتنا في مواجهة العدو وتطوير الانتفاضة واستعادة زخمها الجماهيري». وذكّر بأن «الذي يريد تحرير التراب [الفلسطيني] عليه ان يقوي الانتفاضة»، في اشارة صريحة منه الى برنامج «حماس» (المصدر نفسه).

في وقت لاحق، أصدرت «فتح» و«حماس»، في قطاع غزة، بياناً مشتركاً أعلنتا فيه العزم على تشكيل «لجنة مركزية عليا»، ولجان فرعية ميدانية تضم «السواعد الرامية» التابعة لـ «حماس» و«القوات الضاربة» لـ م.ت.ف.، وذلك بهدف التنسيق بين الجانبين. وحذّر البيان من قيام البعض بزج الحركتين في نزاعات عائلية وعشائرية. ودعا الى تحريم تهجير مواطنين من قراهم وبيوتهم في سياق حل النزاعات. وأكد التزام الحركتين تجنّب «التشهير والقذف والشعارات الاستفزازية المتبادلة»؛ وضرورة التعامل مع الأسرى في المعتقلات الاسرائيلية على أساس المساواة، بما في ذلك مشاركة «حماس» في اللجان التنظيمية العليا، التي تمّ استبعادها منها حتى الآن ممّا اثار خلافات بين أنصار

الحركتين داخل المعتقلات. وتضمّن البيان، ايضاً، دعوة الى «نبذ العصبية الحزبية او الفئوية او الطائفية او الاقليمية». واخرى الى التدبر والتفكير بأناة في موضوع المتعاونين، وضرورة اتخاذ القرارات على مستوى القيادة التنظيمية العليا للحركتين؛ وسلوك قواعد ناضجة من التحقيق السليم والنيّات الواضحة، والقضاء المتعقّل ومراعاة اصلاحهم [المتعاونين]، والمحافظة على اهلهم، وبراءة ساحة هؤلاء الاهل» (الحياة، ١٩٩٢/٦/٨).

عودة الى توتر أشد

لم ير اتفاق الحركتين النور كاملاً؛ اذ انتكست الجهود الرامية الى وضع صيغة الاتفاق موضع التنفيذ. فقد تصاعدت الخلافات، بصورة فجائية وخطيرة، حيث تزايدت الاغتيالات التي استهدفت عدداً من ناشطي «فتح» في قطاع غزة. وعادت حرب الشعارات تتجدّد على جدران البيوت. وقد احضر اربعة شبان من مجموعة عزالدين القسّام التابعة لـ «حماس» في التاسع من حزيران (يونيو) الماضي، رجلين في سيارة وقاما بقتلهما قبالة منزل توفيق أبو خوصة المقرّب من «فتح»، وكان من ابرز معارضي اسلوب الملثّمين في التعاطي مع قضايا المتهمين، واعلن تأييده، مراراً، لضرورة التوصل الى ميثاق شرف ينظّم العلاقات الداخلية. وقبل مغادرتهم المكان، اعلن احد الشبان الاربعة ان عملية القتل كانت «هدية من وحدات القسّام الى ابي خوصة». وفي خان يونس قُتل احمد الطبش، وطعن احمد الاسطل (٤٠ عاماً)، ونقل الى مستشفى ناصر في المدينة مصاباً بجروح. وفي دير البلح، فتح اربعة ملثّمين النار على مختار البلدة، شفيق جادالله بحيصي (٥٠ عاماً)، بينما كان يحتسي القهوة داخل دكان في السوق. وكان احد اقاربه ويعمل مدرساً، ويبلغ من العمر ٤٢ عاماً قتل قبالة المدرسة التي يعمل بها. كما قتل عبدالحميد غالب (١٣ عاماً) من قرية رابا القريبة من جنين، وعثرت قوات الاحتلال على جثته وبجانبها قصاصة كتب عليها «كان القتيل جاسوساً عمل ضد العراق» (جيروزاليم بوست، ١٩٩٢/٦/١٤).

في ذروة هذه الاحداث، نفت مصادر «حماس» ان تكون قد وقّعت اتفاقاً او وثيقة مع «فتح». وقالت ان الاخيرة اصدرت وثيقة «من جانب واحد» (الحياة، ١٩٩٢/٦/٢٩). وبعثت اوساط في «حماس» برسائل تهديد الى عدد كبير من ناشطي «فتح» في قطاع غزة، اتهمتهم فيها بالتحضير لما اسمته «خطة شيطانية لاغتيال وتصفية الرموز والشخصيات الاسلامية في القطاع». وحذّرت الرسائل من ان «اي اعتداء على عناصرنا او المؤيدين لنا في اي منطقة من القطاع [سيجعلكم] تدفعون ثمناً غالياً» (المصدر نفسه). وترجمت الرسائل بعد وقت قصير حين قام حوالى مئتي عنصر من مؤيدي «حماس» بهجومات على عدد من البيوت في مدينة خان يونس، مستهدفين ناشطي «فتح» في المدينة (المصدر نفسه، ١٩٩٢/٧/٦)، ممّا ادّى الى تصعيد جديد وتوتّر يهدّد باثارة المزيد من الشكوك حول امكان التوصل الى حل واقعي في وقت قريب للاشكالات والخلافات والاجتهادات التي تساقطت الاتفاقات حولها تباعاً.

د.م.

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٤/١٩٩٢ الى ١٥/٦/١٩٩٢

١٦/٤/١٩٩٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، وتناول الطرفان بالبحث عدداً من القضايا، في مقدّمها المسيرة السلمية في الشرق الاوسط، وسبل تفعيل التنسيق العربي في المرحلة المقبلة من محادثات السلام (وفا، تونس، ١٦/٤/١٩٩٢).

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة، استجابة لنداء القيادة الموحّدة، وذلك لمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لاستشهاد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد). وعلى الرغم من ذلك، فقد تواصلت الاشتباكات، في انحاء متفرقة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت مصادر فلسطينية ان ٢٨ مواطناً اصيبوا بجروح في قطاع غزة، كما أُصيب عدد آخر بجروح في اشتباكات شهدتها الخليل ومدن اخرى في الضفة الفلسطينية (الدستور، عمّان، ١٧/٤/١٩٩٢).

• دعا نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء امنون شاحك ـ ليفكين، اسرائيل الى استثمار طاقتها وجهدها للحؤول دون تطوير اية قدرات نووية من جانب اية دولة عربية. وقال «ان جميع الوسائل المطلوبة لتنفيذ هذه المهمة هي في متناول اليد» (معاريف، ١٧/٤/١٩٩٢).

• ذكر أحد موظفي الادارة الاميركية، ان الادارة اقرّت استثمار مبلغ ٣٢٠ مليون دولار في تمويل المرحلة الثانية من انتاج صاروخ «حيتس» الاسرائيلي، وذلك في اطار المشروع الاميركي للدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم). يذكر ان الولايات المتحدة الاميركية كانت دفعت ٨٠ بالمئة من تكلفة المرحلة الاولى من تطوير الصاروخ «حيتس» والتي بلغت تكاليفها ١٥٦ مليون دولار. وكانت الولايات المتحدة الاميركية سمحت لاسرائيل، في آذار (مارس) الماضي، ببيع طائرات «كفير» بعد ادخال محرّكات اميركية لها (دافار، ١٧/٤/١٩٩٢).

١٧/٤/١٩٩٢

• تعرّضت حافلة اسرائيلية للرشق بالحجارة في اثناء مرورها قرب المستشفى الوطني في نابلس؛ وأُلقيت زجاجة حارقة باتجاه مركز للشرطة الاسرائيلية في رام الله؛ وأُصيب جندي اسرائيلي بجروح في رأسه نتيجة رشقه بالحجارة، في اثناء اشتباكات متفرّقة شهدتها الارض المحتلة. من جهة اخرى، ابعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ثلاثة مواطنين من شويكة، قضاء طولكرم الى الاردن، وهم: نبيل عودة (٢١ عاماً)؛ محمود جنمو (٢٣ عاماً)؛ ناصر حمّوضة (٢٢ عاماً) (الدستور، ١٨/٤/١٩٩٢).

• أشار مسؤولون اميركيون الى ان واشنطن لن تغيّر من نهجها في متابعة المحادثات الثنائية ومراقبتها، ولن تتدخل، مباشرة، في سيرها، الّا اذا اتفقت الاطراف المتفاوضة على الطلب بالتدخّل (الواشنطن بوست، ١٨ ـ ١٩/٤/١٩٩٢).

١٨/٤/١٩٩٢

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي، معمر القذافي، وبحث معه في آخر التطورات الكفيلة بايجاد حل سلمي وعادل للحصار الذي تتعرّض له ليبيا (وفا، ١٨/٤/١٩٩٢).

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح. في المقابل، هاجم شبان الانتفاضة نقطة عسكرية اسرائيلية، في حلحول، بالزجاجات الحارقة، وحطّم آخرون سيارة تعود ملكيتها لمستوطن في اثناء مرورها وسط البلدة. كما أُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دورية عسكرية، لدى مرورها في قباطية (الدستور، ١٩/٤/١٩٩٢).

١٩/٤/١٩٩٢

• هاجمت مجموعات من شبان الانتفاضة سيارة عسكرية اسرائيلية عند محيط جامعة الخليل، وأشعلوا النار في شاحنة عسكرية في بلدة الظاهرية، وحطّموا زجاج سيارة مستوطن. وكانت مناطق اخرى في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية اصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح، في مقابل اصابة جندي اسرائيلي (الدستور، ٢٠/٤/١٩٩٢).

• اكد زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، انه سيكون مستعداً، في حال فوز حزبه في انتخابات الكنيست الثالث عشر، لتقديم تنازلات للفلسطينيين اكثر ممّا قدّم الليكود. واضاف رابين، ان حزبه سوف يتخذ مواقف مرنة بهدف التقدّم نحو السلام من دون الحاق ضرر بمصالح اسرائيل الامنية (دافار، ٢٠/٤/١٩٩٢).

• ابدى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، اهتمام جهاز الامن الاسرائيلي بعودة الدرس الى الجامعات في الضفة الفلسطينية كالمعتاد. جاء ذلك في خلال استقبال ارنس لرئيس جامعة بيرزيت د. غالي برمكي في مكتبه، بناء على طلب من ارنس نفسه (هآرتس، ١٩/٤/١٩٩٢).

٢٠/٤/١٩٩٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في نواكشوط مع الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وبحث معه في آخر التطوّرات على الساحة العربية والدولية لانجاح عملية السلام في الشرق الاوسط (وفا، ٢٠/٤/١٩٩٢).

• استشهد نضال فايز داود العبد (٢٠ عاماً)، وجبرائيل جبرائيل دعيبس (٢٢ عاماً) وكلاهما من قرية الزبابدة، قضاء جنين، اثر صدم سيارة عسكرية اسرائيلية لهما عمداً. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان الحادث وقع عند مفرق الجلزون قرب رام الله. في هذا الوقت، تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واطلقت، في اثنائها، نيران باتجاه برج عسكري اسرائيلي للمراقبة في جنين؛ وألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية في المدينة ادّت الى اشتعالها. في المقابل، اطلق جنود الاحتلال الرصاص وقنابل الغاز في غير منطقة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وتسببوا في اصابة عشرات المواطنين بجروح (الدستور، ٢١/٤/١٩٩٢).

• قال مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، ان الجيش الاسرائيلي يحبّذ ادخال الدروز، للمرة الاولى، الى «فرق الموت» العاملة في الارض المحتلة، وهي دوف دفن وشمشون. ويجري حالياً اعداد مجموعة اولى من الجنود الدروز للمشاركة في هذه الفرق. ويعتبر هذا التطوّر مرحلة ثانية في سياق «الدمج العميق» للدروز في الجيش الاسرائيلي، على حدّ تعبير المصدر (معاريف، ٢١/٤/١٩٩٢).

٢١/٤/١٩٩٢

• استشهد أيمن عطية مجادية (٢٢ عاماً) من قرية علار، قضاء طولكرم اثر اطلاق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار عليه، وأصيب ١٢ مواطناً آخرين بجروح في غزة ودير غسانة ودورا وبيت اولا وجلقموس. وكانت قوات الاحتلال اقتحمت ثلاث قرى في قضاء رام الله هي دير غسانة وكفر عين وبيت ريما، حيث وقعت اشتباكات مع المواطنين فيها (وفا، ٢١/٤/١٩٩٢).

• ذكر رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينيس، في خلال زيارة قام بها الى بلدة معلوت ـ ترشيحا في الجليل، ان موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي سابقاً واثيوبيا، ادّت الى ايجاد اغلبية يهودية في الجليل. ووفقاً لحسابات الوكالة اليهودية وشعبة التخطيط في وزارة الداخلية الاسرائيلية، يقيم في الجليل، حالياً، ٤١٤ الف يهودي، يشكّلون ٥١ بالمئة من مجموع سكان المنطقة، و٤١٠ آلاف عربي يشكّلون ٤٩ بالمئة. واشار دينيس انه تمّ استيعاب ٢٨٩٥٠ مهاجراً في منطقة الجليل الغربي، في خلال العام الماضي (دافار، ٢٢/٤/١٩٩٢).

• استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وزامبيا، بعد انقطاع بدأ في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وقد وعد سفير اسرائيل، آرييه عوفد، بتقديم المساعدة لتطوير زامبيا، خلال تقديمه أوراق اعتماده الى الرئيس الزامبي، فردريك تشيلوفا (دافار، ٢٢/٤/١٩٩٢).

٢٢/٤/١٩٩٢

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح. فيما اشعل

مواطنـون النـار بسيارة مستوطن في اثناء توقفها في قلقيلية، والقى آخرون زجاجتين حارقتين باتجاه موقع عسكري في مخيم جباليا (الدستور، ٢٣/٤/١٩٩٢).

• سمحت سلطات الامن الاسرائيليـة لعدد من الفلسطينيين المطلوبين بمغادرة البلاد دون اعتقال أو تحقيق. وقـد اتخـذت سلطات الامن هذه الخطوة في اعقـاب طلب المطلوبين من السلطات، عبر محاميهم، ترك البـلاد اذا ضمنـوا عدم التعرّض للاعتقال من جانب القوات الاسرائيلية (يديعوت احرونوت، ٢٣/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٣

• وقع انفجار ضخم في مبنى وسط تل ـ ابيب، وتسبّب في اشعـال حريق فيـه. وذكـرت الاذاعـة الاسرائيليـة، ان الانفجار تسبب في خسائر كبيرة في المبنى، ولم تذكر اية اصابات بشرية. من جهة اخرى، تواصلت الصدامات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تخلّلها اشتباك مسلّح بين فلسـطينيـين ومجمـوعـة من الوحـدات الخـاصـة الاسرائيلية؛ والقاء قنبلة غاز باتجاه موقع عسكري في مخيم البـريـج؛ ورجـاجتـين حارقتـين باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في مخيم جباليا واخرى في رفح. وقد أُصيب في هذه الصدامات عدد من المواطنين بجروح، واعتقل آخرون (الدستور، ٢٤/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٤

• شهدت الارض الفلسطينية المحتلة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تركّز معظمها في الخليل وقريتي بيت عور التحتا والفوقا في الضفة الفلسطينية وقرية بني سهيلة في قطاع غزة. وتمّ تحطيم سيارة لمستوطنين في رأس جورة، ورشق دورية عسكـرية اسرائيلية في الجلدة، وتحطيم زجاج سيارة عسكـريـة قرب مخيم العـروب. كمـا اطلق شبـان الانتفـاضـة النـار باتجـاه دورية عسكرية في شارع قبـاطيـة ـ مثلّث الشهـداء، ورشق آخرون دوريتين بالحجارة في جنين ورجموا سيارة مستوطنين. الى ذلك، أُلقيت زجـاجتـان حارقتـان باتجـاه دوريـة عسكرية اسرائيلية في رفح. في المقابل، أُصيب عدد من المواطنين بجـروح، بينهم احـد عشر مواطنـاً من قطاع غزة (الدستور، ٢٥/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٥

• استشهـد الفتى، احمـد تيسير عبيوشي (٤ عاماً) من جرّاء اصابته برصاص الاحتلال الاسرائيـ في اثنـاء مواجهة وقعت بين المواطنين في جنين وقوا الاحتلال الاسرائيلية؛ كما استشهدت فاطمة الخواج (٧٠ عام)، بعـد تنشّقها غازاً مسيلاً للدموع اطلة جنـود الاحتـلال في اثناء محاولتهم تفريق تظاهرة قطاع غزة. كما أُصيب ١٣ مواطناً آخرين بجروح اشتبـاكات وقعت مع جنود اسرائيليين في مخيم رف للاجئين (الدستور، ٢٦/٤/١٩٩٢).

• عقـد في عمّـان اجتماع فلسطيني ـ اردني ترأس الجانب الفلسطيني فيه عضو اللجنة التنفيذ لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن وترأس الجانب الاردني رئيس الوزراء، زيد بن شاك وقد بحث الجانبان في سير عملية السلام، واتفقا ع ان التعنّت الاسرائيـلي يهـدّد بنسف عملية السلا واكـدا اتفـاقهما على اهمية التنسيق العربي بشأ المفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف (وف ٢٥/٤/١٩٩٢).

• ذكـر «نشيـطون من اجـل يهـود سوريا» ا الولايـات المتحـدة الامـيركية، ان السلطات السور سمحت لليهود في البلاد بالسفر الى الخارج، من دو ان تلزمهم بتعهّد يضمن عودتهم او ايداع مبالغ مالي في مقابل خروجهم، أو اطلاق تهديدات بمعاقبة أفرا من عائلاتهم في حال عدم العودة (دافار ٢٦/٤/١٩٩٢).

• أُقيمت علاقـات دبلومـاسيـة بين اسرائيـ وجمهورية ارمينيا المستقلة. وبذلك تكون اسرائيل ق اقـامت علاقـات دبلومـاسيـة مع ١٢ جمهـورية م جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الخمس عشر ويتـوقـع المعنيون في وزارة الخارجية الاسرائيلية ا تحـذو الجمهوريات الثلاث المتبقية حذو سابقاتها في وقت قريب (دافار، ٢٦/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٦

• أحرق المواطنون في مدينتي القدس ورفح ثلاث سيارات اسرائيلية، وحطّموا زجاج خمس عشرة سيار اخـرى في القدس وجنين وقلقيلية والخليل، واصابو جنديين اسرائيليين بجروح في رفح ومخيم شعفاط، في اثنـاء مواجهات منفصلة وقعت بين المواطنين في هذ المنـاطق وقـوات الاحتـلال الاسرائيليـة. في المقـابل

أصيب، في هذه المواجهات، عدد من المواطنين بجروح واعتقل عدد آخر (الدستور، ٢٧/٤/١٩٩٢).

• أوضحت معطيات نشرتها غرفة المتابعة في وزارة المالية الاسرائيلية، انه تم توزيع ١٤ الف تصريح هجرة منذ كانون الثاني (يناير) الى آذار (مارس) ١٩٩٢. ويشكّل هذا اقل عدد من التصاريح توزّع منذ الربع الاول من العام ١٩٩٠. امّا عدد المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل في الربع الاول من العام الحالي فقد بلغ ١٨٧٢٦ مهاجراً، وهذا ادنى رقم في خلال ربع عام، منذ بداية العام ١٩٩٠ (هآرتس، ٢٧/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٧

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برسالة الى رئيس مجلس الدولة في جمهورية جورجيا، ادوارد شيفاردنادزة، تتعلّق بتطورات الوضع الراهن حول القضية الفلسطينية، والعلاقات الثنائية بين دولتي فلسطين وجورجيا (وفا، ٢٧/٤/١٩٩٢).

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واستخدمت، في خلالها، العيارات النارية والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة. فقد أطلق المواطنون النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في قرية الزبابدة، وألقوا قنبلتين يدويتين باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي يقع في وسط مخيم جباليا، وزجاجتين حارقتين باتجاه دورية عسكرية كانت تمر عند المدخل الشرقي لبلدة قباطية، وأصابت احداهما الهدف. كما تعرّضت دورية أخرى في قرية بير نبالا لهجوم بزجاجة حارقة، ودورية ثالثة بزجاجة حارقة في حي الشجاعية في غزة (الدستور، ٢٨/٤/١٩٩٢).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، ان جلب الاطراف العربية والاسرائيلية المتنازعة الى مائدة المفاوضات وجهاً لوجه، «هو انجاز في حدّ ذاته». وأكد، ان الجولات السابقة، وانْ لم تحرز التقدّم المطلوب، فانها حقّقت انجازاً تمثّل في بدء الاطراف في بحث القضايا والامور الجوهرية (نيويورك تايمز، ٢٨/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٨

• قتل احد افراد الوحدات الاسرائيلية المعروفة بـ «فرق الموت» في حادث وقع في غزة، وأصيب ضابط اسرائيلي بحجر في رأسه في مدينة طولكرم، وجندي بالرصاص في اشتباك مسلّح بين ناشطين فلسطينيين وقوات اسرائيلية في الحي الشرقي في جنين. كما اصيب مستوطن من مستوطنة رولاب القريبة من عين فينا بجروح بعد ان اطلق ناشطون النار عليه (وفا، ٢٨/٤/١٩٩٢).

• اعرب مسؤولون اميركيون عن اعتقادهم، في ان الموقف الاسرائيلي يشكّل العقبة الاساسية في وجه احراز اي تقدّم او نتائج ملموسة في المفاوضات الثنائية (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٩/٤/١٩٩٢).

• طرحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ثلاث نقاط حول التصوّر الاميركي لمجرى المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، وهي: اولاً، ان المطلوب وضع الامور في نصابها؛ اي ان المفاوضات باتت امراً طبيعياً مع دخولها الجولة الخامسة. ثانياً، ان العملية ستكون «صعبة»، وستستمر في شكل «خطوة ـ خطوة». وأخيراً، «تشجيع الاطراف على المضي في العمل من اجل ردم هوّة الخلافات في ما بينها في شأن المسائل الجوهرية» (الواشنطن بوست، ٢٩/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٢٩

• استشهد المواطن خليل نادر حسن حميمة (٢٣ عاماً) في اشتباك مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقع في قرية اليامون؛ واستشهد جواد اسعد رجّال (٢٥ عاماً) في اشتباك آخر في عرابة. من جهة أخرى، اشعل مواطنون النار بسيارة اسرائيلية في قلقيلية فاحترقت تماماً. كما حطّم آخرون زجاج سيارتين لمستوطنين في المدينة، فيما أُلقيت قنبلة حارقة باتجاه ثكنة عسكرية اسرائيلية عند مدخل عزون؛ وثلاث زجاجات أخرى باتجاه ثكنة عسكرية وسط مخيم العروب. وقد أُصيب مستوطن بجروح في هذه الاشتباكات والهجومات التي أسفرت عن جرح عدد من المواطنين واعتقال حوالى ٢٩ آخرين (الدستور، ٣٠/٤/١٩٩٢).

١٩٩٢/٤/٣٠

• شهد قطاع غزة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية اسفرت عن اصابة ١٤ فلسطينياً بجروح. وذكرت مصادر فلسطينية، ان اعنف المواجهات وقعت في مخيم النصيرات حيث أُصيب عشرة فلسطينيين. من جهة أخرى، اشعل

مواطنون النار في سيارة اسرائيلية كانت متوقفة في باب الاسباط في القدس (الدستور، ١/٥/١٩٩٢).

• اقترح رئيس بلدية شفاعمر، رئيس لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، تشكيل قائمة عربية مشتركة لخوض انتخابات الكنيست المقبلة. وقد بحث حسين ذلك مع كل من رئيس القائمة التقدمية للسلام، محمد ميعاري، ورئيس الحزب الديمقراطي العربي، عبدالوهاب دراوشة (هآرتس، ١/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١

• اصيب ٢٦ مواطناً بجروح نتيجة اطلاق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار على المواطنين في غير موقع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وقام جنود آخرون بضرب مواطنين. كما اعتقل ٢٥ مواطناً في اثناء مواجهات وقعت بين قوات الاحتلال والمواطنين. من جهة اخرى، تمكّن المواطنون من تحطيم زجاج ثماني سيارات اسرائيلية وحافلتين وسيارة جيب عسكرية (وفا، ١/٥/١٩٩٢).

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على قرى عبسان الكبيرة وعبسان الصغيرة وبني سهيلة وخزاعة الواقعة شرق خان يونس، في اعقاب اشتباك مسلّح وقع في عبسان الكبيرة بين مواطنين وقوات اسرائيلية. واكتفت الاذاعة الاسرائيلية التي نقلت الخبر بالاشارة الى الاشتباك من دون ذكر التفاصيل. من جهة اخرى، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى صدامات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال، تمّ، في خلالها، تحطيم زجاج عدد من السيارات في منطقة الخليل، والقاء زجاجتين حارقتين باتجاه دورية عسكرية في بلدة الظاهرية، وزجاجة ثالثة باتجاه سيارة للشرطة الاسرائيلية في مخيم النصيرات (الدستور، ٣/٥/١٩٩٢).

• تمّ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادي بين اسرائيل وروسيا. وقد وقع عن الجانب الاسرائيلي مدير عام وزارة المالية، شلوم زينغر، امّا الجانب الروسي فقد مثله نائب وزير المالية الروسية، اناتولي غولوباني. وفي هذا الخصوص، قرّر الطرفان تنمية علاقات اقتصادية بينهما في مجالات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والمالية (يديعوت احرونوت، ٣/٥/١٩٩٢).

• فنّد زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، ادعاءات حكومة اسحق شامير حول حصول تقدّم مع الفلسطينيين في مفاوضات السلام. وقال: «ان هذه الحكومة تطحن الماء ولا تتقدّم نحو السلام» (يديعوت احرونوت، ٣/٥/١٩٩٢).

• اعتبرت الادارة الاميركية ان ايقاع الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية والاسرائيلية، ومضمونها كانا «ايجابيين»، خصوصاً ان الوفود طرحت «افكاراً محددة»، وتناولت المشاكل المطروحة بشكل جدي. لكنها اوضحت انه من الضروري وضع الامور في نصابها، والاعتراف باستمرار وجود خلافات جوهرية رئيسة بين مختلف الاطراف (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢ ـ ٣/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٣

• استشهد الفتى ماجد النحال (١٤ عاماً) من مخيم جباليا، متأثراً بجروح أصيب بها في الثالث عشر من نيسان (ابريل) الماضي. فيما وقع انفجار في مصنع للكيميائيات يقع بالقرب من حيفا وتسبب في خسائر مادية كبيرة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، ان عبوة ناسفة انفجرت في المصنع وادّت الى اشعال النار في مستودع للمواد الخام. واكدت الاذاعة، من جهة أخرى، اشتعال النار في سبع سيارات اسرائيلية، احترقت ثلاث منها بصورة كاملة؛ وان أربعة اسرائيليين، بينهم جندي اصيبوا بجروح اثر انفجار عبوتين ناسفتين في سيارتين كانتا تمران في بلدة بني نعيم، وجرح جندي آخر اثر انفجار شحنة ناسفة في حافلة اسرائيلية قرب مستوطنة «كريات أربع». الى ذلك، اطلق فلسطينيون النار على شرطي اسرائيلي في نابلس، وباتجاه برج مراقبة عسكرية في رفح (الدستور، ٤/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٤

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في صنعاء، مع رئيس مجلس الوزراء اليمني، حيدر ابو بكر العطاس، وبحث معه في التطورات على صعيد القضية الفلسطينية (وفا، ٤/٥/١٩٩٢).

• استشهد بسام عبدالحفيظ عواد (١٨ عاماً)، وجرح اربعة آخرون برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية في خلال مصادمات وقعت في مخيم دير البلح في قطاع غزة. في المقابل، اعلن مصدر

اسرائيلي، ان مجهولين اطلقوا النار من بندقية آلية باتجاه سيارة رئيس الشرطة العسكرية في قطاع غزة، يوسف افني، الذي اكد للاذاعة الاسرائيلية ان الطلقات اخطأت سيارته. وكانت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدتا مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال تخلّلها القاء زجاجات حارقة باتجاه دوريات اسرائيلية. واعلن عن مقتل جندي اسرائيلي يدعى يعقوب شيمين (٢٤ عاماً) من طريق الخطأ برصاص مختار مخيم الفارعة الذي اشتبه بأن الجندي احد شبان الانتفاضة (الدستور، ٥/٥/١٩٩٢).

• ذكر مصدر في وزارة الدفاع الاسرائيلية، ان عدد قتلى الجيش وقوات الامن الاسرائيلية في حرب العام ١٩٤٨ والى الآن بلغ ١٧٤١٨ قتيلاً؛ وان عدد افراد العائلات، بمن فيهم الارامل والايتام والآباء الذين فقدوا ابناءهم بلغ ١٩٣٩٩. امّا عدد مشوهي الجيش الاسرائيلي، فقد بلغ ٥٩١٨٠ شخصاً. الى ذلك، يتلقّى ٧٨٥١٩ شخصاً العناية في شعبة الترميم التابعة لوزارة الدفاع (بديعوت احرونوت، ٥/٥/١٩٩٢).

• اعادت اسرائيل ونيجيريا علاقاتهما الدبلوماسية بعد انقطاع دام ١٩ عاماً. فقد وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ونظيره النيجيري، بروتوكولاً بتطبيع العلاقات بين الطرفين. واجريت مراسيم التوقيع في العاصمة النيجيرية (بديعوت احرونوت، ٥/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٥

• استشهد احمد ابراهيم بركات (٢٥ عاماً)، من مخيم عين بيت الماء، داخل معتقل «انصار ـ ٣»، بعد ان اطلق جندي اسرائيلي النار بحجة تهجّمه عليه. وكان الشهيد يمضي عقوبة السجن لمدة ٣١ شهراً بسبب نشاطات قام بها في اطار الانتفاضة. كما استشهد عبدالكريم الشوبكي، من نابلس، نتيجة اختناقه بالغاز، اثر اطلاق جنود اسرائيليين قنابل غاز على مواطنين في المدينة. في غضون ذلك، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة شملت مناطق نابلس والخليل وبيت لحم وقلقيلية، واعتقلت حوالى مئة مواطن غالبيتهم من التجار، فيما اعتقل ثلاثون آخرون في مناطق اخرى في خلال حملات دهم اولدى مرورهم على حواجز اسرائيلية (الدستور، ٦/٥/١٩٩٢).

• كشف مصدر اسرائيلي عن قيام مناورة مشتركة للجيش الاسرائيلي والجيش الاميركي، في نيسان (ابريل) الماضي. وقال انها حققت نجاحاً كبيراً. وتوقّع المصدر ان تجرى مناورات مماثلة مستقبلاً (هآرتس، ٦/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٦

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت قنابل الغاز والعيارات المطاطية، ممّا ادّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال آخرين في خلال حملات دهم قامت بها هذه القوات (الدستور، ٧/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٧

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُصيب، في خلالها، ٣٨ مواطناً بجروح نتيجة لاطلاق النار والضرب من قبل جنود الاحتلال واجهضت سيدة. في المقابل، اصيب جندي اسرائيلي في اثناء اشتباك وقع في جنين، وتمّ احراق سيارة مستوطن في القدس. كما أُلقيت قنابل حارقة عدّة على اهداف اسرائيلية في مناطق متفرقة (وفا، ٧/٥/١٩٩٢).

• كشف موظف في وزارة الخارجية الاميركية ان لدى بلاده مؤشرات حول تورط دبلوماسيين ايرانيين في حادث تفجير السفارة الاسرائيلية في بوينس ايرس في ١٧ آذار (مارس) الماضي. وقال، ان هؤلاء قدموا المساعدات اللازمة لوضع المتفجرة داخل السفارة، حيث ادّى انفجارها الى قتل ٢٩ شخصاً وجرح ٢٢٥ آخرين (هاتسوفيه، ٨/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٨

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من وزير الخارجية الروسية، سلّمها له، في تونس، السفير الروسي، بوريس شيبورين، وتتعلّق بموقف بلاده من عملية السلام، باعتبارها احد راعيي هذه العملية. يذكر ان الرسالة جاءت في ظل انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني (وفا، ٨/٥/١٩٩٢).

• استشهد صادق رمضان دعنا (١٥ عاماً) من الخليل اثر اصابته بأربع رصاصات في خلال اشتباك مع قوات اسرائيلية؛ كما استشهد محمد شلالدة (٢٢ عاماً) من سعير في مستشفى رام الله، حيث نقل

مع جريحين بعد اصابتهم في المواجهات التي شهدتها القرية (الدستور، ٩/٥/١٩٩٢).

• أكدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية تعتبر المفاوضات متعددة الطرف «جزءاً مهماً من عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية التي بدأت في مدريد»، وانها تهدف الى «لعب دور مساعد في تحقيق مزيد من التقدم في المفاوضات الثنائية» (نيويورك تايمز، ٩ ـ ١٠/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٩

• عمّ الاضراب الشامل انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وذلك بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الرابع والخمسين. وفي خلال ذلك، شهدت الارض المحتلة تظاهرات واشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية التي فرضت حظر تجول على بعض المناطق، واعتدى جنودها بالضرب على مواطنين في مناطق أخرى (الدستور، ١٠/٥/١٩٩٢).

• أكد تقرير قُدم الى وزارة الخارجية الاميركية، ازدياد نسبة بناء المساكن الاسرائيلية في الارض المحتلة في العام الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة. ويعتقد معدّو التقرير ان زيادة بناء المساكن تفوق طلب الحصول عليها (معاريف، ١٠/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١٠

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، والقيت زجاجة حارقة باتجاه مطبعة تقع في المنطقة الصناعية في القدس، ممّا ادّى الى احتراق المطبعة. كما أُلقيت زجاجة حارقة ثانية باتجاه دورية عسكرية تابعة لـ «حرس الحدود» في بلدة العيزرية. وقد شنّت قوات الاحتلال، حملة دهم واعتقال في أعقابها، وقامت بحملة أخرى في بلدة قباطية (الدستور، ١١/٥/١٩٩٢).

• ادعى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أخذت تتلاشى. وقال، ان الحياة في هاتين المنطقتين بدأت تعود الى طبيعتها، وان تقدماً حصل في هذا الاتجاه (دافار، ١١/٥/١٩٩٢).

• ذكر الناطق بلسان مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان العجز في ميزان المدفوعات بلغ العام ١٩٩١ حوالى سبعة مليارات دولار، بزيادة ٣٨ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٠، ويماثل ما سجّل في العام ١٩٨٩. وهذا يعني ان حجم واردات البضائع والخدمات فاقت حجم الصادرات، حيث بلغ حجم الواردات ٢,٦ مليار دولار، في مقابل ١,٨ مليار دولار للصادرات (دافار، ١١/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، رئيس الحزب الاشتراكي القبرصي، فاسوس ليساريدس، واستعرض معه تطوّرات الوضع في المنطقة. وقد جدّد ليساريدس مساندة حزبه للشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع لاقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس (وفا، ١١/٥/١٩٩٢).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح، وتخللها اشتباكات بالاسلحة والقاء زجاجات حارقة باتجاه دوريات اسرائيلية، تركّزت في منطقتي جنين وغزة. وقد فرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على الاحياء الواقعة شرق جنين في أعقاب تبادل للنار وقع بين مجموعة فلسطينية مسلّحة وسيارة اقلّت مستوطنين. وقد شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقال واسعة طاولت عدداً من المناطق وأسفرت عن اعتقال مواطنين (الدستور، ١٢/٥/١٩٩٢).

• اتّهم زعيم حزب العمل الاسرائيلي، اسحق رابين، ممثلي الحكومة الاسرائيلية في المفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف بعدم اظهار استعدادهم للتقدم في المفاوضات والتمهيد لاقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الارض المحتلة (هآرتس، ١٢/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١٢

• هدّمت قوات الاحتلال الاسرائيلية مسجداً في قرية حوسان بحجة استخدامه للتحريض ضد السلطات الاسرائيلية. فيما شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات، تخلّلها انفجار قنبلة في محطة للحافلات قرب مفرق مجدو تسبب في وقوع اضرار مادية، أو اطلاق نار باتجاه نقطة مراقبة عسكرية اسرائيلية في شارع جنين ـ نابلس قرب

مثلث الشهداء في منطقة جنين، واشتباك بين مجموعة فلسطينية اعدّت مكمناً لقوات اسرائيلية هرعت لنجدة نقطة المراقبة، واطلاق عيارات نارية باتجاه معسكر دوتان للجيش عند مفرق عرابة (الدستور، ١٣/٥/١٩٩٢).

١٣/٥/١٩٩٢

• استشهد بلال احمد عبد غانم (٢٠ عاماً) من قرية اماتين، قضاء نابلس، من جرّاء اطلاق النار عليه من قبل دورية عسكرية اسرائيلية. وفي غضون ذلك، أصيب مستوطن بجروح اثر مهاجمته من قبل احد سكان مخيم الدهيشة. وقد تم اعتقال المهاجم. واشتبكت مجموعة فلسطينية مسلّحة مع دورية اسرائيلية في منطقة جنين. وقد تمّ اعتقال احد افراد المجموعة وأصيب آخر بجروح، بينما تمكّن الثالث من الانسحاب من موقع الاشتباك (الدستور، ١٤/٥/١٩٩٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في خلال جولة انتخابية قام بها في مدينة اللد، انه يأمل بتراجع الولايات المتحدة الاميركية عن تأييدها لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ووصف فكرة العودة بأنها «عبثية وأمنية عقيمة، وستتحول الى كلمات فارغة ولن تتجسّد ابداً» (يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٩٢).

• سجّلت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، موقفاً مبدئياً من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤ المتعلّق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة او التعويض، عندما اكدت انها تؤيده، لكنها امتنعت، في الوقت عينه، عن الدخول في اية تفاصيل تتعلق بتفسيراته او بعناصره او شروطه (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٤/٥/١٩٩٢).

١٤/٥/١٩٩٢

• أجرى عدد من القادة الفلسطينيين والاردنيين تقويماً لنتائج مفاوضات الجولة الثنائية الخامسة لمحادثات السلام، ولأعمال لجنتي اللاجئين والتنمية في المفاوضات متعددة الطرف؛ وكذلك نتائج اجتماعات الدورة الاخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني. كما تمّ بحث في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية (وفا، ١٤/٥/١٩٩٢).

• أُلقيت قنبلتان باتجاه مركز لقوات الاحتلال في مدينة رام الله، وقد انفجرتا دون ان توقعا اية اصابات. وأُلقيت زجاجتان أخريان باتجاه سيارة جيب عسكرية اسرائيلية قرب الخليل، فيما حطّم شبان من عزّون سيارة احد المستوطنين، وهاجم آخرون حافلة اسرائيلية في قرية جبلة. في المقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واعتقال طاولت عدداً من المواطنين (الدستور، ١٥/٥/١٩٩٢).

• نشب خلاف في الموقف من التصريحات الاميركية المؤيدة لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة المؤيد لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، بين مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ومكتب وزير الخارجية، دافيد ليفي، الذي اتهمته أوساط حكومية بالتقليل من مخاطر التصريحات الاميركية كانعكاس لخشيته من فشل التنسيق بين تل ـ أبيب وواشنطن (معاريف، ١٥/٥/١٩٩٢).

١٥/٥/١٩٩٢

• أُلقيت زجاجات حارقة عدّة باتجاه اهداف عسكرية اسرائيلية في قطاع غزة، وتمّ تبادل لاطلاق النار بين دورية اسرائيلية ومجموعة من الشبان في قرية برطعة الشرقية في منطقة جنين. وقد شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في قطاع غزة ونابلس وبيت لحم ورام الله والخليل والقدس (الدستور، ١٦/٥/١٩٩٢).

١٦/٥/١٩٩٢

• تواصلت الصدامات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت الاسلحة النارية والعيارات المطاطية والبلاستيكية. وقد أسفرت الصدامات عن جرح عدد من المواطنين. في المقابل، القى شبان الانتفاضة عدداً من الزجاجات الحارقة باتجاه اهداف عسكرية اسرائيلية (الدستور، ١٧/٥/١٩٩٢).

• انتقد عضو الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد (راتس)، في حضور أعضاء الكنيست من ائتلاف «ميرتس» وممثلي البدو في النقب، حق العودة للفلسطينيين. وادعى ان طرح هذا الموضوع على طاولة المفاوضات سيؤدي الى تأخير عملية السلام (دافار، ١٧/٥/١٩٩٢).

• أكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، استمرار الخلاف بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في شأن عدد من القضايا الحيوية، من بينها، قضية المستوطنات في الارض المحتلة، وضمانات القروض لاسكان المهاجرين السوفيات، والمساعدة الاجرائية المتعلقة بمشاركة فلسطينيي الشتات في المفاوضات متعددة الطرف المتعلقة باللاجئين والتنمية الاقتصادية (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١٧

• استشهد في قطاع غزة المواطن، خليل سليمان طايـر (٢١ عاماً) متأثراً بجروح كان أصيب بها في خلال صدامات بين مواطنين في رفح وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أدّت، في حينها، الى استشهاد أربعة مواطنين. في هذه الاثناء، ذكرت مصادر اسرائيلية ان فلسطينياً قتل تاجراً اسرائيلياً بأن اطلق عليه النار وهو في سيارته في أثناء تواجده في قطاع غزة (الدستور، ١٨/٥/١٩٩٢).

• عبّر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، عن خيبة أمله من تصريح الناطقة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، حول قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ١٩٤ المتضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم. واتهم ارنس واشنطن بمحاولة اعادة الزمن الى ما قبل ٤٤ عاماً. وقال ان اسرائيل ليست على استعداد أو للبحث في ما وصفه بمحاولة «تدميرها» (هآرتس، ١٠/٥/١٩٩٢).

• رفض كل من وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ووزير البناء والاسكان، اريئيل شارون، التوضيحات التي قدّمتها واشنطن بشأن القرار ١٩٤. فيما ابدى كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الخارجية، دافيد ليفي، تفهماً لها. وقال شامير في حضور حكومته ان الولايات المتحدة الاميركية مسّت، هذه المرة، عصباً حسّاساً لدى اسرائيل (دافار، ١٨/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١٨

• عمّ في قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الفلسطينية، اضراب عام احتجاجاً على استمرار اعتقال زعيم حركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين، للسنة الثالثة على التوالي. فيما القى مواطنون ١٣ زجاجة حارقة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في مدينة رفح. واعلنت الاذاعة الاسرائيلية فرض حظر التجول للمرة الثانية، في خلال ٢٤ ساعة، على مخيم طولكرم اثر اصابة جندي اسرائيلي بجروح. كما اعلنت عن القاء زجاجة حارقة باتجاه مركز للشرطة الاسرائيلية في رام الله، وأخرى باتجاه سيارة عسكرية في الخليل (الدستور، ١٩/٥/١٩٩٢).

• ذكرت أوساط عسكرية اسرائيلية، ان الجيش قرر تأجيل تجنيد المهاجرين اليهود الجدد الى مرحلة لاحقة، حيث يكونوا قد حسّنوا من مستوى معرفتهم باللغة العبرية، ومكّنوا الجيش من التوفير (دافار، ١٩/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/١٩

• شهدت مدينة الخليل مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تركّزت في محيط المدارس، وأسفرت عن سقوط عدد من الجرحى. فيما حطّم ناشطو الانتفاضة زجاج ثلاث سيارات للمستوطنين في بلدة حلحول، وتعرّضت دوريتان عسكريتان اسرائيليتان للرشق بالحجارة في الخليل. وفي قطاع غزة، وقعت مجابهات مماثلة في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة وفي مخيمي الشاطىء وجباليا ومدينة خان يونس. وأضرم ملثّمون النار في حافلة اسرائيلية في حي الشجاعية في غزة فاحترقت بالكامل (الدستور، ٢٠/٥/١٩٩٢).

• نفى مصدر فلسطيني مسؤول ما نشرته جريدة الشرق الاوسط في عددها الصادر في لندن امس، والذي ذكرت فيه ان المجلس المركزي الفلسطيني كلّف لجنة مصغّرة بدرس المشروع الاسرائيلي الخاص باجراء انتخابات بلدية. وذكر المصدر ان الخبر عار عن الصحة، ولا أساس له (وفا، تونس، ١٩/٥/١٩٩٢).

• ادعى اللواء (احتياط) عوزي نركيس الذي يرأس الوفد الصهيوني في اميركا الشمالية، ان اسرائيل لم تخطط، مسبقاً، لاحتلال القدس الشرقية في حرب العام ١٩٦٧. وقال ان عدم وجود مصورين صحفيين ضمن القوات التي احتلت شرق المدينة دليل على ذلك (دافار، ٢٠/٥/١٩٩٢).

• أكدت الولايات المتحدة الاميركية على ان شروط تنظيم عملية السلام وقواعدها ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ولا تشمل أياً من

قرارات الامم المتحدة الاخرى (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٠

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى ملك الاردن، حسين، برقية شكر أعرب فيها عن تقديره لقرار الملك بالتبرّع لترميم المسجد الاقصى وقبة الصخرة في القدس (وفا، ٢٠/٥/١٩٩٢).

• عمّ الاضراب الشامل جميع الارض المحتلة استجابة لنداء القيادة الموحدة للانتفاضة في ذكرى شهداء مجزرة عيون قارة، التي وقعت في ايار (مايو) ١٩٩٠ واستشهد، في اثنائها، سبعة عمّال فلسطينيين كانوا متوجهين الى أماكن عملهم. في هذه الاثناء، جرح اربعة اسرائيليين برصاص اطلقه شبان مطاردون في قطاع غزة. وكان الجنود الاربعة قد تنكّروا بملابس يرتديها انصار «حماس»، وقد تمّ اكتشافهم من قبل المواطنين حيث بادر المسلّحون الى اطلاق النار عليهم. كما تعرّضت دورية عسكرية الى اطلاق نار في جنين التي دهمتها قوات الاحتلال واعتقلت عدداً من ابنائها (الدستور، ٢١/٥/١٩٩٢).

• نفى سفير الولايات المتحدة الاميركية لدى اسرائيل، ويليام هروف، وجود تعاون بين بلاده واسرائيل في مجال الفضاء. وقال، ان الامور، على هذا الصعيد، تجرى في سرية تامة، وان العلاقات بين العلماء الاسرائيليين والاميركيين احادية الجانب (دافار، ٢١/٥/١٩٩٢).

• ذكرت مصادر اسرائيلية واميركية ويهودية ان اتصالات تجرى بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، حول خطط لتوسيع ميناء حيفا وأحواض السفن في اسرائيل باستثمار اميركي يصل الى مئة مليون دولار (هآرتس، ٢١/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢١

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وتناول معه بالبحث عدداً من القضايا، في مقدمها، المفاوضات متعددة الطرف. وقد أعرب عرفات، بعد الاجتماع، عن ارتياحه للنتائج الايجابية التي تم التوصل اليها في لجان المتعددة. وذكر ان هذه النتائج تتمثل في تثبيت القرار الدولي الرقم ١٩٤ المتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين للمرة الاولى، موضحاً ان هذا يعتبر كسباً سياسياً يؤكد حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم (وفا، ٢١/٥/١٩٩٢).

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأطلقت، في اثنائها، عيارات نارية باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي عند مفرق بلدة عرابة، قضاء جنين، والقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دورية عسكرية في اثناء مرورها على شارع جنين ـ نابلس قبالة قرية عنزة. في المقابل، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واعتقال على عدد من المناطق، واعتدت بالضرب على مواطنين في عدد من قرى جنين، وخصوصاً في قباطية ومسلية وبرقين وبرطعة الشرقية (الدستور، ٢٣/٥/١٩٩٢).

• قررت اوساط الجيش الاسرائيلي مواصلة الغارات وتكثيفها ضد مواقع تجمّع عناصر «حزب الله» اللبناني، بما فيها الواقعة في مناطق النفوذ السوري في البقاع اللبناني. الا ان مصادر أمنية اسرائيلية كشفت عن وجود اتصالات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، تهدف الى تهدئة الوضع هناك (هآرتس، ٢٢/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٢

• تعرّض جوزيف غرومان (١٥ عاماً) وهو طالب في مدرسة تلمودية في القدس، الى الطعن بسكين قرب باب العمود في المدينة وقد اصيب في ظهره. في هذه الاثناء، القيت عشرات الزجاجات الحارقة على دوريات اسرائيلية، منها اربع زجاجات باتجاه نقطة مراقبة اسرائيلية في رفح وخامسة على دورية اخرى في اثناء مرورها في حي الرمال في غزة، وسادسة باتجاه موقع عسكري في مخيم جباليا، وزجاجتان اخريان باتجاه برج مراقبة يقع ضمن مبنى «الادارة المدنية» في جنين (الدستور، ٢٣/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٣

• استشهد عناد فهد عمرو (٢٥ عاماً) من الناصرة في مناطق الـ ٤٨ اثر قيام مستوطنين بطعنه حتى الموت بالسكاكين؛ ومحمود منير البرغوثي (١٨ عاماً) اثر اصابته بسبع طلقات نارية في اثناء مواجهات شهدتها قرية بيت ريما بين المواطنين وقوة عسكرية اسرائيلية اقتحمت القرية (الدستور، ٢٣/٥/١٩٩٢).

• وصل في خلال الاسابيع القليلة الماضية حوالى مئة يهودي من بين يهود دمشق وحلب السوريين. وقد التحق جميعهم بأقاربهم المقيمين في بروكلين في الولايات المتحدة الاميركية (دافار، ٢٤/٥/١٩٩٢).

• اعتقلت قوات الامن الاسرائيلية خلية فدائية تابعة لحركة «فتح»، اتهم اعضاؤها باغتيال رئيس الجهاز الصحي في مدينة جنين، د. احمد ستيتي قبل حوالى الشهر (دافار، ٢٤/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٤

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي، معمر القذافي، واستعرض معه تطور الاوضاع في الارض المحتلة. كما تناول الرئيسان بالبحث الاوضاع السياسية العامة، وتطوّرات الازمة التي تحاول الولايات المتحدة الاميركية فرضها على ليبيا (وفا، ٢٤/٥/١٩٩٢).

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وخصوصاً في قطاع غزة الذي شهد صدامات عنيفة ودامية اثر استشهاد ثلاثة شبان في اثناء اشتباك مسلّح مع قوات اسرائيلية. وقد عمّ الاضراب والحداد مدن القطاع وقراه ومخيماته كافة. في هذا الوقت، تسبّب اطلاق النار من قبل الجنود الاسرائيليين باتجاه متظاهرين في غزة في جرح اربعين مواطناً (الدستور، ٢٥/٥/١٩٩٢).

• شهد معدّل الهجرة الاسرائيلية تراجعاً جديداً هذا الشهر. فقد وصل الى اسرائيل منذ بداية الشهر ٣١٨٨ مهاجراً، بينهم ٢٦٠٤ قدموا من بلدان رابطة الدول المستقلة. وكان عدد الذين وصلوا من المهاجرين الى اسرائيل في شهر آذار (مارس) الماضي ٦٠٦٨، وفي نيسان (ابريل) ٥٤٤ مهاجراً (دافار، ٢٥/٥/١٩٩٢).

• اتفق وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ونظيره الاميركي، جيمس بيكر، خلال لقائهما في لشبونة على ضرورة بذل الجهود لاستمرار عملية السلام. من جهة اخرى، قال مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية، ان واشنطن عدلت فعلاً في تصريحاتها المتعلقة بالقرار ١٩٤ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، غير انها لا تزال تؤيد مشاركة فلسطينيين من الشتات في لجنتي التنمية واللاجئين في المفاوضات متعددة الطرف (دافار، ٢٥/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٥

• جاء في احصائية اعدّتها مستشفيات غزة ان ٥١ فلسطينياً اصيبوا برصاص جيش الاحتلال الاسرائيلي، امس، في خلال صدامات عنيفة اندلعت في اعقاب استشهاد ثلاثة مواطنين ومقتل جندي اسرائيلي في معركة بالرصاص وقعت في حي الصبرا في المدينة. وذكر ناطق عسكري اسرائيلي، ان مناطق الصبرا والشيخ رضوان ومخيمي النصيرات والشاطىء اخضعت لحظر تجول فرضته سلطات الاحتلال، في وقت اعلنت بقية مناطق القطاع الحداد ورفعت الاعلام السوداء (الدستور، ٢٦/٥/١٩٩٢).

• ذكر وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في حضور نظيره الالماني، كلاوس كينكل، الذي التقاه في لشبونة ان «اسرائيل لن تتنازل عن طلبها الاصلي للحصول على مساعدة مالية واسعة لاستيعاب الهجرة من رابطة الدول المستقلة» (دافار، ٢٦/٥/١٩٩٢).

• دعا رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، الناخبين العرب في اسرائيل الى ممارسة حقهم الشرعي والذهاب بشكل جماعي الى صناديق الاقتراع وحثّهم في التصويت، والمساهمة في ايجاد حكومة في اسرائيل تعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام (دافار، ٢٦/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٦

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت مصادر في غزة، ان حصيلة الصدامات في المدينة بلغت في اليومين الماضيين ٧٩ اصابة. وكان قطاع غزة اغلق امس لمدة ثلاثة ايام في اعقاب مقتل فتاة اسرائيلية على يد فلسطيني بالقرب من تل ـ ابيب طعناً بسكين (الدستور، ٢٧/٥/١٩٩٢).

• اكد الرئيس النمساوي المنتخب، توماس كلستيل في مؤتمر صحافي عقده بعد فوزه في الانتخابات، تجديد العلاقات الدبلوماسية بين بلاده واسرائيل على مستوى السفراء (هآرتس، ٢٧/٥/١٩٩٢).

• وقّعت اسرائيل وروسيا البيضاء على اتفاق اقامة علاقات دبلوماسية بينهما. تمّ ذلك ضمن مراسيم احتفالية أُجريت في القدس، في حضور وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ورئيس

جمهورية روسيا البيضاء، فانسلاف كابيتس ووزير خارجيتها بيوتر كربتشنكو (هآرتس، ٢٧/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٧

• قتل الفلسطيني احمد ابراهيم أحمد من قطاع غزة، حاخاماً من المستوطنين يدعى شمعون بيران (٣٢ عاماً)، في مدينة دير البلح حيث كان الحاخام يهم بدخول مجمّع زراعي. وردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتمديد فترة غلق قطاع غزة ثلاثة أيام. من جهة اخرى، اطلقت مجموعة من الشبان المطاردين النار باتجاه دورية عسكرية في بني سهيلة، والقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دورية اخرى كانت تمر في مخيم جباليا. كما القيت زجاجتان باتجاه دورية في رفح (الدستور، ٢٨/٥/١٩٩٢).

• وعد الرئيس الاميركي، جورج بوش، رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، ان تبذل بلاده بعد الانتخابات، المزيد من الجهد لتسوية قضية ضمانات القروض المصرفية. وكان بوش استقبل كوليك حيث اصدر البيت الابيض بياناً بعد اللقاء اكد دعم الولايات المتحدة الاميركية لبقاء القدس موحّدة ورفض تقسيمها من جديد، على ان تتحدد المكانة النهائية للمدينة في المفاوضات بين أطراف الصراع في المنطقة (دافار، ٢٨/٥/١٩٩٢).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان ثمانية جنود قتلوا في قطاع غزة، منذ بداية الانتفاضة أواخر العام ١٩٨٧، وكان ثلاثة من بين القتلى الثمانية من سكان اقليم قطيف الاستيطاني (هآرتس، ٢٨/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٨

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في صنعاء، مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، واستعرض معه تطورات القضية الفلسطينية، وعملية السلام في الشرق الاوسط والجهود المبذولة لانجاحها (وفا، ٢٨/٥/١٩٩٢).

• القى ناشطون فلسطينيون قنبلة يدوية باتجاه مركز لقوات الاحتلال الاسرائيلية في حي القصبة في نابلس، والقى آخرون زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية وسط مدينة خان يونس، كما هاجموا ثكنة عسكرية اقيمت على سطح المجلس القروي في عزون، وسيارة مستوطن في قرية حبلة (الدستور، ٢٩/٥/١٩٩٢).

• ندّد زعيم حزب العمل، اسحق رابين، في اجتماع انتخابي عقد في الرملة بسياسة الليكود الاستيطانية، ودعا الى تغيير سلّم الاولويات الحكومية. وقال: «ان الليكود انفق اربعة مليارات دولار على قضايا الاستيطان في خلال العامين الماضيين». وانه كان بالامكان استثمار هذه الاموال في ايجاد فرص عمل وتطوير أعمال البناء في الجليل والنقب ورفع مستوى التعليم وتحسين ظروفه (دافار، ٢٩/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٢٩

• قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمديد فترة غلق قطاع غزة حتى اشعار آخر، واخذت بدرس امكان منع الشبان دون الثلاثين عاماً من الدخول الى اسرائيل. وذكرت مصادر فلسطينية وعسكرية اسرائيلية، ان حظر التجول استمر مفروضاً على مخيمات النصيرات والمغازي والبريج ودير البلح وعدد من احياء غزة. في هذه الاثناء، شيّعت مدينة جنين الشهيدة نجية عايد زكارنة، فيما شهدت طولكرم مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت زجاجتان حارقتان باتجاه دورية اسرائيلية في مخيم المدينة (الدستور، ٣٠/٥/١٩٩٢).

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى دمشق في زيارة رسمية تستغرق أياماً عدة، يجرى في خلالها مباحثات مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، وعدد من كبار المسؤولين السوريين حول تطورات الوضع في الشرق الاوسط، ونتائج مفاوضات السلام، وسبل تدعيم العلاقات السورية ـ الفلسطينية (وفا، ٣٠/٥/١٩٩٢).

• جددت سلطات الاحتلال الاسرائيلية منع التجول والحصار العسكري المفروضين على قطاع غزة، وواصلت فرض الحظر على مخيم النصيرات لليوم السابع على التوالي. من جهة أخرى، دعت القيادة الموحدة في بيانها الرقم ٨٣ الذي حمل عنوان «نداء الصمود»، الفعاليات والقوى الوطنية والاسلامية الى وضع ميثاق شرف وطني يحفظ أمن المجتمع الفلسطيني، ويستند الى تحريم الاقتتال الداخلي، واعتماد الحوار الديمقراطي في حل الخلافات الداخلية (الدستور، ٣١/٥/١٩٩٢).

١٩٩٢/٥/٣١

• منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نحو

مليوني فلسطيني من دخول القدس، في الذكرى السنوية لاستيلائها على القسم الشرقي من المدينة في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد اقام الجيش الاسرائيلي حواجز على الطرق المؤدية الى المدينة لمنع المواطنين من الدخول اليها. من جهة اخرى، استشهد سمير عمر خميس (١٧ عاماً) بعد تعرّضه للتعذيب في سجن غزة المركزي. وكان خميس اعتقل بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٢ بتهمة الانتماء لـ «فتح» واحراق حافلة اسرائيلية، ثم افرج عنه قبل اسبوع من استشهاده (الدستور، ١/٦/١٩٩٢).

• بيّنت احصائية عرضها وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة انه تم بناء ٢٣١٥٠ وحدة سكنية في منطقة القدس، ما بين الأعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧، بينما تمّ بناء ٢٠١٢٠ وحدة ما بين ١٩٧٧ و١٩٩٢. وبذلك يكون مجموع الوحدات السكنية التي تمّ بناؤها، منذ ضمّ شطري المدينة، ٤٣٢٧٠ وحدة (دافار، ١/٦/١٩٩٢).

١٩٩٢/٦/١

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اجتماعاً مع ملك الاردن حسين، استعرض فيه العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، والتنسيق المشترك بين الطرفين. كذلك تمّ بحث في المحادثات الثنائية ومتعددة الطرف الجارية في اطار عملية السلام (وفا، ١/٦/١٩٩٢).

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، والقيت، في اثنائها، ثلاث زجاجات حارقة باتجاه حافلة اسرائيلية في نابلس، ورابعة باتجاه سيارة تابعة لأحد المستوطنين كانت تعبر احد شوارع المدينة. كذلك، انفجرت عبوة ناسفة بدورية عسكرية اسرائيلية في قباطية. من جهة اخرى، أطلق اسرائيلي النار على مجموعة من العمال العرب في الخضيرة داخل اسرائيل،ولم يصب احد بأذى (الدستور، ٢/٦/١٩٩٢).

• قالت مصادر اقتصادية في اسرائيل، ان عدد العاطلين عن العمل في اسرائيل سوف يصل هذا العام الى ربع مليون. وتوقّع وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، مع تزايد الوضع سوءاً، ان تصل نسبة البطالة الى ١٣ بالمئة من مجموع الايدي العاملة (معاريف، ٢/٦/١٩٩٢).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، الى جلب المزيد من المستوطنين لمنع قيام ما اسماه بـ «وباء الدولة الفلسطينية» (معاريف، ٢/٦/١٩٩٢).

١٩٩٢/٦/٢

• تواصلت الصدامات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأعلن عن استشهاد عبدالله نمر حسين طمرة (٢٥ عاماً). وكان الشهيد اختطف من منزل والده، حيث عثر عليه مقتولاً طعناً بالسكاكين (الدستور، ٣/٦/١٩٩٢).

• صادق وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على توصية تقدّمت بها جهات امنية اسرائيلية بغلق جامعة النجاح في نابلس لمدة اسبوع. وذكر الناطق باسم منسّق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في الارض المحتلة، ان الجامعة شهدت وقائع ذات طابع قومي منذ أعيد فتحها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ (معاريف، ٣/٦/١٩٩٢).

١٩٩٢/٦/٣

• أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انه بدأ يتماثل للشفاء في اعقاب العملية الجراحية التي أجريت له في عمّان. وقال انه عائد الى ممارسة نشاطاته العادية في غضون ايام. من جهة اخرى، ادلى الطبيب الخاص للرئيس عرفات، اشرف الكردي، بتصريح تحدّث فيه عن تحسّن مضطرد في صحة عرفات، واستقباله عدداً من الزوار وادلائه بحديث الى اذاعة مونت كارلو. وقال انه يجرى، الآن، عملية اختيار لمكان النقاهة بعد خروج عرفات من المستشفى (وفا، ٣/٦/١٩٩٢).

• أُلقيت اليوم، ثلاث زجاجات حارقة باتجاه موقع لقوات الاحتلال الاسرائيلية في بلدة يعبد، قضاء جنين، ولم تحدث اصابات. كما أُلقيت زجاجة رابعة باتجاه معسكر للجيش الاسرائيلي وسط مخيم جباليا. وأطلق أفراد مجموعة مسلّحة النار باتجاه دورية عسكرية في بلدة حلحول (الدستور، ٤/٦/١٩٩٢).

• أعرب كل من وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ووزير الخارجية، دافيد ليفي، عن تأييدهما لرفع الحصار عن قطاع غزة، الذي لا يزال مستمراً

منذ احدى عشر يوماً، غير ان معظم وزراء الليكود عارضوا هذا التوجه خشية ردود فعل اسرائيلية وتأثير ذلك على الانتخابات العامة للكنيست (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٤).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس: «اذا كان السوريون غير معنيين بالحرب مع اسرائيل، لن تكون هناك حرب». امّا اذا كانوا معنيين بنشر الهدوء «فعليهم الضغط على حزب الله، اذ لا تتوفر من جانبنا نوايا لضربهم» (معاريف، ١٩٩٢/٦/٤).

١٩٩٢/٦/٤

• استشهد جواد عبدالفتاح محمود الجوابرة (٢٦ عاماً)، من مخيم العروب قرب الخليل برصاص الجنود الاسرائيليين، في أعقاب قيامه بطعن جندي من «حرس الحدود» قبالة كنيسة المهد في بيت لحم، واصابته بجروح؛ كما استشهد سعيد خليل مقداد من مخيم خان يونس على أيدي جنود من «الوحدات الخاصة» الذين اطلقوا النار عليه بينما كان يكتب شعارات على حائط (الدستور، ١٩٩٢/٦/٥).

• ذكر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، ان طائرات مروحية هجومية تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي قصفت مركزاً قيادياً للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، يقع في مخيم الرشيدية القريب من صور (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٥).

١٩٩٢/٦/٥

• أعلنت مصادر اسرائيلية، ان سلطات الاحتلال قررت تخفيف اجراءات غلق قطاع غزة بالسماح لبعض العمال بالتوجه الى أعمالهم في اسرائيل. في هذه الاثناء، اصيب ١٤ شاباً بجروح في اشتباكات وقعت في انحاء مختلفة من القطاع بين المواطنين وقوات الاحتلال؛ واجهضت امرأة اثر استنشاقها غازاً مسيل للدموع (الدستور، ١٩٩٢/٦/٦).

١٩٩٢/٦/٦

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير تركيا لدى فلسطين، التين جوفين، وبحث معه في آخر تطوّرات الوضع في الارض المحتلة، ومراحل تطور عملية السلام والاوضاع في لبنان واليوسنة والهرسك واذربيجان وارمينيا (وفا، ١٩٩٢/٦/٦).

• أطلق عدد من جنود «الوحدات الخاصة» النار من مكمن نصبوه بالقرب من منطقة الشوكة على الحدود المصرية عند رفح، باتجاه عدد من الشبان الفلسطينيين الذين تمكّنوا من الافلات باستثناء واحد منهم تمّ اعتقاله. من جهة اخرى، دهمت قوات الاحتلال عدداً من المنازل في حي الشابورة في رفح بحجة البحث عن مطاردين، واعتقلت مواطنين اثنين في حملة دهم مشابهة قامت بها في قرية عبسان الكبيرة (الدستور، ١٩٩٢/٦/٧).

١٩٩٢/٦/٧

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن جرح واعتقال عدد من المواطنين في خلال عمليات دهم واعتقال قامت بها قوات الاحتلال في غير منطقة (الدستور، ١٩٩٢/٦/٨).

• اعتقلت الشرطة الاسرائيلية ١١٥ متظاهراً جاءوا من عشرين دولة في العالم للمشاركة في مسيرة من اجل السلام في الشرق الاوسط. وقع ذلك في اليوم الثاني لانطلاق مسيرة كان مفترضاً ان تستمر لستة أيام. وقد رفض المتظاهرون تلبية مطالب الشرطة بفتح طريق مجدو ـ جنين الذي كانوا اغلقوه في خلال مسيرتهم التظاهرية (معاريف، ١٩٩٢/٦/٨).

١٩٩٢/٦/٨

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقر اقامته في عمّان، ملك الاردن، حسين، الذي زاره للاطمئنان على صحته. وقد أكد الملك حسين، في اثناء زيارته، حرصه على توفير جميع متطلبات النقاهة للرئيس الفلسطيني (وفا، ١٩٩٢/٦/٨).

• رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، جزئياً، الحظر المفروض على قطاع غزة، وسمحت لبضع مئات من العمال بالتوجّه الى أعمالهم في اسرائيل. من جهة اخرى، نقلت الاذاعة الاسرائيلية عن متحدث عسكري قوله ان دورية اسرائيلية تعرّضت لاطلاق نار في اثناء مرورها في قرية بيت امر في الخليل، وان القوات الاسرائيلية حاصرت البلدة وقامت بعملية تمشيط واسعة أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين، كما قامت بعملية دهم وتمشيط مماثلة في بلدة الظاهرية في أعقاب اطلاق نار باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٢/٦/٩).

• قدّر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي ان تتمكّن ايران من تطوير قدرتها النووية الذاتية مع نهاية القرن. وقال انها تقوم بتنظيم مشروع لتطوير قدراتها في هذا المجال، حيث يتمّ، حالياً، اقامة بنية تحتية بمساعدة شركات غربية (معاريف، ١٩٩٢/٦/٩).

١٩٩٢/٦/٩

• استشهد توفيق علي صبيحات (٤٥ عاماً)، من قرية رمانة قرب جنين على يد مجموعة من «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية التي أطلقت النار عليه داخل منزله في اثناء محاولتها اعتقال احد اقاربه المطاردين، والذي يقيم في منزل مجاور. في هذه الاثناء، اعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية غلق قطاع غزة حتى منتصف الليل (الدستور، ١٩٩٢/٦/١٠).

• نفت اسرائيل اية علاقة لها باغتيال عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، نائب مفوّض الامن، عاطف بسيسو، في باريس. كما نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، علمه «بهذه القضية اطلاقاً». وكذلك، فعل مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الاعلام، ايهود غول، الذي قال رداً على سؤال صحافي «ان الادعاء بعلاقة لنا بمقتل [بسيسو] لا تستحق الردّ من جانبنا» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/٦/٩).

• اكتشف جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشاباك) وقوات الجيش الاسرائيلي، في الآونة الاخيرة، خليتين في منطقة رام الله ينتمي اعضاؤهما الى حركة «فتح»، وتتهمهم سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالقيام بعمليات واطلاق نار وزرع شحنات متفجرة ضد أهداف اسرائيلية، والاعتداء على مواطنين متهمين بالتعاون مع السلطات وقتلهم (معاريف، ١٩٩٢/٦/١٠).

١٩٩٢/٦/١٠

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن سقوط عدد من الجرحى الفلسطينيين. في غضون ذلك، انتقل أكثر من الف عامل فلسطيني من قطاع غزة الى أعمالهم في اسرائيل اثر قيام سلطات الاحتلال بتخفيف شروط اعطاء الاذون. وقد سمح لمن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً بالذهاب الى العمل، وبات بامكان المؤسسات التي يعمل بها اقل من عشرة أشخاص استيراد عمالة من قطاع غزة (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٦/١١).

١٩٩٢/٦/١١

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وسقط في خلالها عدد من الجرحى في صفوف المواطنين. في المقابل، القى مواطنون عدداً من الزجاجات الحارقة على اهداف عسكرية ومدنية اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٢/٦/١٢).

١٩٩٢/٦/١٢

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واعتقال طاولت عدداً من المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في اعقاب اشتباكات بينها وبين المواطنين. وذكرت الانباء، ان اصابات عدة وقعت في صفوف المواطنين، في حين اعتقل بعضهم (الدستور، ١٩٩٢/٦/١٣).

١٩٩٢/٦/١٣

• استخدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية الاسلحة النارية في مواجهة المواطنين الذين اشتبكوا معها في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وفي المقابل، شنّ ناشطو الانتفاضة عدداً من الهجمات الناجحة ضد أهداف عسكرية اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٢/٦/١٤).

• اقرّت اللجنة الفرعية في مجلس النواب الاميركي في واشنطن اقتراحاً اولياً بتقديم مساعدات الى اسرائيل بمبلغ ثلاثة مليارات دولار في خلال العام ١٩٩٣. كذلك اقرّت اللجنة رصد ثمانين مليون دولاراً للوكالة اليهودية لاستيعاب الهجرة وحوالى ٤,٥ مليون دولار لتمويل التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي المشترك، في مجال تقديم المساعدة الى «رابطة الدول المستقلة» (معاريف، ١٩٩٢/٦/١٤).

١٩٩٢/٦/١٤

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد القى ناشطون زجاجات حارقة في اتجاه عدد من الدوريات الاسرائيلية واحرقوا سيارة وقتلوا ستة من العملاء.

كما وقع اشتباك مسلّح في منطقة جنين بين مجموعة من «الفهد الاسود» ودورية عسكرية اسرائيلية على طريق اليامون ـ سيلة الحارثية، واستغرق الاشتباك ساعة كاملة، اصيب، في خلالها، رشيد محمد عبدالهادي زكارنة (٢٢ عاماً)، بجروح، وتمّ اعتقاله على اثرها (الدستور، ١٥/٦/١٩٩٢).

١٥/٦/١٩٩٢

• قتل شرطي اسرائيلي في اثناء عملية مطاردة لفلسطينيين بالقرب من قلقيلية. وكان الشرطي يلاحق اربعة فلسطينيين يستقلون سيارة، فدهسوه واختفوا عن الانظار. من جهة اخرى، نفّذ نحو مئة وخمسين طالباً وطالبة من قطاع غزة اعتصاماً احتجاجاً على رفض سلطات الاحتلال منحهم تصاريح للالتحاق بجامعاتهم في الضفة الفلسطينية (الدستور، ١٥/٦/١٩٩٢).

• كشف مصدر يهودي في باريس، عن قيام رئيس الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، بزيارة سرية الى الرباط اجتمع، في خلالها، مع ملك المغرب الحسن الثاني. في حين ابدت الاوساط المغربية اهتماماً بالانتخابات الاسرائيلية وبمرشح حزب العمل، اسحق رابين، تحديداً، فقد كان رابين اول رئيس حكومة اسرائيلية زار المغرب في السبعينات (معاريف، ١٦/٦/١٩٩٢).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ تابوري، افرايم؛ «استيعاب اليهود السوفيات في اسرائيل وانعكاساته على المجتمع الاسرائيلي»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، ايار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦٨٣ ـ ٦٩٠؛ نقلاً عن غيشر، العدد ١٢٣، ١٩٩١.

٢ سعادة، عمر؛ «الابعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٦١ ـ ٧٤.

○ الاحزاب والتكتلات

٣ ابو زياد، زياد؛ «الانتخابات الاسرائيلية المقبلة: حدود المراهنة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٣ ـ ١٢.

٤ باليس، إلفي؛ «عوامل المحافظة والتغيير في مواقف الليكود»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٦.

٥ جريس، سمير؛ «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦٩٧ ـ ٧٠٢.

٦ عبدالرحمن، اسعد؛ «الانتخابات الاسرائيلية: خلفيات، احتمالات، آفاق»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم** (القدس)، السنة ١٣، العدد ١٤٤، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ٧ ـ ٢٨.

٧ ليطاني، يهودا؛ «العرب في اسرائيل: الحركة الاسلامية تمسك بالاغلبية الساحقة»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، ايار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٣٣ ـ ٧٣٥؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٩٢/٤/٢٧.

٨ م. ص.؛ «الانتخابات ونظام الحكم في اسرائيل [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، ايار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٠٣ ـ ٧١٣.

٩ يوسف، مامون؛ «الاوضاع الحزبية والسياسة عشية الانتخابات في الكيان الصهيوني»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٩٣، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ١٥ ـ ٢٠.

١٠ Hadar, Leont.; "The Israeli Labor Party: Peacemaker or Likud II?", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 80 - 94.

○ الاستيطان والمستوطنات

١١ اليتسور، اوري؛ «هنا وهناك في يهودا والسامرة»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، ايار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٤/٢٠.

١٢ «خطط الاستيطان الاسرائيلية تضاعفت اربع مرات؛ ٢٠ مليار دولار لتمويل الاستيطان في الاراضي المحتلة»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٣، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٣ حركة السلام الآن؛ «الطريق المسدود: انشاء الطرق الى المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

١٤ ـــــ؛ «نشاطات اسرائيل الاستيطانية خلال سنة ١٩٩١»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١١١ ـ ١٢٧.

١٥ عايد، خالد؛ «الاستيطان في ظل عملية التسوية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٦.

○ الشؤون العسكرية

١٦ تماري، دوف؛ «من أهمل الامن القومي؟»، **الملف**، العدد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٣٩ ـ ٧٤١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٥/٦.

١٧ غازيت، شلومو؛ «لا إنحسار في الثروة الاستراتيجية»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٤١ ـ ٧٤٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٤/٢٧.

١٨ فدهتسور، رؤوبين؛ «الاستفادة من عيوب الصاروخ المهاجم»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٤٤ ـ ٧٤٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/٤/٢٦.

○ العلاقات الخارجية

١٩ افنيري، شلومو؛ «ثروة استراتيجية بلا اصحاب»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧١٤ ـ ٧١٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/٤/١٧.

٢٠ بسطامي، مها؛ «العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية؛ مثلث الازمة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ١١٤ ـ ١٢٦.

٢١ «الفاتيكان: اسرائيل لم تستوف شروط الاعتراف»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ٢١.

٢٢ «[نص رسالة رئيس الوفد الاسرائيلي لمفاوضات السلام، الياكيم روبنشتاين الى رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبدالشافي]»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٥٢ (١٥٢٧)، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ١٦.

٢٣ نويلز، لاري وكلايد مارك؛ «طلب اسرائيل ضمانات القروض الاميركية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٩٣ ـ ١١٠.

٢٤ «وثائق: مواقف رابين من مسيرة السلام»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٤٧؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٥/٣.

فلسطين

○ الاجتماع

٢٥ الجرباوي، علي؛ «دور البلديات في فلسطين ـ الدولة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٣٦ ـ ٨٤.

٢٦ سمودي، علي؛ «بيت الطفل الفلسطيني في جنين: نشاطات تتجاوز التضامن الى المشاركة الفاعلة في التصدي للاحتلال»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٣، العدد ١١٠٢، ١٩٩٢/٥/٣١، ص ١٠ ـ ١١.

٢٧ قنديل، احمد؛ «مخططات التنظيم الهيكلية في الضفة الغربية»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ٢١٦، ١٩٩٢/٥/٣١، ص ١ ـ ٨.

٢٨ كون، انتوني؛ «تخطيط المدن في الضفة الغربية تحت الاحتلال العسكري»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس**، العدد ٢١٥، ١٩٩٢/٤/٣٠، ص ١ ـ ٨.

○ الاقتصاد

٢٩ «الاقتصاد الفلسطيني: الاوروبيون يربحون الشارع الفلسطيني واميركا تخسره!»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٣٠ «الاقتصاد الفلسطيني: ١٨٠ الف عاطل عن العمل»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

٣١ سمارة، عادل؛ «باي اقتصاد عبر المفاوضون المرحلة الانتقالية»، **كنعان** (الطيبة)، العدد ١٣، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٩.

٣٢ موسى، طلعت؛ «الدخل يغطي ٥٥٪ من الاستهلاك و٢٧,٦٪ لـ ' سلة العائلة ' [تقرير]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩١، ١٩٩٢/٥/١٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

٣٣ ميعاري، محمد؛ «اوضاع العاملين في

الاقتصاد المحلّي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٣٧.

○ المدن والقرى والمخيمات

٣٤ الخطيب، عبدالرحمن؛ «ريبورتاج مصوّر عن أوضاع المخيمات الفلسطينية في الاردن؛ (٢) خدمات الوكالة تتقلّص والبدائل غير مطروحة»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٧، ١٩/٤/١٩٩٢، ص ١٧ ـ ١٩.

٣٥ ـــــ؛ «ريبورتاج مصوّر عن أوضاع المخيمات الفلسطينية في الاردن؛ (٣) مخيما البقعة والحسين، اسطوانة المشاكل واحدة»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٨، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ١٦ ـ ١٨.

٣٦ كليب، فتحي؛ «مع استئناف وكالة الغوث إعمار مخيم شاتيلا في بيروت: خطوة الى الامام ولكن المهمة تبقى أكثر!»، **الحرية**، العدد ٤٥١ (١٥٢٦)، ٣/٥/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٣٧ محمد، ابراهيم؛ «بلدانية فلسطين: دراسة وببليوغرافيا؛ (١)»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٥٦ ـ ٥٨.

الفلسطينيون

○ الانتفاضة

٣٨ «احوال [السجينات الفلسطينيات في معتقل] تلموند الاسرائيلي»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٠/٥/١٩٩٢، ص ١٧ ـ ١٩.

٣٩ «الاعتقال وليس التصفية»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٢٨ ـ ٧٢٩؛ نقلاً عن هآرتس، ٢٧/٤/١٩٩٢.

٤٠ «الانتفاضة وأزمة العملية التعليمية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٦.

٤١ «تحت شعار النقد الذاتي والحد من السلبيات: حجارة فلسطينية على الانتفاضة»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٢٧٢ ـ ٧٩٨، ١٩/٦/١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٤٢ حطّاب، يونس؛ «فيما تستعد الانتفاضة لدخول شهرها الرابع والخمسين: حتى المواطنون الاسرائيليون استفزتهم جرائم الوحدات الخاصة»، **الحرية**، العدد ٤٥١ (١٥٢٦)، ٣/٥/١٩٩٢، ص ٧ ـ ٨.

٤٣ ـــــ؛ «فيما يخضع قطاع غزة للحصار الشامل: الارض المحتلة تشتعل بمواجهات عنيفة مع المحتلين»، **الحرية**، العدد ٤٥٥ (١٥٣٠) ٣١/٥/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٤ خميس، صليبا؛ «ليسمع العالم كيف تتعامل آلة الموت الاسرائيلية مع انتفاضة الشعب الفلسطيني؟»، **كنعان**، العدد ١٣، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ٢١.

٤٥ دولة فلسطين ـ مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة؛ [تقرير عن أوضاع المعتقلات الفلسطينيات في سجون: تلموند؛ الجلمة المسكوبية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩١، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٤٦ «١٧ نيسان يوم الاسير الفلسطيني: أسرائ جسر ممدود الى الوطن»، **الهدف**، السنة ٢٣ العدد ١٠٩٧، ١٩/٤/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٢.

٤٧ شحرور، خالد؛ «الانتفاضة خلال شهر تصعيد جماهيري يتناغم مع التصعيد العنفي» **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٨ ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٨ ـــــ؛ «مبارزة غير متكافئة بين المطاردين وفرق الموت الصهيونية»، **الهدف**، السنة ٢٣ العدد ١١٠٢، ٣١/٥/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٤٩ «شهادة من صحفية فرنسية: الانتفاضة من الحجارة الى البارود»، **الحرية**، العدد ٤٥٢ (١٥٢٧)، ١٠/٥/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٥٠ صايغ، يزيد؛ «' الوحدات الخاصة' في مواجهة الخلايا المسلّحة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ١١٠ ـ ١١٣.

٥١ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الثاني والخمسين للانتفاضة»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدّم**، السنة ١٣، العدد ١٤٣، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٥٢ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الثالث

والخمسين للانتفاضة»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم**، السنة ١٣، العدد ١٤٤، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ٢٩.

٥٣ م. م.: «الانتفاضة في شهرها الرابع والخمسين: اصرار على استعادة الحقوق»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٣، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٥٤ مباركة، محمد: «الانتفاضة في شهرها الثالث والخمسين: استمرار وتصعيد المقاومة هو الرد الحاسم على مجزرة رفح»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٢، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٥٥ «مؤسسة الحق الفلسطينية تدعو الى تحقيق دولي: ' فرق الموت ' الاسرائيلية ترتكب جرائم حرب»، **الحرية**، العدد ٤٥٥ (١٥٣٠)، ١٩٩٢/٥/٣١، ص ١٢.

٥٦ U.S. Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices for 1991: Israel and the Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 114 - 124.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٧ حركة المقاومة الفلسطينية (حماس): «نص بيانها الرقم ٨٥: وحدتنا وتكاتفنا هوية وعي وتحد وانتصار»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧.

٥٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «النداء الرقم ٨٢: نداء شهداء عيون قارة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ٦ ـ ٧.

٥٩ «مذكرة الارض المحتلة الى المجلس المركزي: التمسّك بقرارات المجلس الوطني ورفض التنازلات»، الحرية، العدد ٤٥٢ (١٥٢٧)، ١٩٩٢/٥/١٠، ص ١٢ ـ ١٣.

القضية الفلسطينية

٦٠ البشيتي، جواد: «اميركا تضمن للفلسطينيين حقاً في التعويض عن حقهم في العودة؛ الدائرة على وشك الاكتمال»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٢، ١٩٩٢/٥/٢٤، ص ١٤ ـ ١٥.

٦١ جريس، صبري: «من تصويب المفاوضات الى العودة للينابيع»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦٧٥ ـ ٦٧٨.

٦٢ خليفة، احمد: «الجديد والقديم في التصور الاسرائيلي للحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٣.

٦٣ حلمي، عمر: «اوهام العقلانية الفلسطينية؛ (٣) خالد الحسن: رائد اللاعقلانية»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠١، ١٩٩٢/٥/٢٤، ص ٧ ـ ٩.

٦٤ دياب، محمد زهير: «الموقف السوري من التسوية السلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٨٥ ـ ٩٢.

٦٥ السهلي، نبيل: «القدس من التهويد والاستيطان الى فرض التفوق الديمغرافي»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٠١، ١٩٩٢/٥/٢٤، ص ٩ ـ ١٢.

٦٦ شاهين، أحمد: «تساؤلات حول عملية السلام»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ١٩.

٦٧ شلهوب، فرج: «الحكم الذاتي بين تصوّرين: فلسطيني مرفوض وصهيوني مفروض»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٦٨ عبدالرحمن، اسعد: «ماذا لو فشلت جهود السلام؟»، **الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم**، السنة ١٣، العدد ١٤٣، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ٢٠.

٦٩ عمرو، عدنان: «التغييرات الادارية الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٣٨ ـ ٦٠.

٧٠ «العينة عشوائية منتظمة والمشاركون

١٠٠٠ شخص: رأي الشعب في المفاوضات»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٨٩، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١١.

٧١ «محضر الجولة الخامسة [من المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية]»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٩١، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٦.

٧٢ «مفاوضات السلام وعملية صنع القرار الفلسطيني (ندوة؛ القدس)»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٣٣ ـ ١٦٦.

٧٣ نيسان، مردخاي؛ «النزاع اليهودي ـ العربي وتصور مستقبل اسرائيل»، الملف، المجلد ٩، العدد ٢/٩٨، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٦٧٩ ـ ٦٨٣؛ نقلاً عن هاوماه، العدد ١٠٧، ربيع ١٩٩٢.

٧٤ Caplan, Neil; "A Tale of Two Cities: The Rhodes and Lausanne Conferences, 1949", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 5 - 34.

٧٥ Cossali, Paul; "The Arab-Israeli Confrontation 1967 - 1991", In: *The Middle East and North Africa 1992*, London: Europa Publications Limited, 1991, pp. 26 - 61.

٧٦ "Documents on Palestine", In: *The Middle East and North Africa 1992*, London: Europa Publications Limited, 1991, pp. 67 - 88.

٧٧ "The Jerusalem Issue", In: *The Middle East and North Africa 1992*, London: Europa Publications Limited, 1991, pp. 62 - 66.

منظمة التحرير الفلسطينية

٧٨ برهوم، باسم؛ «استراليا / الشرق الاوسط: عودة الاتصال الرسمي بالمنظمة وتقرير المصير هو الموضوع الماثل [تقرير]»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٩٣، ٣١/٥/١٩٩٢، ص ٢٣.

٧٩ البطل، حسن؛ «م.ت.ف. جديدة (مقال)»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٩٣، ٣١/٥/١٩٩٢، ص ١٣.

٨٠ «المجلس المركزي: تثبيت القائم سياسياً»، الهدف، السنة ٢٣، العدد ١١٠٠، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ٧ ـ ٩.

٨١ "Palestine Organizations: Palestine Liberation Organization on (PLO)" In: *The Middle East and North Africa 1992*, London: Europa Publications Limited, 1991, pp. 89 - 99.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٨٢ صلاح، صلاح؛ «كلمته في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني بتونس»، الهدف، السنة ٢٣، العدد ١١٠٠، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ١٣.

٨٣ صنبر، إلياس؛ «[مقتطفات من خطابه بوصفه رئيساً للوفد الفلسطيني الى اجتماع أوتاوا (كندا) لمجموعة العمل حول اللاجئين المتفرعة عن المفاوضات متعددة الطرف]»، فلسطين الثورة، السنة ٢٠، العدد ٨٩٢، ٢٤/٥/١٩٩٢، ص ١٢.

٨٤ المسلمي، ابو نضال؛ «[كلمته في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني بتونس]»، الهدف، السنة ٢٣، العدد ١١٠٠، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ١١ ـ ١٢.

٨٥ مصطفى، ابو علي؛ «[كلمته في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني بتونس]»، الهدف، السنة ٢٣، العدد ١١٠٠، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٠.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٨٦ «رسالة الديمقراطية والشعبية في الوطن المحتل الى المجلس المركزي: تصويب العملية التفاوضية وجماعية القيادة»، الحرية، العدد ٤٥٢ (١٥٢٧)، ١٠/٥/١٩٩٢، ص ١٤.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٨٧ «بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي للجبهة بمناسبة الاول من أيار عيد

العمال العالمي»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٩، ٣/٥/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٥.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٨٨ «[من وقائع مؤتمره الصحافي في الجزائر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٩، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ٧.

٨٩ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الثالث والخمسين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٨، ١٩/٤/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٦.

٩٠ «رسالته الى الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها الرابع والخمسين»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩١، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ٤ ـ ٥.

▷ اللجنة التنفيذية

٩١ «[بيانها عقب اجتماعها بتونس بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٢ الذي تضمن تحديد يوم ٨/٥/١٩٩٢ موعداً لعقد دورة المجلس المركزي الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٨، ١٩/٤/١٩٩٢، ص ٩.

▷ المجلس المركزي الفلسطيني

٩٢ «البيان الختامي الصادر عن دورة اجتماعات المجلس المنعقدة بتونس خلال الفترة من ٧ الى ١٠ أيار (مايو) ١٩٩٢»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩١، ١٧/٥/١٩٩٢، ص ٦ ـ ٨؛ نقلاً عن **وفا**، ١٠/٥/١٩٩٢.

▷ مصدر مسؤول

٩٣ «[تصريحه نافياً ما نشرته ' الشرق الاوسط' بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٢ من ان المجلس المركزي الفلسطيني كلّف لجنة مصغّرة بدراسة المشروع الاسرائيلي الخاص باجراء انتخابات بلدية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٢، ٢٤/٥/١٩٩٢، ص ٩.

المقابلات

٩٤ ابو جابر، كامل؛ «الوقت غير مناسب للبحث في كونفدرالية مع فلسطين»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٨٥٦، ٢٩/٥/١٩٩٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

٩٥ حبيب، اميل؛ «لست قلب عصفور والمعارضون هاجموني عن حسد»، **الوطن العربي**، العدد ٢٦٧ ـ ٧٩٣، ١٥/٥/١٩٩٢، ص ٣٩.

٩٦ حسونة، اسعد [رئيس الغرفة التجارية في رام الله]؛ «نعمل من اجل خدمة الانسان الفلسطيني»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١٠، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٥٠.

٩٧ حواتمه، نايف؛ «تزايدت المعارضة لنهج مدريد بشكل كبير في المجلس المركزي؛ ندعو لاصلاح أجهزة منظمة التحرير وجماعية القيادة»، **الحرية**، العدد ٤٥٤ (١٥٢٩)، ٢٤/٥/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٠؛ نقلاً عن **حقائق** (تونس)، ١٥/٥/١٩٩٢.

٩٨ الحوت، شفيق؛ «حقوق جالية وليس طائفة»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٨٩، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

٩٩ دوري، لطيف؛ «القوة الثالثة هي السلام»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٣، ٣١/٥/١٩٩٢، ص ١٤ ـ ١٥.

١٠٠ رابين، اسحق؛ «الجواب: حكم ذاتي»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١٠٩٨، ٢٦/٤/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١؛ نقلاً عن **نيوزويك**، ٣٠/٣/١٩٩٢.

١٠١ الطراونة، فايز [عضو الوفد الاردني لمفاوضات السلام]؛ «العالم سيفرض الحل على اسرائيل»، **الوطن العربي**، العدد ٢٦٥ ـ ٧٩١، ١/٥/١٩٩٢، ص ٢٤ ـ ٢٦.

١٠٢ عبدالشافي، حيدر؛ «ننسحب من المفاوضات إذا فقدنا الأمل»، **الوطن العربي**، العدد ٢٦٦ ـ ٧٩٢، ٨/٥/١٩٩٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٠٣ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «لا مشكلة خلافة في منظمة التحرير؛ المنظمة ستشارك في كافة لجان المفاوضات متعددة [الطرف]»، **الوطن العربي**، العدد ٢٦٦ ـ ٧٩٢، ٨/٥/١٩٩٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٠٤ حسين، غازي؛ اسرائيل الكبرى والهجرة اليهودية، **فلسطين الثورة**، العدد ٢٩٣، حزيران (يونيو) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٢٩ (مراجعة محمد مباركة).

١٠٥ صايغ، يزيد؛ الصناعة العسكرية العربية، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٩٣ ـ ٩٦ (مراجعة سميح شبيب).

١٠٦ كالي، اليشع؛ المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية، **صوت فلسطين**، العدد ٢٩٢، أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٠٧ مصالحة، عمر؛ الفلسطينيون والاسرائيليون: السلام الموعود (بالفرنسية)، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٩٠، ١٠/٥/١٩٩٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

١٠٨ Azar, George Baramki; *Palestine: A Photographic Journey*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 95 - 96 (Reviewed by Inea Bushnaq).

١٠٩ Brynen, Rex; *Sancturay and Survival: The P.L.O. in Lebanon*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ (مراجعة يزيد صايغ).

١١٠ Davis, Rhona and Peter R. Johnson; *The Uzi and the Stone*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 99 - 100 (Reviewed by Sara Roy).

١١١ Drysdale, Alasdair and Raymond A. Hinnebusch; *Syria and the Middle East Peace Process*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 104 - 105 (Reviewed by Muhammad Muslih).

١١٢ Goodman, Hirsh and W. Seth Carrus; *The Future Battlefield and the Arab - Israeli Conflict*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

١١٣ Hersh, Seymour M.; *The Samson Option: Israel, America and the Bomb*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٧٧ ـ ١٧٩ (مراجعة عباس شبلاق).

١١٤ Lenscowsk, Geogre; *American Presidents and the Middle East*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 105 - 107 (Reviewed by Fouad Mohghrabi).

١١٥ McCarthy, Justin; *The Population of Palestine, Population Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*

شؤون فلسطينية ، العدد ٢٢٩ ـ ٢٣٠، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٩٢، ص ٨٩ ـ ٩٢ (مراجعة نبيل حيدري).

١١٦ Melman, Yossi and Dan Raviv; *The History of Israeli Intelligence*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٨٠ ـ ١٨٣ (مراجعة كاثلين كريستيس).

١١٧ Peretz, Don; *Intifadah: The Palestinian Uprising*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

١١٨ Quigley, John; *Palestine and Israel: A Challenge to Justice*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 96 - 98 (Reviewed by James Fine).

١١٩ Rabinovich, Itamar; *The Road not Taken: Early Arab-Israeli Negotiations*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 100 - 102 (Reviewed by Ian S. Lustick).

١٢٠ Sicker, Martin; *Between Hashemites and Zionists: The Struggle for Palestine 1908 - 1988*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXI, No. 3 (83), Spring 1992, pp. 102 - 104 (Reviewed by Mary C. Wilson).

١٢١ Woodward, Bob; *The Commanders*

الكاتب للثقافة الانسانية والتقدم، السنة ١٣، العدد ١٤٤، حزيران (يونيو) ١٩٩٢،

ص ٣١ ـ ٣٨.

الكتب

١٢٢ مصالحة، عمر: الفلسطينيون والاسرائيليون: السلام الموعود (بالفرنسية)، باريس: البين ميشيل، ١٩٩٢.

١٢٣ Azar, George Baramki; *Palestine: A Photographic Journey,* Berkeley, CA: University of California Press, 1991, 125 Pages.

١٢٤ Brynen, Rex; *Sayctuary and Survival: The P.L.O. in Lebanon,* Boulder, Col; Oxford: Westview; London: Pinter, 1990.

١٢٥ Davis, Rhona and Peter R. Johnson; *The Uzi and the Stone,* Calgary: Detselig Enterprises Ltd, 1991, 256 Pages.

١٢٦ Drysdale, Alasdair and Raymond A. Hinnebusch; *Syria and the Middle East Peace Proces,* New York: Council on Foreign Relations Press, 1991, 244 Pages.

١٢٧ Rabinovich, Itamar; *The Road not Taken: Early Arab - Israeli Negotiations,* New York: Oxford University Press, 1991, 250 Pages.

١٢٨ Sicker, Martin; *Between Hashemites and Zionists: The Struggle for Palestine 1908 - 1988,* New York and London: Holmes and Meier, 1989, 176 Pages.

١٢٩ *The Middle East and North Africa 1992,* Thirty Eighth Edition, London: Europa Publications Limited, 1991, 1024 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي